

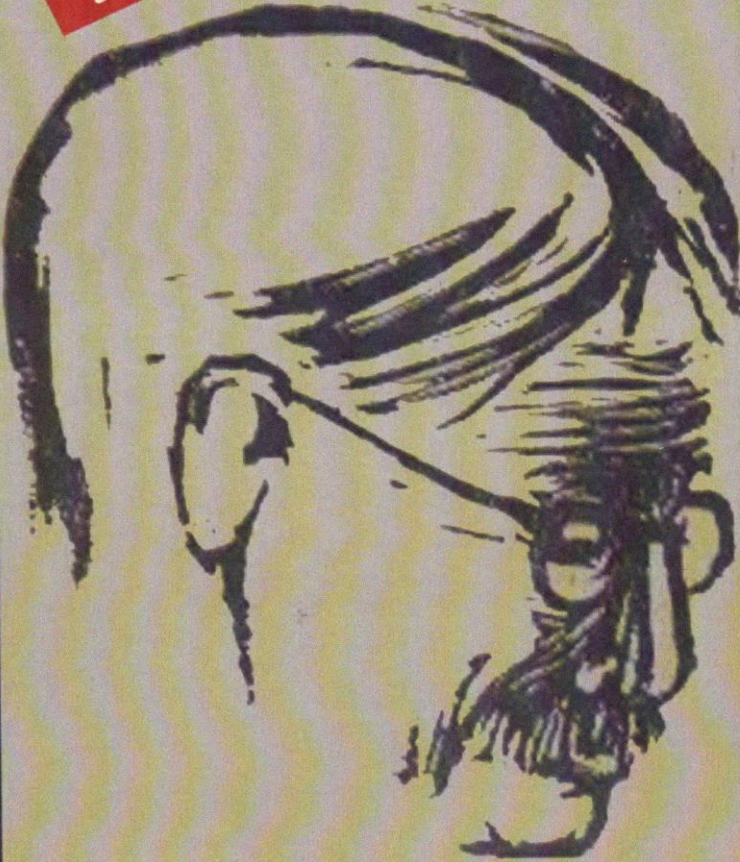
جون ديوى

البحث عن اليقين

ترجمة وتقديم: أحمد فؤاد الأهواني

تقديم هذه الطبعة: محمد مدين

ميراث الترجمة



2132

البحث عن اليقين

المركز القومي للترجمة

تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

سلسلة ميراث الترجمة

المشرف على السلسلة: مصطفى لبيب

- العدد: 2132

- البحث عن اليقين

- جون ديوي

- أحمد فؤاد الأهواني

- محمد مدين

- 2015

هذه ترجمة كتاب:

The Quest for Certainty

By: John Dewey

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org

Tel: 27354524

Fax: 27354554

البحث عن اليقين

تأليف: جون ديوي

ترجمة وتقديم: أحمد فؤاد الأهواني

تقديم هذه الطبعة: محمد مدين



2015

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ديوى، جون
البحث عن اليقين/ تأليف: جون ديوى؛ ترجمة وتقديم:
أحمد فؤاد الأهواني، تقديم هذه الطبعة: محمد مدين
القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥
٣٦٤ ص، ٢٤ سم
١ - الفلسفة الحديثة
٢ - الفلسفة الأمريكية
(أ) الأهواني، أحمد فؤاد (ترجمة وتقديم)
(ب) مدين، محمد (مقدم)
(ج) العنوان
١٩٠

رقم الإيداع: ٢٣٨٣٤ / ٢٠١٤
التقييم الدولي: 8-982-718-977 - 978 - I.S.B.N
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

تقديم هذه الطبعة

يقدم المركز القومي للترجمة خدمة جليلة للثقافة بإقدامه على إعادة طبع نفائس الكتب التي كانت قد تُرجمت من قبل، وخاصة تلك التي نهض بترجمتها أساتذة أجلاء أثروا حياتنا الثقافية والفكرية لسنواتٍ طوال. والكتاب الذي تقدم له، وهو "البحث عن اليقين"، يُعد واحدًا من هذه النفائس، كما أن من نهض بترجمته والتقديم له، أستاذنا الدكتور "أحمد فؤاد الأهواني" الذي ترك بصماته على كل آفاق الفكر الفلسفي في مصر والعالم العربي.

ونحن إذ نقدم له في طبعته الجديدة لا نزعم إضافة شيء جديد إلى ما قدمه الأهواني في مقدمته، وإنما كل ما نطمح إليه لا يزيد عن محاولة إنعاش ذاكرة القارئ وشحنه همته لقراءة الكتاب مرة أخرى والنظر فيما ورد فيه من أفكارٍ ومحاولة تبين كم هي الآن، برغم مرور ما يقترب من القرن على نشر الكتاب، أكثر ضرورة، بل أكثر إلحاحًا عما كانت عليه وقتئذ: فهل هناك ما هو أهم من الدعوة إلى تطبيق المنهج العلمي على كل آفاق الفعاليات الإنسانية، وكيف أنه بدون هذا سنتتهى حياتنا إلى اليأس والفتوط؟

وقد نشر الفيلسوف الأمريكي الكبير "جون ديوى" John Dewey كتابه "البحث عن اليقين" *The quest for certainty* (1929)، وهو الكتاب الذي يُعد واحدًا من أعظم إنجازاته الفلسفية التي تحيط بكل آفاق الفلسفة من التربية حتى

المنطق ونظرية المعرفة. فقد كتب عن "المدرسة والمجتمع" و"الديمقراطية والتربية" و"الطبيعة الإنسانية والسلوك" و"المجتمع ومشكلاته" و"الخبرة والطبيعة" و"الفن والخبرة" و"المنطق: نظرية البحث" و"نظرية القيمة".

ويضع "ديوى" لكتابه عنواناً فرعياً، فالكتاب "دراسة للعلاقة بين المعرفة والعمل" **A Study of the Relation of Knowledge and Action** ويثير عنوان الكتاب، "البحث عن اليقين"، سؤالاً على قدر كبير من الأهمية؛ فهل كان مقصد "ديوى" الوصول بالفعل إلى اليقين **Certainty**، أم كان يستهدف "اللايقين **Uncertainty**؛ فاليقين قد يعنى "نهاية الفلسفة"، ومن ثم يكون "اللايقين" هو الحقيقة التى تتأسس عليها الفلسفة؟!!

والكتاب فى مضمونه، عرض لنظرية "ديوى" فى القيمة؛ فهو الإسهام البراجماتى المتميز فى "نظرية القيمة" فى الفلسفة المعاصرة، والذى انبثقت عنه معظم نظريات القيمة فى الفلسفة الأمريكية، سواء كانت هذه النظريات مؤيدة لموقف "ديوى" الأداة البراجماتى أم كانت ناقدة ورافضة لهذا الموقف.

وليس من قبيل المبالغة أن نقول إننا إذا وضعنا "البحث عن اليقين" فى مواجهة الفلسفات الكلاسيكية التقليدية فإنه يُعد عملاً "ثورياً" **revolutionary** بحق. وبالرغم من أن "ديوى" لم يزعم "الأصالة" لكل الأفكار الواردة فى الكتاب فإنه يؤكد حقيقة (أنه لو حدث تمكين لهذه الأفكار لأحدثت ثورة يمكن مقارنتها بالثورة الكوبرنيقية؛ وهى ثورة لن تؤثر فى الفلسفة فقط، وإنما ستؤدى إلى زعزعة الأساسات فى كل مجالات الفعالية الإنسانية، الأخلاقية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها من آفاق الحياة الإنسانية). والحكم على صدق دعوى "ديوى" إنما يظهر،

فيما نرى، من التأثير العميق الذي نتج عن "تعاليم ديوى وأفكاره" في كثير من مجالات الثقافة الأمريكية وغيرها وخاصة في مجال التربية. ويكفى لندرك أهمية مؤلفات جون ديوى وتأثيرها خارج حدود هذه الثقافة أن نتذكر أن ما يزيد على عشرة من هذه المؤلفات قد ترجم إلى لغتنا العربية.

فأحد مظاهر الروعة الفكرية في هذه الدراسة تتجلى في عملية "الحشد الدقيق" و"التركيز" على الأفكار الفلسفية الكلاسيكية وإخضاع هذه المادة الفلسفية المتنوعة والمتناقضة لنقد صارم ودقيق؛ فالكتاب زاخرٌ بمناقشة للفلسفة اليونانية، وإسبينوزا، ولوك، ونيوتن، وكانط وفخته، وهيجل، وسبنسر، والمثاليين المحدثين والواقعيين. فديوى يستهدف في كل أعماله، وليس في "البحث عن اليقين" فقط "بناء" و"تسييد" مملكة النظام والعدل والخير والجمال والتمكين لهذه المملكة. ويرى أن السبيل إلى هذا التمكين هو "السيطرة والتحكم في طاقات الطبيعة وقوانينها" وذلك اعتماداً على "التفكير الفعّال الذي تطور ونما في مجال العلوم الطبيعية".. ولكن الأمر الذي يبعث على الأسى، فيما يرى ديوى، يتمثل في أن الفلسفة في كل مساراتها واتجاهاتها تترد إلى الزمن الذي كان يُنظر فيه إلى قيم "النظام" و"العدل" و"الجمال والخير" على أنها ذات طبيعة "مفارقة" و"ميتافيزيقية" كما أنها لم تكن موضوعاً للعلم التجريبي. فقد ظلت المشكلات والمثّل والمناهج الفلسفية كما كانت عليه قبل العلم، بالرغم من أن العالم الذي نحيا فيه والذي علينا خوض غماره قد تغير جذرياً.

ويرى "ديوى" أنه ما لم يحدث إقصاء لهذه الصورة "البالية" للفلسفة وإحلال الصورة البديلة، فسوف يُصاب الذين يطمحون في أن يجدوا لدى الفلاسفة حلاً للمشكلات الإنسانية الحيوية بخيبة أمل، بل إن المجتمع الذي ينشد "تكامل" القيم الإنسانية و"القوى الطبيعية" سيجد نفسه، في النهاية، وجهاً لوجه مع اليأس والقنوط.

فالفلاسفة فى عصر "ما قبل العلم" قد أخطأوا بزعمهم أن التمييز بين "المعرفة" و"الاعتقاد"، كالتمييز بين "اليقين" و"اليقين" كما أنهم نظروا إلى "المعرفة" على أنها حالة من "اللايقين". ونظروا إلى الحقائق المنطقية والثابتة على أنها الموضوعات الممكنة للمعرفة، بينما نظروا إلى الحقائق "الشرطية" و"العرضية" و"التجريبية" على أنها "موضوعات الاعتقاد". فاليقين يسهل تحصيله فى "النظرية" أكثر مما يمكن من خلال "الممارسة والعمل والفعل"، وأن صدق بعض الأحكام المتعلقة بالأفعال يبدو على أنه "يقينى" فى "النظرية"، ولكنه محتمل فى "الممارسة الفعلية". ومن ثم، فإن البحث عن اليقين فى الفلسفة القديمة، وفلسفة "ما قبل العلم الحديث" يعد محاولة للفصل بين "النظرية" و"العمل" ومن ثم الفصل بين "المعرفة" و"الممارسة"، وعلى ذلك ترتبط المعرفة، فى هذه الفلسفات، بواقع "مطلق" و"ثابت" و"نهائى"، بينما يعد "الاعتقاد" حالة من الفكر تتعلق بمجال "اللايقين" أو بمجال "الاحتمال".. ومن ثم فإن المشكلة المحورية التى تواجه الفلسفة اليوم هى "العمل على تكامل اعتقاداتنا المتعلقة بالوجود واعتقاداتنا المتعلقة بالقيم Values، وبخاصة أن الهوية بين هذين النوعين من الاعتقادات قد زادت عمقا واتساعا نتيجة للتفسيرات الخاطئة لبعض تطورات العلم الحديث وإنجازاته.

ودبوى لا يكتفى، فى كتابه، بتشخيص أصل "الداء" الذى أصاب الفلسفة ومنشأ هذا الداء، وإنما يجتهد فى تقديم "الدواء". فالإنسان، فيما يرى، لم ينظر لنفسه على أنه يحيا فى عالم وإنما كان، دوماً، واعياً ببيئة ما. وأن الإنسان البدائى قد واجه هذه البيئة مجرداً و"خالى الوفاض" على المستويين "الفيزيقي" و"السيكولوجي"؛ فقد كان واعياً بالأخطار التى تتهدده وتحيط به، ولكنه تعلم، وبالتدريج، أن يتعامل مع هذه الأخطار. فقد تبين له أن هناك بعض الأشياء التى يمكن أن يتحكم فيها ويسيطر عليها، وأن هناك بعض الأشياء الأخرى التى تند عن

هذا التحكم وهذه السيطرة. وانتهى هذا إلى تقسيم ظواهر الخبرة إلى "ما هو معروف" من جهة و"ما يتجاوز المعروف" وذلك من جهة أخرى، وهو التقسيم الذي عرّف فيما بعد بالتمييز بين "الطبيعي" و"المتجاوز لما هو طبيعي" أو التمييز بين "الفيزيقي" و"الميتافيزيقي"، وهو التقسيم الذي عكس "الإحساس بالقوة في مجال" و"الإحساس بالعجز في مجال آخر". وبالتدرّج حدث التعميم والتجريد لهذا التمييز، وتم اختزاله إلى ما هو "روحي وعقلي" من جهة و"مادي وعملي" من جهة أخرى، وأيضاً التمييز بين ما هو "أسمى وأعلى" من جهة وما هو "أدنى" من جهة أخرى. وانتهى إلى التمييز والفصل التحكمي بين "النظرية والمعرفة" من جهة و"العمل والممارسة والفعل" من جهة أخرى، وكلها تمييزات انتهت إلى عرقلة التقدم الإنساني وكبح هذا التقدم وإعاقته".

فالأدنى، فيما يقول ديوى، "هو ما يمكن للإنسان أن يتنبأ به ولديه من الأدوات والفنون، ما يمكنه من ممارسة قدر معقول من التحكم فيها. وأما الأعلى أو الأسمى فهو ما لا يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه، ومن ثمّ فهو شاهدٌ على وجود قوى تتجاوز نطاق الأشياء الفانية اليومية. ولما كانت هذه القوى، قوى عليا وسامية، فينبغي أن تحظى بتقدير ضروري. ولذلك اضطر الإنسان للبحث عن اليقين في مجال "أبدى" و"لامادى" يتعلق بالفكر ويتجاوز مخاطر العمل. وهذا المجال هو "الوجود الحقيقي" أو "الحقيقة النهائية الثابتة والمعقولة" والمحكومة بقوانين "المنطق"، ومن ثمّ فهي وحدها موضوع العلم الأصيل. وأما العالم المادي، الفاني، العابر، فهو عالم "غير حقيقي، من ثمّ "غير معقول" ومن ثمّ أيضاً يُؤلف موضوع "الاعتقاد" و"الرأى" فحسب ولا يُؤلف موضوع "المعرفة" الأصلية. بل نُظر إلى القيم values على أنها متطابقة مع الحقيقة بالمعنى الذي أشرنا إليه: القيمة تتحقق بالمعرفة، وكلاهما، القيمة والمعرفة، تم عزلهما وفصلهما عن عالم "الفعل" و"العمل" و"الممارسة" و"الخبرة".

ويرى "ديوى" أن هذه هي الحالة التي كانت عليها "الثقافة الاجتماعية"، عندما بدأت الفلسفة مسيرتها. وقد تبنت الفلسفة هذه الثنائيات ومنحتها "أوراق اعتمادها" وذلك بتقديم "الصياغة العقلية والمنطقية"، ومن ثمّ "التبرير والتسوية". ويعبر ديوى عن هذا الموقف وذلك في نبرة ملؤها الأسى فيقول: (فلو أن الفلاسفة كانوا يتمتعون بالقدرة على الاختيار المغاير، لاكتشفوا إمكانية توجيه انتباههم وطاقاتهم إلى عالم الفعل والعمل والفن، ولكن ما يبعث على الحسرة والألم أنهم حصروا أنفسهم في نطاق تبرير وتسوية الديانات التقليدية والاعتقادات الخلقية والمنهج العقلى النظرى المجرد... فلأكثر من ألفى سنة كان هم أكثر صور التفكير التقليدية سيادة ونفوذاً مكرساً لمشكلة التبرير المعرفى الخالص والمجرد - بالحدس، أو الوحي، أو العقل المجرد - للحقيقة الثابتة والمطلقة لكل تصورات الصدق والجمال والخير والعدل).

ولكن هذه الحالة من الركود والدعة والكسل العقلى قد انتهت بانتصار العلم الحديث. وقد حدّد هذا الانتصار مشكلة الفكر الحديث؛ وهي المشكلة التى يمكن تلخيصها فى السؤال المهم التالى: كيف يمكن قبول أكثر صور المعرفة نفوذاً ونجاحاً، وكيف يمكن، فى الوقت نفسه الحفاظ على القيم values اللازمة للارتقاء بالحياة والنهوض بها؟

وتكشف إجابة هذا السؤال عن هدف "ديوى" الحقيقى مما يبرر لنا هذا الاقتباس الطويل: (لو أن الناس قد ربطوا أفكارهم عن القيم بالفعالية العملية بدلا من ربطها بمعرفة وجود أولانى، لأمكنهم تجنب معاناة القلق والخوف تجاه نتائج العلم ومنجزاته؛ ولأمكنهم الترحيب به. وذلك لأن كل شىء يتم التحقق منه، وذلك فيما يتعلق ببنية الظروف الموجودة وجوداً فعلياً، يمكنه أن يقدم عوناً فى بناء أحكام

تتعلق بالأشياء التي ينبغي تقديرها، كما يُعين على استهداف غايات أكثر كمالاً، كما يمكنه إرشادنا وتوجيهنا إلى الوسائل التي يجب التوسل بها لتجسيد هذه الغايات.. فإن أزمة الثقافة المعاصرة، وصور الخلط والصراعات الموجودة في هذه الثقافة، إنما تنشأ عن تقسيم السلطة *division of authority*. فالبحث العلمي يبدو أنه يطلعنا على شيء "بعينه"، بينما الاعتقادات التقليدية الخاصة بالقيم والغايات تطلعنا على شيء مغاير تماماً... أن مشكلة التوفيق تنشأ، كما تكون في الوقت نفسه ملحة، وذلك بسبب واحد بعينه. فبالقدر الذي يكون هناك إلحاح على أن المعرفة هي "الكشف عن حقيقة أولانية ومستقلة عن فعل المعرفة، وأن المعرفة مستقلة عن استهداف ضبط الأشياء التي نختبرها ونعايشها؛ فإن فشل العلم الطبيعي وإخفاقه في الكشف عن القيم الموجودة في موضوعات المعرفة سيكون من ثم "صدمة لنا". فإن من يهتمون اهتماماً جاداً بصحة القيمة وسلطانها سيكون لديهم، لذلك، مشكلة حقيقية: فبقدر الزعم بأن القيم *values* أصيلة وصحيحة على أساس أنها فحسب كفيات لوجود مستقل عن الفعل الإنساني، وبقدر ما يفترض أن صحة هذه القيم وقدرتها على تنظيم الفعل تعتمد على كون هذه القيم مستقلة عن الفعل، بقدر ما تظهر الحاجة الملحة إلى "مخططات" للبرهنة على أن القيم، بالرغم من نتائج العلم، كفيات أصيلة ومعروفة تتعلق بالوجود والواقع المعيشي.

ويتبنى ديوى في معظم ما كتب عبارة "بردجمان" *Bridgman* التي وردت في كتابه عن "منطق الفيزياء الحديثة" *Logie of modern physics 1927* وهي العبارة التي يؤكد فيها "أننا لا نعنى شيئاً بأى مفهوم أو تصور سوى فئة من الإجراءات؛ فالتصور أو المفهوم يكافئ فئة الإجراءات التي تتطابق معه". ويرى "ديوى" أنه لا يوجد من الفلاسفة من تنبه إلى النتائج الفلسفية الثورية والثرية

والخصبة التي يمكن استخلاصها من فكرة "بردجمان" سوى قلة، ويأتى فى مقدمتهم
"بيرس" Pierce و"جيمس" William James.

ومن ثم فنحن إذا وضعنا فى اعتبارنا المشكلة المحورية التي تواجه الفلاسفة
الحديثة، وأعنى بها تحقيق التكامل بين الاعتقادات المتعلقة بالوجود و"الاعتقادات
الخاصة بالقيم values فسوف يتضح لنا أن هدف "ديوى" من تتبع تطور "إجرائية"
operationalism بردجمان هو بيان أهمية هذه المفاهيم الإجرائية ودلالاتها لما
يُطلق عليه "بناء الخير" Construction of good، وكيف يؤدي هذا البناء لأن تكون
"القيم"، مثل موضوعات المعرفة، من حيث إنها ليست "معطاة" لنا أو "جاهزة مسبقاً"
وإنما القيم "تتحقق" وهى دوماً فى "دور التكوين" In the making. فالقيم، فيما يرى
ديوى، هى (كل ما له سلطة صحيحة وصائبة فى توجيه السلوك). وقد لخص
ديوى نظريته فيما أطلق عليه "تضيئه الأساسية"، فيما يلي (إن أحكام القيمة أحكام
تتعلق بالشروط الحياتية، ونتائج الموضوعات المختبرة والمعيشة؛ فهى أحكام تتعلق
بما يجب أن يُنظم تكوين رغباتنا وعواطفنا ومشاعرنا ومتعنا).

فأحكام "القيمة" تُشبه، من ثم، الأحكام العلمية، من حيث إنها تتصف بكونها
علاقية relational فى طبيعتها وهى، فى الوقت نفسه، أدائية instrumental
وليس بحال نهائية، ومن ثم فهى تخضع دوماً للتصويب وإعادة النظر ويضع
ديوى للقيم معايير، ولكنها ليس بحال مطلقة أو نهائية. ومن ثم يكون من قبيل
المستحيل أن نقوم بعملية (جدولة) للقيم فى نسق يقوم على "الهيراركية" أو
"التراتبية". ففى تناول "ديوى" للقيم يحتل "المنهج" Method و"الوسيلة" Means
المكانة التي كانت تحتلها فى الماضى الغايات وحدها، فبقدر ما يُنظر إلى "الغايات"
على أنها وحدها التي تتصف بالصدق والمثالية والقيمة ويُنظر إلى الوسائل على

أنها مجرد "شئون عملية"، تخفق الغايات في التحقق. فالمعضلة الأساسية هنا تتلخص، فيما يرى ديوى، في النقص المعيب في المعرفة الكافية بالوسائل اللازمة. وعلى ذلك يكون الفصل بين الغايات والوسائل قد ترك الفعل أو العمل بدون توجيه. هذا التوجيه الذى تزودنا به المعرفة العلمية.

ويتبقى أن نجيب عن السؤال المتعلق بمكانة "الفيلسوف". يُوصى ديوى الفيلسوف بالبعد عن البحث عن اليقين المطلق والواقع الثابت والنهائى. وأن عليه بدلا من ذلك أن يعمل باعتباره ضابط اتصال بين "نتائج العلم" من جهة و"أنماط الفعل الاجتماعى والشخصى وصوره التى من خلالها يتم استهداف الإمكانيات التى يُمكن تحصيلها" وذلك من جهة أخرى.

فالحاجة التى تفرضها الساعة ليست هى تدريب المفكرين الذين سيحاولون وضع فئة من الأهداف والقيم الجازمة واللازمة والتى يلزم الآخرون باستهدافها، وإنما الحاجة الملحة هى اختراع سبل ووسائل يتحقق بها التأليف الفعّال والإيجابى بين كل القوى التى لها تأثير على "السعادة والرفاهية العامة" سواء المادية منها أو الثقافية.

وعلى ضوء هذا الجهد المتصل ينبغى علينا، فيما يرى ديوى، أن ننظر إلى ما يقع على عاتق الفيلسوف من إلتزام: "الالتزام بالبحث عن العوائق وتعريفها، ونقد عادات العقل التى تعترض طريق البحث والكشف، وتركيز الانتباه على الحاجات المتناغمة والمنسجمة مع الحياة الحاضرة؛ تفسير نتائج العلم بالنظر إلى آثار هذه النتائج على معتقداتنا الخاصة بغايات وأهداف وقيم كل أفاق الحياة".

فليس لدى الفلسفة مستودع من المعرفة خاص بها ويميزها عن غيرها من فعاليات التفكير. فمهمتها تتلخص فى قبول أفضل معرفة ممكنة فى زمانها ومكانها

واستثمارها لخدمة "هدف" أو "غاية". وهذه الغاية هي "تقد الاعتقادات والمؤسسات والتقاليد والسياسات بالنظر إلى تأثيرها على "القيم". والخير " Good يُنظر إليه على أنه شيء يتم تأليفه أو "تحصيله" داخل الفلسفة. فكما أن الفلسفة ليس لديها "مستودع أو مخزون معرفي" أو "مناهج لتحصيل الحقيقة" فليس لديها "رصيد جاهز من الخير". فعندما تُسلم الفلسفة بالحقائق والمعرفة التي تقدمها العلوم والبحث inquiry، فإنها، تُسلم بالمثل بالخبرات المنصهرة في الخبرة الإنسانية. فليس لدى الفلسفة ما لعصا موسى من سلطة، وإنما لديها سلطة الذكاء وتقد هذه الخبرات العامة والطبيعية، فلا تزعم الفلسفة لنفسها الحق في خلق عالم جديد ولا التفتيح عن أسرار الوجود محجوبة عن الحس المشترك. فقد شدّد ديوى على أن المهمة الأساسية والأولية للفلسفة ليست هي إنشاء وتشديد أنساق ميتافيزيقية، وإنما وظيفتها بالأحرى هي "تقد الثقافة" Criticism of culture.

ولا نجانب الصواب، لو قلنا في ختام مقدمتنا، إن هذه الأفكار المهمة والضرورية، قد يتصدى لها كاتب لا يتمتع بإحساس عميق بمشكلات مجتمعه وحاجاته، فلا يكون لها، من ثم، صدق أو قيمة أو دلالة، وقد يتصدى لها، وفي المقابل، كاتب يتمتع بهذا الحس العميق والمتميز فيكون لها في حياتنا ما ننشده ونتطلع إليه. إن ديوى فيلسوف من هذا الطراز النادر من الفلاسفة، كما أن كتابه يعد من فئة هذه المؤلفات التي يتحقق فيها هذا الهدف بوضوح وجلاء.

محمد مدين

الْبَحْثُ عَنِ الْبَقِيَّةِ

المشتركون في هذا الكتاب

المؤلف

جون ديوى : ولد في ولاية فرمونت عام ١٨٥٩ وخرج في جامعتها، وظل متعلقا بالفلسفة ومباحثها منذ ذلك الحين : حصل ١٨٨٤ على الدكتوراه من جامعة جون هوبكنز، ثم التحق مدرسا بقسم الفلسفة بجامعة شيجان . ونقل سنة ١٨٩٤ إلى جامعة شيكاجو رئيسا لقسم الفلسفة وعلم النفس والتربية ، حيث قام بثورته التربوية التي عرفت باسم « التربية التقدمية » ، كما أسس « المدرسة المعماية » التي كان يجرب فيها نظرياته الجديدة ، التي لم تظفر بتأييد المسئولين في الجامعة ، فاستقال سنة ١٩٠٤ ، ثم عين في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا ، وظل شاغلا هذا المنصب حتى سنة ١٩٣٠ .

ودعى ديوى إلى دول كثيرة أستاذا زائرا يحاضر في التربية والفلسفة فذهب إلى اليابان والصين وروسيا وتركيا والمكسيك ، وكتابه « تجديد في الفلسفة » ثمرة محاضراته في طوكيو سنة ١٩١٩ وقد ترجمته منذ أعوام مؤسسة فرانكلين . واحتفالا بذكراه المثوية تنشر كتابين من أهم كتبه هما « المنطق - نظرية البحث » ، و « البحث عن اليقين » .

ومؤلفاته كثيرة متنوعة تتناول شتى فنون المعرفة الإنسانية ، من تربية وفلسفة ومنطق وعلم نفس وأخلاق وقانون وسياسة وعلم اجتماع ، نقل بعضها إلى العربية ، مثل « الديمقراطية والتربية » و « الخبرة والتربية » و « الحرية والثقافة » .

وتوفى في أول يونيه سنة ١٩٥٢ وقد بلغ الثالثة والتسعين .

المترجم وصاحب المقدمة

الدكتور أحمد فؤاد الأهواني : ولد ١٩٠٨ والتحق بالجامعة المصرية منذ أول إنشائها ، فأخذ الفلسفة على أعلامها الفرنسيين : برييه ، ولابلاند ، وري ، وحصل على الليسانس ثم دبلوم معهد التربية العالي والدكتوراه ، وعين بجامعة القاهرة لتدريس الفلسفة ، ولا يزال أستاذا بها إلى الآن .

ألّف ونشر وترجم ؛ فن مؤلفاته خلاصة علم النفس ، التربية في الإسلام ، معاني الفلسفة ، في عالم الفلسفة ، فجر الفلسفة اليونانية ، أفلاطون ، جون ديوى ، ابن سينا ، الحب والكراهية ، الخوف والنسيان ، النوم والأرق . ونشر من المخطوطات : كتاب النفس لابن رشد ، كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى ، إيساغوجي ، أحوال النفس لابن سينا ، وحقق من شفاء ابن سينا : المدخل ، والمقولات ، والسفسطة ، والموسيقى . ومن مترجماته « مباحث الفلسفة » الذى نشرته مؤسسة فرانكلين . وحاضر بجامعة واشنطن سنة ١٩٥٦ ونشر محاضراته بالإنجليزية فى كتابه Islamic Philosophy .

محتويات الكتاب

صفحة	
١	مقدمة المترجم :
٢٧	الفصل الأول : الهروب من الخطر
٥٠	الفصل الثاني : بحث الفللفة عن اللامتغير
٧٣	الفصل الثالث : الصراع بين السلطات
٩٨	الفصل الرابع : فن القبول وفن التوجيه
١٣٣	الفصل الخامس : الأفكار في مجال العمل
١٦٦	الفصل السادس : لعب الأفكار
١٩٦	الفصل السابع : قاعدة السلطة الفكرية
٢٢٢	الفصل الثامن : تطبيع الذكاء
٢٥٠	الفصل التاسع : سلطان المنهج
٢٨٢	الفصل العاشر : بناء الخير
٣١٥	الفصل الحادى عشر : الثورة الكوبرنيقية

مُقَدِّمَةٌ

سيظل اسم جون ديوى خالداً في تاريخ الفلسفة ، سواء وافقته على آرائه أم اختلفت منه . وقد أحسنت مؤسسة فرانكلين صنعا بالاحتفال بذكرى مرور مائة عام على مولد هذا الفيلسوف ، حين قررت نقل بعض كتبه الرئيسية إلى اللسان العربي ، لأن هذه الترجمة أحسن هدية ترف إلى قراء العربية إحياء لذكراه . وما خلود الأشخاص سوى أن تظل أفكارهم حية في قلوب الناس . وسيظل ديوى خالداً بأفكاره التي أعلنها ، وبخاصة في هذا الكتاب الذي تقدم له بهذه المقدمة .

فقد ولد جون ديوى في العشرين من أكتوبر عام ١٨٥٩ ، في فرمونت حيث درس في مدارسها وجامعتها وتخرج فيها بعد عشرين عاماً . وبعد خمس سنوات حصل على الدكتوراه وكانت رسالته عن « علم النفس عند كانط » ؛ ولكن هذه الرسالة مع الأسف الشديد لم تنشر ، وضاعت أصولها . ويبدو أن دراسته الخاصة لكانط جعلته على صلة وثيقة بالفلسفة الألمانية بوجه عام ، وبفلسفة كانط بوجه خاص ، والذي وجه إليه سهام النقد فيما بعد في الصميم .

وتقلب في مناصب التعليم ، وانتقل في التدريس من جامعة إلى أخرى ، في ميتشجان ، ومينيسوتا ، وشيكاغو ، إلى أن استقر في كولومبيا منذ ١٩٠٥ حتى أحيل إلى الاستيداع سنة ١٩٣٠ ، وقد احتفلت هذه الجامعة بفيلسوفها احتفالاً كبيراً بمناسبة مرور مائة عام على مولده ، وعلى مولد برجسون وهوسرل اللذين ولدا في العام نفسه كذلك .

وقد آججه وهو في شيكاغو إلى التربية ، وأنشأ المدرسة العملية ، التي اشتهرت

فيما بعد باسم مدرسة ديوى ، ولم تنقطع صلته بالتربية منذ ذلك الحين ، لأنه كان يدرس الفلسفة بجامعة كولومبيا ، كما كان يدرس التربية في كلية المعلمين الملحق بها . وهذا الاتجاه التربوي جعله فيلسوف التربية دون مدافع ، ولا يزال معظم المربين في أمريكا من تلاميذه المباشرين ، أو من الذين أخذوا عن تلاميذه . بل تجاوزت نظرياته حدود أمريكا ذاتها فانتشرت في معظم أنحاء العالم ، وبخاصة في مصر ، حيث يعرفه الكثيرون عن هذا الطريق ، وقد ترجم له كتابه « الديمقراطية والتربية » منذ زمن طويل ، وهو بحسب قول صاحبه أفضل كتبه التي يعتز بها .

ورحل ديوى من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، وحاضر في معظم البلاد التي سافر إليها ، في اليابان والصين ، وتركيا ، والمكسيك ، وروسيا ، كما زار إنجلترا ، وفرنسا ، وإيطاليا . وأهم كتبه تعد ثمرة محاضرات ألقاها في جامعات أجنبية ، مثل كتابه « تجديدي في الفلسفة » ، ومثل هذا الكتاب الذي تقدم له ، وهو « البحث عن اليقين » لأنه مجموعة المحاضرات التي ألقاها ، وتعرف باسم محاضرات جيفورد ، سنة ١٩٢٩ .

أما مؤلفاته ومقالاته فغزيرة جدا ، ويمكن تقسيم حياته من حيث التأليف إلى ثلاث مراحل : الأولى قبل سنة ١٩١٩ ، أى قبل كتاب « تجديدي في الفلسفة » نعتي المحاضرات التي ألقاها في طوكيو ؛ والمرحلة الثانية الفترة بين هذا الكتاب وكتاب « البحث عن اليقين » ، وتبلغ عشر سنوات . والثالثة من عام ١٩٣٠ إلى إعلان الحرب العالمية الثانية . أما بعد ذلك فلم يصدر ديوى شيئا يعد جديدا أو مختلفا عن مذهبه السابق .

المرحلة الأولى تمتاز بكتب التربية وعلم النفس ، وأهم كتبه هي « الديمقراطية

والتربية « ، و « كيف تفكر » . وفي الوقت نفسه وضع بذور منطقته الجديد ، في كتاب « دراسات في النظرية المنطقية » ، و « مقالات في المنطق التجريبي » .

وفي المرحلة الثانية ، أصدر من الكتب « تجديد في الفلسفة » ، و « الطبيعة البشرية والسلوك » ، و « الخبرة والطبيعة » ، فانتقل بذلك إلى مجال الفلسفة الأرحب : نظر في تاريخها ومشكلاتها ، وفي الطبيعة البشرية من الناحيتين النفسية والاجتماعية ، مع محاولة تطبيق المنهج التجريبي على الأخلاق والاجتماع .

وفي المرحلة الثالثة برزت فلسفته الخاصة به ، ووضح اتجاهه التجريبي ، وأعلن عقيدته الفلسفية التي يعترف فيها بأن الأصل الذي ينبغي أن نرجع إليه في معرفتنا هو « الخبرة » . ويعد كتاب « البحث عن اليقين » عرضاً لنظريات المعرفة عند السابقين ، مع نقدها ، وتبشيراً بنظرية جديدة في المعرفة . وأصدر كذلك كتابيه العظيمين يطبق فيهما الخبرة على الفن ، وعلى التربية . واستقرت نظريته المنطقية في كتابه عن « المنطق أو نظرية البحث » . واتجهت أنظاره نحو فلسفة القيمة بوجه خاص .

وفي الفترة الأخيرة من حياته ، وضح نظريتي المعرفة والقيمة أكثر فأكثر ، وذلك - غالباً - في مقالات جمعت بعد ذلك في كتاب « مشكلات الناس » .

ثم انطفأت تلك الشعلة المتوقدة في أول يونية سنة ١٩٥٢ .

يقع كتاب « البحث عن اليقين » في أحد عشر فصلاً :

وعلى عكس ما يقضى به الترتيب المنطقي ، نبدأ من الفصل الأخير ، الذي جعل عنوانه « الثورة الكوبرنيقية » . ونحن لا نبدأ بهذه الثورة لأنه جعلها خاتمة المطاف

أوخلاصة البحث، وإنما: فنقل ذلك لعله أخرى بعيدة البعد كله عن هذا الموضوع .
فقد قيل إن لكل فيلسوف كبير نقطة بداية يرتكز عليها ، وتوجد في بفضه
الفكرى لفيلسوف سابق ، وغالباً ما يكون ذلك الفيلسوف الآخر عملاقاً من عملاقة
الفكر . كانت تلك حال ديكارت وبيكون خين وجها مهام النقد اللاذعة
لأرسطو ؛ وهذه هي حال ديوى : لم يتجه نحو أفلاطون وأرسطو من القدماء ،
ولوأنه يعترض اعتراضاً شديداً على الأفلاطونية والأرسطية حتى ليخيل إلى المرء أنه
يدعو إلى نبذ الفلسفة القديمة ، وأن مذهبه قائم على هدم ذلك التراث القديم الذى
انحدر مع الزمان خلال العصر الوسيط إلى الفلسفة الحديثة .

بل الفيلسوف الذى يعد نقطة الارتكاز حقاً فى فلسفته هو « كانط » . ساقه
إلى هدمه ، ونقده ، شئ من الحد المركب فى الطبيعة البشرية ؛ إذ من المعروف
أن كانط ظفر بشهرته لما أحدثه من ثورة فى الفلسفة ، وشبه هذه الثورة بما فعله
كوبرنيق فى علم الفلك ، وضح بذلك التشبيه وقال : إننى أحدث فى الفلسفة ثورة
شبيهة بالثورة الكوبرنيقية .

فلأمر ما لا يستطيع ديوى أن يحدث مثل هذه الثورة ؟

إنه لو استطاع ذلك ، لكتب اسمه فى سجل عظماء الفلاسفة ، وهو يعتقد فى
نفسه أنه لا يقل مرتبة عن كانط ، إن لم يكن أعلى منه منزلة . ولذلك بدأ ينقد كانط
ويبين ما فى ثورته من تهافت ، ثم انتقل بعد ذلك إلى عرض فلسفته الخاصة به وبين
أن الأخذ بهذه الفلسفة هو الثورة الحقيقية ، وهو الانقلاب الشبيه بثورة كوبرنيق فى
علم الفلك .

فإن يرجع كانط المعرفة إلى الذات العارفة ، ويجعلها هى المحور الذى تدور عليه ،

ليس ثورة كوبرنيقية ، بل رجوع إلى نظرية بطليموس ، أو على حد عبارة ديوى : إنه عود إلى نظام بطلمي متطرف Ultra - Ptolemaic .

الثورة الكوبرنيقية هي كذلك لأنها نزعت عن حركة الأجرام السماوية ما لها من ضفة ذاتية طبيعية فيها . وقد أخذ كانط هذا الجانب الوحيد من الثورة الكوبرنيقية وطبقه على المعرفة الإنسانية ، وقال إن الأشياء ليس لها في ذاتها حقيقة تعرف ، وإنما المعرفة تنبع من أنفسنا ، حين تصاغ الأشياء الخارجية في قوالب ، أو مقولات عقلية . ويفسر ديوى هذا الصنيع من جانب كانط بأنه لم يفعل شيئاً أكثر من أنه أنزل الفلسفة من عرش التعالي في عالم منفصل إلهي ، إلى عرش العقل الموجود في الإنسان . فالمعرفة مستمدة بالقطرة من هذا العقل ، وهي أولية سابقة على التجربة . هذا عند كانط .

أما عند ديوى ، فالعكس هو الصحيح .

المعرفة ليست أولية ، ولا سابقة على التجربة ، بل إنها نابعة من التجربة نفسها ، من الخبرة ، وهي ثمرة لها .

اعتماد المعرفة على المقولات الموجودة في العقل - أو إن شئت الدقة بحسب تعبير كانط مقولات الفهم - يضفي عليها هاتين الصفتين المميزتين للعلم ، وهما العموم والضرورة . ونحن نذكر أن تحليل هيوم ، وإنكاره صلة السببية ، هو الذي أيقظ كانط من سبات الاعتقادات ، فأقام مذعبه للرد على زاعم هيوم .

ولكن العلم ، العلم الحديث بعد أن اجتاز مرحلة الحتمية التي أرادها له مذهب نيوتن ، لا يزعم عموماً ولا ضرورة . إنه حادث ، راجح يقوم على الاحتمالات ، وتغير القوانين كلما تغيرت الظروف والشروط . ليست القوانين ، وهي الغاية النهائية من

العلم أزلية ثابتة ، وإنما هي تصوير للعلاقات المتبادلة بين الظواهر ، هذه الظواهر المتغيرة بحسب الظروف والأحوال .

وكان اليقين في المذاهب التقليدية منذ عهد الفلسفة اليونانية حتى كانط بل إلى مابعد كانط ، مستنداً إلى الحقائق الثابتة ، وهي لأنها موجودة في عالم أعلى ثابتة ، أزلية ، ومعرفتنا لهذه الحقائق هو غاية الغايات ، ونهاية أمل الفيلسوف ، حتى ليجتهد أن يتطابق وإياها ، فإذا بلغها ظفر باليقين ، وانتهى إلى الاطمئنان العقلي .

ولكن هذا السلك إلى الحقائق الثابتة أشبه بالسراب ، لأننا نعلم على شيء ليس في حقيقة ثابتة ؛ بل الواقع يدل على أن الحياة ، طبيعية كانت أم إنسانية ، في جريان متصل ، وتغير مستمر ؛ فعلياً أن تتطابق مع هذا العالم المتغير ، وأن نلتصق منه المعرفة ، ونستمد منه اليقين ؛ وإذا كان اليقين غير ميسور في عالم متغير ، فعلياً أن نقتنع بالرجحان .

صفوة القول : إنه بدلا من الركون إلى الحقائق الثابتة المتعالية ، لا بد من النزول إلى الوقائع الموجودة في عالم التغير ، والتي تكتسب بالخبرة .

وهذه هي الثورة الديوية ، التي تجعل معيار الحكم لافى أشياء سابقة بل في نتائج وثمرات ، ولا تجمعنا نعلم على الماضي بل نعلم على بناء عالم مستقبل بالقصد والتوجيه .

وهو يوضح هذه الثورة ويزيدها بياناً بقوله : إن مركز الفلسفة في تراشها القديم كان الذهن الذي يعرف بمقتضى ماله من ملكات موجودة في داخله ؛ أما في الفلسفة التي ينادى بها فالمركز هو « التفاعل » المستمر في مجرى الطبيعة بين ذهن الإنسان وبين الأشياء الطبيعية . وهذا التفاعل يجري طبقاً لعمليات مقصودة توجهنا نحو نتائج جديدة . وفي ضوء هذه النظرية ليس العالم هو المركز ولا الذات ، وليست الطبيعة

الخارجية ولا النفس الإنسانية هي المركز ، وإنما هو عالم واحد متصل يشتمل على الطبيعة وعلى الإنسان ونفسه وعقله وذلكائه باعتبار أن هذه الأمور كلها أجزاء من الطبيعة نفسها ، والككل في حركة متصلة وجريان دائم ، وإن شئنا أن نعين مركزاً في هذا العالم المتصل المترابط ، فهو « الخيرة » .

فلا غرو أن يسمى ديوى فيلسوف الخيرة ، ولا غرابة أن يكتب في اعترافاته الفلسفية يقول إنه عدل عن المذهب المطلق إلى المذهب التجريبي . وهو إنما يعني بالمذهب المطلق ، مذهب هيغل ، تلميذ كانط ، والذي ظل متأثراً به زمنًا طويلاً في صدر حياته .

ففي النظام البطلي كانت الأرض ثابتة ، هي المركز ، والشمس تدور حولها . وفي النظام الكوبرنيقي الشمس هي المركز ، والأرض تدور حولها . وفي نظام ديوى ، ليست الشمس هي المركز ، ولا الأرض ، وإنما هما جميعاً وما معهما من كواكب أجزاء من عالم واحد كله يتحرك باستمرار ، وهناك تفاعل وترباط بين سائر الأجزاء .

أى أن النظريات القديمة كانت تفصل فصلاً تاماً بين العالم والإنسان ، بين النفس والبدن ، بين النظر والعمل . أما ديوى فإنه يفرغ من هذا الانفصال ، ويريد الوحدة . فهو واحد في مذهبه . أو هذه هي الميافيزيقا القائمة في أساس مذهبه ولو أنه هو يزعم أنه من أعداء الميافيزيقا ، ولا يرغب أن يصف مذهبه بأي مذهب خاص .

وتفضى الثورة الديوية إلى نتائج كثيرة :

ففي المذاهب التقليدية كان الذهن يقف من الأشياء الخارجية موقف المتفرج ، يراها من خارج ، ولا يتدخل في إحداثها ، ولا شأن له بتوجيهها ، ولا يشارك

في مسرح مناساتها . إنه مجرد متفرج يسجل ما يجري من أحداث . ومن هنا سمي النظر نظرا ، لأنه شبيه بمن ينظر بعينه إلى شيء خارجي فيدركه إدراكا محسوسا بالبصر ، دون أن يغير الحس من طبيعة الشيء الذي نبصره . والسعيد السعيد هو الذي يتأمل الحقائق الأزلية الثابتة ، فيظفر بالسعادة القصوى والبهجة العظمى . والفيلسوف الحق هو الذي يتعالى ، ويعيش في برجه العاجي ، لاصنعة له سوى هذا التأمل .

أما في مذهب ديوي فلا بد من مشاركة الذهن في مجرى الحياة . وهو يسمي هذه الآلة العاملة الموجهة للسلوك نحو الطريق الصحيح : « الذكاء » ، في مقابل « العقل » عند القدماء ، الذي لم يكن سوى آلة تنطبع فيها المعارف كما تنطبع الإحساسات في آلة البصر .

ولكن الفيلسوف ليس صانعا ، ولا فنانا ، ولا عالما ، ولكنه فيلسوف له مهمة خاصة وميدان يختلف عن الميادين التي يختص بها الصناع أو الفنانون أو العلماء . مجال الفلسفة هو الطبيعة البشرية من جهة نيتها وأخلاقيتها وسلوكها الاجتماعي . ومن واجب الفيلسوف أن يصوغ هذه الطبيعة البشرية كما يصوغ الصناع مهنتهم من المواد المختلفة ، كالنحار الذي يصنع الأثاث من الخشب ، وكما يشكل الفنان فنه في مادة ، مثل النحات الذي ينحت الرخام . كذلك الفيلسوف : المادة التي يشتغل عليها هي البشر من جميع النواحي ، أطفالا وشيوخا وجماعات ، يحاول أن يأخذ بيد الطفل بالتربية ، وأن يسمو بالفرد بالمعرفة ، وأن يتطور بالجمع بالعلم .

وهنا نجد الأثر الثاني للتوحيد بين النظر والعقل ، وعدم الفصل بينهما .

كان الإنسان في ظلي الفلسفات التقليدية . يكسب المعرفة ، فيتغير ، لأنه يستنير من حصوله عليها ، فيصبح غارفا بعد أن كان جاهلا . ولكنها معرفة أشبه بالحلية

التي تضاف إلى الشيء لتكسبه رونقا فيصلح للزينة . أما المعرفة الديوية التي يطالب بها ، فهي ذلك الضرب الذي يغير العالم ، لأنه يتدخل فيه ويوجهه .
والمعرفة لا تطالب لذاتها ، ولا لأنها تفضى إلى الاستنارة وتبديد الجهل ، بل لأنها تحقق الأمن حين ترسي قواعدها على شاطئ اليقين .

إذا بلغ أحدنا اليقين اطمأن ، واستقر . وإذا لم يبلغ اليقين ، بل الشك ، أو اللابيقين ، أو الرجحان ، أو الاحتمال ، لم يستقر ، ولم يطمئن .

ومن هذه الزاوية - نفى زاوية اليقين واللابيقين وما يتردد بينهما من درجات مختلفة تقرب من اليقين أو تبعد عنه - بحث ديوى فى هذا الكتاب ، فجاء عنوانه « البحث عن اليقين » .

وقد بدأ فى الفصل الأول منه يصور لنا كيف درج الناس منذ أقدم العصور على اتهاج طريقين فى الحياة : أحدهما اعتبره الناس أعلى وأسمى من الطريق الآخر ، من جهة أنه يوصل إلى اليقين ، على حين لا يبلغ الطريق الآخر إلا مرتبة الرجحان . أما الطريق الأول فهو استرضاء القوى ، طبيعية كانت أم فائقة على الطبيعة ، بالابتهاج والتضحية ، وأداء الطقوس والشعائر الدينية وخشوع القاب ومحاولة الاتصال بالقوى الخفية لاسترضائها وتسخيرها إن استطاع إلى ذلك سبيلا .

وأما الطريق الثانى فهو اختراع « الفنون » ، والصناعات التي يستخدمها فى رفاهته وتسخير الطبيعة لمصاحته .

ويسمى ديوى الطريقة الأولى طريقة الأفعال ، والثانية طريقة الفعل .
أو بمعنى آخر موقف الإنسان فى الطريق الأول سلبى ، وموقفه فى الثانى إيجابى فعال .

ولكن الطريق الثانى هو الطريق الذى يحقق المصالح الحيوية الضرورية فى الحياة من نسيج اللباس ، وتشيد المباني ، وشق الترع للزراعة ، واستخدام العقاقير النافعة فى علاج الأمراض ودفع الآفات . وسار الإنسان فى هذا الطريق بالخبرة والتجارب وتقدم أشواطا وأشواطا ، يدل على ذلك ما بلغته الإنسانية من تقدم ، وما وصلت إليه العلوم المختلفة التى إنما هى ثمرة التجربة . وقد غزت العلوم التجريبية سائر الميادين ماعدا ميادين الدين والأخلاق والاجتماع والنفس . وعلى الرغم من هذا التقدم المائل لاتباع الإنسان أو قل الفيلسوف ، فى الطريق التجريبي ولا يعمد محلا لليقين ، على حين وضع ثقته فى الطريق الأول ، وذهب إلى أنه بالغ منه إلى اليقين .

ويفسر ديوى هاتين الترعنتين فبردها إلى جذور تاريخية واجتماعية ، فقد ارتبط العمل بطبقة العبيد من قديم الزمان ، كما أن السادة والحكام كان لهم من الفراغ مايسر لهم التفكير النظرى ، وترفعوا عن الأعمال اليدوية والصناعات ، فرفعوا من شأن التفكير النظرى على العمل . وفى الوقت نفسه ازدرى الناس الماديات ورفعوا من شأن الروحانيات . وهكذا نشأ الفصل بين النظر والعمل ، وازدادت الهوة بينهما ، وأصبح النظر من عالم أعلى من عالم العمل .

ومح نقول : إن سمو النظر على العمل من الأفكار اليونانية ، بل الفلسفة كلها - بدليل اسمها نفسه - يونانية . ومن المأثور أن فيثاغورس قسم الناس طبقات ثلاثاً من حيث النظر والعمل ، وشبههم يقوم يذهبون إلى الألعاب الأولمبية ، بعضهم وهم الأغلبية يمتزجون فى الألعاب ويسعدون بها وتؤثر مشاهدتها فى عواطفهم ، وتلعب بخيالهم ، وقد ينهز بعضهم فرصة احتشاد الناس لهذه الألعاب فيقومون بالبيع والشراء وقضاء المصالح والمنافع ؛ وبعضهم الآخراهم اللاعبون أنفسهم موضوع المشاهدة ؛ وبعضهم الثالث - وهم قلة قليلة - ينزلون بأنفسهم ، لا يشاركون فى لعب ، ولا فى متعة ، بل

« ينظرون » إلى هذه المشاهد كلها، فتكون ذواتهم في ناحية ، والألعاب وما يجرى فيها في ناحية أخرى ، ومن هنا نشأ « النظر » ، وصحبه تعالى عن العمل .
مهما يكن من شيء ، وقع الانفصال بين النظر والعمل ، وظهرت الفلسفات الثنائية في تاريخ الفلسفة ، وكان لذلك كله أثر عظيم على نظرية المعرفة والمناهج والتفكير بوجه عام والسلوك الأخلاقي .

ولذلك انقسمت الميتافيزيقا التقايدية إلى ماهية ووجود ، وكانت الماهية أسبق من الوجود ، لأن الماهية هي الحقيقة الثابتة الأزلية ، والوجود هو الشيء الخارجى وهو أذى من الحقيقة الأزلية ، لأنه يتعلق بعالم التغير ، عالم الكون والنساق ، اللهم إلا إذا كان المقصود هو الوجود الميتافيزيقي ، الوجود الواحد الثابت الأزلى ، وهو شيء ليس له وجود فى العالم الواقع المتغير .

ومن الغريب أن دبورى لم يتعرض للوجودية الحديثة التى تعكس الأمر وتقدم الوجود على الماهية . ويبدو أنه لم يتعرض لها لأنه فى الوقت الذى ألقى فيه محاضراته هذه لم تكن الوجودية قد ظفرت بهذا النجاح فى فرنسا ، ولم تكن مذهباً ملحوظاً . وعلى كل حال ، فالوجودية مذهب ثنائى كذلك ، كل مائى الأمر أنها تقدم الوجود على الماهية ، وتزعم أن الوجود هو الذى يحقق ماهية الشيء ، وبوجه خاص ماهية الإنسان .

وقد اجتهدت جميع الفلسفات القديمة أن تحل مشكلة الوجود . فما السبيل إلى إثبات وجود الأشياء ؟ ألا يمكن أن يكون وجودها وهماً لاحقيقة له ، أو حلماً يصور لنا شيطان ما كر أنه حقيقة ، كما يقول ديكرت . وقد أثبت ديكرت وجود نفسه أولاً ، ثم انتقل من إثبات وجود نفسه إلى إثبات وجود الله ، وبعد ذلك جعل

الله ضامننا لوجود العالم . والمثاليات المختلفة تفترض وجود المثل أولا ، أو الأفكار ،
وعنها وبطريقها توجد الأشياء .

ولكن ديوى يفترض وجود الأشياء الخارجية ، ولا يشك في وجودها . إنها كما
يقول : « هناك » . وإذا كان القدماء منذ عصر الفلسفة اليونانية قد تصوروا الأشياء
أنها ذوات خارجية تتصف بالكيفيات المختلفة كاللون والصوت والحرارة والبرودة
والثقل والخفة ، بل والجمال والقبح ، فقد تصوروا أنها كاملة في ذاتها ، وأنها إنماتدهو
الذهن إلى تعريفها وتصنيفها وترتيبها .

أما الفلسفة الحديثة فقد استبدلت بفكرة الأشياء فكرة « المعطيات » أى
أنها صفات تُعطى لنا من الأشياء ، فهى وسائل لشيء آخر ، وليست غايات في ذاتها .
وهكذا أخذ العلم الحديث من المعطيات أداة للتوجيه ، لا مجرد شيء يقبله كما هو .

ويقترح ديوى اقتراحا جديدا ، هو أن تسمى المعطيات « المأخوذات » لأن
صفات الأشياء لا تعطى لنا فى الواقع ، بل نحن الذين نأخذها ، ونختارها ، ونحددنا ،
وبذلك تتدخل تدخلها فعليا فى العالم الخارجى ، ويكون لنا دور فعال فى
توجيه الأشياء .

خذ فكرة الماء مثلا : يقبلها جمهور الناس على أنها شيء ننتفع به ، ونشربه ،
وننقل به أيدينا وملابسنا ، ونستحم به ، وغير ذلك من المنافع . أما العلم فإنه
لا ينظر إلى الماء من حيث صفاته من سيولة أو غازية عند التسخين ، ولا من جهة
بهجته حين يجرى فى الترع والأنهار ويسمع له خرير تاتله النغموس ، بل يردّه إلى
رؤى يدل على نسبة الأجزاء المكونة له ، وهى الأكسجين والهيدروجين ، فيقول
العلماء ٢ يدا ١ ، أى جزأين من الهيدروجين وجزءا من الأكسجين . وهذا التحديد
العلمى للماء ينسر لنا أن نطبقه على ما نشاء من الأمور التى نستخدمها فيه .

أى أن الفرق بين الموقف الأول وبين الموقف الثانى ، هو القبول أو التوجيه .
فنحن نبلغ المرحلة العلمية بمعنى الكلمة حين نتقل من مرحلة القبول إلى مرحلة
التكوين والخلق ، حين نستطيع بعد تحليل الشيء إلى عناصره أن نركبه تركيباً .
وقد بلغت الطبيعة هذه المرحلة ، لأن العلماء بعد أن عرفوا سر تركيب المادة ،
وحلوا الذرة ، استطاعوا تركيبها ، فكان ذلك دليلاً على صحة فرضهم وتحليلهم .
أما الحياة فلا تزال فى الدور الأول من العلم ، أى دور الوصف والتحليل ، ولم يتيسر
للعلماء أن يركبوا الحياة حتى اليوم .

ومعنى ذلك أن معرفة حقيقة الأشياء لا تكون بالقوى الذهنية التى تقف من
الأشياء موقف التسجيل والمعاينة ، بل موقف المشاركة الفعلية ، لأن المناهج العلمية
الحديثة « تغير » الظواهر كيفما نشاء ، فهى تدخل تغييراً معيناً لترى ما يحدث بعد
ذلك من تغييرات ، والعلاقة بين هذه التغييرات هى موضوع المعرفة .

وإذا كنا لا نستطيع أن نغير الظواهر الفلكية لأنها بعيدة عن متناول أيدينا ،
ففى استطاعتنا أن نغير الظروف التى يوجد فيها الشخص الملاحظ ، فتسجل الملاحظات
من زوايا مختلفة متعددة فى المكان والزمان . أما الأشياء الطبيعية والكيميائية ،
فالتغيير الذى تحدثه فيها أشد ، إذ يؤثر مباشرة فى هذه الأشياء . وقد أدى تطبيق
المهج العلمى المذكور إلى نتائج مذهلة حقاً فى الحياة العملية ، وفى الفنون والصناعات
الذى يستخدمها الإنسان لرفاهيته ، مما هو مشاهد اليوم فى كل مكان .
ويتميز البحث التجريبي بثلاث خصائص رئيسية :

أولى هذه الخصائص أن البحث التجريبي يتطلب العمل الصريح الذى يجرى
علانية لاقى خفاء وسرية ، ويتطلب إحداث تغيير فى البيئة أو فى علاقتنا بها .

والأمر الثاني أن البحث التجريبي ، العلمى بمعنى الكلمة ، لا يتم خبط عشواء وإنما توجهه الأفكار التي يتوقف عليها حل المشكلة المعروضة للبحث .
والثالث أن ثمرة ذلك التوجه التجريبي تفضى إلى تكوين مواقف جديدة تختلف فيها علاقة الأشياء بعضها ببعضها الآخر ، ويمكن عندئذ أن تصبح معروفة لنا .

ولكن كيف يتم هذا التوجه ، وبأى أداة ؟ إنه كما يقول ديوى التوجه البصير Intelligent ذلك الذى يحيط بالشروط علما ، ويلاحظ علاقات التابع ، ويضع فى ضوء هذه المعرفة الخطط و يقوم بتنفيذها (الفصل الثانى من الكتاب) .
وهنا نصل إلى اصطلاح له منزلة خاصة فى مذهب ديوى ، نعى الذكاء ، أو العقل البصير - Intelligence .

كان القدماء من اليونانيين يقولون بالعقل ، وهو بلسانهم Nous ، وكان فلاسفة العصر الوسيط يقولون كذلك بالعقل ويسمونه باللاتينية Intellectus . وكانوا ، أى فلاسفة اليونان أو فلاسفة العصر الوسيط ، يعنون به أداة الذهن التي تدرك النظام الثابت المتعالى على الطبيعة . وكان العقل بالنسبة للأشياء المتغيرة هو المعيار الثابت ، هو القانون الذى تخضع له الظواهر الطبيعية ، هو القاعدة التي بها يهتدى المرء فى سلوكه .
ومن أجل ذلك كان لابد أن يتحول العلم الجديد من استخدام لفظة « العقل » إلى استخدام لفظة أخرى ، هى « الذكاء » ، أو العقل الذى يتصف بصفات أخرى ليست هى الضرورة ، ولا العموم ، ولا السموع على التغيير .

والعقل الذى يريده ديوى ، أو الذكاء ، مرتبط « بالحكم » . والحكم عنده له معنى خاص ، إذ هو ليس مجرد ارتباط موضوع بمحمول ، وإنما هو انتخاب الوسائل وترتيبها كي تحقق نتائج معينة ، واختيار ماعدته غايات لنا . فليس الإنسان ذكيا مجرد

وجود العقل عنده ، وهذا العقل الذى يحصل الحقائق الثابتة والمبادئ الثابتة . كما يسير منها بطريق الاستنباط نحو الجزئيات ، كما كان يقول أرسطو ، بل لأن له القدرة على تقدير المواقف . حق قدرها ، والتصرف بما يقضى به تقديره . على الجملة « الذكاء على والعقل نظرى » .

نقول : وليس فى هذا الكلام جديد ، فإن أرسطو تكلم عن العقل العلى وكان يسميه باسم خاص . والعرب فى آدابهم تكلموا عن العقل وعن الشخص العاقل ، وكانوا يعنون به وضع الأمور فى مواضعها ، أو بمعنى آخر الحكمة . وإنما قد « العقل » عند المدرسين بوجه خاص حين انزل فلاسفتهم عن الحياة . لهذا السبب ليس ثمة حاجة إلى تسمية العقل باسم جديد ، وعندنا أنه كان الأولى أن يترك الاسم القديم مع تحديده تحديدا جديدا ، وبيان وظيفته التى يريد بها ديوى له . الواقع اختيار لفظة intelligence فى اللغة الأجنبية يدل لاشعوريا فى ذهن ديوى على العقل ، لأن المدرسين كانوا يستخدمون اصطلاحين : intelligencia للدلالة على العقل الحركى للفلك ، أو intellectus للدلالة على العقل فى الإنسان . فقوانا intelligence يدل على العقل الحركى ، المتدخل فى تسير الأمور . أما الذكاء فقد اشتهر بمعنى نفسانى ، لا يتفق تماما فى موضع الحديث عن الفلسفة بوجه عام ، وعن نظرية المعرفة . ولترجع عن هذا الاعتراض إلى بيان ما يصف به ديوى الذكاء ، أو « العقل البصير » فيما كنت عزمت أولا على ترجمة هذا الاصطلاح الدقيق . يقول :

كلما تدخل الذكاء حكمتنا على الأشياء ، بأنها رموز لأشياء أخرى . والمعرفة العلمية تستخدم الرموز ، وتفضى بنا إلى معرفة مضبوطة ولكنها مجردة عامة من الناحية النظرية . أما حين نستخدم ذكاءنا فقد نظفر بنتائج عملية ولو أنها أقل دقة وبقينا من الناحية النظرية . ونحن إذ نضحى بيقين خاص بالمعرفة الثابتة وما يتصل بذلك

من تنبؤ المستقبل تنبؤا مضبوطا في سبيل معرفة داخلية في قاب الطبيعة نفسها .
ولسكتها ولو أنها معرفة احتمالية إلا أنها تسر لنا توجيه الحوادث . فالدكاء له وظيفة
« داخل » الطبيعة ، على حين أن العقل يعمل من خارج ، ويقف موقف المتفرج .
وهذا الموقف يمنعه من الاشتراك في توجيه الحوادث وتغييرها . خلاصة القول ليس
الدكاء في الإنسان شيئا يفرض على الطبيعة فرضا من خارج ، ولكنه هو الطبيعة
بفسها تحقق ما هو موجود فيها بالقوة . والدكاء داخل الطبيعة يدل على التحرر
والتوسع ، كما أن العقل خارجا يدل على الثبات والتقييد .

و نحن نعيد ماسبق أن وجهناه من نقد ، وهو أن العقل الخارج عن الطبيعة
والذي يقف منها موقف التأمل المتفرج نظرية نشأت عند بعض الفلاسفة فقط ولم تعم
جميع المفكرين ، ولم يكن هناك ضمير من وصف العقل بأنه يتدخل بالفعل في الأمور
الطبيعية ويديرها .

ويذهب ديوى إلى أن العالم كله وحدة واحدة ، لافرق بين ما هو طبيعي وبين
ما هو إنساني . ولا غرابة فذهبه كما ذكرنا من قبل واحدى ، كما أنه يكره أى نوع
من أنواع الفصل والثنائيات .

فالطبيعة معقولة ، أو قابلة للعقل ، وقابلة لأن تفهم ، إذ فيها نظام يمكن للإنسان
أن يدركه . وكما أن ديوى طالب بتغيير العقل إلى الدكاء ، لأن العقل يقف خارج
الطبيعة ولا يتدخل في تسييرها ، كذلك طالب بتغيير القول بأنها معقولة (rationality)
إلى القول بأنها مفهومة (intelligibility) ، بما يقتضى تدخل الإنسان في شأنها .

والعرفة العلمية بالأمر الطبيعية تجرى طبقا للمنهج التجريبي ، أى في داخل
العامل ، ونصل منها إلى قوانين مجردة تدل على العلاقات بين الأشياء . وهذه المعرفة
المجردة تنعكس فيما بعد على الحياة العملية ، وتستخدمها المصانع في تحسين منتوجاتها

وتحقيق أغراضها . أى إن النتائج التى يحصل عليها العلماء من إجراء تجاربهم داخل المعامل ، بغية البحث العلمى المجرد ، تستخدم فى تغيير الإنتاج الصناعى ، وتيسر للصناع الاستغناء عن العمليات التى لا جدوى منها ، والتى فيها مضيعة للوقت والجهد والمال . والتجريد الذى يفعله العلماء ينصب على الشروط المحيطة بالأشياء ، وعلى العلاقات الموجودة بينها . « وهذا المبدأ ينطبق كذلك على الرياضيات » فيما يقول ديوى ، لأن استخدام الرموز يرتفع بنا إلى أعلى درجة من الضبط والدقة .

ونحن نحتاج إلى التجريد فى البحوث العلمية الطبيعية حتى نلغى العنصر الشخصى الفردى الذى يجلب الانتقال بالمعرفة من شخص إلى آخر . فالتجريد سبيل إلى العموم والى الكلية . ولو نظرنا إلى الرموز فى ذاتها منعزلة عن ميدان التجربة ما كان لها معنى . ولكن الرمزية ، والتجريد ، والقوانين ، والبحث التجريبي ، والمعرفة المترتبة على ذلك كله ، إنما هى « أدوات » نتخذها لتنظيم الأشياء تنظيمًا جديدًا حسب ما نريد . ومن هنا كان مذهب ديوى هو « الأدوات » أى اتخاذ الأفكار والتصورات والفروض وغير ذلك أدوات بلوغ غايات معينة ، واستخدامها فى المواقف المشكلة بغية حلها . فالمعرفة عند ديوى أدواتية ، وليست الحقائق ثابتة موجودة وجودًا سابقًا ، ولكننا نكسب المعرفة كما تدرجنا فى البحث وسرنا فى طريقه .

ونموذج البحث هو البحث العلمى كما يجرى فى العلوم الطبيعية ، والذى فصلناه من قبل . وهذا البحث الطبيعى هو أصح أنواع البحث . ولو طبق هذا البحث على الإنسانيات بلغت ما بلغت العلوم الطبيعية .

وأخطر ما يمتاز به المنهج التجريبي هو المنهج الرياضى . فالمعرفة الرياضية عند علماء الرياضة هى النموذج الأعلى لليقين ، وهى التى ينبغى أن تطبق على جميع نواحي (٢ - البحث عن اليقين)

النشاط من طبيعي وإنساني ، وذلك لما في الرياضيات من دقة وضبط . وإنما جاءت للرياضة هذه الدقة التامة لأنها تملو على الزمان وعلى المكان ، ولذلك كانت الرياضة البحتة غير وجودية^(١) ، أي إنها تصورات ذهنية فقط لا يدخل الزمان في حسابها . ومن هنا جاء التطابق بين الرياضة البحتة وبين المنطق الحديث الرياضى . أما الأمور الطبيعية فلائها خاضعة للزمان والمكان ، وخاضعة للتغير تبعا لذلك ، فانها أقل دقة وضرورة من الرياضيات .

ومع ذلك فالرياضة تعتمد على الرموز ؛ وقد أشرنا إلى أن الرموز - في تفسير ديوى - ضرب من التجريد يفقد قيمته إذا انفصل عن مجرى الخبرة الفعلية وانقطع عنها ، ويكون للرموز قيمة حين تتصل بمجرى الأحداث وتمهد للنتائج المستقبلية . وبعد فاذا استعرضنا الرياضيات مثل الحساب والهندسة ، منذ نشأتها تاريخيا عند الإغريق حتى اليوم ، نجد أن الأصل فيها كان حسيا ، وفعليا . فقد كان العدُّ والقياس من الأمور التي تستخدم لأغراض عملية . فلما اخترعت هذه الرموز أصبحت تكون شيئا فشيئا موضوع علم خاص يصلح أن يُنظر إليه على حدة ، هذا الموضوع هو الأعداد والخطوط والسطوح والأحجام . وأصبح من الممكن أن يجرى عليها عمليات جديدة وأن تركيب حسب ما نشاء تركيبات مختلفة . وانتقل الاهتمام بها من النفع الذي تؤديه إلى الجمال الذي تتشكل به . الحق أن الأشكال المتماثلة وما كانت تمد به الإغريق من زخرفة في البناء والآنية والتماثيل هو الذي دفع بهم إلى التفكير في هذه الأشكال الهندسية ، حتى أصبح علم الهندسة علما خاصا يقوم على العلاقة بين الأفكار فقط . فالأصل في الرياضيات الأمور المحسوسة ، ولكننا ننسى حين نبلغ الأفكار المجردة ذلك الأصل الحسى . وقد كانت الأفكار الرياضية محسوسة حين كانت

(١) غير وجودية بالمعنى الفلسفى - ومن الفلاسفة من يجعل الزمان داخلا في الرياضيات ، مثل كانط - انظر في ذلك كتاب أصول الرياضيات لبرتراند رسل . [المترجم] .

تستخدم في بناء الأجران لتخزين الحبوب أو مسح الأراضي ، أو بيع البضائع وما إلى ذلك . ثم أصبحت مجردة حين قطعت صلتها بالمنافع ، وذلك حين ابتكرت الرموز . خذ مثلا الأصل في العد والحساب ، فقد كان « عقدا » . ولفظة العقد في اللغة العربية والتي تدل على الحساب إنما تشير إلى هذا الأصل المحسوس . فقد كان الذي يجب أو يعد ، كرور الأيام مثلا ، يعقد كل يوم عقدة في جبل . فالحاجة هي التي دفعت الناس إلى ابتكار وسائل للعد والقياس ، وتكون وسائل لتحقيق غاياتهم كالعقد ، أو الخربشات ، أو رسم خطوط للدلالة على العدد ، أو العد على الأصابع ، وهذه كلها أمور محسوسة طبيعية . ثم نشأت الحاجة إلى توزيع الغنائم والأسلاب والمحاصيل والغلات ، بحيث يأخذ كل شخص نصيبه . ونشأت الحاجة إلى اختزان المؤن لوقت الحاجة والعوز والقحط ، كما نشأت الحاجة إلى تبادل السلع . ومن هذه العمليات الحسية نشأت التصورات الرياضية : كالتكافؤ ، والمساواة ، والترتيب والتناظر ، وغير ذلك .

حتى إذا ظهرت الرموز ، وظهر قوم يبحثون في هذه الرموز بصرف النظر عن علاقتها بأصلها المحسوس ، نشأ العلم الرياضي ، كما نشأ علم المنطق . فاكشف الرموز هو الذي فتح الطريق للعلم الرياضي النظري الذي يمتاز بالتحديد والدقة . ولا تختلف الرموز الفنية في أي فن من الفنون عن الرموز الرياضية ، مثل قولنا إن الماء يرمز له بقولنا يد ٢ فإنه مجرد الماء من صفاته الكيفية التي نعرفها له بالحواس ، كالسيولة والطعم حين نشر به . ولكن الرياضة الخالصة أكثر تجريدا من الرياضة الطبيعية فالعدد ٢ عدد مجرد نستطيع أن نتلاعب به ، وأن نجعله مع غيره وأن نضربه وغير ذلك ، ولكنه حين يضاف إلى الأيدروجين في قولنا يد ٢ يصبح مقيدا إلى حد ما . صنوة القول : الرياضة خطوة نحو التجريد ، والتجريد تحرير من القيد .

ولكن ديوى لا يعجبه المنهج الرياضى ، ويؤثر عليه المنهج التجريبي . انظر إليه كيف يظن على ذلك المنهج فى الفصل الخاص بلعب الأفكار وقول ماخواه : إن الرياضيات والمنطق الصورى يمثلان فرعين خاصين جدا من الصناعة الفكرية ، تشبه مبادئها شها كبيرا الآثار الفنية الجميلة . وما يجمع بين الرياضيات والفن هو الحرية والالتزام ، الحرية فيما يختص بابتكار عمليات وأفكار جديدة ، والالتزام فيما يختص بالخضوع للإمكانات الصورية . والجمع بين الحرية والالتزام وهو ما يميز الفن الجميل كان دائما شيئا يخلب الأبواب عند كثير من الناس . والاعتقاد بأن هاتين الصفتين تقطعان الصلة بين الرياضة والوجود إنما يعبر عن مزاج دينى أكثر مما يعبر عن كشف على . وليس هذا النقد جديدا ، لأن الصلة بين الرياضة والنزعة الدينية ، أو الأصح النزعة الصوفية ، معروفة منذ عهد ظهور الرياضة على يد الفيثاغورية . ولم ينكر هذه الصلة أحد من الرياضيين المحدثين .

ولكن الجديد عند ديوى هو أن الاعتماد على المنهج الرياضى يباعد بيننا وبين الوجود المحسوس الذى ينبغى أن نسلك له طريقا آخر هو المنهج التجريبي . ومن أجل ذلك جعل ديوى المنهج التجريبي « قاعدة السلطة الفكرية » ، وسمى مذهبه « التجريبية experimentalism » . وأنت تجد هذه التسمية فى سيرته الفلسفية التى كتبها فى الوقت الذى ألقى فيه هذه المحاضرات ، وجعل عنوانها « من المذهب المطلق إلى المذهب التجريبي » ، وأعلن فيها طلاقه من الفلسفة الألمانية ، وبوجه خاص من مذهب هيغل .

فالتجريبية هى المحور الذى تدور عليه فلسفته . ولا تناقض بين تسمية مذهبه التجريبية أو الأداة أو العملية ، لأن هذين الأخيرين صفتان للتجريبية من زاوية خاصة .

ولست المعرفة مطابقة بين ذات عارفة وبين موضوع معروف ، هذا الموضوع له حقيقة ثابتة متعالية ، وإنما المعرفة هي المنهج التجريبي ذاته ، تجرى معه ، وتتطور ، كلما تطور ، وينشأ المعروف بمقتضاه خطوة خطوة . هذه الخطوات هي :

(١) المادة الكيفية التي نشاهدها جميعا ، وهي مادة تحدث من تفاعلنا مع البيئة ، وتكوّن معرفة غير يقينية ، وهذه المادة هي المعطيات الحسية .

(٢) التمييز بين المعطيات الحسية السابقة وبين الأفكار التي نسوقها لتأويلها .

(٣) هذه الأفكار ، أو إن شئت الفروض ، ليست ثابتة نهائية ، بل عرضة

للمراجعة واقتراض فروض جديدة .

(٤) والمرحلة الأخيرة هي المطابقة بين الفروض وبين المعطيات بغية تحسين

الفروض وتحقيقها .

ونحن نرى من هذه الخطوات أن ثمة نوعين من المادة : النوع الأول حسي ،

والنوع الثاني عقلي . وكان كانط يقول : إن الإدراك الحسي بغير العقل أعمى ، وإن الإدراك

العقلي بغير الحس فارغ ، ثم جمع بينهما عن طريق مقولات الفهم ؛ ولكن هذه المقولات

متعالية وهي التي تنطبع بهامادة الحس . أما عند ديوي فليست الإدراكات العقلية أو

الأفكار متعالية ، وليست منفصلة ومتميزة ، ولا الباحث العالم يفصل بينهما كيفما اتفق

بل في كل مرحلة من مراحل البحث يتخذ الأفكار أداة لتوجيه ملاحظات جديدة

وبلوغ نظريات ونتائج جديدة . وفي نهاية الأمر ، أي عند ما يتم هذا البحث التجريبي

ويستقر ، يصبح من جملة المعارف العالمية .

فمعطيات الحس علامات لاختيار الأفكار ، وتوحى الأفكار بملاحظات حسية

جديدة ، وهكذا .

هذا المنهج التجريبي هو نموذج البحث الذي يجب أن يطبق على جميع الميادين، حتى الأمور الإنسانية مثل، : علم النفس ، علم الاجتماع ، الدين .
فإذا دخلنا هذا الميدان فقد دخلنا عالم « القيم » .

كانت القيم في الفلسفات القديمة موجودة في عالم أسمى ، تعد معيارا ينسج السلوك على منواله . أما الخبرة ، أو التجربة ، فإنها تختص بعالم أدنى ، ولا يمكن أن يوثق بها في بلوغ معايير تنظم القيم وتهدى السلوك . أى أنه كما وجد النصل في المعرفة بين عالين ، كذلك وجد النصل في القيم . فمن جهة يوجد خير وشريحتان بعالم دنيوى ، بعالم أدنى من الوجود بطبيعته . وهو أدنى ، لأنه متصل بالخبرة الإنسانية . ولتصحيح هذا الخيرو هذا الشرينبغى أن يرجع الإنسان إلى القيم السامية ، إلى المثل العليا التابعة من عالم الوجود الأعلى . وكما أن الحقائق المتعالية هي أصل الظواهر ومرجعها في المعرفة ، ويستطيع العقل أن يبينها ، كذلك القيم المتعالية الدينية ، وهي قيم أزلية ، تنكشف للإنسان بالوحى والإلهام .

وفي مقابل هذه النظريات المتعالية عن القيمة توجد النظريات التي ترجعها إلى الرغبة والمتعة ، أى إلى الشعور النفسانى . ومن الطبيعى أن يرفض ديوى نظريات القيمة التي تتعالى بها ، ولو أنه يميل إلى ناحية الخبرة والحس بشرط تعديل هذه النظرية الأخيرة حتى لا تكون حسية خالصة ، وبحيث ترتد إلى مذهبه التجريبي أو الأداتى أو العمليانى .

ومعنى ذلك أن « أحكام » القيمة يجب أن ينظر إليها في ضوء التفكير الأداتى .

إننا ولا شك نستمتع بأمر محسوسة شتى في هذه الحياة الدنيا من طعام وشراب ولباس وقراءات وصدقات وغير ذلك ، ولكن هذه الأمور كلها قد تكون ثمرة

الخبرة المباشرة ونتيجة الإحساس المباشر ، وقد تكون ثمرة التوجيه الفكرى .
والمذاهب التجريبية والحسية التقليدية توافق على المتع التى يصطلح المجتمع على إباحتها
وتحاول تبريرها ، ولكنها لا تنظر فى توجيهها وتنظيمها . أما تجريبية ديوى فإنها
تطالب بتنظيم جميع القيم الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والدينية وتوجيهها .
وهذا يقتضى النظر فى أحكام القيمة .

هناك فرق بين حكم الواقع وحكم القيمة . فحكم الواقع يدل على واقعة وجودية ،
كما تقول هذا الشئ حلو أو مر ، أحمر أو أسود . فهو وصف للواقع ، وإما أن يكون
صحيحاً أو غير صحيح . فهو صحيح إن كان مطابقاً للواقع ، وخطأً إن كان مخالفاً له . أما
حين نصف شيئاً بأنه ذو قيمة فعنى ذلك أننا نقرر أنه يحقق شروطاً معينة ، وأنه يؤدى
وظيفة أكثر من مجرد الوجود . فتولنا إن الورد جميل حكم واقع ، ولكننا حين
نقول إننا نختار هذه الورد لتقديمها هدية ، أو لنضعها لتكون زينة بشكل معين ،
عندئذ تكون لها قيمة لأنها تحقق شروطاً معينة وتؤدى وظيفة . وفى هذه الحالة
يتدخل الاختيار والتفكير والتوجيه .

وفى اللغة نفسها عبارات تدل على القيمة ، أى على الإيثار والترجيح . مثل قولنا:
جدير ، وخليق ، وقين وغير ذلك . فأنت إذا قلت يجدر أن تقتصد ، ويستحسن
أن تعرض نفسك على طيب ، فأنت تحكم حكماً ذاتية ، لأنك تؤثر شيئاً على شئ
آخر بناء على أسباب معينة .

جملة القول هناك قضايا تدور حول الواقع كما هو ، وقضايا تدور حول ما يستحسن
أن يفعل ، أو ما نحبه ونؤثره ونرغب فيه . ليس معنى ذلك أن كل ما نحب ونرغب
فيه له قيمة ، بل ما له قيمة هو ما نحب عن تفكير وإيثار واختيار ، ومن ثم كان له
الحق أن يوجه سلوكنا .

هناك إذن متع عارضة ، وهناك متع صادرة عن تفكير وروية ، وهذه الأخيرة فقط هي التي تسمى متعاً ذات قيمة ، وذات أثر على أفعالنا وسلوكنا .
ومن هذا الوجه تتفق المعرفة والقيمة ، إذ كلتاها تصدر عن التفكير الموجه ، أو التفكير الأداني .

وكما أقفنا المعرفة على أساس المنهج التجريبي النابع من الفكر العامل ، كذلك نقيم المثل العليا على أساس الخبرة ، وعلى أساس المعرفة بالشروط الواقعة والحاجات الراهنة . ونحن الذين نبني مثال الجمال في الفن ، كما نبني مثال الخير والسكّال في السلوك . لقد نشأت المثل العليا الأخلاقية المجردة من السلوك العملي المحسوس ، ولكن الناس غفلوا بعد تجريدها عن أصلها المحسوس وظنوا أنها متعالية موجودة وجوداً أزلياً سابقاً .

ليست أحكام القيمة إذن أحكاماً مستمدة من قواعد سابقة ومبادئ أولية متعالية ، ولكنها أحكام عن شروط الأمور التي نجرّبها ونتأجّبها وكيف يجب أن تنظم تكوين الرغبات والعواطف والمتع .

ومعنى ذلك أن الخير ليس موجوداً في ذاته ، وليس مثلاً متعالياً كما زعم أفلاطون ، ولكنه ناشئ من الخبرة ذاتها ، وأن الإنسان هو الذي يُنشئه إنشاءً ، كما ينشئ سائر الأمور الفكرية والفنية .

وقد ميز الناس من قديم الزمان بين نوعين من الخيرات ، بعضها مادي وبعضها روحي ، وأن الخيرات الروحانية أسمى بطبيعة الحال من الخيرات المادية . وهذا التمييز يرجع إلى الفصل الذي درج عليه الناس بين ماهو مادي وماهو مثالي ، أي إلى

تلك الثنائية الحادة التي فصلت بين المادة والروح ، بين الجسم والنفس ، بين العقل والحس ، وما إلى ذلك . ولكن الناس لا يتيسر لهم معيشة بغير الأمور المادية كالصحة والثروة ، أهي وسائل أم غايات ، أهي أجزاء توصل إلى الخير ، أم هي الخير .

ونحن إذا طبقنا النهج التجريبي على أمور الدين والأخلاق والاجتماع ، أى على هذه الأمور التي نصفها بأنها تمتاز بالقيمة ، لحدث لها تغيير عظيم ، كذلك الذى حدث في الأمور الطبيعية . إذ بدلا من أن نجعل أساسها مبادئ سابقة نحاول أن نطابق بينها وبين السلوك الإنساني ، نتجه بها صوب المستقبل وما يمكن أن تخرج به من نتائج . فنحن نتخذ الخبرة الماضية « أداة » لتحسين المستقبل . والنظر فيما استمتعنا به من قبل إنما يفيدنا في اختيار أفضل الطرق في المستقبل .

ليس معنى ذلك أن نتخلى عن الماضي ، لأن انقطاع الصلة بالعرف والتقاليد يحدث هزة عنيفة في مجرى الإنسانية . وفضلا عن ذلك فهذا الانقطاع غير ممكن لأن الطبيعة البشرية ذاتها محافظة ، ولكن الذى نخشاه أن تغير الظروف يؤدي من تلقاء نفسه إلى اضطراب في تغيير القيم ، ولو حدث هذا التغيير ثمره التفكير البصير والتوجيه المستنير لأدى بذلك إلى توجيه الأجيال المستقبلية توجيهها سليما .

ثم لأمر ما ثق في المنهج التجريبي حين نستخدمه في العلوم الطبيعية ولا ثق فيه حين نريد أن نطبقه على الأمور الإنسانية . قد يقال إننا لو فعلنا ذلك لتخلينا عن جميع المعايير وعن كل سلطة منظمة . ويقول ديوى في الجواب : إن المنهج التجريبي لا يعنى التخبط والسلوك الأعمى ، بل يدل على التوجيه بالمعرفة والفكر .

مهما يكن من شيء فإن صيحة ديوى قد لقيت صدى عند علماء الاجتماع

والأخلاق . ومن قبل ذلك أخذ علم النفس يطبق المنهج التجريبي . ولكن هذه المحاولات لا تزال في بداية الطريق ، ولا بد أن ننتظر بضعة أجيال حتى يشمر هذا التطبيق ثمرته ، وتبلغ المعرفة بالإنسانيات ما بلغتته العلوم الطبيعية التي طبقت على المناهج التجريبية منذ قرنين من الزمان .

أحمد فؤاد الأهواني

أكتوبر ١٩٥٩

الفصل الأول

الهروب من الخطر

لما كان الإنسان يعيش في عالم محفوف بالمخاطر فلا جرم أن يطلب الأمن الذي سلك إلى تحقيقه طريقين : بدأ أحدهما بمحاولة استرضاء القوى التي تحيط به وتحدد مصيره ، وأفصح عن ذلك بالابتهاج والتضحية وممارسة الطقوس الدينية والعبادة السحرية . ولم يلبث أن استبدل على مر الزمن هذه الأساليب العليظة ، فرأى أن القلب الخاشع أكثر إرضاء من التضحية بالثيران والأبقار ، وأن توجيه السريرة الباطنة نحو التوقير والإخلاص أوفق من أداء الشعائر الظاهرة . وإذا لم يكن يتيسر للمرء أن يقهر القدر فقد كان في استطاعته بمحض إرادته أن يتحالف وإياه ؛ فوضع يده في يد القوى التي تجلب الحظ الحسن ليتسنى له - وإن كان في أشد الآلام - أن يتجنب الهزيمة ، بل لعله يفوز وهو في قلب المهالك .

أما الطريق الآخر فهو اختراع الفنون التي يسخر بها الإنسان قوى الطبيعة كي تعمل لصالحه . ألا ترى أن الإنسان يشيد حصنا من الظروف والقوى ذاتها التي تهدده ، ويبني الملاجئ التي يلوذ بها ، وينسج اللباس ، ويتخذ من النار صديقا له لاعدوا ، وينشئ هذه الفنون المعقدة القائمة على الحياة المترابطة . وهذه هي طريقة تغيير العالم بالأفعال ، كما أن الطريقة الأخرى هي تغيير النفس بالفكرة والافعال . ومن الغريب أن سيطرة الإنسان التي سما بها على نفسه عن طريق السيطرة على الطبيعة كانت ضئيلة ، على حين أحس بطريقة الفعل تتجلى في كبرياء خطير ، بل

تحدّ للقوى مهما يكن أمرها . وقد تأرجح الأقدمون بين النظر إلى الفنون : أهي هبة من الآلهة ، أم استغلال لمواهب البشر . ويشهد كلا الرأيين بوجود شيء خارق في الفنون ، إما أنه أسمى من الإنسان وإما غير طبيعي . ومهما يكن من شيء فإن الذين تنبأوا بأن الإنسان يبنى بالفنون عن طريق السيطرة على قوى الطبيعة دولة تقوم على النظام والعدل والجمال كانوا قلة قليلة ، وقلّ الاكثرات بها .

ولقد كان الناس في غاية السعادة بالاستمتاع بثمار مثل هذه الفنون التي يملكونها وازداد انقطاعهم في العصور الحديثة إلى الإكثار منها ، غير أن هذا الجهود قد ارتبط بشك عميق في الفنون باعتبار أنها طريقة تعالج مخاطر الحياة الخطيرة . وإن كنت في ريب من صدق هذه الحقيقة فانظر إلى فكرة العمل والحط من قدرها . فقد كان الفلاسفة يمجّدون منهج التغيير في الأفكار الشخصية على حين كان رجال الدين يرفعون من شأن التغيير في عواطف القلب ، وهذه التغييرات وتلك كانت تمتدح لذاتها ، وقد تمتدح عَرَضاً بسبب ما يترتب عليها من تغيير في الفعل . وكانت هذه التغييرات في الأفعال تعد آيةً على تغيير في الفكر والعاطفة ، لاعلى أنها طريقة لتبديل مسرح الحياة . أما الأمور التي أحدثت فيها الفنون تعديلاً موضوعياً فكانت تعد في مرتبة أدنى إن لم تكن مرتبة منحطة ، كما كانت تعد ألوان النشاط المرتبطة بها وضعية . وعلة ذلك أن احتقار فكرة الأمور المادية قد تسلطت عليها ، أما الصفة الشريفة المرتبطة بفكرة « الروحاني » فقد اقتصر على التغيير في الجوانح الباطنة .

والفلاسفة هم الذين زرعوها في النفوس الحط من منزلة الفعل والعمل والصنع ، غير أنهم على الرغم من دأبهم على هذا الانتقاص بتقريبه وتبريره لم يكونوا هم الذين أنشأوه . ولا ريب أنهم كانوا يرفعون من شأن وظيفتهم حين كانوا يرفعون من شأن

النظر على شأن العمل . ومع ذلك فقد تحالفت على تحقيق هذا الغرض أمور كثيرة مستقلة عن موقف الفلاسفة ؛ فقد كان العمل محفوقاً بالخاطر ، مجهداً ، ومرتباً بلعنة قديمة . وكان يتم بالقسر وتحت ضغط الضرورة على حين كان النشاط الفكري مرتبطاً بالفراغ . ولما كان النشاط العملي غير باعث على السرور فقد ألقى معظمه على كاهل العبيد والخدم ، وبذلك امتدت الضعة الاجتماعية التي التصقت بهذه الطبقة إلى العمل الذي يؤديه . أضف إلى ذلك الارتباط الذي سار مع الزمن بين المعرفة والتفكير وبين المبادئ اللامادية والروحية ، وبين الفنون الخاصة بجميع النشاط العملي في الصنع والعمل وبين المادة . ذلك أننا نؤدى بالبدن وبوسائل ميكانيكية العمل الذي ينصب على أشياء مادية . لقد امتدت السمعة السيئة التي نالت الفكر الخاص بالأمور المادية في مقابل الفكر الخاص باللامادية حتى شملت كل شيء يقترن بالعمل .

ونستطيع أن نستمر في الحديث على هذا المنوال . وقد يكون من المفيد أن نتبع في الشعوب والثقافات التاريخ الطبيعي للأفكار الخاصة بالعمل والفنون ، ولكن يحسن أن نمضى إلى صميم غرضنا فنطرح هذا السؤال : لم هذا التمييز البغيض ؟ إنَّ يسيراً من التأمل يبين أن المقترحات التي قدمناها على سبيل التفسير تحتاج هي ذاتها إلى تفسير . فالأفكار المستمدة من الطبقات الاجتماعية والانتفاضات العاطفية ، ولو أن لها بعض الأثر في تحليل اعتقادٍ ما لا تصلح أن تكون أسباباً تسوّغه . الحق أن ازدراء المادة والأجسام وتعظيم اللاماديات من الأمور التي ليست يئنة بذاتها ، وسنبذل بعض الجهد لنبين في مناقشاتنا المقبلة أن الفكرة التي ترتبط بالتفكير والمعرفة بمبدأ ما أو قوة ما منفصلة تماماً عن الصلة بالعالم الطبيعي هي فكرة

لن تثبت للفحص ، وبخاصة منذ اصطناع المنهج التجريبي اصطناعاً تاماً في العلوم الطبيعية .

وللأسئلة التي نطرحها نتأخر بعيدة الأثر : ما علة وما أثر القصة الحادة بين النظر والعمل ؟ ولماذا نحط من قدر العمل ، وكذلك المادة والبدن ؟ وما أثر الأفعال التي تتجلى في هذه الأمور المتعددة وهي الصناعة والسياسة والفنون الجميلة والأخلاق باعتبار أنها نشاط خارجي له نتائجها بدلا من تصورهما مجرد اتجاه شخصي باطنى ؟ وكيف أثر الفصل بين الفكر والعمل في نظرية المعرفة ؟ وماذا كان بوجه خاص أثر ذلك في تصور الفلسفة ومجراها ؟ وما هي القوى التي تعمل على تحطيم هذا الانفصال ؟ وماذا يحدث لو ألتى هذا الطلاق وارتبطت المعرفة بالعمل ارتباطا باطنا ؟ وما الذى نحتاج إليه في مراجعة النظرية التقليدية عن العقل والفكر والمعرفة ، وما التغيير الذى تتطلبه فكرة وظيفة الفلسفة ؟ وما التعديلات التي تترتب على ذلك في العلوم المتصلة بالأوجه المتعددة للنشاط الإنسانى ؟

هذه الأسئلة تكوّن موضوع هذا الكتاب، وتبين طبيعة المشكلات التي سنناقشها . وسنبحث بوجه خاص في هذا الفصل الأول بعض الأسباب التاريخية التي من أجلها رفعت المعرفة فوق الصنع والعمل . وستنتهى هذه المرحلة من المناقشة بأن تعالى الفكر الخالص وما له من نشاط على الأمور العملية يرتبط أساساً بالبحث عن يقين مطلق وثابت . والسمة المميزة للنشاط العملى ، وهي سمة لازمة له بحيث لا يمكن استبعادها ، هو اللابيقين الذى يحفّ به ، فلا مناص من أن نقول : افعل ، ولكن تحمل نتيجة مخاطرتك . ولا يمكن أن يبلغ الحكم عما سوف تؤديه من أعمال والاعتقاد فيها أكثر من مرتبة الرجحان المزعزع . ومع ذلك فقد خيل إلى الناس أنهم قد يتخلصون بالفكر من مخاطر اللابيقين .

ويتعلق النشاط العملي بمواقف فردية وفريدة لا تتكرر بالضبط أبداً ، ومن ثمّ لا يمكن أن نحصل فيما يختص بها على ضمان كامل . فضلاً عن ذلك فكل نشاط يتطلب التغير . أما العقل - تبعاً للمذهب التقليدي - فقد يمكن أن يظفر « بالوجود » الكلي ، وهذا الوجود ما دام كلياً فهو ثابت ولا يتغير . أما حيث يكون هناك نشاط عملي فنحن بنى الإنسان داخلون كشركاء في هذا المضمار ، وأخشى ما نخشاه أن ضعف الثقة وقلة التقدير المجتمعين حول ظننا بأنفسنا يتجمعان كذلك حول فكرتنا عن الأعمال التي نحن مشاركون فيها . لقد أفضى عدم ثقة الإنسان بنفسه إلى الرغبة في الارتفاع عن نفسه والذهاب إلى ما وراءها ، وظن أنه في ميدان المعرفة الخالصة مستطيع أن يبلغ هذا التسامى على نفسه .

ولا حاجة بنا إلى الإطناب في ذكر الخطر الذي يحف بالعمل الظاهر للعيان . إن خداسة الأمثلة السائرة والحكم الجارية أن أفضل خطط الناس ما كانت كتجمع الفيران في خفاء ، وأن الحظ هو الذي يقرر النجاح والإخفاق المنتظرين وليس ما نقصده ونعمله بأنفسنا . إن العواطف التي تملأ قلب المترقب لما لم يتم من عمله ، ومأساة المهزوم في غرضه وأمله ، وفواجع الحوادث ، كل أولئك أمور مألوفة تدور عليها تعليقات الناس على مسرح البشرية . إننا نستعرض الظروف ونقرر أحكم اختيار نستطيعه ، ثم نعمل ونلتقي مصير هذا الاختيار على كاهل الحظ أو القدر أو العناية الإلهية . يقول لنا رجال الأخلاق : انظروا إلى الغاية حين تعملون ، ثم يخبروننا أن الغاية لا يقين فيها أبداً ؛ فالحكم والتخطيط والاختيار مهما تبلغ من الكمال ، والعمل مهما يبلغ من إحكام التنفيذ ، ليست أبداً العوامل الوحيدة المحددة للنتيجة ، إذ ثمة قوى طبيعية لا تبالي ، وظروف غير منظورة تتدخل ، ويكون لها الكلمة النهائية . وكلما كان المصير أشد أهمية كانت كلمته بالنسبة للأحداث المقبلة أعظم .

من أجل ذلك تطلع الناس إلى البحث عن عالم ليس فيه نشاط ظاهر ، وليست
لله نتائج خارجية . ولعب شعار « الأمن أولاً » دوراً كبيراً في إثارة المعرفة على العمل
والصنع . أما الذين يلازمهم التفكير الخالص وعندهم من الفراغ والاستعداد ما يؤهلهم
لمتابعة ما يؤثرونه ، فالسعادة الناشئة عن المعرفة سعادة لا تسببها شائبة لأنها تتعلق
بالمخاطر التي لاحيلة للعمل الظاهر في الخلاص منها . وقد زعموا أن الفكر نشاط
باطني خالص يصدر عن ذاتية العقل وحده ، و « العقل » طبقاً للمذهب التقليدي
الكلاسيكي كامل في ذاته ومكتفٍ بذاته . وقد يترتب العمل الظاهر على أعمال العقل
ولكن بطريق خارجي ، وهو طريق ليس ذاتياً ملازماً لكاملها . وما دام النشاط
العقلي كاملاً بذاته فلا حاجة له إلى مظهر خارجي يتجلى فيه . ويرجع السبب في
الإخفاق والخيبة إلى حوادث عرضية تصدر عن عالم من الوجود غريب جموح أدنى .
فالمصير الخارجي للفكر يُلقى في عالم خارجي عنه ، ولكنه عالم لا يחדش بأي حال
سمو الفكر والمعرفة وكاملها في طبيعتهما الباطنة .

وهكذا نظر الناس إلى الفنون التي بها يبلغون ما يمكن من الأمن العلي نظراً
أحط . فالأمن الذي تقدمه نسي ، ناقص أبداً ، ومحفوف بأخطار الظروف الخارجية
بل قد ينعون على الإكثار من الفنون باعتبار أنها مصدر لمخاطر جديدة ؛ إذ كل فن
منها يتطلب ما يلزمه من وسائل لوقايته . وكل منها حين يجرى مجرى العمل يجلب
معه نتائج جديدة غير متوقعة لها مخاطرها التي لم نعد أنفسنا لها . والبحث عن يقين
هو بحث عن سلام مضمون ، عن أمر لا يتصف بالخطر ولا يظلل الخوف الذي يلقيه
العمل . وليس اللابقيين من حيث هو كذلك هو الذي يبغضه الناس ، بل ما يقهنا
فيه الريب من أخطار الشرور . ولو كان في الريب الذي إنما يؤثر في تفصيلات
النتائج التي نجر بها ضماناً للذة ، ما كان مؤلماً لاذعاً ، بل كان مصدراً لحاسة المخاطرة

ولذة التعدد . أما البحث عن يقين كامل فإنما يتحقق في المعرفة الخالصة وحدها ؛
وهذا هو قول معظم تراثنا الفلسفي الجارى .

وعلى حين اتخذ المذهب التقليدى - كما سنرى فيما بعد - سبيله إلى كل دعوى
وكل موضوع ، وأصبح يحدد الشكل الخاص بتيار المسائل والنتائج المتعلقة بالعقل
والمعرفة ، فقد نشك إذا تخلصنا فجأة من عبء الماضى الموروث أيمكنا على أساس
الخبرة الحاضرة أن نصنع النظرة الوضعية عن العمل ، والنظرة المتعالية عن المعرفة
المنفصلة عن العمل ، كما يميلها المذهب التقليدى . ذلك أن الإنسان على الرغم من
الخطاير الجديدة التى أقحمتها فيها آلات فنونه الجديدة المتعلقة بالإنتاج والنقل قد تعلم
أن يلبب بمصادر الخطر ، بل إنه ليسعى إلى استخراجها حين سئم من الضجر برتابه
الحياة الشديدة التحضن . خذ مثلا التغير الهائل الذى يجرى بالنسبة إلى منزلة المرأة ،
فهو نفسه دليل على تغيير فى الاتجاه نحو قيمة الحماية كفاية فى ذاتها . لقد بلغنا على
الأقل فى هامش شعورنا شيئا من الإحساس بالثقة . إنه الإحساس بأن السيطرة على
ظروف الحظ الأساسية بدأت إلى حد كبير تأخذ طريقها إلى أيدينا ، فأصبحنا نعيش
متظلين بحماية آلاف من الفنون ، وابتدعنا مشروعات ، للتأمين تخفف من حدة
الشروع المتزايدة وتبدها . ولو وضع حد للمخاوف التى تخلفها الحروب فى طريقها ،
فقد يمكنا القول مطمئنين : إن إنسان الغرب المعاصر إذا تخلص تماما من كل
المعتقدات القديمة عن المعرفة والسلوك فقد يزعم بدرجة معقولة من الثقة أن فى طوقه
بلوغ مرتبة معقولة من الأمن فى الحياة .

هذا اقتراح نظرى لاحاجة إلى حجة فى قبوله ، وإنما ترجع قيمته إلى أنه يشير
إلى الظروف الأولى التى كان الإحساس فيها بالحاجة إلى ضمان هو الانفعال الغالب ،
(٣ - البحث عن اليقين)

إذ لم يكن لدى الإنسان البدائي شيء من الفنون المحيكة الصنعة الخاصة بالوقاية والاستعمال مما نستمتع به الآن ، ولم تكن له ثقة في قواه الشخصية حتى حين كان يدعها بالآلات الفنون . كان يعيش في ظروف معرض فيها إلى غير حد للهلاك ، وكانت تعوزه في الوقت نفسه وسائل الدفاع التي أصبحت اليوم أمراً مألوفاً . فعظم آلاتنا وأدواتنا البسيطة لم تكن موجودة ؛ ولم يكن هناك بصر دقيق بالمستقبل ، بحيث واجه الإنسان قوى الطبيعة في حالة من العري أكثر من الحالة الطبيعية : فهو محفوف بأخطار لا تعرف رحمة ، اللهم إلا في بعض الظروف الحميدة . وترتب على ذلك أن أحاط القموض بتجارب الخبز والشر ، ولم يكن في الإمكان تتبعها حتى يبلغ أسبابها الطبيعية ، فكان يبدو أنها مقذورات وهبات ونوازل تصدر عن قوى ليس في الاستطاعة السيطرة عليها . ثم إن الأزمات التي لا يؤمن لها جانب من ولادة ومراقبة ومرض ، وموت وحرب ، وقطع ووباء ، والشك في ثمرة الصيد ، وتقلب الجو وتغير الفصول ، كل أولئك شغل صفحة الخيال باللايقين . فكل منظر أو شيء له علاقة بأى مأساة ظاهرة أو نَصْرٍ ملحوظ مهما تكن علاقته عرضية كان يكسب معنى خاصاً ، فيُنظر إليه على أنه فال حسن أو نذير شر . وترتب على ذلك أن بعض الأمور أصبحت عزيزة باعتبار أنها وسائل تجنب الأمن ، بالضبط كصانع اليوم الذي يعنى بالآلات العززة عليه ؛ وبعض الأمور الأخرى كان يخشاها ويتجنبها بسبب ما يمكن أن تجابه من ضرر .

وكما يقال في المثل من أن العريق يتعلق بالقشة ، كذلك الناس الذين كانت تنقصهم الآلات والمهارات التي نمت فيما بعد من العصور ، تشبوا في الخيال بأى شيء يمكن أن يعد في وقت الضيق مصدرراً للعون . وما يوجه الآن من عناية وولع واهتمام لتحقيق الأهداف ، كان يوجه قديماً إلى ملاحظة النذر ، وإصدار تنبؤات غريبة ،

وإقامة شعائر دينية ، واستخدام أشياء لها قوى سحرية للتغلب على الأحداث الطبيعية .

لقد سعى الإنسان على الدوام إلى التحالف مع الوسائل التي من شأنها أن تزيد في الرخاء وتدفع شر القوى المعادية . وعلى حين كان هذا الاتجاه بارزا فيما يتصل بأزمات الحياة المتكررة ، إلا أن الحد الفاصل بين هذه الأمور الخطيرة وما فيها من مخاطر عظيمة وبين الأعمال اليومية الجارية لم يكن متميزا ؛ ذلك أن الأفعال المتصلة بالأمور العادية وشئون الحياة اليومية كانت تُصحب عادة لضمان الأمن بطقوس دينية . فصناعة سلاح ، أو تشكيل إناء ، أو نسج حصيرة ، أو بذر حب ، أو حصد محصول كل أولئك كان يحتاج إلى أفعال تختلف في نوعها عن المهارات المستخدمة ، وكان لهذه الأفعال قداسة خاصة ، وكان يُظن أنها ضرورية لتضمن للأعمال المستخدمة النجاح .

ولما كان من العسير أن تتجنب استخدام لفظة « الفوقطبيعي » Supernatural فعلينا أن نتجنب ما تدل عليه عندنا ، لأنه حيث لم يكن ثمة ميدان محدود لما هو « طبيعي » فلا يمكن أن يكون لما فوق الطبيعي ووراءه معنى . والواقع أن التمييز - كما بين علماء الأنثروبولوجيا - هو بين المألوف والخالق ، بين العادي في مجرى الحوادث وبين الحوادث البارزة أو الخارقة التي كانت تحدد اتجاه مجرى الحوادث العادية المتوقعة . إلا أن هذين العالمين لم يفصل بينهما خط واضح مميز ؛ ولم تقع بينهما أرض محايدة ، لانتسب إلى أيهما ، يتداخلان فيها . ففي أى لحظة قد يغزو الخالق المألوف فيصرعه أو يلبسه لباسا عجيبا من الجدد ؛ وكان استخدام الأشياء العادية في ظل الظروف العصيبة يحمل في طياته احتمالات لا يمكن تفسيرها من الخير والشر .

وقد نشأت وازدهرت فكرتان رئيسيتان يمكن أن نسميهما قائلين حضارين

في ظل هذه الظروف ها : المقدس والمحفوظ ، وما يقابلها من دنيوى وشقى . وكما ذكرنا عند الكلام عن فكرة الفوقطبعى لا ينبغى أن ندل على الألفاظ بالمعنى الجارية في الوقت الحاضر . فكل شيء له بعض القوة الخارقة على النفع أو الضرر كان مقدساً ، فكانت القداسة تعنى ضرورة أداء طقوس عجيبة ، والأشياء المقدسة سواء أكانت أشياء أم أمكنة أم أشخاصاً أم شعائر لها وجهها العجيب ، ويكتب عليها « ينبغى أن تستعمل بعناية » ، ومنها نشأ هذا النهى « محظوران تسمى » *Noli me tangere* ، ثم تراكت قوته الحرمات ، وهى مجموعة كاملة من المحظورات والإنذارات . وهى قادرة على نقل قوتها الخفية إلى الأشياء الأخرى . فإذا ضمن المرء رضا المقدسات سار في طريق النجاح ، وأبى نجاح ظاهر دليل على رضا قوة علوية خفية . وهى حقيقة عرف الساسة في جميع العصور كيف يستخدمونها . والمقدس بسبب ما فيه من فضل قوة وما له من صفة جاذبة لا ينبغى أن تتقرب إليه بالطقوس فقط في هيئة من الخضوع ، بل بعبادات من الطهارة والتذلل والصوم والصلاة تعد شروطاً تسبق النظر برضا الشيء المقدس .

والمقدس هو حامل البركة أو الحظ . غير أن تفرقة نشأت من قديم الزمان بين معانى المقدس والمحفوظ بسبب اختلاف الهيئات التى تتقرب بها إلى كل منهما ؛ فالأشياء التى تجلب الحظ أشياء تستعملها وتتناولها بأيدينا أكثر مما تتقرب إليها في زهية ، وتتخذها تمام وتعاونيد ونُدْراً أكثر من اتخاذها وسائل للابتهاال والتذلل . هذا إلى أن جوالب الحظ أكثر ما تكون أشياء محسوسة ملموسة ، على حين لا تكون الأشياء المقدسة في العادة محدودة بمكان ، وكلما كانت مواضعها وصورها أغمض كانت قوتها أعظم . وجوالب الحظ خاضعة للقسر ، فهى عرضة لأقل شيء أن تيجير ، وعرضة للزجر والعقاب ، وقد نبيذها إذا قيلت أن تجلب الحظ . ومن ثم

نشأت بعض طرائق من الصنعة للتحكم في استخدامها في مقابل الاعتماد والخضوع ،
وها الصفتان اللتان بقيتا مميزتين لموقفنا إزاء المقدس . وهكذا نشأ ضرب من الانتظام
بين الإخضاع والخضوع ، بين الابتذال والابتهال ، بين الاستعمال والاتصال .
لاريب أن ما ذكرناه لا يُقدم لنا إلا صورة ذات جانب واحد ، فقد طرق
الناس في جميع العصور باب الأشياء بطريقة واقعية ، وكانت لهم متعمم اليومية . وحتى
في الطقوس التي ذكرناها تدخلت محبة المرء العادية للمرأة ، كما تدخلت رغبته في
التكرار متى استقر « الروتين » . وابتدع الإنسان البدائي من القديم بعض العدد
وبعض ضروب المهارات اكتسب بهما معرفة دارجة بخصائص الأشياء العادية . غير
أن هذه الاعتقادات كانت تحيظها اعتقادات أخرى من طراز خيالي وعاطفي ، وانغمست
الأولى قليلاً أو كثيراً في الثانية ، التي اتصفت فضلاً عن ذلك بالاعتبار . ذلك لأن
بعض الاعتقادات كانت واقعية فلم يكن لها من الوزن والسلطان ما تنصف به الخوارق
وما لا يمكن تعليقه . ونحن نرى الظاهرة نفسها تتكرر اليوم حينما تمتاز للمعتقدات
الدينية بأهمية ملحوظة .

فالمعتقدات الدارجة عن الوقائع المحققة والمعتقدات التي تسند إلى أدلة الحواس
والثمار النافعة لم يكن لها إلا قدر قليل من السحر . والمنزلة بالإضافة إلى ذبوع صنت
الطقوس والشعائر ، ومن ثم نشأ الشعور بأن الأمور التي تكون موضوعات بحثها أدنى
منزلة . ولما كانت الألفة تولد إحساساً بالمساواة إن لم يكن بالاحتقار ، فإننا نعد أنفسنا
في مرتبة واحدة مع الأشياء التي ندبرها . ومن الأمور المسلم بها أن الأشياء التي
ننظر إليها في هيئة لها بالضرورة منزلة أعلى . وفي هذا أصل الثنائية الأساسية عند
الإنسان بين الاهتمام والاحترام . والتمييز بين هذين الاتجاهين من السيطرة على الأمور
اليومية والاعتماد على شيء أسمى ، انتهى آخر الأمر إلى التعميم فكرياً ، مما كان له أثره

في تصور عالين متميزين ، أدناها هو ذلك العالم الذي يستطيع الإنسان أن يتنبأ بما يقع فيه ، وله من الأدوات والفنون ما يسر له أن يتوقع قدرًا معقولاً من السيطرة عليه ، وأعلاهما هو عالم الحوادث التي تبلغ من الخروج على سيطرة الإنسان ما يجعلها تشهد بوجود أفعال وقوى وراء نطاق الأشياء اليومية والديوية .

والتقليد الفلسفي عن المعرفة والعمل ، عن اللامادي أو الروحاني والمادي ، لم يكن أصلياً ولا أولياً ، إذ نشأ ذلك التقايد في الإطار الثقافي الذي رسمنا خطوطه ، ونما في جوامع أليف القسمة إلى ماهو عادي وما هو خارق ، فجاءت الفلسفة وخلعت على ذلك صيغة عقلية وتسويقاً عقلياً . إن مجموعة المعلومات المناظرة للفنون اليومية ، وادخار الناس للمعارف الجارية من الأمور التي عرفوها بسبب ما كانوا يعملونه ، فهي ثمرة المنافع وما يرجى منها ، وقد شاركت في المنزلة الدنيا نسبياً المتعلقة بمثل هذه الأشياء بالإضافة إلى منزلة الخارق والإلهي . وورثت الفلسفة العالم الذي كان من اختصاص الدين . ومن ثمَّ كانت طريقتها في المعرفة مختلفة عن الطريقة المصاحبة للفنون العملية ، لأنها كانت تبحث في عالم « الوجود » الأعلى ، حيث تنفتت هواء أتقى مما تعيش فيه الصناعات والأعمال المتصلة بالمعيشة ، كما كانت ألوان النشاط التي اتخذت صورة الشعائر والطقوس أشرف وأدنى إلى الإلهي من تلك التي كانت تنفق في العمل .

وبلغ التحول من الدين إلى الفلسفة حدًا عظيمًا من جهة الصورة بحيث غاب عن النظر بسهولة تطابقهما في المضمون . ولم تعد صورتها هي تلك القصة التي تروى بأسلوب خيالي وعاطفي ، بل أصبحت قولاً عقلياً يلتزم قواعد المنطق . ونحن نعرف أن ذلك الجزء من مذهب أرسطو الذي سمته الأجيال المتأخرة بالميتافيزيقا كان يسميه « الفلسفة الأولى » . ومن الممكن أن ننقل عنه عبارات في وصف « الفلسفة الأولى »

تجعل من الفلسفة مهمة تبدو عقلية باردة ، مهمة موضوعية وتحليلية . وهو في ذلك يقول : إن الفلسفة الأولى أشمل جميع فروع المعرفة لأن موضوعها يختص بتعريف الخصائص المنتمة لجميع صور « الموجود » من حيث هو موجود ، مهما يبلغ اختلاف هذه الخصائص بعضها عن بعضها الآخر في التفصيلات .

ولكن حين توضع هذه العبارات في سياقها من ذهن أرسطو نفسه ، يتضح أن شمول الفلسفة الأولى وعمومها ليس من ضرب تحليلي دقيق ، إذ يدلان على تمييز بالنسبة إلى مرتبة القيمة والمنزلة من التجليل . ذلك أنه يطابق بصراحة بين فلسفته الأولى - أو الميتافيزيقا - وبين العلم الإلهي ، ويقول إنه أعلى من سائر العلوم التي تبحث في التكوين والتوليد . أما الفلسفة الأولى فإن موضوعها يسمح ببلوغ الحق المبرهن عايمه ، أي بالضرورة ؛ والأشياء التي تبحث فيها إلهية وجديرة بأن يشتغل الإله بها . وأيضا فإن الأمور التي تبحث الفلسفة فيها هي من قبيل العلال التي تتجلى لنا من الإلهيات ، وأن الإلهي إذا كان موجوداً في أي مكان فوجوده هو في هذا الضرب من الأشياء التي تبحثها الفلسفة . ثم إن سمو قيمة هذه الأمور ومنزلتها قد وضحتها كذلك في قوله إن « الموجود » الذي تُعنى الفلسفة به أولى ، وأزلى ، ومكتف بذاته ، لأن طبيعته « الخير » ، وبذلك يكون الخير من المبادئ الأولى التي منها يتكوّن موضوع الفلسفة ، ومع ذلك ينبغي أن يكون مفهوماً أنه ليس الخير من حيث له معنى ومنزلة في الحياة الإنسانية ، بل الخير الكامل الذاتي الأزلي ، أي ما يكون تاماً دائماً بذاته .

ومخبرنا أرسطو أن التقاليد منذ أزمنة سحيقة قد أسلمت إلينا الفكرة المتشحة برداء القصة والقائلة بأن الأجرام السماوية آلهة ، وأن الإلهي محيط بأسر العالم الطبيعي . ويمضى أرسطو في قوله إن جوهر هذه الحقيقة قد وُشِيَ بالخرافات لفائدة

الجمهور بسبب ضرورتها للعامة ، أى لحفظ النظم الاجتماعية . ومن ثمَّ كانت مهمة الفلسفة من جانبها السلبى أن تنزع هذه الأكوام الخيالية ، وكان هذا العمل أهم عمل للفلسفة من وجهة نظر الاعتقاد العامى ، وهو عمل هدام ، لأن الجماهير إنما شعروا بأن دينهم قد هوجم . غير أن المساهمة الباقية كانت إيجابية ، إذ جُرِّد الاعتقاد بأن الإلهى يحيط بالعالم من سياحه الخرافى ، وأصبح أساس الفلسفة كما أصبح كذلك أساس العلم الطبيعى - مما توحى الإشارة بأن الأجرام السماوية آلهة . وحين رويت قصة العالم فى صورة قولٍ معقول بدلا من خيال عاطفى ، دل ذلك على اكتشاف المنطق كعلم معقول . ثم إن التطابق من جانب الحقيقة القسوى مع ما يتطلبه المنطق خلق على موضوعاته التى يتكوّن منها خصائص ضرورية ثابتة ، وكان التأمل الصرف لهذه الصور أعلى وأعظم نعمة إلهية ، إنه الاتصال بالحق الذى لا يتغير .

ولا ريب أن هندسة أفليدس قد فتحت الباب للمنطق باعتبار أنه أداة لترجمة ما صحَّ فى الظن إلى صورٍ من القول المعقول . فظن أنها تكشف عن إمكان وجود علم ليست له من صلة بالملاحظة والحس أكثر من مجرد التمثيل بالأشكال والرسوم ، وأنها تكشف عن عالم من الصور المثالية (أو غير المحسوسة) يتصل بعضها ببعضها الآخر بعلاقات أزلية وضرورية ، العقل وحده هو الذى يمكن أن يتبعها . وعمت الفلسفة هذا الكشف ، ونادت بمذهب يتوم على عالم من الوجود الثابت حين يدركه الفكر يكون نظاما كاملا من الحقائق الضرورية الثابتة .

ولو نظر أحدنا إلى أسس فلسفتى أفلاطون وأرسطو كما ينظر الانثروبولوجى إلى مادته ، نغنى إلى مادة حضارية ، لتبين أن هاتين الفلسفتين كانتا تنظما فى صورة معقولة لاضمون عقائد الإغريق الدينية والفنية . واقتضى التنظيم ضربا من التطهير ، فقدَّم المنطقُ القوالب التى يجب أن تتطابق الأشياء الواقعة معها ، وأصبح العلم الطبيعى

ممكنا بالجد الذي أظهر العالم الطبيعي، على الرغم مما فيه من تقابلات، أمثلة لأشياء معقولة ثابتة نهائية . وهكذا نشأت إلى جانب استبعاد الأساطير والحرافات الفظة مثل^١ عليا للعلم والحياة عقلية . وحات الغايات التي أمكنها أن تطوِّع نفسها للعقل محل التقاليد باعتبارها هادية للسلوك . وهذا المثلان الأعلى يسمان في تكوين الحضارة الغربية مساهمة دائمة .

ونحن إذ نشكر من صميم قلوبنا هذه الهبات الدائمة لا يمكن أن ننسى الظروف التي صاحبها ، إذ جلبت معها فكرة عالم أعلى له حقيقة ثابتة منه وحده يمكن أن ينشأ العلم الصادق ، وفكرة عالم أدنى هو عالم الأشياء المتغيرة التي تختص بها التجربة والأمور العملية . وعظمت اللامتغير على حساب التغير مادام من الواضح أن كل النشاط العملي يقع داخل عالم التغير . وبذلك ورثنا الفكرة التي سادت الفلسفة منذ أيام الإغريق من أن وظيفة المعرفة هي كشف الستار عن الحق الموجود سابقا، لا كما هي الحال في أحكامنا العملية أن نظفر بهذا الضرب من الفهم الضروري لمعالجة المشكلات كما تنشأ .

وإذ قد تمحدد تصور المعرفة على هذا النحو ، تمحدد كذلك - فيما يختص بالفلسفات من النوع الكلاسيكي - المهمة الخاصة بالبحث الفلسفي ، فالفلسفة من جهة أنها صورة للمعرفة تعنى: يكشف الستار عن الحق الواقع في ذاته ، عن « الوجود » Being في ذاته وعن ذاته . وتميز الفلسفة عن غيرها من ضروب المعرفة بأنها تشغل بالبحث عن صورة من « الوجود » أعلى وأقصى مما تشغل به علوم الطبيعة . أمّا عنايتها بسلوك الإنسان ، إن عنيت به ، فهو أن تضع فوق أفعال الإنسان غايات يقال إنها تفيض من طبيعة العقل ، فصرفت بذلك الفكر عن البحث في الأهداف التي توحى بها خبرة الظروف الراهنة وعن البحث في الوسائل المحسوسة لتحقيقها . وحولت إلى

ضرورة عقلية مذهب الحرب من تقلبات الزمان بوسائل لا تحتاج إلى معالجة فعّالة للظروف ، واستبدلت بالنجاة عن طريق الطقوس والعبادات النجاة بوساطة العقل ، وهي نجاة فكرية ، ومهمة نظرية تتكوّن من معرفة علينا أن نبلغها بعيداً عن النشاط العملي .

واقسم كلٌّ من عالمي المعرفة والفعل إلى منطقتين . ولا ينبغي أن نستنتج من ذلك أن الفلسفة اليونانية فصلت النشاط عن المعرفة ؛ إذ أنها ربطت بينهما ، غير أنها ميزت النشاط activity عن الفعل action ؛ أى عن الصنع making والعمل doing . وبُحِثَت المعرفة العقلية الضرورية كما مجدها أرسطو على أنها صورة قصوى مكثفة وقائمة بذاتها للنشاط . ينشأ بذاته ويتحرك بذاته . وهذا الضرب من المعرفة كان مثالياً أزلياً مستقلاً عن التغير ، ومن ثمّ عن العالم الذي يتصرف فيه الناس ويميشون فيه ، عن العالم الذي نجره حياً وعملياً . وقد تميز « النشاط الخالص » عن الفعل العملي الذي يعنى ، سواء في الفنون الصناعية أو الجميلة ، في الأخلاق أو السياسة ، بمنطقة أدنى من الوجود الذي يخضع للتغير ، والذي إنما يضاف إليه « الوجود » تأديباً ، لأنه يظهر نقصاً جوهرياً في « الوجود » من واقع التغير ذاته . إنه مشوب باللاوجود .

أما من جانب المعرفة فقد جلبت القسمة معها تمييزاً بين المعرفة بمعناها الكامل وبين الاعتقاد ؛ فالنوع الأول برهاني ضروري - أى مؤكد . والاعتقاد على العكس من ذلك إنما هو ظن يتعلق بما فيه من لائقين ورجحان محض بعالم التغير ، كما تناظره المعرفة فتتعلق بعالم الحقيقة الصحيحة . ويرجع بنا هذا الأمر مرة أخرى إلى الدعوى الخاصة بنا من جهة تأثيرها في مفهوم وظيفة الفلسفة وطبيعتها . فأن يكون للإنسان حالان وبعْدان من الاعتقاد ، فأمر لا يمكن الشك فيه ، إذ له اعتقادات عن النيات التي يجب أن يسعى إليها ، والسياسات التي يجب أن يتبعها ، والخير الذي يجب أن

يطلبه ، والشر الذي يجب أن يتجنبه . وأهم جميع المشكلات العملية يتعلق بالصلة المتبادلة بين موضوعي هذين الضربين من الاعتقاد . كيف تُستخدم أكثر اعتقاداتنا النظرية أصالة وجوهريّة في تنظيم اعتقاداتنا العملية ؟ وكيف تُعينُ الاعتقادات العملية على تنظيم اعتقاداتنا الفكرية وتوحيدها ؟

وأكبر الظن أن مشكلة الفلسفة الحقيقية متصلة بالذات بذلك السؤال على النحو المذكور . فلإنسان اعتقادات يُؤيدها البحث العلمي ، وهي الاعتقادات عن بنية الأشياء الواقعة وعملها ، كما أن له اعتقادات بالقيم التي يجب أن تنظم سلوكه . والسؤال عن هذين الطريقتين من الاعتقاد كيف يتفاعلان تفاعلاً مؤثراً ومثراً هو أهم سائر المشكلات التي تقدمها لنا الحياة وأكثرها أهمية . وينبغي أن يبحث علم معقول عن هذا الحل ، وهو علم من الواضح أنه يختلف عن أي علم آخر ؛ وهنا تقدم لنا الفلسفة طريقاً نبتين منه وظيفتها . غير أننا حين نعرف الفلسفة على النحو المذكور نصطدم بالتراث الفلسفي المشهور الذي يذهب إلى أن عالمي المعرفة والسلوك العملي ليس بينهما ترابط طبيعي ، وحول هذه النقطة تدور العناصر المتعددة في مناقشتنا . وقد يحسن بنا أن نستعرض ماسبق ذكره فنقول : إن عالم العمل هو منطقة التغيير ؛ والتغيير ممكن دائماً ، إذ فيه عنصر من الاتفاق لا يمكن استبعاده ، وحين يتغير شيء ما فإنَّ تحوله دليل حاسم على افتقاره إلى « الوجود » الصادق أو الكامل . فإما هو « موجود » ؛ بالمعنى الكامل للعالم ، فهو موجود دائماً أزلياً . ومن التناقض أن يتعدّل ماهو « موجود » . فإذا لم يكن به نقص أو خلل فكيف يمكن أن يتغير؟ أما ما يصير فإنما « يصير » إلى الوجود ، ولا يكون أبداً موجوداً وجوداً حقيقياً ، فهو مشوب باللاوجود ، بدم « الوجود » بمعناه الكامل . فعالم الكون هو عالم الفساد والمهلك ، وحينما يصير شيء ما إلى الوجود يخرج شيء آخر من الوجود .

وهكذا سُوِّغَ الخط من قدر العمل تسوية فلسفياً أو نطولوجياً . فالفعل العقلي ، من جهة تميزه عن النشاط العقلي الذاتى الذى يدور حول نفسه ، ينتمى إلى عالم السكون والفساد ، وهو عالم أدنى فى القيمة وفى « الوجود » على حد سواء . أما فى الصورة فقد حقق البحث عن اليقين المطلق ما يطلبه ، لأن « الوجود » الأقصى ، أو الحقيقة ثابتة دائمة لا تسمح بأى تغير أو تنوع ، ويمكن أن نظفر بها بالحدس العقلى ، ويمكن أن نوضحها بالبرهان العقلى أى الكلى الضرورى . ولاشك عندى فى وجود شعور قبل ظهور الفلسفة بأن الثابت اللامتغير واليقين المطلق شئ واحد ، أو أن التغير أصل جميع شكوكنا وهمونا ، فلما ظهرت الفلسفة صاغت هذا الشعور الأولى صياغة محددة ، على أسس من البرهان الضرورى تشبه نتائج الهندسة والمنطق . وبذلك تحددت وجهة الفلسفة نحو الكلى اللامتغير الأزلى ، وظل ذلك القنينة المشتركة للتراث الفلسفى القديم جميعه .

وجميع أجزاء التخطيط الفلسفى متشابكة ، فالوجود الصادق أو الحقيقة تامة ، وهى فى تمامها كاملة إلهية لا متغيرة ، هى « الحرك الذى لا يتحرك » . ثم هناك الأمور التى تتغير ، التى تظهر وتختفى ، التى تكون وتفسد بسبب نقص فى الثبات الذى إنما تجلعه المشاركة فى « الوجود » المطلق . ومع ذلك فهذه التغييرات صور وأحوال ، ويمكن معرفتها بمقدار ماتتجه نحو غاية هى تحقيق التغييرات المذكورة . وتمامها ، فعدم ثباتها ليس مطلقاً بل يتميز بشوق نحو غاية .

فالكامل والتام هو الفكر المعقول ، وهو « الغاية » القصى أو نهاية كل حركة طبيعية . أما ما يتغير ، وأما ما يظهر ثم يختفى ، فهو مادى ، فالتغير « يعرف » الأمور الطبيعية ، وهو فى الأغلب القوة على بلوغ غاية ساكنة ثابتة . ويتعلق بهذين العالمين ضربان من المعرفة ، أحدهما فقط معرفة بمعنى الكلمة ، إنه « العلم » Science

وله صوة عقلية ضرورية لامتغيرة . فهو « يقينى » . والآخر الذى يتعلق بالتغير هو الاعتقاد أو الظن ، هو التجريبي والجزئى ، فهو ممكن وموضوع للرجحان لاليقين . وأقصى ما يمكن أن يحكم به هو أن الأمور كذا وكذا « على الجملة » ، وعادة . وينظر هذه القسمة فى الوجود والمعرفة قسمة فى النشاط . فالنشاط الخالص عقلى ، إنه نظرى بمعنى أن النظر منفصل عن السلوك العملى . ثم هناك الفعل الذى يوجد فى الفعل والصنع مما يتصل بمجالات عالم التغير الأدنى وتفاصيله ، ذلك العالم الذى يتدخل فيه الإنسان بحكم تكوينه الطبيعى .

ومع أن هذه الصياغة الإغريقية قد تمت منذ زمن بعيد ، ومعظمها أصبح اليوم غريبا فى عباراته الخاصة ، إلا أن بعض ملاحظاتها يتعلق بالتفكير الحاضر وتدل على معنى كما كانت فى صيغتها الأصلية . لأنه على الرغم من التغييرات العظيمة ، بل الهائلة ، فى موضوع العلوم ومناهجها ، والتوسع الشاسع فى ألوان النشاط العملى عن طريق الفنون والصناعات ، استمسك التراث الأساسى للثقافة العربية بهذا البناء من الأفكار ولم يمس به شئ . فاليقين الكاهل هو بقية الإنسان ، ولا سبيل إلى الظفر به عن طريق العمل أو الصنع ، لأن ثمرتهما تقع فى مستقبل غير يقينى ، وهما ينطويان على الخطر ، والمجازفة بخيبة الحظارة والإفساد والفشل . وعلى عكس ذلك يظن أن المعرفة تتعلق بمنطقة من الوجود ثابتة فى ذاتها . ولما كان الوجود أزليا لا يتبدل فلن تُغيّر المعرفة الإنسانية منه شيئا . ويمكن أن نبلغ المعرفة عن طريق إدراكات الفكر وبراهينه ، أو بأى أداة أخرى عقلية لا تنال من الواقع فى شئ اللهم إلا معرفته .

هذه المذاهب تنطوى على نظام شامل من النتائج الفلسفية : أولاها وأبرزها التناظر التام بين المعرفة بمعناها الصحيح وبين الحق الواقع . فما يُعرف ، وما هو حقيقى بالعلم هو الواقع فى الوجود . وتكون موضوعات المعرفة معاير لميزان حقيقة سائر

موضوعات الخبرة . فهل موضوعات العواطف والرغبة والنزوع والاختيار ، وبعبارة أخرى كل شيء نخلع عليه قيمة حقيقية واقعة ؟ نعم إذا أمكن أن تضمنها المعرفة ، إننا أمكن أن « نعرف موضوعات » لها هذه الخصائص القيمة فلنا الحق في الظن أنها واقعة . ولكن من جهة أنها موضوعات للرغبة والفرغ فليس لها مكان مؤكد في « الوجود » حتى نبليها بالمعرفة التي تؤكد صحتها . وهذه الفكرة من الألفة بحيث يمكن أن تتجاوز عن مقدمتها المضرة والتي تعتمد عليها ، نعني أن الثابت انتام اللامتغير هو الذي يمكن أن يكون واقعا . وهكذا حدد البحث عن اليقين ميتافيزيقانا الأساسية .

والنتيجة الثانية أن نظرية المعرفة قد حددت نفس المذهب مقدماتها الأساسية الثابتة . فالمعرفة لكي تكون يقينية يجب أن تتعلق بما كان موجوداً من قبل ، أو بماله وجود جوهرى . وهناك بعض أمور هي وحدها الموضوعات الصحيحة للمعرفة والعلم . أما الأمور التي نشارك في إنتاجها فلا يمكننا معرفتها بالمعنى الصحيح للمعرفة ، لأن مثل هذه الأمور لا تسبق أفعالنا بل تعقبها .

وما يتصل بالأفعال يكون مجرد عالم ظن ورجحان مما يتميز عن ضمان التأكد العقلى الذى هو المثل الأعلى للمعرفة الصحيحة . ولقد بلغ من اعتيادنا الفصل بين المعرفة وبين العمل والصنع ، أننا نعجز عن التعرف على كيفية ضبطها تصورات عقولنا وشعورنا وبخشنا العقلى . لأن هذه الأمور من جهة تعلقها بالمعرفة الصحيحة ينبغى أن تُعرف جميعا على أساس المقدمات ، بحيث لا تسمح بوجود أى فعل خارجى يعدل الظروف التى لها وجود سابق مستقل .

وتختلف النظريات الخاصة بالمعرفة اختلافاً عظيماً بعضها عن بعض .، وارتفعت

المنازعات فيما بينها إلى عنان السماء فحجبت جلجلتها أسمعنا عن إدراك ما تشترك فيه من قول، وهذه المنازعات مألوفة لدينا ، فبعض النظريات تُرْجِع الميزان الأخير للمعرفة إلى التأثيرات التي نتاقتها سلبيا ، وتُفَرِّض علينا فرضاً شتناً أم لم نشأ ، وتُرْجِع بعضها الآخر ضمانَ المعرفة إلى فعل العقل التركيبي . تزعم النظريات المثالية أنَّ العقل والموضوع المعروف شيء واحد على الإطلاق ، على حين تردّ المذاهب الواقعية المعرفة إلى إدراك ماهو موجود مستقلاً عننا، وهكذا . ولكنها جميعا تشترك في فرض واحد ، فجميع هذه النظريات تذهب إلى أن عملية البحث تستبعد أى عنصر للنشاط العملى يدخل في تركيب الشيء المعروف . ومن الغريب حقاً أن هذا القول يصدق على المثالية كما يصدق على الواقعية ، على نظريات النشاط التركيبي كما يصدق على نظريات القبول السلبي ، إذ طَبَّقنا لهذه النظريات « العقل » بينى الموضوع المعروف لا بأى طريقة ملاحظة ، ولا بوساطة أفعال عملية ظاهرة لها صفة زمانية ، بل بعملية باطنية خفية .

صفوة القول : الجوهر المشترك لجميع هذه النظريات أنَّ الشيء المعروف سابقٌ على أفعال الذهن من ملاحظة وبحث ، ولا يتأثر بتأنا بهذه الأفعال ، وإلا لم تكن ثابتة لا تتغير . وهذا الشرط السلبي من أنَّ عمليات البحث والفحص والتأمل الداخلة في المعرفة تتعلق بشيء له وجود سابق ، يحدد دفعةً واحدةً الخصائص الأساسية التي تنسب إلى العقل وأدوات المعرفة ، إذ يجب أن تكون موجودة خارج ما يُعرف حتى لا تتفاعل بأى طريقة مع موضوع المعرفة . وإذا كان لا بد من استعمال لفظة « التفاعل » interaction ، فلا يمكن أن تدل على ذلك الإنتاج من التغير الظاهر الذى تدل عليه في استعمالها العادى والعملى .

لقد صيغَت نظرية المعرفة على مثال ماهو مفروض أن يتم في عملية الإبصار ،

قالشيء الخارجى يعكس الضوء على العين فيرى. وهذا الفعل يضيف اختلافًا إلى العين
وإلى الشخص صاحب جهاز البصر ، ولكنه لا يضيف شيئاً مالمشيء المُبصر ؛
والشيء الواقى هو الشيء الذى يتربع ثابتاً على عرش العزلة كأنه ملك ينظر إليه
العقل محققاً فيه . والنتيجة التى لامناص منها هى القول بنظرية « المعاينة »
Spectator theory فى المعرفة أو « نظرية المتفرج » . حقا هناك نظريات تذهب
إلى تدخل النشاط العقلى ، ولكنها احتفظت بالمقدمة السابقة ، مما ترتب عليه
لمستحالة معرفة الحقيقة الواقعة . فإدام العقل يتدخل لنفجى إنما نعرف طبقاً لهذه
النظريات شيئاً معدلاً للشيء الواقع ، أو « ظاهراً » appearance . ومن
الغريب أن نجد تأييداً لكل مما تقدمه لنا هذه النتيجة عن السيطرة الشديدة للاعتقاد
بأن موضوع المعرفة عبارة عن حقيقة ثابتة وكاملة فى ذاتها ، منعزلة عن فعل البحث
الذى يشتمل على أى عنصر يحدث التغيير .

جميع هذه الأفكار عن اليقين والثابت ، وطبيعة العالم الواقى وطبيعة العقل
وأدواته الخاصة بالمعرفة ، مرتبطة ارتباطاً تاماً بعضها ببعضها الأخر وتتشعب نتائجها
عملياً فى جميع الأفكار التى تنظر فى أى مسألة فلسفية . وهى تفيض جميعاً - بحسب
رسالتى الأساسية التى أذعو إليها - من الفصل (الذى أقيم لفائدة البحث عن اليقين
المطلق) بين النظر والعمل ، بين المعرفة والفعل . وبناء على ذلك لا يمكن نقد المشكلة
الأخيرة منعزلة ، فى ذاتها ، لأنها مشتبكة تماماً باعتقادات وأفكار أساسية فى جميع
أنواع الميادين .

وسنعرض للمشكلة فى الأبواب التالية فى علاقتها بكل نقطة من النقاط المذكورة .
سننظر أولاً فى أثر الفصل التقيدى على مفهوم طبيعة الفلسفة وبخاصة فى علاقتها بمسألة
مكانة القيم فى الوجودية . ثم ينتقل إلى البحث عن الطريق الذى سلكته الفلسفات

الحديثة لحل مشكلة التوفيق بين نتائج العلم الطبيعي وبين الصحة الموضوعية للقيم التي بمقتضاها يعيش الناس وينظمون حياتهم - وهي مشكلة لم تكن لتوجد لولا التسليم السابق تسليماً أعمى بالفكرة التقليدية من أن المعرفة دعوى تحتكرها لبلوغ الحقيقة. وستتناول المناقشة بعد ذلك حالات متعددة في نمو المعرفة الراهنة كما تتمثل في الطريقة العلمية لنبيين بتحليل البحث التجريبي في صورته المتعددة كيف هُجرت المزايم التقليدية تماماً في الطريقة العلمية المحسوسة . لأن العلم حين أصبح تجريبياً أصبح هو نفسه طريقة للعمل الموجه . وسيتلو ذلك قول موجز في أثر تحطيم الحواجز التي فصلت بين النظر والعمل، وفي حل عدد من المشكلات البارزة الخاصة بنظرية المعرفة . وسننظر أخيراً في نتائج استبدال طلب الأمن عن طريق وسائل عملية ، بالبحث عن يقين مطلق عن طريق وسائل معرفية Cognitive ، وأثر ذلك في مشكلة أحكامنا المتصلة بالقيم التي تضبط السلوك وبخاصة في صورته الاجتماعية .

الفصل الثاني

بحث الفيلسفة عن اللامتغير

أشرنا عرّفاً في الفصل السابق إلى التمييز الحاصل في التراث القديم بين المعرفة والاعتقاد، أو كما يقول «لوك»: «بين المعرفة والحكم». وطبقاً لهذا التمييز يبرما هو يقينياً جنباً إلى جنب مع المعرفة. وهناك منازعات تخص هذه المسألة ولكنها تدور حول الإحساس والعقل: أيهما يقدم أساس اليقين؛ وحول موضوع اليقين: أهو الوجود أم الماهية. وفي مقابل هذا التطابق نجد أن اللفظة «الاعتقاد» نفسها طرفاً خاصة في الحديث عن اليقين، فنحن «نعتقد» عند غياب المعرفة، أو عند التأكد الكامل. ومن ثمّ كان البحث عن اليقين على الدرام سعيّاً إلى تحطّي الاعتقاد. وحيث كانت جميع أمور السلوك العملي - كما بينا من قبل - تتطلب عنصراً من اللايقين، فلن نرتفع من الاعتقاد إلى المعرفة إلا بعزلها عن الفعل والصنع العمليين. وسنعي في هذا الفصل بوجه خاص بأثر ممثّل اليقين الأعلى، باعتباره شيئاً أسمى من الاعتقاد، في مفهوم الطبيعة ووظيفة الفلسفة. لقد تبين مفكرو الإغريق بوضوح - ومنطقياً أيضاً - أنّ التجربة لا يمكن أن تمدنا فيما يختص بمعرفة الوجود بشيء أكثر من الرجحان الممكن؛ فالتجربة لا يمكن أن تُعلمنا إلى الحقائق الضرورية، تلك الحقائق التي يبرهن عليها العقل برهاناً كاملاً. ذلك أنّ نتائج التجربة جزئية لا كلية، ولأنها غير «مضبوطة» فهي قاصرة عن «العلم»^(١)

(١) العلم في الاصطلاح اليوناني أعلى درجات المعرفة، وكانوا يقصدون بالعلم ما تعني به الآن المعرفة وقد أخذت الفلسفة الإسلامية عن اليونانيين هذا الاصطلاح وهذا المعنى. ولكن العلم في الاصطلاح الحديث له مدلول آخر: [المترجم].

Science . وهكذا نشأ التمييز بين الحقائق العقلية ، أو بالاصطلاح الحديث الحقائق المتصلة بمعالجة الأفكار ، وبين « الحقائق » الوجودية التي تثبت منها تجريبيا . وبذلك لم تُطوّر فقط الفنون العملية صناعية كانت أم اجتماعية تحت لواء أمور الاعتقاد أكثر من انطوائها تحت لواء المعرفة ، بل كذلك جميع العلوم التي هي من باب الاستنتاج الاستقرارى عن الملاحظة .

ولعلنا بعد إيمان الفكر نرى أن تلك العلوم العملية لم تكن مع ذلك سيئة ، وبخاصة منذ أن اصطنعت العلوم الطبيعية طريقةً لتحقيق أعظم درجة من الاحتمال ، وقياس مقدار الاحتمال الذى يصل من الأحوال الخاصة إلى النتائج ، وذلك داخل حدود معلومة . غير أن الأمر تاريخيا ليس من البساطة بحيث يسمح بهذا الجواب القاطع ؛ لأن العلوم التجريبية أو علوم الملاحظة كانت فى موضع لا تجسد عليه ، فى مقابل العلوم العقلية التي كانت تبحث فى الأمور الأزلية والكلية ، وظفرت من أجل ذلك بالحقيقة الضرورية . وترتب على ذلك أن جميع العلوم القائمة على الملاحظة ، من جهة أن مادتها لم يكن فى الإمكان أن تندرج تحت صور العلم العقلى ومبادئه ، انضوت تحت لواء النظرة المتهنئة إلى الأمور العملية ، فهى علوم أدنى نسبيا ودينوية . بالإضافة إلى حقائق العلم العقلى الكاملة .

وفى هذا ما يسوغ الرجوع إلى زمان الفلسفة الإغريقية . ذلك أن التراث القديم بأسره المنحدر حتى زماننا ، قد استمر . يتمسك بنظرة التحقير عن الخبرة من حيث هى كذلك ، وأن يرفع من شأن الحقائق التي لا يمكن معرفتها بالطرق التجريبية حتى ولو كانت موضوعة فى الأشياء المدركة بالتجربة ، باعتبار أن تلك الحقائق هى الغاية الحقة والمثل الأعلى الصحيح للمعرفة الصادقة . والنتيجة المنطقية فيما يختص بالفلسفة نفسها واضحة ؛ فن جانب النهج اضطرت الفلسفة أن تزعم لنفسها الحصول على منهج

يصدر عن العقل ذاته ، وله ضمان من العقل مستقل عن التجربة . ولكن مادامت نظرنا عن الطبيعة نحصل عليها حقاً بنفس المنهج العقلي ، فلم تكن النتائج خطيرة ، على الأقل النتائج الواضحة . فلم يكن هناك انفصال بين الفلسفة وبين العلم الصحيح - أو ما كان يُتصور أنه كذلك . الواقع أنه لم يكن ثمة أى تمييز ، بل بكل بساطة فروع متعددة من الفلسفة : ميتافيزيقية ، ومنطقية ، وطبيعية ، وأخلاقية ، وغير ذلك ، في ترتيب نازل من اليقين البرهاني . وطبقاً لهذه النظرية مادام موضوع العلوم الدنيا ذات طابعٍ مختلفٍ بالذات عن المعرفة الصحيحة ، فلم يكن ثمة أساس للسخط العقلي على الدرجة الأدنى من المعرفة المسماة بالاعتقاد . فالمعرفة الدنيا أو الاعتقاد كانت تناظر الحالة الدنيا للموضوع .

وأحدثت الثورة العلمية التي ظهرت في القرن السابع عشر تمديلاً عظيماً ، إذ طبق العلم نفسه بمعونة الرياضيات نظام المعرفة البرهانية على الأمور الطبيعية . كانت « قوانين » العالم الطبيعي لها من صفة الثبات ماجعلها إنما تتعلق في النظام القديم بالصور العقلية المثالية . وقد زعم علم الطبيعة الرياضى المرتب في صيغ ميكانيكية أنه وحده الفلسفة الطبيعية الصحيحة . ومن أجل ذلك انحلت رابطة الفلاسفة القديمة بالمعرفة الطبيعية ، وبالسند الذى منحه العلوم للفلسفة . وتمسكت الفلسفة بالدعوى التي تزعم فيها أنها صورة أعلى من المعرفة ، فاضطرت أن تتخذ موقفاً حسيماً أو قل موقفاً خبيثاً من نتائج العلوم الطبيعية . وفي الوقت نفسه كان إطار التراث القديم قد اندمج في اللاهوت المسيحي ، وأصبح عن طريق التعاليم الدينية جزءاً من الثقافة الموروثة البريئة عن أى فلسفة فنية ؛ وترتب على ذلك أن انقلبت المنافسة بين الفلسفة والعلم الجديد فيما يختص بدعوى معرفة الحقيقة إلى منافسة بين القيم الروحية التي يضمنها التراث الفلسفي القديم وبين نتائج المعرفة العلمية . فكلما تقدم العلم بدا

أنه يطفى على المنطقة الخاصة من الأرض التي كانت تزعم الفلسفة أنها تحت سلطانها . وبذلك أصبحت الفلسفة في صورتها الكلاسية ضرباً من الدفاع الذي يسوغ الاعتقاد في حقيقة قصوى تتوحد فيها القيم التي ينبغي أن تنظم الحياة وتضبط السلوك .

وثمة مساوئ لا ريب فيها نشأت عن الطريقة التاريخية التي اتبعناها في عرض المشكلة . فقد يُظن إما أن الصيغة الإغريقية التي رسخت ليس لها وجه خاص من السداد بالإضافة إلى الفكر الحديث ، وعلى الأخص إلى الفلسفة المعاصرة ؛ وإما أنه لاصيغة فاسقية لها أى أهمية للجمهور غيرالفلسفي . قد يعترض الذين يحفلون بالفلسفة بأن النقد السابق إن لم يكن موجهاً للنمر من الناس فعلى الأقل لمواقف فقدت منذ زمن طويل أهميتها . وقد يبحث خصوم أى صورة فلسفية عن جدوى ذلك النقد اللهم إلا للفلاسفة المحترفين .

وسنبحث النوع الأول من الاعتراض في شيء من الإطناب في الفصل التالي الذي أسمى أن أبين فيه كيف عُنيت الفلاسفة الحديثة على الرغم من اختلافها الشديد بمشكلات التوفيق بين نتائج العلم الحديث وبين التراث الرئيسي ، دينياً وأخلاقياً ، في العالم الغربي ؛ وصلة هذا التوفيق بالطريقة التي ترتبط بها هذه المشكلات بما احتفظنا به من علاقة المعرفة بالحقيقة ، كما صاغها الفكر اليوناني . ويكتفينا عند هذا الحد من المناقشة أن نبين أنه على الرغم من الاختلاف العظيم في التفاصيل أن فكرة الفصل بين المعرفة والفعل ، بين النظر والعمل قد استمرت ، وأن الاعتقادات المرتبطة بالأفعال تؤخذ على أنها غير يقينية وأدنى في قيمتها مما يرتبط بذاته بموضوعات المعرفة ، بحيث إنما يستتب أمر الأولى بمقدار ما تستمد من الثانية . وليس المضمون الخاص للفكر اليوناني هو اللائق للمشكلات الحاضرة ، بل إلحاح ذلك الفكر على

أن مقياس الثقة هو يقين المعرفة ، وأن هذه المعرفة تقاس بمقدار اتصالها بما هو ثابت غير متغير ، ومن ثمّ مستقل عما يفعله الناس في نشاطهم العملي .

والاعتراض الآخر من نوع مختلف ، ويصدر عن أولئك الذين يشعرون بأنّ الفلسفة في أى صورة من صورها وليست الفلسفة اليونانية فقط بعيدة عن جميع الأمور الإنسانية الهامة . وهذا الاعتراض على استعداد أن يسلّم ، أو قل أن يقرر بأن من الغرور أن تزعم الفلسفة للمعرفة درجة أعلى مما للعلم الطبيعي ، ولكنه يذهب كذلك إلى أن هذا الأمر ليس بذى بال اللهم إلا عند المحترفين من الفلاسفة .

وقد لا يكون لهذا الاعتراض الأخير أى قوة لولا أن أصحابه يتمكنون في الأغلب بنفس فلسفة اليقين وموضوعها الخالص الذى يذهب إليه الفلاسفة ، فيما عدا أنهم يضعونها في صورة غير كاملة . فهم لا يهتمون بالفكرة القائلة بأن الفكر الفلسفى وسيلة خاصة بلوغ هذا الموضوع واليقين الذى يقدمه ، ولكنهم أبعد ما يكونون عن التمسك ظاهرا أو باطنا بأن فنون السلوك الموجهة عن بصيرة هي الوسيلة التى بها نبلغ الثقة بالقيم . إنهم يقبلون هذه الفكرة فيما يختص بغايات وخبرات معينة ، غير أنهم حين يمتدحون هذه الغايات والقيم مادية ، متصلة بالصحة والثروة والسيطرة على الظروف لأجل درجة أدنى من التناجح ، فهم يحتفظون بنفس التقسيم إلى حقيقة أعلى وأدنى كما صاغتها الفلسفة القديمة . قد يكونون أبرياء من ذلك المعجم الذى يتحدث عن العقل ، والحق الضرورى ، والكلّى ، والأشياء فى ذاتها ، والمظاهر ، ولكنهم يميلون إلى الاعتقاد بوجود طريق آخر خلاف طريق العمل الموجه بالمعرفة يحقق الثقة القصوى بمثل وأغراض أعلى . إنهم يعدون السلوك العملى ضروريا للمنافع العملية ، ولكنهم يميزون المنافع العملية عن القيم الروحية والمثالية . ولم تكن الفلسفة هي التى أنشأت هذا التقسيم ، ولكنها إنما خلعت ثوبا من الصيغة

والتبريز على الأفكار التي كانت مؤثرة في عقل الناس بوجه عام ، ولا تزال عناصر هذه الأفكار مؤثرة في الثقافة الحاضرة كما كانت مؤثرة في الماضي . وبتأثير المذاهب الدينية برزت في عقل الجمهور الفكرة القائلة بأن القيم النهائية أمر يرجع إلى وحى خاص ، وأنها يجب أن تندمج في مجرى الحياة بوسائل خاصة تختلف اختلافا جوهريا عن فنون العمل المتصلة بقبائبات أدنى وأقل .

وهنا نبلغ النقطة التي تهتم الناس بوجه عام ، لا المحترفين من الفلاسفة فقط . فما الحال في ضمان القيم ، هذه الأمور التي نعجب بها ونمجدها ونستحسنها ونسعى إليها ؟ من الأرجح أنه بسبب النظرة المنحطة عن العمل فإن مسألة المنزل الوثيقة للقيم في الخبرة الإنسانية قلما تُبحث في صلتها بمشكلة العلاقة بين المعرفة والعمل . ولكن طبقا لأي نظرة نتخذها عن الحالة الواقعة للعمل ، فإن ميدان العمل لا يمكن أن يقيد بالأفعال الصادرة صدورا ذاتيا ، ولا بتلك التي لها مظهر حكمة وبصيرة ، ولا بوجه عام الأمور المطلوبة والتي تسمى غالبا « بالنعمية » . إن صيانة القيم الفكرية ونشرها والفضائل الأخلاقية والمبدعات الجمالية ، وكذلك النظام والآداب في العلاقات الإنسانية ، إنما يعتمد على ما يعمله الناس .

وثمة ميل إلى قصر المجال الأقصى للأخلاق على أثر السلوك المنعكس على نفس صاحبه ، إما بسبب ماتروكده الديانة التقليدية من نجاة النفس الشخصية أو بسبب آخر . وحتى مذهب المنفعة بكل مافيه من استقلال ظاهر عن اللاهوت التقليدي ، وتأكيده أن الخير العام هو مقياس الحكم على السلوك ، فقد استمسك في سيكولوجيته القائمة على اللذة ، باللذة الشخصية كدافع للسلوك ؛ فالفكرة القائلة بأن نظام جميع الأشياء الثابت العام الذي يجعل للحياة قيمة في سائر العلاقات الإنسانية هي الغرض الحقيقي لكل سلوك بصير ، هذه الفكرة تمججها عن النظر الفكرة الجارية عن

الأخلاق باعتبارها نوعاً خاصاً من السلوك يهتم بوجه خاص إما بالفضائل وإما بمتعة الأفراد بحسب قواهم الشخصية . وبعبارة أخرى لانزال نحفظ بفكرة تقسيم السلوك نوعين لكل منهما قيمة مختلفة تمام الاختلاف . ونتيجة ذلك هو هذا المعنى المنحط الذى اتصل بمعنى العمل والنافع . فبدلاً من أن يمتد معنى « العمل » حتى يشمل جميع صور السلوك التى بها تمتد سائر قيم الحياة وتصبح أكثر ثقة بما فى ذلك انتشار الفنون الجميلة وتربية الذوق وطرائق التعليم وجميع ألوان النشاط التى تعنى بأن تجعل علاقات الإنسان أكثر أهمية وأعظم قيمة ، فقد اقتصر معنى « العمل » على أمور الراحة والرفاهية والترف وتأمين الأبدان ونظام الأمن والصحة الممكنة وغير ذلك من الأمور التى حين تنعزل عن غيرها من الخيرات إما يمكن أن تبلغ قيمة صغيرة محدودة . وترتب على ذلك وقوع هذه الأمور فى يد العلوم والفنون التكنيكية ، ولا تحفل بها المصالح « الأعلى » التى تحس بأنه مهما يحدث للخيرات الدنيا فى شروء الوجود الطبيعى ، فإن القيم العليا صفات ثابتة للحقيقة القصوى .

وقد كان يمكن أن يتعدل أجهاننا الاستنكارى من « العمل » لو أننا فكرنا فيه عادةً بمعناه الأكثر حرية ، وتحلينا عن ثنائيتنا المأثورة بين نوعين منفصلين من القيم ، أحدهما أعلى بالذات والآخر أدنى بالطبع . ينبغى أن ننظر إلى العمل على أنه الوسيلة الوحيدة - وليست هذه الوسيلة عرضية - التى بها نحكم على أى شىء بأنه شريف ومدوح ومستحسن ؛ فقد يمكن أن نحفظ به فى كيان مجرب محسوس . وبهذه السبيل يمكن أن يعدل أثر « الأخلاق » كلها . وانظر مبلغ تجاهل النتائج الموضوعية الدائمة فى اختلاف العلاقات الطبيعية والاجتماعية ؛ ومبلغ الانحياز إلى جانب الدوافع والميول الشخصية والباطنة بصرف النظر عما تنتجه موضوعياً وتحفظ به ، ترأها ثمرة الحط المألوف من شأن العمل فى مقابل صور العمليات العقلية وصور

الفكر والماطفة، تلك الصور التي لا تحدث أى اختلاف موضوعى فى الأشياء بذاتها- وقد يمكن أن نجادل (وأحسب أن ذلك فى شىء كثير من العدل) فنقول : إنَّ الإخفاق فى جعل العمل - بمقدار طاقة الإنسان - مركز البحث عن مثل ذلك. الأمن دليلٌ على عجز الإنسان فى تلك المراحل من الحضارة ، حين لم يكن يملك. إلا وسائل قليلة لتنظيم الظروف التي تقوم عليها النتائج مع الاستفادة من تلك الظروف . فإدام الإنسان عاجزاً عن توجيه الحوادث بالفنون العملية ، فمن الطبيعي. أن يلتمس لذلك بديلاً عاطفياً ، وأن يتدع الناس أى شىء يهيمهم « الشعور » باليقين ، فى غيبة اليقين الواقعى وسط عالم مزعزع مخوف بالمخاطر . ومن الممكن أن تُعطى تربيةُ هذا الشعور فى الإنسان ، الشجاعة والثقة ، بشرط ألا يتجسم إلى حد الوهم ، وأن يسرله حمل أثقال الحياة بنجاح . ولكننا لا نستطيع أن ننازع منازعة جدية فى أن هذه الحقيقة إذا كان أسرها كما ذكرنا مما يمكن أن تؤسس عليها، فلسفة معقولة .

ولنرجع إلى مفهوم الفلسفة مرة أخرى ، فنقول : لا يمكن لأى ضرب من العمل - كما أشرنا أكثر من مرة - أن يعطى شيئاً يقرب من اليقين المطلق ، فهو يقدم تأميناً لا توكيداً . فالعمل خاضع دائماً للمخاطرة ، أى لخطر الفساد . وعند ما شرع الناس يتأملون فلسفياً بدا لهم من الخطر الشديد أن يتركوا القيم تحت رحمة الأفعال التي لا تتأكد أبداً من نتائجها . هذا التزعزع قد يكون صحيحاً بالنسبة للوجود التجريبي ، الوجود فى عالم الحس والظواهر ، ولكن هذا اللابيقين ذاته كان يجعلنا فى أمس الحاجة إلى أن يكون للخيرات المثالية عن طريق معرفة من نوع مؤكد موضعٌ لا يحصى ولا يقهر فى عالم الواقع الأقصى . وهنا على الأقل قد نظن أن الناس قد فكروا . واليوم يجد كثير من الناس عزاءً غريباً فى وجه القيم المشكوك فيها غير

الثبتة الموجودة في الخبرة الواقعة ، وذلك بوضع صورة كاملة من الخير في عالم الماهية ، إن لم يكن في سماء وراء السموات الدنيا ، على حين أن سلطتهم ، بله وجودهم ، ثابتة تمام الثبات .

وبدلاً من أن نسأل إلى أي حد تكون هذه العملية من قبيل التعويض الذي جعلنا علم النفس الحديث على ألفة به ، سنبحث في أثرها على الفلسفة . ولن ينكر أحد فيما أزعج أن الهدف الرئيسي من تلك الفلسفات التي سميتها كلاسية هو بيان أن الحقائق التي هي موضوعات أسمى معرفة وأكثرها ضرورة ، موهوبة كذلك بالقيم المناظرة لما نأمل فيه ونعجب به ونتحسنة . ويمكن أن نقول إن هذا هو لب الثاليات الفلسفية القديمة . فهناك دفعة تتمتع بشرف خاص في الفلسفات التي تظن أن وظيفتها الخاصة بها منح شهادة فكرية أو عقلية للحقيقة الأوتولوجية للقيم العليا . ومن المسير على الناس أن يروا الرغبة والاختيار يزفان على الخير ويفشلان مع ذلك ، دون أن يتصوروا عالماً يسود فيه الخير تماماً ويكون مطابقاً لحقيقة تقوم فيها كل قوة مطلقة . وعندئذ ينسب فشل الحياة الواقعة وفسادها إما إلى أن هذا العالم مبتناه ظاهرياً ، محسوس أكثر منه حقيقياً ، وإما إلى ضعف إدراكنا المحدود ، الذي يعجز عن رؤية أن الفرق بين الوجود والقيمة إنما هو فرق خداع ، وأن صاحب البصر الأكل سبرى الشر الجزئي عنصراً في خير كامل . وبذلك تكون وظيفة الفلسفة أن تضع بالجدل القائم فيما نفترض على مقدمات بيّنة بذاتها عالماً يتجدد فيه موضوع أكل يقين عقلي مع موضوع أفضل أمل قلبي . ويصبح بذلك اندماج الخير والحق مع وحدة وامتلاء الوجود هدف الفلسفة الكلاسية .

قد يبدو لنا هذا الموقف غريباً لولم يكن مالوفاً . فالنشاط العملي يُطرَدُ إلى عالم ذي مرتبة دنيا من الحقيقة . والرغبة إنما توجد حيث يفتقد شيء ما ، ومن ثمَّ

كان وجودها آية على نقص « الوجود » Being . من أجل ذلك ينبغي أن يلجأ المرء إلى العقل الخالي من العاطفة يلتمس فيه الحقيقة الكاملة واليقين التام . ومع ذلك فإن اهتمام الفلسفة الرئيسى هو إثبات أن الخصائص الجوهرية للحقيقة ، التى هى موضوع المعرفة الخالصة ، هى بالضبط تلك الخصائص التى تكتسب معنى فى صلتها بالعاطفة والرغبة والاختيار . أفبعد أن حطت المعرفة من شأن الأمور العملية لكى ترفع من شأنها هى ، تنقلب فتصبح مهمتها الرئيسية البرهان على أن القيم المتعلقة بالنشاط العملى لها حقيقة مؤكدة ودائمة على الإطلاق ! وهل نجز عن إدراك الشغرية فى موقف تتأخر فيه الرغبة والعاطفة إلى موضع أدنى من كل وجه من المعرفة على حين أنه فى نفس الوقت تؤخذ أهم مشكلة تتصل بأسمى معرفة . وأأكملها على أنها وجود الشر ، أى الرغبات الضالة والفاصلة ؟

ومع ذلك فالتناقض الذى أثرناه أكثر من أن يكون مجرد تناقض فكري . ولو أنه كان نظرياً بحتاً لكان مفتقراً دون ضرر إلى النتائج العملية . ولكن ما بهما جميعاً كبشر هو على التحديد أعظم ضمان تبلغه القيم فى الوجود المحسوس . إن الظن بأن القيم غير المستقرة المتقلبة فى العالم الذى نعيش فيه آمنة أبداً فى عالم أعلى (مما يبرهن عليه العقل ولكن لا نستطيع تجربته) ، وأن جميع الخيرات التى تنهزم هنا تنتصر هناك ، قد يهب العزاء للمحزون ، ولكن ذلك لا يغير واقع الموقف بأى حال . إن الفصل الذى قام بين النظر والعمل ، وما تبع ذلك من استبدال البحث العملى بلوغ التوكيد المطلق بالجهد العملى لجمل الخير أكثر أمناً فى الخبرة ، قد حوّل الأنظار وشتت الجهود عن مهمة لو تمت لأفضت إلى نتائج محدودة .

وأعظم مسألة تحقق الأمن المحسوس للقيم ترجع إل تكميل « مناهج » العمل ، فالنشاط مجرد النشاط ، والسعى الأعمى ، لا يخطوان بنا إلى الأمام . وليس تنظيم

الظروف التي تعتمد النتائج عليها ممكناً إلا بالعمل ، وإنما يكون ذلك بالعمل الذي يهتدى بالذكاء الذي يحيط بالظروف علماً ويلاحظ ما فيها من علاقات التابع ، والذي يضع في ضوء هذه المعرفة الخطط ويقوم بتنفيذها . أما القول بأن الفكر منفصلاً عن العمل يمكن أن يضمن اليقين الكامل فيما يختص بمنزلة الخير الأقصى فلا يعين على حل المشكلة الرئيسية الخاصة بنمو الطرق البصيرة للتنظيم . بل الأولى أنه يثبط الجهود الذي يبذل في هذا الاتجاه ويرشده . وهذه أهم دعوى تقال عن التراث الفلسفي الكلاسي وهي دعوى تثير هذا السؤال وهو : العلاقة التي تقوم بين العمل والمعرفة في الواقع ، وهل البحث عن اليقين بوسائل أخرى خلاف العمل البصير لا يدل على انحراف مضر للفكر عن وظيفته الخاصة به . إنها تثير مسألة بلوغ الإنسان اليوم درجة كافية من السيطرة على مناهج المعرفة وفنون السلوك العملي ، بحيث يصبح التغيير الجوهرى في تصوراتنا عن المعرفة والعمل ممكناً وضرورياً على حد سواء .

أما أن المعرفة بحسب طرائق البحث العلمية في الوقت الحاضر قد هجرت تماماً الفصل المأثور بين المعرفة والعمل ، وأن الطريقة التجريبية من شأنها أن تضع العمل قلب المعرفة ، فهي قضية سنعنى بها في الفصول القادمة . ماذا يحدث للفلسفة لو أنها سلمت بقلب صادق مثل هذا التسليم ؟ وماذا تكون وظيفتها لو توقفت عن الاشتغال ببحث مشكلة الحقيقة والمعرفة على الإطلاق ؟ ستكون وظيفتها تيسير التفاعل المثير بين معتقداتنا العقلية ، معتقداتنا القائمة على أكثر طرق البحث اعتماداً ، وبين معتقداتنا العملية عن القيم والأهداف والغايات التي ينبئ أن تضبط سلوك الإنسان في الأمور التي لها شأن إنسانى واسع حر .

مثل هذه النظرة ترفض الفكرة التقليدية القائلة بأن الفعل أدنى بالذات من

المعرفة ، والتي تؤثر الثابت على المتغير . وتتطلب هذه النظرة الاعتقاد بأن الأمن الذي نبلغه عن طريق السيطرة الفعالة أعظم من يقين النظر منزلةً . وذلك لا يستلزم أن يكون الفعل أعلى من المعرفة وأفضل منها ، وأن يكون العمل أسمى بذاته من الفكر . فالفاعل الدائم المثمر بين المعرفة والعمل شيء مختلف تماماً عن التسامى بالنشاط لذاته . والفعل الذي توجهه المعرفة عبارة عن منهج ووسيلة لاغاية . والهدف والغاية هو تجسد القيم تجسداً أكثر أمناً وأعظم حرية وأوسع مدى في الخبرة عن طريق تلك السيطرة الفعالة للأموال التي إنما تصبح ممكنة بالمعرفة وحدها ^(١) .

ومن هذه الوجهة من النظر تتعلق المشكلة الفلسفية « بالفاعل » بين أحكامنا عن النيات المطلوبة وبين معرفة الوسائل لتحقيقها . فكما أن مسألة تقدم المعرفة في العلم هي مسألة « ماذا نعمل » : ما التجارب التي تؤيدها ، ما الأجهزة التي نختبرها ونستخدمها ، ما التقديرات التي يجب حسابها ، ما فروع الرياضة التي نستخدمها ويجب علينا تكميلها ، كذلك مشكلة العمل هي : ماذا نحتاج إليه كي « نعرف » ، وكيف نظفر بتلك المعرفة وكيف نطبقها .

ومن العادات السهلة والشائعة تمام الشيوع الخلط بين التقسيم الشخصي للعمل وبين عزل الوظيفة عن المعنى ؛ فالبشر كأفراد يميلون إلى الانغماس إما في مزاولة التفكير وإما في مزاوله مهنة أو حرفة أو عمل اجتماعي أو فن جميل ، وكل فريق من الفريقين يسلم بالجانب الذي يركن إليه تسلياً . ومع ذلك فأصحاب النظر وأصحاب العمل كثيراً ما يشتبكون في منازعات لا طائل تحتها عن مهمة كل منهما ، ثم تجمد

(١) هناك ميل كرد فعل للحط الذي استمر دهرًا من شأن العمل على حساب المعرفة التأميلية إلى قلب المسألة ببساطة رأساً على عقب . ولكن جوهر الأدوات البرجماتية هو النظر إلى « كلا » المعرفة والعمل كوسيلة لتأمين الحيات - السامى من كل نوع - في الوجود المحرّب .

الاختلافات الشخصية للادعاءات وتصحيح اختلافاً ذاتياً بين المعرفة والعمل .
ولنظر أحدنا إلى تاريخ المعرفة لاتضح له أن الناس في بدء أمرهم حاولوا أن يعرفوا ، إذ كان لا بد لهم أن يفعلوا ذلك كي يعيشوا . فقد اضطر الإنسان في غيبة تلك الهداية المعنوية الموهوبة للحيوانات الأخرى بحكم بُنيته أن يستكشف ما يدور حوله ، ولم يتيسر له ذلك إلا ببحث البيئة التي تكوّن وسائل سلوكه وما يلاقيه من ضباب وما يترتب على ذلك من نتائج . ولم يكن للرجبة في الفهم الفكري أو المعرفي أى معنى اللهم إلا أن يكون سبيلاً للحصول على أمن أعظم فيما يختص بنتائج العمل .
وفضلاً عن ذلك فإنه حتى بعد ظهور الفراعنة وتمكن بعض الناس من اصطناع المعرفة حرفة لهم أو صناعتهم الخاصة ، فإن « مجرد » اللايقين النظرى يستمر ولا معنى له .

سيثير هذا القول الاحتجاج ، ولكن يتضح من الفحص أنه من العسير وجود حالة من اللايقين الفكرى الخالص ، أى حالة لا يتعلق بها شيء على الإطلاق ، ولعل أقرب شيء إلى ما نحن بصدده هو تلك القصة المشهورة عن الحاكم الشرقى الذى امتنع عن حضور سباق الخيل بحجة أنه من المعروف عنده أن أحد الخيل سيجرى أسرع من غيره . ويمكن القول بأن لايقينه عن أى الخيل سيشيق الباقية كان لايقيننا فكراً خالصاً ، غير أنه لم يترتب شيء على هذه القصة ، فلم تبعث أى فضول ، ولم يُبدل أى جهد لتبديد اللايقين .

بعبارة أخرى لم يخفل هذا الحاكم ، ولم يكن للسألة عنده أى فرق . ومن البديهيات المسلمة أنه لا أحد يخفل بـ « أى » لايقين أو يقين نظرى مجرداً عن أى شيء آخر ، إذ بمقتضى التعريف مادام نظرياً « مطلقاً » فلا يترتب على الأمر أى فرق .

إن العدول عن هذه القضية ضريبة تقدمها لهذه الحقيقة وهي أن الفكري والعملى مرتبطان في الواقع أشد الارتباط . ومن أجل ذلك عندما نتخيل أننا نشكر في شك نظري مجرد فإننا نهزب بغير شعور إلى بعض النتائج التي تتعلق به . إننا نفكر في اللايقين الذي ينشأ في طريق البحث ، وفي هذه الحالة إلى أن يُحَلَّ اللابِتِين فإنه يقف عقبة في تقدم البحث - وهو أمر عملي واضح مادام يتطلب نتائج والسبيل إلى إحداثها . ولو أننا لم يكن لنا رغبت ولا أغراض فعندئذ يكون من البديهيات المسماة أن حالة ما لن تكون خيراً من حالة أخرى ، بل هما على حد سواء . وأولئك الذين أقاموا تلك الآراء بالبرهنة على أن « الوجود المطلق » يحوى في ذاته من قبل في أمان أولى جميع القيم كان اهتمامهم بهذه الحقيقة : وهي أنه بينما أن البرهان لن يحدث أى فرق في الوجود المحسوس لهذه القيم - اللهم إلا في توهين الجهود لتوليدها والاحتفاظ بها - فإنه يحدث فرقاً في اتجاهاتهم الشخصية : بإحداث شعور بالراحة أو التخلص من المسئولية ، أى الشعور « بإجازة أخلاقية » « Moral holiday » ، رأى فيها بعض الفلاسفة التمييز بين الأخلاق والدين .

مثل هذه الاعتبارات تُفَضِّى إلى أن الأساس الأقصى للبحث عن يقين عقلى هو الحاجة إلى الأمن في نتائج العمل . حقاً يبادر الناس بإنتاع أنفسهم أنهم مخلصون لليقين الفكرى لذاته . وهم في الواقع يحتاجون إليه بسبب أثره على سلامة ما يرغبونه ويُقدِّرونه . فالحاجة إلى الحماية العمل وإمحاخة خلقت الحاجة إلى ضمان صحة الاعتقادات الفكرية .

وبعد أن انشأت طبقة فكرية متميزة ، طبقة تملك الفراغ ومصونة إلى حد كبير من المخاطر الجدية التي تهدم جمهور الناس ، يشرع أفرادها بمجدون وظيفتهم ، وما دامت الإلام التي يعانها في العمل والعناية به لا يمكن أن يمتح تمام اليقين ،

تخذ افتتن الناس بالمعرفة بديلا عنه ، ولكنهم استمروا في أداء صفائر الأمور ، أى التكنيكية نسبياً والمهنية والنفعية ، يلجأون إلى تحسين مناهجهم في العمل ليظفروا بنتائج أوكد . أما في الأمور العظيمة القيمة فن السير الحصول على المعرفة المطلوبة ، وتحسين المناهج عملية بطيئة إنما تتحقق بتعاون جهود أفراد كثيرين . والفنون التي يجب أن تصنع وتنمى هى الفنون الاجتماعية . والفرد بنفسه لا يستطيع أن يعمل إلا الشئ اليسير لتنظيم الظروف التي تجعل القيم الهامة أكثر أمناً ، ولأنه يستطيع بالقطنة والمعرفة الخاصة أن يفعل الشئ الكثير لتحقيق أهدافه الخاصة - إذا واتاه الحظ المناسب .

وهكذا نشأ المشل الأعلى ليقينٍ وحقيقةٍ معرفتَيْنٍ لاصلةٍ لها بالعمل ، ومدوحنٍ لفقدانها هذه الصلة ، وذلك بسبب ضرر الفرد وبسبب كفايته الذاتية في ذلك الضرب من التفكير الذى لا يتطلب أى عمل ، كما بين أرسطو . واستُكمل هذا المذهب عملياً بزيادة الاعتماد على السلطة والعقيدة في الأمور ذات القيمة العليا ، على حين اعتمد الناس على زيادة المعرفة المتخصصة في أمور الحياة اليومية ، وبوجه خاص الأمور الاقتصادية . فكما أن الاعتقاد في أداء طقوس سحرية يدفع البذور إلى تمام الازدهار مما يقتل الميل إلى البحث عن الأسباب الطبيعية وآثارها ، كذلك التسليم بالقواعد الدجماطيقية كأساس للسلوك في التربية والأخلاق والأمور الاجتماعية يُضَمِّف الدافع للكشف عن الظروف الداخلة في تكوين الخطط البصيرة .

قد يكون من الجارى إلى حد ما على الألسن أن نتحدث عن الأزمة الناجمة عن تقدم العلوم الطبيعية في القرون القليلة الماضية ، فإن تلك الأزمة ترجع - فيما يقال - إلى التناقض بين نتائج العلوم الطبيعية عن العالم الذى نعيش فيه وبين عالم القيم

العلماء والصفات المثالية والروحانية التي لا تعتمد في شيء على العلم الطبيعي . فالعلم الحديث قد جرد - كما يُقال - العالم من الصفات التي كانت تخضع عليه الجمال وتجعله أنيساً للبشر ، وحرَم الطبيعة من كل تطلع إلى الأهداف وكل إشار لعل الخير ، وقدم الطبيعة إلينا كسرح لجزيئات طبيعية محايدة تسير طبقاً لقوانين رياضية وميكانيكية .

هذا الأثر للعلم الحديث ، فيما ذاع عنه بالباطل ، هو الذي حدد المشكلات الرئيسية للفلسفة الحديثة . كيف يجب أن تقبل العلم وتحفظ مع ذلك بمالم القيم ؟ ويكون هذا السؤال الصيغة الفلسفية للصراع الشائع بين العلم والدين . فبدلاً من اشتغال بال الفلاسفة بتنافر علم الفلك مع الاعتقادات الدينية القديمة عن السماء ورفع المسيح ، أو بالاختلاف بين الآثار الجيولوجية ورواية الخلق في سفر التكوين ، اضطرب عقلمهم أمام تلك الفجوة القائمة بين المبادئ الأساسية للعالم الطبيعي وبين حقيقة القيم التي ينبغي للناس أن ينظموا حياتهم بحسبها .

من أجل ذلك شرع الفلاسفة يتوسطون ، باحثين عن ائتلاف مآ يقوم وراء التنافر الظاهر . ونحن نعرف أن تيار الفلسفة الحديثة حاول الوصول إلى النظريات الخاصة بطبيعة الكون عن طريق نظريات تختص بطبيعة المعرفة - وهي طريقة تقلب رأساً على عقب منهج القدماء الذي كان فيما يبدو أكثر حكمة ، إذ كانوا يقيمون نتائجهم عن المعرفة على طبيعة الكون الذي تحدثت المعرفة فيه . و « الأزمة » التي كنا نتحدث الآن عنها إنما ترجع إلى هذا الانقلاب .

وما دام العلم هو الذي أحدث هذا الاضطراب فينبغي أن نلتمس العلاج في شخص طبيعة المعرفة والظروف التي تجعل العلم ممكناً . فإذا أمكن بيان أن شروط إمكان المعرفة ذات صفة مثالية وعقلية ، فقد يمكن أن يتقرر بسهولة التخلي عن (٥ - البحث عن اليقين)

كوسمولوجيا مثالية في الطبيعة ، كما ذهب إلى ذلك بعض الفلاسفة . فالعالم الطبيعي يمكن أن يخضع للمادة والميكانيكية مادامنا متأكدين أن أساس المادة والميكانيكية موجود في عقل لامادى . كان ذلك السمة المميزة لطريق الفلسفات الروحية الحديثة منذ زمان كانظ ، بل الحق منذ زمان ديكرت الذى كان أول من أحس بمحمة المشكلة الداخلة في التوفيق بين نتائج العلم والاعتقادات الدينية والأخلاقية التقليدية .

ولو أن أحدنا سأل : لم هذا الجهد الشديد للتوفيق بين نتائج العلم الطبيعي وحقبة القيم ؟ لافترض أن سؤاله علامة على غاية السذاجة إن لم يكن آية على فجاجة الإدراك . أو سأل : لم يجب أن تبدواى زيادة في المعرفة كأنها تهديد لما تقدره ونعجب به وتمتدحه ؟ ولم لا يجب الشروع في استخدام مكاسبنا العلمية لتحسين أحكامنا عن القيم وتنظيم أفعالنا بحيث نجعل القيم أكثر أمناً وأوسع مشاركة في الوجود ؟ .

وإني مستعد أن أخاطر بالاتهام بالسذاجة في سبيل تجلية الفرق الذى كنا نتحدث عنه . فلو أن الناس قد ربطوا أفكارهم عن القيم بالنشاط العلى بدلا من ربطها بمعرفة « الوجود » السابق ما اضطربوا بإزاء كشف العلم ، بل لرحبوا بها ، لأن أى شىء مؤكد عن بناء الظروف الموجودة حاليا سيكون مُبيناً دون شك على إبداء الرأى عن الأمور التى نعرها ونسعى إلى تكميلها ، وسيرشدنا إلى الوسائل التى نستخدمها لتحقيقها . غير أنه طبقاً للتراث الدينى والفلسفى فى أوربا ارتبط الوضع الصحيح لجميع القيم العليا ، قيم الخير والحق والجمال ، بأنها صفات لموجود أعلى مطلق ، هو الله . ومضى كل شىء على مايرام مادام كل ما كان يسمى بالعلم الطبيعي لا يمس هذا التصور . وإنما نشأ الاضطراب حين توقف العلم عن إعلان امتلاك موضوعات

المعرفة لأى صفة من تلك الصفات . وعندئذ كان لابد من ابتداع طريقة مآ للبرهنة عليها .

فالفرض من ذلك السؤال الذى كان فيما يبدو غليظا هو توضيح الفرق الأساسى الحاصل عندما ننظر إلى مشكلة القيم على أنها مرتبطة بمشكلة السلوك البصير . فإذا كانت صحة الاعتقادات والأحكام عن القيم تعتمد على نتائج العمل الذى تؤديه لصالحها ، وإذا هجرنا الصلة المزعومة بين القيم والمعرفة التى يمكن بيانها بمنزلة عن النشاط ، كانت مشكلة العلاقة الذاتية بين العلم والقيم صناعية تماما . وقد يوضع بدلها طائفة من المشكلات العملية وهى : كيف سنستخدم ما نعرف لتوجيه بناء اعتقاداتنا عن القيم ، وكيف سنوجه سلوكنا العملى لاختبار هذه الاعتقادات والعمل على ابتداع اعتقادات أفضل منها ؟ ويبدو أن هذا السؤال هو بالضبط ما كنا نسأله دائما تجريبيا : ماذا سنعمل كي نجعل الأشياء التى لها قيمة أكثر أمنا فى الوجود ؟ ونحن نقرب من جواب المشكلة بجميع المزايا التى زودتنا بها زيادة المعرفة بالشروط والعلاقات التى يجب على هذا العمل أن يتقدم فى ظلها .

ولكن ثقل أعظم تراث الفكر السلفى أثرا وسلطة استمر ملقى أكثر من أننى عام فى الكفة الأخرى من الميزان ، إذ اقتصر على مشكلة إثبات عقلى محض (لعل ذلك بالوحى ، ولعله بالحدس ، ولعله بالعقل) لحقيقة الحق والجمال والخير باعتبار أنها حقائق ثابتة . وفى مقابل مثل هذا المذهب تكون نتائج العلم الطبيعى مواد مشكلة خطيرة . فقد رفعت الدعوى أمام « محكمة المعرفة » فأصدرت حكمها ضدها . فهناك نظامان متنافسان يجب أن يسوى بين دعوى كل منهما . والأزمة فى الثقافة المعاصرة وما نجده فيها من خلط وزراع إنما نشأت من تقسيم السلطة ؛ فالبحث العلمى يبدو أنه يخبرنا شيئا ، والاعتقادات التقليدية عن الأهداف والمثل العليا صاحبة

السلطان على السلوك نخبنا شيئاً آخر مختلفاً كل الاختلاف . وتنشأ مشكلة التوفيق وتستمر السبب واحد فقط : فما دامت الآراء تستمر في القول بأن المعرفة ككشف عن الحقيقة، والحقيقة السابقة على المعرفة والمستقلة عنها ، وأنَّ المعرفة مستقلةٌ عن غرض السيطرة على الأشياء المحرّبة ، فإن إخفاق العلم الطبيعي في أن يكشف القيم الهامة في موضوعاته سيكون صدمةً لنا . أما أولئك الذين يعنون بعناية جدية بصحة القيمة وما لها من سلطة فسيعملون المشكلة على كاهلهم . فما دامت الفكرة سائدة بأن القيم إنما هي حقيقية وصحيحة بشرط أن تكون خصائص للموجود مستقلة عن عمل الإنسان ، وما دامت نفترض أن حقها في تنظيم العمل يتوقف على استقلالها عن العمل ، سنحتاج إلى خطط لإثبات أنَّ القيم على الرغم من منكشفات العلم صحيحةٌ وأنها أوصافٌ معروفة للحقيقة في ذاتها . ذلك أن الناس لن يملوا بسهولة كل توجيه لمنظم للعمل ، فإذا منعوا من التماس معايير في مجرى التجربة فسيلتمسون هذه المعايير في شيء آخر إلا يمكن في الوحي فهو في ملاذ عقل فائق على التجربة .

هذا إذن هو موضع النزاع الأساسي في الفلسفة الحاضرة . هل ثمة ما يسوغ هذا المذهب : وهو أن المعرفة صحيحةٌ بمقدار ما تكون كشفاً عن أنواع سابقة من الوجود أو عن « الموجود » ؟ وهل ثمة ما يسوغ هذا المذهب : وهو أن الأهداف والأغراض المنظمة إنما تكون صحيحة حين يتبين أنها خصائص لأشياء منزلة عن العمل الإنساني سواء أكانت هذه الأشياء موجودات أم ماهيات ؟ وقد تقترح أن نبدأ بشكل آخر فنقول : إنَّ الرغبات والعواطف والمحَبوبات والحاجات والاهتمامات توجد على الأقل في الخبرة الإنسانية ، فهي مميزات لها . والمعرفة الخاصة بالطبيعة توجد كذلك . فما الذي تستلزمه هذه المعرفة وتفضي إليه فيما يختص بتوجيه حياتنا العاطفية والإرادية ؟ وعلى أي نحو ستحصل حياتنا العاطفية والإرادية على ما هو معروف لتستخدمه ؟

هذه الأسئلة الأخيرة لاتبدو في نظر كثير من المفكرين متصفة بالاعتبار الذي كان ينسب لمشكلات الفلسفة التقليدية . إنها أسئلة تقريبية وليست نهائية . فهي لاتتعلق بالوجود والمعرفة « في ذاتهما » وبوجه عام ، بل بحالة الوجود في أوقات ومواضع معينة ، وبحالة العاطفة والخلط والأغراض تحت ظروف محسوسة . إنها لاتختص بتخطيط نظرية عامة عن الحقيقة ، عن المعرفة والقيمة مرة واحدة لاتتكرر ، ولكنها تختص بالكشف عن الاعتقادات الصحيحة عن الوجود بحسب سرمان هذه الاعتقادات في الواقع ، وكيف يمكن أن تعمل عملاً فعلياً منمراً في صلتها بالمشكلات العملية الضرورية في الحياة الواقعية .

ويسير الناس في الوقت الحاضر دون تردد محتذين هذه الخطوط في الميادين المحدودة والتكنيكية ؛ فهم لايفكرون في التكنولوجيا والهندسة والطب أن يعملوا بأى طريقة أخرى . والمعرفة المتزايدة عن الطبيعة وظروفها لاتثير مشكلة حقيقة قيمة الصحة أو وسائل الانتقال بوجه عام ، ولو أنها قد تشكك في حقيقة بعض الأفكار التي كان الناس في الماضى يتصورونها عن طبيعة الصحة والانتقال ، وعن أفضل الوسائل لبلوغ هذه المنافع في الواقع .

وقد أمدنا العلم في مثل هذه الأمور بالوسائل التي يمكن بوساطتها أن نحكم على حاجاتنا حكماً أفضل ، كما ساعد على تكوين الآلات والعمليات التي تحققها . ومن الواضح أن هذا الصنيع نفسه لم يحدث للفنون الأخلاقية والتي تمتاز بأنها إنسانية . وههنا مشكلة أكبر الظن أنها تشغل بال الفلاسفة :

لماذا لم تظفر الفنون المتعلقة بالقيم الإنسانية الأوسع والأوفر والأكثر تميزاً بالتخصص والانتشار الحاصلين للفنون التكنيكية ؟ أيمكن القول بصفة جدية إن ذلك لأن العلم الطبيعي قد حجب عنا هذا النوع من العالم الذى كشفه لنا ؟ من السهل أن

نرى أن هذه الكشوف معادية لبعض الاعتقادات عن القيم التي ذاع التسليم بها ، وذات المترلة ، والتي تشبعت تشبعا عميقا بالعاطفة ، والتي تبطل بالنظم صاحبة السلطان كما يبطل وجود الناس وعاطقتهم في النزول عنها .

ولكن هذا التسليم الذي يفرض نفسه عمليا بعيدا عن استبعاد تكوين اعتقادات جديدة عن الأمور التي يمجدها الناس ويقدرونها في ولائهم الأسمى للعمل . والصعوبة التي نلقاها في الطريق صعوبة عملية ، صعوبة اجتماعية تتعلق بنظم التربية ومناهجها وأغراضها لا بالعلم أو بالقيم . وفي ظل مثل هذه الظروف يبدو أن أول مشكلة تواجه الفلسفة هي تخلص نفسها من مسئولية الدفاع عن المذهب القائل بأن الحل الأقصى هو البحث عن وجود سابق للقيم ، وأن وظيفتها بعد ذلك هي توضيح المراجعات والتجديدات التي يجب أن تنال الأحكام التقليدية عن القيمة . فإذا فلتت الفلسفة ذلك أصبحت في وضعٍ يُمكنُها من الاضطلاع بمهمة أكثر وضعية ، وهي تقرير الأفكار عن القيم التي قد تصلح أساسا لتوحيد السلوك الإنساني توحيدا جديدا .

ونرجع مرة أخرى إلى هذه الحقيقة ؛ وهي أن الحل الصحيح ليس في أن بعض القيم المرتبطة بالتقاليد والنظم لها وجود سابق (سواء أكان ذلك عن الوجود أم الماهية) ، بل في الأحكام المحسوسة التي يجب علينا تكوينها عن الغايات والوسائل في تنظيم السلوك العملي . إن التأكيد الذي ألقى على جانب المسألة الأولى ، من ابتداع معتقدات عن الطريقة التي بها تكون القيم موجودة في الواقع وجودا سابقا مستقلة عما فعله ، وهي معتقدات سعت إلى الفاسفة تطلب معوتها فأجابت مسعاها ، كل ذلك ولد في وجه صفة العلم المتغيرة اضطراب الإرادة وعجزها وتوقفها . ولو أن الناس تعلموا التفكير في القيم الإنسانية الواسعة كما تعلموا اليوم أن يفكروا

في الأمور الواقعة في نطاق الفنون التكنيكية ، لاختلف موقفنا الحاضر كله في أكبر الظن اختلافا تاما ، إذ كانت العناية التي وجهت لتحقيق يقين نظري خالص عن تلك القيم قد وجهت لتكميل الفنون التي بها نحكم على تلك القيم ونجاهد في سبيلها .

انعمس لحظة في سبحة من خيال ، وافرض أن الناس قد نشأوا يتعلمون تعليما منظما الاعتقاد بأن وجود القيم لا يمكن أن يكون عرضيا ضيقا مرعزعا بسبب النشاط الإنساني الموجه بأفضل معرفة ممكنة . وافرض كذلك أن الناس قد نشأوا يتعلمون الاعتقاد أن أهم شيء ليس أن يكونوا شخصا على « حق » في صلتهم بصاحب هذه القيم وضامنها ، بل أن يصدروا أحكامهم ويسيروا في نشاطهم على أساس النتائج العامة الموضوعية المشتركة . تخيل هذه الأمور ثم تخيل بعد ذلك ماذا يكون الموقف الحاضر .

ولو أن هذه الافتراضات نظرية إلا أنها تصلح لإبراز أهمية النقطة الوحيدة الذي خصصنا هذا الفصل لبيانها . لاشك أن منهج العلم وتناججه قد غزت كثيرا من اعتقادنا العزيزة عن الأمور التي نعلم بأنها أعظم قيمة ، فكانت ثمرة هذا النزاع قيام أزمة ثقافية حقيقية . إنها أزمة ثقافية واجتماعية ذات صفة تاريخية وزمانية ، وليست مشكلة توافق بين خواص الحقيقة . ومع ذلك فقد آثرت الفلسفة الحديثة في الأغلب أن تعالجها على أنها مسألة تتعلق بكيفية حصول الحقائق المفروض أنها موضوع العلم على الخصائص الرياضية والميكانيكية المعينة لها في العلم الطبيعي ، على حين أن عالم الحقيقة القسوى مع ذلك يمكن أن يتصف بصفات تقول عنها إنها مثالية وروحية . أما المشكلة الثقافية فإنها تختص بما ينبغي أن يعمل من نقد محدود وما ينبغي أن يؤدي من إعادة التوافق . والفلسفة الراقية في هجر مهمتها المزعومة من

معرفة الحقيقة المطلقة والاعتصار على أداء وظيفة إنسانية قريبة قد تكون ذات عون كبير في هذه المهمة . وقد نشك أن يمكن للفلسفة أن تتابع إلى ما لانهاية مهمة السعى في بيان أن نتائج العلم حين تُؤوَّل تأويلاً صحيحاً لاتدل على ما يبدو أنها تعنيه ، أو مهمة إثبات عن طريق فحص إمكانات المعرفة وحدودها أنها في نهاية الأمر تعتمد على أساس مطابق للاعتقادات التقليدية عن القيم .

وما دام الأصل في مفهوم الفلسفة التقليدي هو الفصل الذي حدث بين المعرفة والفعل ، بين النظر والعمل ، فمن حقنا أن نوجه العناية إلى مشكلة هذا الانفصال . ومنسعى أساساً لبيان كيف أن الطرق الحالية للمعرفة المؤولة طبقاً لنموذج البحث التجريبي تلتقي العزلة بين المعرفة وبين الفعل الخارجى . وقبل أن نتصرف إلى هذه المحاولة سنبين في الفصل المقبل إلى أى حد اجتهدت الفلسفة الحديثة أن توفق بين مذهبين من الاعتقاد أحدهما يتصل بموضوعات المعرفة والآخر يتعلق بموضوعات القيم المثالية .

الفصل الثالث

الصراع بين السلطات

الدعوى التي يعرضها الفصل الحاضر هي أن الفلسفة الحديثة ، وتقصد بالفلسفة الحديثة تلك التي تأثرت بالعلم الطبيعي الجديد ، قد انطوت في ذاتها على تقسيم باطن . ذلك أنها حاولت أن تجمع بين التسليم بنتائج البحث العلمي فيما يختص بالعالم الطبيعي وبين التسليم بمذاهب عن طبيعة العقل والمعرفة نشأت قبل أن يوجد هذا الذي نسميه البحث التجريبي المنظم . وإذا كان بين هذين النظامين تنافر طبيعي ، فقد أخفقت بإطراد أفضل جهود الفلسفة بسبب ما فيها من تصنع ومنازعات جدلية .

ويعتبرنا في هذا الصدد مشكلة واحدة من جملة المشكلات المتصنعة التي فرضتها الفلسفة على نفسها ، ألا وهي تلك المشكلة التي عرضنا لها في الفصل السابق بوجه عام . إنها الحاجة المزعومة للتوفيق أو للملاءمة بشكل ما بين ثمار المعرفة العلمية وبين صحة الأفكار المتعاقبة بالقيم .

أما الفكر اليوناني الذي تفرعت عنه التصورات الفلسفية عن طبيعة المعرفة من أنها الامتلاك الوحيد الصحيح للحقيقة أو البصر بها ، فلم يتعرض لأسباب واضحة لهذه المشكلة . فالفيزيقا في الفكر اليوناني كانت متناسقة تناسقا تاما مع ميتافيزيقاه الذي كان غائيا وكيفيا . وتتجه الأشياء الطبيعية ذاتها من خلال تغييراتها نحو غايات مثالية هي الموضوعات الأخيرة لأسمى معرفة . ولم يكن العلم الطبيعي المتعلق بالتغير ممكنا إلا بسبب هذه الحقيقة . فالعالم الطبيعي يمكن أن يُعرف بمقدار

ما يخضع مافيه من تغير لصور وماهيات ثابتة تامة كاملة . والظواهر الطبيعية فى شوقها لتحقيق هذه الصور الأولية الكاملة تقدم خصائص من شأنها أن تُعرف ، أى أن تُعرَّف وتُصنَّف . وفضلا عن ذلك فهذه الصور المثالية تكون عقلا بكل ماله من « وجود » بالفعل تام كامل . والعلم بهذه الصور هو التمتع بالاتصال « بالوجود » الكامل ، وبذلك يتمتع المرء بالسعادة القصوى . ذلك أن الإنسان من جهة أنه كائن عاقل ، ومع ذلك كائن طبيعى ، فإنه يسعى كذلك إلى تحقيق غايته ، وهذا التحقيق مطابق لإدراك الوجود الحق الثابت . وبهذا الإدراك يرتفع الإنسان فوق تغيرات العالم الطبيعى ، ويصبح حاصلًا على كمال لا يعتره نقص أو يتطرق إليه عدم . فالتعلل الخالص فى نقائه التام فوق الطبيعة الفيزيقية . ولكن الإنسان بوجوده الجوهرى أى بتعقله فوق الطبيعة . فالحقيقة التى تحقق البحث عن اليقين العقلى تحقق كذلك الحصول بغير استحقاق على الخير الكامل .

لقد ظهرت الحاجة إلى التوافق بين نتائج المعرفة وإدراك الخير الحض والتمتع به عند ما وجهت مناهج البحث الجديدة فى القرن السابع عشر التصورات عن العالم الطبيعى وجهة جديدة تمامًا .

ولقد قرر العلم الحديث منذ فجر تاريخه أن غائية العلم الإغريق زيادةً لاجدوى منها ومضرة ، وأن ذلك العلم كان على خطأ تام فى فكرته عن هدف البحث العلمى ومنهجه ، وأنه دفع العقل إلى الطريق الباطل . ورفض العلم الحديث مذهب الصور المثالية ونبذها باعتبارها « غامضة خفية » ولما تقدم المنهج العلمى الجديد أصبح من الواضح وضوحًا متزايدًا أن مادة المعرفة ، بشرط أن نأخذ العلم على أنه الصورة النموذجية للمعرفة ، لا تقدم أى سبب يسوغ نسبة تلك الكمالات إلى موضوعات اليقين العقلى ، تلك الكمالات التى كانت فى العلم الإغريق خصائصها الجوهرية .

وفى الوقت نفسه لم يكن هناك ميل للخروج على التقليد الذى بمقتضاه ينبغى أن تحدد المعرفة الحالة الصحيحة للقيم . وهذا هو أصل المشكلة الدقيقة التى فرضت نفسها على الفلسفة الحديثة ، بمقدار قبولها لنتائج العلم الجديد مع احتفاظها كذلك من الفكر القديم بعناصر ثلاثة : الأول أن اليقين ، والأمن ، إنما يمكن وجودهما فى الثابت اللامتغير ؛ والثانى أن المعرفة هى الطريق الوحيد الموصّل لما هو ثابت يقينى بالذات ؛ والثالث أن النشاط العملى ضربٌ أذى من الأشياء إنما يكون ضروريا بسبب طبيعة الإنسان الحيوانية وضرورة كسب المعاش من البيئة .

وفضلا عن ذلك فالفكر الحديث من أحد الوجوه الهامة بدأ بتوسيع الهوة بين القيم الذاتية لما هو حقيقى ، ومن ثمّ فهى لا تعتمد على العمل ، وبين تلك الأمور النافعة التى بحكم أنها أداة لغيرها فهى موضوعات النشاط العملى . ذلك أن الفكر الإغريق لم يفصل بتاتا الفصل الحاد بين العالم العقلى الكامل والعالم الطبيعى . حقا هذا العالم الطبيعى أذى وموبوء باللاوجود أو العدم ، ولكنه لم يقف فى ثنائية حادة يازاء الحقيقة العليا الكاملة . لقد سلم الفكر الإغريق بالحواس والبدن والطبيعة بضرب من القوى الطبيعية ، ورأى فى الطبيعة سلماً من الصور يرتفع درجة درجة حتى يبلغ الإلهى . أما النفس فهى الكمال الذى يحقق البدن ، كما أن العقل هو التحقيق الأعلى للصور المثالية التى تشمل النفس عليها . وتتضمن الحواس فى داخل أنفسها صوراً لا تحتاج إلا أن تنتزع مما تراكم عليها من مادة حتى تكون بدايات صادقة لمعرفة أعلى .

وورثت الفلسفة الحديثة هذا الإطار من الأفكار اليونانية عن طبيعة المعرفة ، ولو أنها نبذت ما انتهت إليه من نتائج عن الأمور الطبيعية . غير أن الفلسفة الحديثة تأقت هذا الميراث عن طريق الديانة العبرانية والمسيحية . والعالم الطبيعى طبقا لهاتين

الديانتين ساقط فاسد . أما عند الإغريق فقد كان العنصر العقلي سامياً ويستطيع الإنسان أن يحصل على الخير بتحقيق كمال العقل . ومع نمو الدين تدخل العنصر الأخلاقي فأصبح أساسياً أكثر من العنصر العقلي . وأهم ما ترتب على ذلك هو علاقة الإرادة أكثر من العقل بالموجود الأعلى الكامل . فحدث بذلك انقلاب في النظرة الخاصة بالعلاقات بين خصائص الموجود الكامل ، هذه الخصائص التي هي موضوع المعرفة الصادقة ، والخير التام والنعمة القسوى . وكانت التقوى طبقاً للعوامل العبرانية التي اصطنعها اللاهوت المسيحي مُقَدِّمةً على كل شيء ، والخصائص العقلية تابعة لها . ولم يكن من اليسور أن يشارك العقل في الوجود الكامل إلا حين يفتدى العقل نفسه أخلاقياً ويتطهر . ويبرز الفرق بين التراث اليوناني الخالص والتراث المسيحي في عبارة الكردينال نيومان^(١) : « تذهب الكنيسة إلى أنه من الأفضل أن يهبط الشمس والقمر من السماء ، وأن تسقط الأرض ، وأن يموت الذين على ظهرها جوعاً يألمون أشد الألم ، من أن ترتكب نفس واحدة خطيئة صغرى » .

حين أقول إن الفلسفة الحديثة ورثت التراث اليوناني من خلال توسط الفكر المسيحي ، لست أعني بذلك أنها اصطنعت كل ملامح النظرة المسيحية عن الطبيعة وعلاقتها بالله وخروج آدم من الجنة . على العكس تمتاز الفلسفة الحديثة بإحياء اهتمام اليونان بالطبيعة والشاهدة الطبيعية وابتهاجم بها . والأغلب أن المفكرين الذين تأثروا تأثراً عميقاً بالعلم الحديث قد توقفوا عن الاعتقاد في الوحي الإلهي باعتبار أنه السلطة القسوى ، وانضوا تحت لواء العقل الطبيعي بدلا من ذلك . غير أن المنزلة

(١) الكردينال جون هنري نيومان (١٨٠١ - ١٨٩٠) كان بروتستانياً ثم اعتنق الذمب الكاثوليكي ، وأصبح كاردينالاً سنة ١٨٧٩ ، وكانت له مجادلات مشهورة مع البروتستانت ومع الروائي شاريس كنجزلى . وله كتب دينية كثيرة . [المترجم] .

الغيا للخير باعتبار أنه خاصة من خصائص الحق الأقصى ظلت المقدمة المشتركة بين اليهود والكاثوليك والبروتستانت ، وهذه المترلة إن لم يكن الوحي قد صرح بها فقد ضمنها « النور الطبيعي » للعقل . وضربت جذور هذا التراث الدينى إلى الأعماق فى الثقافة الأوربية بحيث لم يتخلص أحد من الفلاسفة من أثره اللهم إلا الشُّكَّاء المُلمَّص . وفى هذا الاتجاه شقت الفلسفة الحديثة طريقها بتوسيع الهوة الموجودة بين القيم القصوى الأزلية وبين الأمور والمنافع الطبيعية .

أما المفكرون الذين ظلوا باقين داخل إطار التراث الكلاسيكى فقد ذهبوا إلى أن الكمال الخلقى ، وهو خاصة ذاتية للموجود المطلق ، يضع قانون السلوك الإنسانى ، فهو يكوّن معيار جميع القيم الهامة الدائمة . والعقل ضرورى لوضع أساس الحقائق التى يدونها لا يمكن للملاحظات - أوللتجربة بوجه عام - أن تُكوّن علماً . ولكنه مع ذلك أكثر ضرورة ليدنا بإدراك الغاية القصوى والقانون الثابت للسلوك الخلقى . وعندما اضطرب أمر السُّلم الصاعد من الطبيعة إلى العقل ثم إلى الصور المثالية بالاعتقاد بأن موضوع العلم الطبيعى ليس إلا طبيعياً وميكانيكياً ، نشأ التقابل الثنائى بين المادة والروح ، بين الطبيعة وبين الغايات والخيرات القصوى . فالصفات والكمالات والغايات التى طردها العلم الجديد من الطبيعة لم تجد لها ملاذاً وضماناً نهائياً إلا فى العالم الروحى الموجود فوق الطبيعة ، والذى كان مع ذلك منشأها وأساسها . ووظيفة العقل فى تحديد الخير والتمتع به لم تعد تُكوّن كمال الطبيعة ، التى أصبح لها وظيفة متميزة منفصلة . ذلك أن التوتر الحادث عن التقابل بين الطبيعة والروح - على الرغم من وجود رابطة ضرورية بينهما - أنشأ جميع خصائص مشكلات الفلسفة الحديثة . فلم يكن من اليسور أن تكون فلسفةً طبيعيةً صراحةً ولاروحيةً تماماً إلى الحد الذى تغفل فيه تتأج العلم الطبيعى . ومادام الإنسان من جهة جزءاً من الطبيعة ،

ومن جهة أخرى كائنات في عالم الروح ، فقد تركزت جميع المشكلات في طبيعته المزدوجة .

ومن الطريف في هذا المقام أن نذكر فلسفة اسينوزا تقريرها الصريح لهذه المشكلة ، وللطريقة الفريدة الحاسمة التي حلتها بها بمد وضع أطرافها . فقد جمع بضرب من المعجزة المنطاقية بين مذهب طبيعي متطرف في ظل ما فهمه من العلم الجديد ، وبين قبول الفكرة المستمدة من التراث الديني من أن الحقيقة القصوى مقياس كمال السلوك الإنساني ومعياره . ولقد بلغت الوحدة التي جمعت بينهما من الإحكام ما يصلح أن يكون نموذجاً يحتذى مثاله فيما يختص بمشكلة الفكر الحديث . ويتمثل في اسينوزا - أكثر من أى مفكر حديث آخر - الولاء التام للعنصر الجوهري في التراث العبراني ، أى الموجود المطلق المكتفى بذاته باعتباره مقياساً لكل فكر وعمل إنساني ، مع بقاء نظرية المعرفة الإغريقية وتساميها بالعقل على التجربة ، إلى جانب الانصواء في تحمس تحت لواء النظرة العلمية الجديدة عن الطبيعة . وظن بذلك أنه يحصل من صميم العلم الجديد على برهان حاسم على كمال « الموجود » الذي لا يمكن للنفس الإنسانية أن تظفر بالأمن والسلام المطلقين إلا عن طريقه . والحق كان على النظرة الشاملة العلمية أن تكفل بالوسائل العقلية ذلك الأمن والتنظيم في الحياة مما كانت الأديان غير العقلية تزعم أنها تكفلها .

وقد قرر اسينوزا بصراحة في مقاله التي لم يتم كتابتها عن « ترقية الفهم البشري » هذا الدافع القوي ، إذ يقول إنه وجد بعد التجربة أن كل شيء في مجرى الخبرة العادية فارغ وتافه ، فدفعه اليأس إلى البحث عن خير قادر على الاتصال بنا ؛ خير يبلغ من الثقة والكمال ما يجعل العقل يخضع إليه وحده دون أى شيء آخر ؛ خير إذا بلغه المرء وحصل عليه يمنحه إلى الأبد نعمةً قصوى دائمة . فقد رأى

اسينوزا أن علة مافى الحياة من اضطراب وزهو باطل هو اتجاه المرء بقلبه ورغبته إلى الأمور الفانية . أما « الحب الذى يتجه نحو ماهو أزلى لانهاى فإنه يفتدى العقل تماما بفرح لايشوبه أى حزن . . . إن خير الإنسان الحقيقى فى بلوغه ، مع غيره من الناس . إذا أمكن ، معرفة يتحد فيها العقل بالطبيعة ككل » . ثم يختم عبارته قائلا : « إنى لأود أن أوجه جميع العلوم نحو هذه الغاية الوحيدة وهذا المجال الواحد كى نظفر بمثل هذا الكمال » .

حقاً الخير الدائم غير المتزج الذى نصل إليه عن طريق اتحاد العقل بالطبيعة كلها ، هى القضية التى بسطها اسينوزا بالتفصيل فى كتاب الأخلاق ، فأثمرت فلسفة تجمع بين فكرة الإغريق من أن خير الإنسان الأقصى هو المعرفة العقلية البرهانية بالموجود الثابت ، وبين الاعتقاد العبرانى المسيحى من أن النفس قادرة أن تسلك طريقا فى الحياة يكفل سعادة دائمة خالصة ، وبين مقدمات العلم الجديد ومناهجه بحسب ما كان يراها ؛ فالطبيعة عنده معقولة تماما ، وهى والعقل شيء واحد ، وإدراك المرء الطبيعة ككل بحمله يبلغ يقينا عقليا يمدده كذلك يقين تام عن الخير لتحقيق الرقابة على الشهوة والرغبة والعاطفة - وهذا التحديد الأخير لم يكن الفكر الإغريق يشمله ، ولا ريب أنه كان يزعم الحق فى ادعائه . والتنظيم الصحيح لسلوك الإنسان ، ومعرفة أسمى حقيقة ، والتمتع بأكل قيمةٍ أَوْخِيَرٍ وأثبتهما ، كل أولئك كانت تجتمع فى كل واحدٍ شامل باصطناع الأفكار الخاصة بالتداخل الكامل بين جميع الأشياء طبقا لقانون كلى ضرورى - وهى فكرة رأى اسينوزا أنها أساس العلم الطبيعى .

ولم تظهر فى الفلسفة الحديثة إلا محاولات قليلة تبلغ من الجرأة والانبجاء المباشر مابلغته هذه المحاولة لإجراء توحيد كامل بين المنهج العلمى وبين الخير الثابت النهائى

المستند إلى أساس وطيء من يقين عرفاني مطلق . والمفكرون الذين رغبوا في التضحية بتفصيلات التراث القديم إبقاء على جوهره كما فعل اسبينوزا ، قلة قليلة . والصيحات التي ارتفعت من كل مكان ضده أثبتت في رأى معاصريه والذين جاءوا بعده أنه تنازل عن أمور كثيرة للعلم الطبيعي والقانون الضرورى . غير أن هذا الاحتجاج لا ينبئ أن يجب عن أعيننا أمرين جوهرين في مذهبه ، أولهما : أن الطبيعة - باعتبار أنها موضوع المعرفة - قادرة أن تكون منبع خير دائم وقاعدة في الحياة ، فيكون لها بذلك جميع الخصائص والوظائف التي نَسَبَهَا التراث العبراني للمسيحى إلى الله ، ومن ثمَّ خَوَّلَ لنفسه الحق في أن يخلع عليها اسم الطبيعة أو الله *Natura Sive Deus* ؛ لأنَّ الطبيعة ، كما تصورها ، تحمل معها جميع الروابط العاطفية ، والقوة والسلطة الأخلاقيتين مما تجده في النظرة الدينية القديمة عن الله . والطبيعة تقدم غاية ثابتة وقانونا ثابتا للسلوك ، وهي حين تُعرف عقليا فهي الأصل لسلام كامل وأمن غير محدود . والطبيعة معروفة طبيعيا - أى عقليا - ومعرفتها تبلغ من كمال الخير بحيث إذا استحوذت على ذهن البشرى شملت في نطاقها الأمور الأدنى والباعثة على الاضطراب من العاطفة والهوى فتحل في مكانها الصحيح من الخضوع : أى من الرقابة التامة .

أما الأمر الثانى فهو أن اسبينوزا يشرح ببراعة تامة طبيعة مشكلة سائر الفلسفات الحديثة التي لم تهجر التراث الكلاسيكى ومع ذلك فقد اصطنعت نتائج العلم الحديث . والذي يجعل اسبينوزا أبرع ناطق بهذه المشكلة فهو اصطناعه ، بحماسة وبدون التحفظات التي أبداهها معظم المفكرين الحديثين ، العناصر الأساسية في تراث الإغريق من النزعتين الفكرية والطبيعية ، واصطناعه الفكرة العبرانية للمسيحية عن أولوية وتقدم خصائص الوجود المطلق تلك الخصائص التي تتعلق بالرقابة على عاطفة

الإنسان وعمله ، وكذلك منهج العلم الجديد ونتائجه بحسب ما كان يراها .
ولم يكن تلكؤ المفكرين الآخرين في احتذاء مثال الحل الذي قدمه
لمشكلاتهم المشتركة راجعاً كليةً إلى رغبتهم في إتقاذ جوانب من التراث الديني
والأخلاقي القديم ذلك التراث الذي كان راغباً في النزول عنه لما خيّل إليه أنه خير
أعظم وأبقى ، أي التوحيد بين العلم وبين الرقابة الأخلاقية الدينية على مصادر السلوك
الإنساني . كانت هناك صعوبات نشأت من جانب العلم نفسه ، فاتجاهه التجريبي
المتميز عن وجهته الرياضية كان معارضاً لإيمان اسبينوزا العميق بأن نظام الأفكار
وترابطها يعد شيئاً واحداً مع نظام الوجود وترابطه . ذلك أنه مع تقدم العلم الجديد
أنزلت الضرورة التجريبية لامتحانات معطيات الحواس وتحققها بالمشاهدة دور
التصورات الرياضية والمنطقية من مرتبتها الأولى إلى مرتبة ثانوية . وحتى ديكارت
الذي سبقه والذي كان كذلك مخلصاً للمنهج العقلي ؛ فقد رأى وجوب وجود ضامن
لتطبيق الأفكار على الطبيعة . ورأى بعض الفلاسفة أن جميع الكمالات التي خُلقها
اسبينوزا بسخاء على الطبيعة باعتبارها موضوعاً للمعرفة كانت على الرغم من
إنكاره الصريح للغائية ثمرة العاطفة لا العقل .

ولسنا في حاجة إلى تتبع هذه التعميدات التي إنما تهمننا في غرضنا بسبب ما تفضي
إليه من صور متعددة تعالج مشكلة واحدة أساسية وهي التوفيق بين اعتقادين
مساكين : أحدهما أن المعرفة في صورة العلم تكشف عن الصفات السابقة للحقيقة ،
والثاني أن الغايات والقوانين التي يجب أن تنظم عاطفة الإنسان ورغبته وقصده إنما
يمكن أن تُستمد من صفات الوجود المطلق . وإذا كانت بقية هذا الفصل مخصصة
لعرض موجز لطرق التوفيق المتعددة التي سادت فلم نفعل ذلك لنقل معلومات عن
(٦ - البحث عن اليقين)

أمور مألوفة لجميع طلاب الفلسفة ، وإنما الذى يعينى هو عرض أمثلة للطريقة التى نشأت عنها مشكلة الفكر الحديث من التمسك بالمقدمات التقليدية فيما يختص بموضوع المعرفة الصحيحة وأصل السلطة الأخلاقية ، مع توضيح الطرق المتعددة والتعارضة التى التمس بها بعض الحلول .

وقد نشأت قبل ظهور علم الطبيعة الجديد طريقة للتوفيق بين مزاعم العقل الطبيعى وبين السلطة الأخلاقية بتقسيم الميدان إلى « الطبيعة الثنائية للحقيقة » . فعالم الغايات والقيم ذات السلطة على السلوك من إرادة الله ، والأداة لإدراك هذا العالم هو الإيمان . أما الطبيعة فموضوع للمعرفة ؛ وقضايا العقل أعلى بالإضافة إليها . ويبلغ الانفصال بين هذين العالمين حدا لا يحصل معه أى نزاع . ويمكن أن نعد فكر كانط استمراراً لطريقة التوفيق بوساطة تقسيم الميدانين . حقاً لم يحدد كانط عالم السلطة الأخلاقية على أساس الإيمان بالوحى ، واستبدل بها فكرة الإيمان القائمة فى العقل العملى ، غير أنه استمر فى التمييز القديم بين عالمين أحدهما يسود فيه العقل والآخر تملوه كرامة الإرادة ، كما استبقى كذلك فكرة انعزال الميدانين انعزالاً يبلغ من التمام ما يستبعد أى تداخل ممكن بينهما ، ومن ثمَّ يستبعد أى احتمال للتفاعل . فإذا كانت مملكة العلم لا تتصل فى أى نقطة بمملكة العدل فلا يمكن أن يكون بينهما أى نزاع . -حقاً سعى كانط إلى ترتيب العلاقات بينها أو إيجاد العلاقات المفقودة بينهما بطريقة إن لم تسمح بعدم التداخل فعلى الأقل بوجود معاهدة تقضى بحسن الجوار والحياد .

ويزخر مذهب كانط بأشواك من الصعوبات الداخلية ، ومعظم هذه النقاط موضع للجدل ، ولو تجاهلناها باعتبار أنها ليست داخلة فى المشكلة التى تتعرض لها لقليل لنا إن أبرز خصائص مذهبه هو بالذات تقسيم الميدان بين موضوعات اليقين

العرفاني ووبين ما يكافئها من ضمان عملي أخلاقي تام . وعنوان كل من مؤلفيه العظيمين « نقد العقل الخالص » و « نقد العقل العملي » إشارة تؤكد هذا التأكيد الذي نذهب إليه . فالكتاب الأول يستهدف ضمان أصول المعرفة الطبيعية على أسس أولية عقلية ؛ والثاني يحقق وظيفة شبيهة بهذه فيما يختص بأصول التصورات الأخلاقية والدينية . والعلم محدود بظواهر المكان والزمان حتى يتلاءم عالم الحقائق بالذات والأسمى مع القيم المثالية والروحية . فلكل عالم ولايته الكاملة على ملكه وسلطانه الذي لا يتازعه فيه أحد .

أمّا رأي هايني^(١) Heine من أن موضوع « النقد العملي » جاء لاحقاً لنذهب كانط ليكون رخصة لحاجات الجمهور ومخاوفه ممثلة في خادمه ، فهو رأي بارع ولكنه لا يقف طويلاً أمام النقد . إنّ دليل كانط لتبرير يقين أسس المعرفة مرتب في كل نقطة بحيث يبيّن ضرورة وجود عالم أعلى ولو أنه فكراً بعيد المنال . وليس ثمة - من وجهة نظر كانط - شيء مصطنع من جهة الطريقة التي بها تنفي كل تلك صحتها ومع ذلك تجعل كلا منهما ضرورية . على العكس الطريقة الخالصة التي بها تشابكت عناصر كل عالم منهما كانت عنده دليلاً مقنعاً على ضرورة المنذهب ككل ، ولم يكن عنده أدنى شك في أن هذا التشابك هو الذي صنعه ثمره تفكيره .

لقد ظن على العكس من ذلك أنه تخلص دفعةً واحدة من كثير من معظم المشكلات العويصة في الفلسفة السابقة . فن الناحية العلمية كانت عنايته أن يقدم تبريراً فلسفياً نهائياً لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه للعالم النيوتوني . أمّا تصوره عن المكان والزمان أنهما صورتان ضرورتان لإمكان الإدراك الحسي فقد

(١) هنريش هايني (١٧٩٧-١٨٥٦) شاعر ألماني ، وكان مهتماً بالفلسفة ، وله فيها كتاب عن « الفلسفة والأدب في ألمانيا » نشره سنة ١٨٣٤ [للترجم] .

كان تبريراً لتطبيق الرياضيات على الظواهر الطبيعية . ومقولات الفكر الضرورية لفهم الأمور المدركة حسياً - وهو فهم ضرورى للعلم - تقدم أساس المواد الدائمة وعلاقات التابع المنتظمة - أو السببية - مما تتطلبه نظريات نيوتن عن الذرات والقوانين المنتظمة . ثم إن ميل العقل أن يتخطى حدود التجربة إلى التفكير في كليات غير مشروطة مكثفة بذاتها ، فقد فسّر « مثل » ideas الكون ، النفس والله ، هذه المثل التي أنكرتها صحة المعرفة ، ولكنه سلم بها كمثل عليا منظمة توجه البحث والتأويل . فضلا عن ذلك فإن القول بهذه الحقائق المتعالية على الظواهر الفارقة على التجربة ، أفسح المجال للعقل العملى وما فيه من أمرٍ بالواجب وتسليم بحرية الاختيار . وبذلك أمكن تبرير سلطان العدل طبقا للتراث العبرانى المسيحى تبريراً مستقلا عن الوحي بوسائل عقلية خالصة . أما حاجة الأخلاق إلى سلطة للواجب نهائية ولا مرد لها فقد أجازت وأوجبت يقينا عمليا فيما يختص بحقيقة الأمور المتعالية على الخبرة والتي يمجز التحقيق العقلى عنها . وبذلك تم البحث عن اليقين ، فهناك يقين عرفانى في ميدان الظواهر ، ويقين عملى في عالم السلطة الأخلاقية .

هذا العرض لبعض النقط الواضحة في مذهب كانط يُفعل بعض النقط التي اهتم بها الباحثون مثل « الزعة الذاتية » في نظريته عن المكان والزمان والمقولات ، والتباين بين الأوّلى والتجريبي ، وكذلك في « قد العقل العملى » الطريقة الظاهرة التمسك التي بها أدخل الإيمان بالله وخلود النفس . أما عن غرضه الأسمى من إيجاد توافق كامل وطيد بين يقين المعتقدات الفكرية والأخلاقية ، فهذا أمر ثانوى . والنقطة التي تخص الناحية العملية والتي كان عليه أن يصونها من كل خطر فهي ألا يسمح لأى شئ محسوس تجريبى أن يؤثر في الحقائق الأخلاقية المطلقة - إذ لو سمحنا بذلك لكان للعلم الطبيعى سلطان عليها ، وبمخضعها لتيار السببية الميكانيكية

الجارف . والنقطة المناظرة من الجانب العرفاني^(١) cognitive هي قصر العلم الطبيعي على عالم الظواهر دون أن يتخطاه ، وبذلك لا يمكن أن تتناول النتائج العامية الخاصة على الاعتقاد المطلق ، نعى الاعتقاد الأخلاقى الدينى .

وهكذا توافق مذهب كانط فى إطاره الجوهرى أبدع توافقٍ مع حاجات الأزمة التاريخية ؛ إذ أفسح لكل من العلم والأخلاق مجال الحرية - والنعمة - مع ضمان عدم تدخل أحدهما مع الآخر . وإذا سلنا بقبول الاعتقاد التقليدى من أن الثقة بالسلطة الأخلاقية تعتمد على أصلٍ فى « الوجود » مستقلٍ عن التجارب التى بها تتجسد القيم فى الأشياء والمؤسسات المحسوسة ، كان للمذهب الكانطى من المزايا ما يجعلنا نقول مطمئنين إنه مادام ذلك التقليد مستمرًا فى أهميته ، فيكون للعناصر الرئيسية فى مذهب كانط تلاميذ مخلصون .

ولاشك أن المنهج الكانطى ليس إلا محاولة من جملة المحاولات الفاسفية الكثيرة فى سبيل التوفيق ، ويمكن أن نقول إن أحد وجوه هذه المحاولة هو استمرار المحاولة ديكرت أن يلتصق موضع اليقين المطلق داخل العقل العارف نفسه ، متخليًا على حد سواء عن محاولة القدماء كشف ذلك اليقين فى العالم الخارجى ، وعن محاولة مفكرى العصر الوسيط التماسه فى الوعى الخارجى . وقد نفذ كانط - فى بحثه عن الصور والمقولات الباطنة - فى نسيج قوة المعرفة ذاتها نفاذا عميقا تحت السطح الظاهرى للأفكار الفطرية التى حاول السابقون عليه أن يلتصقوا فيها محل اليقين ، وكانت بعض هذه الأفكار الفطرية شروطا لإمكان وجود مانسبه التجربة العرفانية ، وبعضها الآخر شروطا لمانسبه التجربة الأخلاقية . وقد سار خلفاء كانط المثاليون فى الطريق الذى كان كانط قد أوصله أبوابه - على الرغم من إلحاحه فى القول بأن الأبواب قد سدت بحيث تمنع السير إلى أبعد مما سار .

(١) العرفانى نسبة إلى المعرفة ، وقد ترجمنا هذا الإصطلاح فيما سبق بقولنا : معرفة [المترجم]

... إنَّ اتباع طريقة القسمة في الحل لأيرضى أبداً أصحاب الطموح في الفهم الشامل كما أنَّ تلك الطريقة ترضى مَنْ هم أكثر تواضعاً في الفهم . وفضلاً عن ذلك ، فإنَّ الدقة نفسها التي بها تلاءمت السمات الرئيسية في العالمين عند كانط توحى بوجود مبدأ مُفرد موحَّد في أساسهما . بل إن كانط نفسه قد اقترح في مؤلفات متعددة ، وبخاصة في كتابه « نقد الحكم » بعض الأفكار التي تُلطف حدة فصل أحدهما عن الآخر . وقد رأى فشته وهيجل في هذه الأمور سبيلاً إلى إتمام عملٍ اضطرب كانط في الاضطلاع به ، ولم يكن عنده من إقدام الفكر ووضوحه ما يقوى بهما على تنفيذه .

وكان الهدف الموجَّه للمذاهب المثالية بعد كانط أن تحقق بطريق التوحيد ما حاوله كانط بطريق القسمة . والتباين بين منهجى فشته وهيجل جدير منا ببعض الذكر ، ذلك أن فشته كان يميل ميلاً تاماً إلى جانب التراث العبراني من امتياز الأخلاق ، غاؤل - تبعاً لذلك - التوحيد بين النظري والعملى من جانب الذات الأخلاقية ، هذه الذات التي عنها يصدر الأمر بالواجب . وال « ما يكون » the - is الخالص بالمعرفة يجب أن يستمد من ال « ما ينبغي » the - ought to be الخالص بالأخلاق . غير أن هذه المحاولة لم تبشر بنجاح ، إذ يبدو أنها تفصح عن حمية أخلاقه النابعة من شخصيته أكثر مما تعبر عن رصانة إداركه . ومع ذلك فإذا سلطنا بالتقدمات القائلة بتقدم يقين القيم المثالية وامتيازها في « الوجود » على كل عمل ، كان لمنهج فشته منطق لا يمكن إنكاره . فإذا كان المثل الأعلى الأخلاقي هو الحقيقة القصوى فمن الصواب أن نستمد بناء العالم الواقى وخصائصه من الضرورات التي يفرضها المثل الأعلى والحاجات التي يتطلبها ؛ فالحجة التي تسير من الواقى إلى المثالى طريق مززعج ، مادام الواقى هو من اعتبارات كثيرة غير مثالى تماماً .

ومن ناحية أخرى لم يأثم هيغل أبداً من نصب جام ازدرائه على المثل الأعلى الذى إنما يكون مجرد ما ينبغى أن يكون . وعنده أن الواقعى هو المعقول، والمعقول هو الواقعى . وفى هذا إباحة لتزمت فشته الشديد . وليست مهمة الإنسان الأخلاقية أن يخلق عالماً موافقا للمثل الأعلى ، بل أن يلائم فكريا وفى جوهر الشخصية بين المعانى والقيم المتجسدة من قَبْلِ فى العالم الواقعى . ولو نظرنا إلى مذهب هيغل تاريخيا فيمكن أن نعدّه نصراً للمضمون المادى لروح العصر الحديث العلمانية الوضعية . فمذهبه تمجيدٌ لما هو موجود فى الوقت الحاضر ، وتعبيرٌ عن المعانى والقيم الراسخة التى تحتويها المؤسسات والفنون الحاضرة . إنه دعوةٌ للفرد منا إلى أن يقف نفسه على الظفر بما هو موجود هنا فى هذه الحياة الدنيا ، بدلا من السعى وراء مثل أعلى بعيد يندم الإنسان حين لا يجد فى الواقع . ومع ذلك فإن صورة التقليد القديم بقيت كما هى . أما صحة هذه المعانى والقيم وما لها من صفةٍ مطلقة فالدليل عليها يتبين من أنها مظاهر للروح المطلق طَبَقًا لتطور منطقي ضرورى وبرهانى . ومع ذلك فقد اضطُرَّ هيغل إلى ابتداء منطق جديد يقرر تطابق المعنى والموجود .

ومذهب هيغل فيه من الجلال ما لا يتلاءم مع الذوق الحاضر ، وقد رأى أتباعه من الضروري أن يخففوا من حدة الدعاوى التى ينسبها لمنهج المنطقى . ومع ذلك فلو كان هناك تركيب فى الوجود المطلق من الحقائق التى يمكن أن تقوم عقليا والمعانى التى يجب أن يخضع لها إعجابنا الأسمى وتقديرنا ، فإن الظواهر المحسوسة التى تمنع الفساد التام الراجع إلى بعض الزلل يجب أن تكون قادرةً على عَرَضِ نفسها كظواهر محدودة للاتحاد الأزلَى بين الواقعى والمثالى . وأكبر الظن أن المعجبين باسبينوزا لن يجدوا مذهباً أكثر تنافرا من مذهب هيغل ، ومع ذلك فقد شعر هيغل نفسه - لأسبابٍ كثيرة - أنه كان يؤدى بطريقة خاصة ومحسوسة ما قام به اسبينوزا بطريقة

صورية رياضية . مهما يكن من أمر فالمهم في نظرنا أن فشته وهيجل على السواء يعبران عن روح المثالية الحديثة في بحث المشكلة الرئيسية لكل الفلسفات الحديثة : فقد سعى بفحص بنية وظيفة العرفة (البنية النفسية في المثاليات الذاتية ، والبنية المنطقية في المثاليات الموضوعية ، مع التوحيد عادةً بين التيارين) إلى بيان أنه مهما يكن أمر النتائج المفصلة للعلوم الخاصة ، فإن السلطة المثالية للحق والخير والجمال هي الحصول على الموجود المطلق حصولاً مؤكداً مستقلاً عن التجربة والأفعال الإنسانية .

وظهرت محاولات للتوفيق بين نتائج العرفة وبين مطالب السلطة الدينية الأخلاقية تلك المطالب التي لم تأخذ في اعتبارها التراث الكلاسيكي ، وبدلاً من إدخال الطبيعة في حظيرة القيم ، عكست تلك المحاولات الأمر ، فنظرت إلى النظام الطبيعي كأساس وحامل لجميع الأشياء التي لها من الخصائص ما يجعل لها سلطاناً على السلوك : ومن المفيد في هذا المقام أن نذكر كلمة عن مذهب هربرت سبنسر يمثل الحديثين ، كما أن كلمة عن لو كرتيس لو كنا بمرص القدماء لأوفت بالعرض . إنَّ المذهب القائل بأن التطور العام هو أعلى مبدأ في العالم الطبيعي الذي تتوحد فيه جميع القوانين الطبيعية ، يصحبه القول بأن هدف التطور يحدد المثل الأعلى للمعتقدات والأعمال الأخلاقية والدينية . وهذه النتيجة محاولة لاريب فيها للتوفيق بين عنصري المشكلة ، تكأى محاولة نجدها في أي مذهب مثالي ، ولو وُجد أي شك في هذه المسألة فإن إلحاح سبنسر على فناء الشر في عملية التطور المستمرة كافٍ لتبديدها . فجميع الشرور ثمرة تلاؤم سيء . عابر في حركة التطور . وتلاؤم الإنسان ، شخصياً واجتماعياً ، مع البيئة هو النهاية التطورية ، وهذا التلاؤم يدل على استبعاد كل شر طبيعياً وأخلاقياً . والنصر النهائي للعدل واتحاد خير النفس بخير نفوس الآخرين مطابقان لثمرة القانون الطبيعي . وحين يعترض أحدهم على هذا الوجه أو ذاك من مذهب

سبنسر ، يغيب عن باله أن سبنسر مشغول أساسيا بالبحث العادى عن يقين يستخدم .
فيه ضمان المعرفة الضرورية لإقامة اليقين عن الخير فى الواقع .

إنّ المذاهب الشاملة أصبحت اليوم بدعةً قديمةً ، ومع ذلك إذا كان اليقين العرفانى ممكنا ، وسلمنا بأنّ ما يبرر القيمة هو أنّها خاصةٌ بمحاثق هي موضوعات المعرفة ، فإنّ الشمول سواء أكان من الطراز الهيجلى أم السبنسرى هو فيما يبدو المثل الأعلى الصحيح للفلسفة . وإذا اعتقدنا بأنّ نتأج العلم تحيط بنطاق الكون ، فلا بد بكل تأكيد أن تقع جميع الأمور الأخلاقية والاجتماعية والسياسية داخل هذا النطاق . وعندئذ لن يكون عمل كالذى قام به سبنسر مشروعاً فقط بل يكون عملاً لا تستطيع الفلسفة تجنبه دون أن تُرمى بفساد الطوية .

بقى أمر واحد يحتاج منا إلى بيان ؛ فالفلسفة المعاصرة فى صورها الواقعية تبدى ميلا للعودة إلى التوفيق بين عالم المعرفة وعالم القيم بطريقة العزل . ولكن الطريقة التى اتبعتها تختلف فى التفصيلات عن طريقة كانط من جهة أنّها لا تبدأ من العقل العارف بل من موضوعات المعرفة . وهذه الموضوعات كما يقولون تنقسم قسمة حاسمة - على ما يظهر - إلى وجودية وغير وجودية . والعلم الطبيعى يبحث فى الأولى ، ويبحث العلم الرياضى والمنطق فى الثانية . وبعض الأمور فى القسم الأول ، وهى بالذات معطيات الحس ، موضوعٌ لإدراك لا يخطئ ، على حين أن بعض الماهيات أو الذوات ، وهى لامادية بالطبع لأنها غير وجودية وغير فيزيقية ، موضوعاتٌ كذلك لمعرفة مؤكدة بالعقل . وإنما يتعلق اللايقين بالمركبات من الموضوعات المطلقة والبسيطة ، بالمركبات التى تتكوّن فى التفكير التأملى . ولكن مادنا تتعلق بالموضوعات المضمونة بذاتها ، سواء أكانت من الحس أم من العقل الخالص ، فلا خوف من أى ريب أو مخاطرة .

وفي بعض هذه الفلسفات الواقعية تشتمل الماهيات اللامادية على قيم ذاتية ، تلك الماهيات التي تحصل لنا بها معرفة مباشرة بريثة عن الخطأ . وهكذا نجد أن تخطيط اليقين العرفاني ينطبق على كل شيء . فالعلم بمعناه الطبيعي صادق على الموجودات ، والأخلاق التصوي والمنطق يصدقان على الماهيات . ومهمة الفلسفة أن تبحث بالعدل في الميدانين ، وفي المشكلات التي تنشأ من الاتحاد بين الموجودات والماهيات .

ثم ظهر للفلسفة مفهوم آخر له صفة أكثر جدًّا وصرامةً . وطبقا لهذه النظرة تشبكيك القيم بعواطف الإنسان ودوافعه اشتباكا كالارجاء في تخليصها منها ، فتكون من التغيير بحيث يصعب أن تصبح موضوعات لأي معرفة مؤكدة - وإنما هي موضوع للظن والتخمين المتغيرين . ولقد كان الخطأ العظيم الذي ارتكبه الفلسفة في تاريخها أنها قبلت القيم في أي صورة من صورها داخل النطاق المقدس للعلم الكامل . فالفلسفة إنما تبحث في القضايا الصادقة في أي عالم ممكن ، كان هذا العالم واقعاً وجودياً أم لم يكن . أما القضايا التي تدور حول الخير والشر فإنها تعتمد على صورة خاصة من الوجود ، نعني أفراد الإنسان وما لهم من سمات خاصة ، اعتماداً لايفسح لها مكاناً في هيكل العلم . والقضايا الوحيدة التي تحقق تخصيص العموم الخالص هي القضايا المنطقية والرياضية ، التي تسمو بطبيعتها على الوجود وتنطبق على كل عالم متصور . ونظراً إلى التقدم الحديث في الرياضيات فقد انبثقت فلسفة من الوجود الحادث ، وأصبحت في الوقت الحاضر ممكنة لأول مرة في التاريخ .

ولقد اعترض على هذه الوجهة من النظر للفلسفة على أساس أنها تعتمد على تحديد تعسفي لموضوعها . ولكننا قد نتساءل ألا يكون هذا التحديد نمواً منطقياً لذلك التيار في تاريخ الفلسفة الذي يطابق بين موضوعها وبين كل ما يمكن أن

يتخذ هيئة اليقين العرفاني . وليس من الضروري أن ينتسب أحدنا إلى النظرة الذاتية البستزمة فيما يبدو عن القيم حتى يذهب إلى القول بأن القيم بما لها من وثيق الصلة بمواظف الإنسان واختياراته وأعماله ، فهناك أساس للقول بأن ملامح الدفاع التي تظهر على وجه الفلصفات التاريخية مرتبطة بمحاولة الجمع بين نظرية في القيم لها سلطة أخلاقية و بين نظرية في الوجود المطلق . ويكفي مقدار معقول من العلم بهذه الفلصفات ليكشف أنها كانت تُعنى بتدوين القيم المستمدة من العقائد الدينية والقوانين الأخلاقية الجارية ، لا القيم الأزلية من حيث هي كذلك . وبمعنى آخر أن هذه الفلصفات كانت كثيرا ما تستخدم فكرة القيم الكلية والذاتية لتحمي تلك القيم التي إن لم تكن كهنتوية فقد كانت على الأقل معبرة عن الظروف الاجتماعية الزمنية .

إنَّ قصر الفلسفة على قضايا تدور على ما هو ممكن منطقيًا يستبعد جميع القضايا الفيزيقية الخاصة ، كما يستبعد جميع أمور الأخلاق والنن والدين . والفلسفة في تزمها هذا يبدو أنها تحقق الحاجة إلى يقين عرفاني بما لا يستطيع أي مفهوم آخر للفلسفة أن يحققه . وسواء قبلنا هذا المفهوم أم رفضناه ، فإنه يقدم لنا طريقا ظاهرا يفتح بابا للسؤال . ذلك أنه بسبب تحديد هذا المفهوم تحديدا دقيقا لوظيفة الفلسفة ، فإنه يكشف بوضوح عن مشكلة الفكرة التي يجب علينا أن نصلطعها لتلك الوظيفة ، إذ مع وجود هذا التقييد تبقى مشكلة أسمى لم تمس بعد ، وهي مشكلة من أعظم المشكلات الإنسانية أهمية . ما أثر معرفتنا الوجودية في أي وقت ، معرفتنا المعتمدة اعظم الاعتماد على البحث في أحكامنا واعتقاداتنا عن الأغراض والوسائل التي يجب عليها توجيه سلوكنا ؟ ما الذي تشير به المعرفة فيما يختص بالإرشاد ذي السلطة لرغباتنا وعواطفنا وخططنا وسياساتنا ؟ فإذا لم تقدم المعرفة شيئا من التنظيم فالبديل

الوحيد لذلك هو أن نرجع إلى سلطان العرف وأن نخضع للظروف الخارجية وأهواء الدوافع ، وعندئذ نحتاج إلى وضع نظرية مآ في هذا الموضوع ، فإن حُرِّم علينا تسمية هذه النظرية فلسفةً بحكم أن الفلسفة قد قيدت نفسها بمجلة المنطق الصورى ، فالحاجة إلى وضع نظرية بأى اسم آخر لاتزال باقية .

وثمة التباس يفضى إلى خلط محتوم في مفهوم الفلسفة على أنها موضوع نظرى أو فكرى بحث ، ويرجع اللبس إلى استخدام ذلك المفهوم للدلالة في وقت واحد على موقف الباحث أو المفكر وعلى صفة الموضوع الذى يبحث فيه . فالمهندس أو الطبيب أو الأخلاقى يبحث في موضوع على ؛ أى موضوع يتصل بأمور ينبغى عملها والطريقة التى بها تعمل . ولكن كلما تعلق الأمر بالليل أو الغرض الشخصى كانت بحوثهم فكرية وعرفانية . فهؤلاء القوم قد نصبوا أنفسهم للبحث عن أمور معينة يجب عليهم فى طلبها أن يطهروا أنفسهم من الرغبة والإيثار الشخصى ، وأن يكونوا على استعداد لتسيير رغباتهم حسب الموضوع الذى يبحثون فيه . يجب أن يخلص العقل بقدر الطاقة الإنسانية من التحيز ، ومن ذلك الإيثار لضرب واحد من النتائج على ضرب آخر مما يُمزق أوصال الملاحظة ويقع على التفكير عاملا غريبا .

فلولا قولنا إن موضوع الفلسفة هو الخصائص الثابتة الموجود السابق لكان اعتبار الفلسفة بحثاً فكريا لا يدل على شيء أكثر من أن المشتغلين بها ينبغى أن يحترموا قواعد العدل والإنصاف والاتساق الباطن والوضوح الظاهر . فلا يلزم عنها - إلا على أساس افتراض سابق - سوى الاستقامة الفكرية . ولا نستطيع أن نقول إن الصرامة المنطقية لموقف الشخص وإجراءاته تقتضى أن يجعل الموضوع الذى يبحثه عقياً بانتراع كل ماهو إنسانى منه إلا إذا اتبعنا المثل القائل بأن راعى البقر

السمين لا بد أن يكون هو سمينا . وقولنا إن موضوع الفلسفة هو الحق تقريره لقضية أخلاقية تنطبق على كل بحث . وهذا القول لا يدل على شيء يخص نوع الحقيقة التي نريد إثباتها فهي من طبيعة نظرية بحتة ، أو من صفة عملية ، أو أنها تتعلق بأثر أحدها على الآخر . وتقريرنا بأن تأمل الحقيقة لذاتها أسمى مثل أعلى عبارة عن حكم يتعلق بقيمة ذات سلطة ، فإذا استخدمنا هذا الحكم كوسيلة لتحديد وظيفة الفلسفة فقد خرقنا القاعدة القائلة بأن البحث يجب أن يتبع توجيه الموضوع :

يحمل بنا إذن أن ننتهي إلى أن مسألة العلاقة المتبادلة بين النظر والعمل ، وبين الفلسفة وبينهما ، كانت في الغالب موضعاً للتوفيق نظراً للإخفاق في التمسك بالتمييز بين الاهتمام النظرى الذى هو اسم آخر للنقاء الفكرى ، وبين الاهتمام النظرى الذى يعرف طبيعة الموضوع . وفضلاً عن ذلك فهناك من الأسباب ما يجعلنا نفترض أن معظم الضيق الذى نشعر به من اقتراح ما هو عملي في ارتباطه بالفلسفة يرجع إلى عادة ربط « العملى » بالأمر والشخصية الضيقة . ومع ذلك فإن أهمية الفكرة لا يمكن أن تُلتفى دون استبعاد الاعتبار الفكرى للقيم التى لها سلطان على رغباتنا وأغراضنا ، ومن ثم على سلوكنا بأكمله ، ويبدو أن الشاك الساخر وحده هو الذى يتخذ بإرادته مثل هذا الموقف .

لقد استدرجتنا المناقشة إلى أمور بعيدة عن موضوع مشكلة الفلسفات الحديثة ، ولكنها على بُعدها داخلية في حديثنا الرئيسى ، مادامت تلتقى ضوءاً على السبب الأساسى للنظرة المهينة التى ينظر بها الناس إلى النشاط العملى . فالحظ من منزلة العمل يُبَرِّر على أساس مقدمتين : الأولى أن موضوع المعرفة هو بعض صور « الموجود » المطلق الذى يسبق البحث التأملى ويوجد مستقلاً عنه ؛ والثانية أن هذا الموجود السابق حاصل على خصائص مُعرَّفة من بينها تلك الخصائص التى لها وحدها سلطان

على تكوين أحكام القيمة التي تحكم بها ، الأحكام الفكرية ، الاجتماعية ، الأخلاقية ، الدينية أو الجمالية - أى الأحكام عن الغايات والأغراض التي يجب أن توجه السلوك في جميع الميادين . فإذا سلنا بهاتين المقدمتين - وعند التسليم بهما فقط - ترتب على ذلك أن وظيفة الفلسفة الوحيدة هي العلم بهذا الموجود وماله من خصائص جوهرية .

أستطيع أن أفهم أن وجهة مناقشتي قد أثارت قلق المشتغلين بمباحث السياسة والأخلاق والفن . ولعلمهم يسألون : أوجد أى دليل يثبت أن السير في هذا البحث موجهٌ على أساس صفات ثابتة سابقة لما نأخذه على أنه الحق الواقع المطلق؟ لا يمكن إنكار - ولا يهينى أن أنكر - أن القدر العظيم من المناقشة النقدية لمثل هذه الأمور تسير على أسس مختلفة كل الاختلاف ، ولما تنظر إلى أى معايير تصدر عن أى فلسفة ذات أساس مطلق . وهذا التسليم يدفعنا إلى النظر في اعتبارين هامين : فالدين المتوارث يُرجع جميع الأوامر ذات السلطة المطاعة للحقيقة القصوى ؛ أى لطبيعة الله . وإخفاق الذين يسمون بهذا الدين في إحالة هذا الإرجاع إلى النقد المحسوس والحكم المعين في بعض الميادين الخاصة بالأخلاق والسياسة والفن ، إنما هو دليل على الاضطراب الواقع فيه الفكر الحديث . وهذا ما يعطى أصحاب المعتقدات القديمة مثل الذين نشأوا في ظل العقيدة الكاثوليكية مزيةً فكرية على « الأحرار » ، لأن هؤلاء ليست لهم فلسفة كاملة تصور أعمالهم وآمالهم .

ويُسلنا هذا الاعتبار إلى النقطة الثانية: تلك أن الإخفاق في استخدام الموازين المستمدة من الوجود الحق لتكوين الاعتقادات والأحكام الخاصة بالميادين المحسوسة ، دليلٌ على عزلة من جانب الحياة المعاصرة ، وهي عزلة مفروضة على الفلسفة بسبب انتمائها للمبدئين الأساسيين في التراث الكلاسيكي . ولم تكن مثل هذه العزلة

موجودة في العصر الوسيط ، بل ارتبطت الفلسفة بالسلوك في الحياة ارتباطا وثيقا ، بحيث كان بينهما تناظر حتمى ، ولكن نتيجة هذا الارتباط لم تكن بالنسبة للفلسفة حسنة ؛ لأن معنى ذلك أن موضوعها مستمد أكثر فأكثر من مشكلات تاريخها وتأتج هذا التاريخ ، وأنها تعيش في عزلة عن مشكلات الثقافة التي يعيش الفلاسفة فيها .

ومع ذلك فلا يزال للوقت جانب أكثر سوءا ، لأنه يدل على اضطراب فكرى ، هو الفوضى عمليا ، فيما يختص بالموازن والمبادئ المستخدمة في تقرير الأحكام والالتقاء إلى النتائج الخاصة بأمر في غاية الأهمية . إنه يدل على غياب السلطة الفكرية . لقد حلت الاعتقادات القديمة المشككة بوضع سلطان محدود على تنظيم النقد وتكوين الخطط والسياسات وعمل المثل العليا والأهداف ، ولم يدهنك شىء آخر يحل محلها .

وعندما أقول « سلطة » authority لست أعنى بذلك مجموعة ثابتة من المذاهب تضع من تلقاء نفسها المشكلات جدا بمجرد ظهورها ، لأن مثل هذه السلطة دجماطيقية لا فكرية ، ولكنى أعنى « المناهج » المطابقة لتلك التي تستخدم في البحث العلمى وتصطنع نتائجه ؛ مناهج تستخدم في توجيه النقد وتكوين الأهداف والأغراض التي نعمل بمقتضاها . لقد حصلنا بقدر مستمر من السرعة في القرون القليلة الماضية على مقدار كبير من الاعتقادات الصحيحة عن العالم الذى نعيش فيه . لقد قررنا الشىء الكثير مما يعدّ جديدا وغريبا فيما يختص بالحياة والإنسان . ومن جهة أخرى للناس رغبات وعواطف ، وآمال ومخاوف ، وأغراض ونوايا ، تؤثر في أهم أعمالهم التي يؤدونها . وتحتاج هذه الأعمال إلى توجيه فكرى . فلا مرمّا لم تُسهم الفلسفة الحديثة إلا قليلا جدا في العمل على التكامل بين

ما نعرفه عن العالم وبين التوجيه البصير لما نعمله؟ غرضنا إذن في هذا الفصل هو بيان أن العلة ترجع إلى انعدام الرغبة في التنازل عن فكرتين نشأتا في ظروف تختلف فكريا وعمليا على حد سواء كل الاختلاف عما نعيش فيه الآن . ونكرر ما سبق ذكره فنقول إن هاتين الفكرتين هما أن المعرفة تختص بالكشف عن صفات الموجودات والماهيات السابقة ، وأن خصائص القيمة الموجودة فيهما تقدم لنا الموازين ذات السلطان للسلوك في الحياة .

وكلتا هاتين السمتين ترجعان إلى البحث عن اليقين بوسائل عرفانية تستبعد النشاط العملي ؛ أي ذلك النشاط الذي يؤثر في التغييرات الفعلية والحسوسة في الوجود . الحق أن النشاط العملي يعانى ارتياباً مزدوجاً بسبب استمرار هذين التيارين في التراث ، فالنشاط العملي إنما هو مجرد تابع للمعرفة ليس له أى أثر في تحديدها . ومن المفروض أن يتطابق النشاط العملي مع ما هو ثابت في بنية الأشياء السابقة ، يدلنا من تطوير موازينه وأهدافه الخاصة من عمليات نموه الذاتية . وفي هذا أصل ذلك التقسيم الداخلى الذى قلنا فيما سبق إنه يميز التفكير الفلسفى الحديث . فالتفكير الحديث يقبل نتائج البحث العلمى دون أن يحدد مفاهيم العقل والمعرفة وصفة موضوع المعرفة ، وهذه كلها داخلة في المناهج التى أوصلتنا إلى تلك النتائج .

إنَّ الفصول التى كان هذا الفصل ختامها أشبه بمقدمة حاولنا فيها أن نوضح للمشكلة ، وأن نذكر الأسباب التى لأجلها تعد مشكلة . فإذا كانت المشكلة قد نشأت ، كما أوضحنا ، من الاتهام المستمر لبعض المفاهيم التى تحدت من زمن طويل ثم أصبحت فى جملة التراث الغربى بأكمله ؛ فالمشكلة صناعية ما دامت لانتشأ عن التفكير فى الظروف الراهنة للعلم والحياة . لذلك كانت مهمتنا التالية أن نكشف عن التجديدات فى التراث مما يتطلبه العمل الحاضر ونتائج المعرفة كما يوضحه بأجلى

بيان البحث الطبيعي . فنحن نتخذ البحث الطبيعي نموذجاً وطرأنا للمعرفة ، لأنه
أكل جميع فروع البحث الفكرى . وسنرى أن هذا البحث ظل زمناً طويلاً
متأثراً بالمفاهيم التقليدية عن المعرفة وصلتها المزعومة بمخائص الموجود السابق ؛
أما اليوم فقد تخلص البحث الطبيعي نهائياً من تلك المفاهيم ، ووضع يده على مبادئ
يتضمنها منهجه ذاته . وإذ قد كشفنا عما تدل عليه المعرفة من نفس شروطها ، أى
تلك الشروط الخاصة بسلوك المعرفة باعتباره من الشئون الجارية ، فنسكون على
استعداد لتقدير التعديل العظيم المطلوب إجراؤه فى الأفكار القديمة عن العقل
والمعرفة . وسنرى بوجه خاص كيف انهار الفصل بين المعرفة والعمل انهاراً تاماً .
وسنتهى فى هذا الجزء من المناقشة إلى أن موازين الصحة ومعاييرها موجودة فى
نتائج النشاط الظاهر ، بل فيما هو ثابت من قبل ومستقلاً عن ذلك النشاط .
وستفضى بنا هذه النتيجة إلى النقطة الأخيرة ، وهى التعديل الذى نحتاج إليه فى مفهوم
القيم التى لها السلطان على السلوك .

الفصل الرابع

فن القبول و فن التوجيه

مرّ على الإنسان حين من الدهر كان يعد « الفن » و « العلم » فيما يفترض اصطلاحين متكافئين ، ولا تزال بنية من ذكرى تلك الفترة موجودة في تنظيم الجامعات حين يقال : « كلية الفنون والعلوم » . وكان هناك تمييز بين الفنون « الميكانيكية » والفنون « الحرة » . كان ذلك التمييز في بعض جوانبه بين الفنون الصناعية والفنون الاجتماعية ، بين ما يتعلق بالأشياء وبين ما يتصل مباشرة بالأشخاص . فالتحو و الخطابة مثلا - عند ما نبحت في الكلام وتفسير الأدب و فن الإقناع - كانا أعلى من الحدادة والنجارة . فالفنون الميكانيكية كانت تتعلق بأمر هي مجرد وسائل ؛ والفنون الحرة كانت تنصل بأمر هي غايات ، لها قيمة ذاتية . ثم عملت الأسباب الاجتماعية على ازدياد وضوح ذلك التمييز . فلم الحيل Mechanics يبحث في الفنون الميكانيكية ، وهذه أدنى رتبة في السلم الاجتماعي ؛ والمدرسة التي تعلم فيها هذه الفنون هي المدرسة العملية : أي التلمذة على الذين برعوا في الحرفة وأسرارها . والتلاميذ ، أو الصبيان apprentices ، كانوا « يتعلمون بأن يعملوا » ، وكان « العمل » doing تكراراً روتينياً وتقليداً لأفعال الغير حتى يحصل على المهارة الشخصية . أما الفنون الحرة فكان يدرسها أولئك الذين عليهم أن يشغلوا بعض مناصب السلطان ، التي تُشغل بعد شيء من الدربة على الحكم الاجتماعي . وكان مثل هؤلاء الأشخاص يملكون الوسائل المادية التي

تكفل لهم الفراغ ، ويشغلون المناصب التي تحتاج إلى شرف خاص وصدارة معينة .
وفضلا عن ذلك فلم يكونوا يتعلمون بالتكرار الميكانيكي وممارسة الأبدان في استعمال الأدوات والآلات ، بل يتعلمون « فكريا » ، بطريق ضرب من الدراسة يتطلب استخدام العقل لا الجسم .

ونحن لانذكر هذا الموقف لما كان له من مجرد أهمية تاريخية فقط ، بل لأنه يصف إلى حد كبير حالة الأمور الموجودة في العصر الحاضر ؛ فالتمييز بين « الوظائف العلمية » وبين حرفة الدكاكين ومهنة المصانع ، مع ما يناظر ذلك من فروق في المنزلة الاجتماعية وفي الإعداد التربوي وفي الاشتغال إما بأمر مادية أو الاهتمام بالناس والعلاقات الاجتماعية ، كل ذلك يبلغ من الألفة عندنا ما لا يحتاج معه إلى الرجوع إلى التاريخ الماضي . ويرجع الاختلاف الرئيسي في الموقف الراهن إلى ظهور الصناعات التكنولوجية وإلى الاقتصاد المالى على حساب الحالة الموروثة للسيد (الجنتمان) ، مالك الإقطاع الواسع من الأرض . وهكذا فإشارتنا لانتفاضة ليس إلى التاريخ فقط بل للظروف التي لا تزال قائمة والمؤثرة في خلق القسمة بين النظر والعمل ، العقل والجسم ، الغايات والوسائل ، والتمسك بهذا التقسيم .

وبالإضافة إلى هذا التمييز بين الفنون العليا والدنيا فقد يتردد دائما من وراء ستار تمييز بين جميع الفنون وبين « العلم » بالمعنى الصحيح المطلق لهاتين الكلمتين ؛ فالفنون الحرة تتطلب قدرًا أعظم من المعرفة ومن البحث النظرى ومن استخدام « العقل » مما كانت تتطلبه الفنون الميكانيكية . ولكن الفنون الحرة في دلالتها الأخيرة ظلت مرتبطة بالفن ، بالعمل ، إلا أنه ضرب من العمل ذو منزلة أسمى . لقد بقيت داخل نطاق الخبرة ، ولكنها خبرة لها نوع من القيمة غير موجود في الفنون الوضيعة . وكان التراث الفلسفى كما صوّره أرسطو مثلا يضع الفنون الاجتماعية في

درجة أذى من البحث الفكرى الخالص ، من المعرفة باعتبار أنها شيء لا يوضع موضع النفع حتى لو كان ذلك النفع اجتماعيا وأخلاقيا . ومن الواضح أن هذه الوجهة من النظر تاريخيا كان يمكن أن تظل مجرد امتداح لمهمتها الخاصة لصالح طبقة فكرية صغيرة . غير أنه كما سبق أن ذكرنا مع توسع الكنيسة كقوة مؤثرة فى أوربا تسرب هذا المفهوم الفلسفى إلى الدين نفسه . واعتبر اللاهوت « علما » بمعنى خاص فريد ، لأنه وحده كان المعرفة بالموجود الأسمى المطلق . وكان للكنيسة أثر مباشر فى القلوب والسلوك ومعتقدات الناس وأحكامهم بحيث لم يكن ممكنا لطبقة فكرية تعيش فى عزلة أن تجرد إلى الجمهور سييلا . وإذا كان رجال اللاهوت حراس الحقائق والأسرار المقدسة والناشرين لها ، تلك الحقائق والأسرار التى تحدد المصير الأزل وسعادة أو شقاء النفس فى الآخرة ، فقد اصطنعوا الأفكار التى نشأت فى الفلسفة وأدمجوها فى الثقافة المسيحية .

وترتب على ذلك أن الاختلافات والتمييزات الخاصة بالحياة الاجتماعية الراهنة لم تلق تأييد بعض الفلاسفة فقط ممن صاغوا هذه الفروق صياغة عقلية ، بل تأييد القوة التى كان لها أعظم ساطة وأقوى تأثير فى حياة الناس . لهذا السبب يعد العرض الذى أجريناه عن تقرير الفلسفة الكلاسيكية لثنائية النظر والعمل ، النفس والجسم ، العقل والتجربة (وينظر إليها دائما فى حدود الحس والبدن) أكثر من مجرد قدر من المعلومات التاريخية . إذ أنه على الرغم من التوسع الهائل فى الشؤون الدينية والعلوم الطبيعية ، وانتشار الفنون والمهن العملية ، وإخضاع الحياة الحاضرة إخضاعا يكاد يكون جنونيا للاهتمام بأمور مادية محدودة ، وتنظيم المجتمع بقوى اقتصادية فى أساسها ، لا توجد فلسفة للحياة يسلم بها معظم الناس وتحمل محل الفلسفة الكلاسيكية التقليدية كتلك التى امتصها الإيمان المسيحى وعدلها .

وبذلك يكون للفلسفة التقليدية ثلاث مزايا : الأولى أنها تعتمد على عدد كبير من الروابط والآمال الخيالية والعاطفية المتجمعة حول أى تراث أصبح منذ قرون طويلة جزءا لا يتجزأ من المؤسسات ذات السلطان ، وهذه المؤسسات لا تزال مستمرة في التأثير عن غير وعى على عقول أولئك الذين لم يعودوا يقدمون موافقتهم الفكرية للمبادئ التي يعتمد التراث عليها فكريا . والثانية أن لها سندا من استمرار الظروف الاجتماعية التي عنها نشأ في الأصل القول بالثانية بين النظر والعمل - هذا التدرج المؤلف لأنواع النشاط من الوضع والميكانيكي إلى الحر والمقدر اجتماعيا . أضف إلى ذلك الاعتراف القوى في العالم الراهن بما يحق بالمعاني والمصالح التي تقدرها من خطر وخيبة أمل ، وهذا أمر يجعل الناس على استعداد للاستماع لقصة ذلك العالم الأعلى الذي تبقى فيه هذه القيم آمنة إلى الأبد .

والثالثة ، والأخيرة ، هي المقابل السلبي لهاتين الحقيقتين . فالظروف والقوى التي تسيطر في الواقع على العالم الحديث لم تبلغ أى تعبير فكري عن نفسها متماسك بذاته . فنحن نعيش - كما قيل في غالب الأحيان - في حالة من الولاء الموزع . ذلك أننا فيما يختص بألوان النشاط الخارجى والمتع الجارية نستغرق إلى حد الجنون في شئون الدنيا بوسائل لو أنها صيغت في أبواب فكرية لرفضناها باعتبار أنها وضیعة ولا قيمة لها . وفي الوقت نفسه نعلم عاطفيا ونظريا بمبادئ وعقائد لم يعد لها أثرٌ فعّال في الحياة . لقد احتفظنا من التراث القديم بما يكفي للاعتراف بأن الفلسفة - التي تعبر عما نهتم به أعظم الاهتمام بوجه عام وعند الجمهور - هي فلسفة مادية في صفتها بما لا يطاق . ومن جهة أخرى لسنا على استعداد فكريا أو أخلاقيا أن نخطط مثل تلك الفلسفة من ألوان الاهتمام والنشاط التي تهيم على حياتنا في الوقت الحاضر بحيث ترفعها إلى مستوى ذى دلالة حرة إنسانية حقاً . إننا عاجزون عن بيان أنّ النثل العليا والقيم

والمعاني ، والتي تضعها الفلسفة التي تتمسك بها اسمياً في عالم آخر ، قادرةٌ بشكل محسوس وبقدرٍ من الأمن على تصوير العالم الذي نعيش فيه ، عالم خبرتنا الراهنة . وطبقاً لهذا القول أى فلسفة تجريبية صادقة مُتسكة بإمكان السبيل الثانى يجب ألا تكون وصفية بل معبرة عن المستقبل ؛ ففي استطاعتها أن تقدم فروضاً أكثر مما تقرر وقائع متوافقة في الوجود. ويجب عليها أن تؤيد هذه الفروض بالحجة أكثر مما تؤيدها بالرجوع إلى أمور من الواضح أنها داخلية في نطاق الملاحظة الميسورة . فهى نظرية من حيث إنها تبحث في أمور « مستقبلية » .

ويقتضينا الإنصاف أن نضع هذه الاعتبارات بصراحة تحت الأبصار . غير أن هناك كذلك جانباً آخر للموضوع ، فهناك تمييز بين الفروض التي تتولد في تلك العزلة من وقائع مشاهدة فتجعلها أوهاماً ، وبين الفروض التي هى تصورات لإمكانيات الوقائع الموجودة من قبل والتي يمكن تقريرها . هناك فرق بين التأملات الخيالية التي لا تعترف بأى قانون سوى اتساقها الجدلى ، وبين التأملات التي تعتمد على حركة الحوادث المشاهدة ، والتي تتنبأ بوقوع هذه الحوادث الجارية إلى نهاية معلومة بقوة حركتها ذاتها . هناك فرق بين الاستناد إلى حجة قائمة على مقدمات مفروضة تعسفياً ، وبين الاستناد إلى حجة تبسط مايلزم عن قضايا تعتمد على وقائع لها من قبل دلالتها الهامة .

إن أساس الوقائع المنتقاة لأجل فحصٍ ووصفٍ خاصين للفرض الذى نضعه هو الإجراء الذى يقوم به البحث العلمى في الوقت الحاضر ، وذلك في الأمور التى تخضع أكل خضوع للرقابة الفكرية ؛ نعى العلوم الطبيعية . وحالة البحث في هذه العلوم هو الوقائع المشاهدة للتأمل ولا الظن أو الحجة . وانتخاب هذا المجال من الرقائع دون ذلك لنضع منه فرضاً يختص بتجربة ممكنة مستقبلية هو بذاته الذى يمدنا بالقيم

والمعاني والموازين التي نبحث عنها الآن في عالم أعلى - نقول إن هذا الانتخاب له ما يسوغه نظرياً وعملياً على حد سواء . ولقد كانت طبيعة المعرفة على الدوام من وجهة نظر الفللفة الفنية الأساس ونقطة البداية للفلسفات التي فصلت المعرفة عن العمل والصنع ، ورفعت من أجل ذلك موضوعات المعرفة باعتبارها مقاييس للحقيقة الصحيحة فوق تجارب الأمور الحاصلة عن طريق العاطفة والفعل العملي . فإذا أمكن تبعا لذلك بيان أن الطرق الراهنة التي بها نحصل على أصح معرفة قد تخلت تماماً عن الفصل بين المعرفة والعمل ، وإذا أمكن بيان أن عمليات التفاعل الظاهرة والتنفيذ ضرورية للحصول على المعرفة التي نسميها علمية ، فقد انهار أم حصن الفلسفة الكلاسيكية وأصبح هباء منثوراً ، ويحتفى كذلك مع هذا الانهيار العلة التي من أجلها ارتفعت بعض الأمور باعتبارها نابتة في ذاتها خارج نطاق الخبرة الإنسانية وما يترتب عليها من نتائج ، وذلك في مقابل العالم الزمني المحسوس الذي نعيش فيه .

إن السبب العملي لاختيار هذا الموضوع الفني ، وهو منهج العلم الطبيعي ، أن تطبيق العلم الطبيعي بطريق الاختراعات والصناعات التكنولوجية يعدّ الوجه الأخير والصفة المميزة للحياة الحديثة . إذ مما لا يحتاج إلى بيان أن الحضارة الحديثة تزايدت حثتها الصناعية ، ومن الملم به كذلك أن هذا التصنيع ثمره مباشرة لنمو المنهج التجريبي في المعرفة . وآثار هذا التصنيع في السياسة والتنظيم الاجتماعي ، ووسائل النقل والتعام ، والشغل والعب ، وتحديد مواطن النفوذ والقوة والسلطان ، سمات مميزة للخبرة الراهنة بشكل محسوس . وهذه الآثار هي المنبع الأقصى لذلك التضائل في أثر الاعتقادات القديمة التي أشرنا إليها ، كما أنها تفسر لنا السبب في أن تلك الفلاسفة التي إنما تعكس وتصف الملامح الهامة للموقف الراهن كالو كانت تلك الملامح نهائية بصرف النظر عما قد تؤول إليه ، هي فلسفة مسرفة في المادية إسرافاً

بفضا . فكلتا الحقيقتين ، الموجبة التي تقرر أن حياتنا الراهنة محددة أكثر فأكثر بنتائج العلم الطبيعي ، والحقيقة السالبة التي تقرر أن هذه النتائج عقبه إلى حد كبير في وضع فلسفة تتجاوب مع الخبرة الحاضرة - وهي خبرة لها من الأثر ما يُفْرِى الناس بالتمسك بعناصر من التراث القديم - سببان لاختيار طريقة العلم الطبيعي كموضوعنا الرئيسي الذي نفحص عنه .

لن يكون عندنا متسع من الوقت والفرصة لمناقشة المشكلة في صورتها العملية المباشرة نعى الأهمية الممكنة لذلك المجتمع الصناعى الذى انبثق من نتائج المعرفة الطبيعية ومناهجها . ولكننا قد نبين أن المشكلة من حيث المبدأ تدل ببساطة على أن نتائج الذكاء بدلا من بقاءها منعزلة بعيدة عن العمل تندمج بطرق مؤثرة في ألوان النشاط والخبرة الحاصلة في الوقت الحاضر . هذا هو ما تدل عليه من جهة المبدأ ، على الرغم مما نقوله من الخط من شأن « العلم التطبيقى » . وإني لأتصور أن هناك عدداً قليلا من الناس على استعداد للقول بأن اندماج المعرفة والفهم في تجارب الحياة المحسوسة ليس إلا خيراً . أمّا الخط من مبدأ تطبيق المعرفة فإنما هو في ذاته تعبير عن التراث القديم عن الامتياز الذاتى للمعرفة على العمل ، وللعقل على الخبرة .

وهناك مشكلة أصيلة في غاية الخطورة تتصل بتطبيق العلم في الحياة . ولكنها مشكلة عملية لا نظرية ، نعى أنها تتعلق بتنظيم المجتمع الإقتصادى والقانونى تنظيمًا من نتائج أن المعرفة التي تدبر أمر السلوك من احتكار القلة الذين يستخدمونها لمصالح طبقهم الخاصة لا للمصلحة العامة المشتركة ؛ فالمشكلة تتعلق بالتعديل الممكن للظروف الاجتماعية فيما يختص بالأساس المالى والاقتصادى لهذه الظروف . ولن يسمح الوقت ولا المجال بالنظر في هذه المشكلة . ولكن المظهر المالى الإقتصادى للمجتمع شىء يختلف اختلافا شديدا عن التصنيع وعن النتائج الذاتية للتكنولوجيا في الحياة

الجارية . والمطابقة بين هذين الأمرين تبث على الخلط والتشويش . وجدير بالذكر كذلك أنّ هذه المسألة ليس لها في ذاتها شأن بأمر العلاقة بين النظر والعمل ، بين المعرفة وتطبيقاتها في العمل والصنع . إنّ المشكلة العملية والاجتماعية هي مشكلة توزيع أكثر عدالة لعناصر الفهم والمعرفة في اتصالها بالعمل الذي يُؤدّى وألوان النشاط التي تصدر عن المرء ، وما يترتب على ذلك من مساهمة أكثر حرية وأوسع شركة في نتائجها .

وقبل أن نبحث أهمية المنهج العلمى في تكوين نظرية المعرفة ونظرية العقل سننظر في بعض النقط الهامة ، وهي كلها مرتبطة في أساسها بالتباين بين فكرة الخبرة التي تكونت حين كانت الفنون أساساً روتينياً ومهارات مكتسبة بمجرد المزاولة والدراسة ، وبين فكرة الخبرة المناسبة حين أصبحت الفنون تجريبية ؛ أو بالاختصار بين الخبرة « اختيارياً » empirical وبين الخبرة « تجريبياً » (١) experimental . كانت « الخبرة » experience تدل فيما مضى على النتائج المتجمعة في الذائرة من ألوان عدة من الأعمال والمشروعات الماضية التي لم يحصل عليها المرء بتوجيه البصيرة ، وعندما تكون الخبرات المتجمعة صالحة عملياً لحل المواقف الحاضرة . وكانت الإدراكات ومنافعها الأصلية وتطبيق نتائجها في أعمال حاضرة عرضيين - أى لا جانب منهما يتحدد بفهم علاقة السبب والنتيجة ، والوسائل والنتائج الداخلة في العمل . وبهذا المعنى كانت الإدراكات وتطبيقاتها لا - عقلية ، لا - عملية . وأوضح مثال على ذلك الذى يبنى قنطرة فيقيمها على أساس ما سبق عمله وما حدث في الماضى ، دون رجوع إلى علم بأنواع الشد والثقل ، أو بوجه عام

(١) لفظة experience عند جون ديوى تدل على الخبرة ، لا على التجربة . وسنحتفظ بلفظة التجربة للدلالة على التجربة العلمية ، أما الذى يقصده المؤلف فهو ما يكسبه المرء من خبرة تتجمع شيئاً فشيئاً خلال الحياة [المترجم] .

إلى العلاقات الطبيعية الداخلة بالفعل . أو صناعة الطب من جهة اعتمادها على حوادث من إجراءات علاجية استخدمت في الماضي دون معرفة السبب الذي من أجله أُثِرَ هذا العلاج ولم يؤثر ذلك الآخر . فالإجراء القائم على المهارة يؤتى ثمرة ، ولكنها ثمرة طرائق متجزئة ، هي ثمرة المحاولة وحذف الخطأ - على الجملة إنها « اختبارية »
empirical .

إنَّ الفكرة المنحطة عن الخبرة والمتكونة في ظل مثل هذه الظروف هي وصف أمين للظروف الحاضرة ، فقد كان الفلاسفة صادقين في الحط من شأن الخبرة باعتبار أنها أدنى بالذات من العلم العقلي . أما الذي أضافوه فهو شيء آخر : وهو قولهم إن هذا الانحطاط مرتبط بالذات بالبدن ، بالحواس ، بالماديات ، بالمتغير غير اليقيني في مقابل اليقيني لأنه ثابت . وما يؤسف له أن نظرياتهم التي تفسر عيوب الخبرة ظلت قائمة وأصبحت كلاسية حتى بعد أن أصبحت الخبرة نفسها في بعض صورها تجريبية بمعنى خضوعها لتوجيه فهم الظروف ونتائجها . وثمة نقطتان لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالفرق الذي نشأ بين النظرية التقليدية عن الخبرة وبين النظرية الحاصلة عن النظر إلى صفتها التجريبية .

فالنظرية التقليدية التي لا تزال سائدة حتى اليوم تزعم وجود عيوب ذاتية في الإدراك والملاحظة كوسيلتين للمعرفة ، وذلك بالإشارة إلى الموضوع الذي يقدمانه . وطبقاً للرأى القديم : هذه المادة هي بالذات خاصة جداً ، وتبلغ من التعبر والحدوث ما لا سبيل معه أن تسهم في « المعرفة » . فهي إنما تُفَضَّى إلى الظن ومجرد الاعتقاد . أمّا في العلم الحديث فلا توجد في الحواس إلا عيوب « عملية » ، هي بعض التحديد في البصر مثلاً مما يمكن أن يصحح ويكمل بوسائل متعددة مثل استعمال العدسات . وكل نقص في الملاحظة يدفع إلى اختراع آلة جديدة تكمل النقص ،

أو يبعث على ابتداع وسائل غير مباشرة كالحساب الرياضى الذى تغلب به على
قصور الحواس . ونشأ فى مقابل هذا التغيير تغييرٌ فى مفهوم الفكر وعلاقته بالمعرفة ،
فقد زعموا فى القديم أنّ المعرفة السامية يجب أن يقدمها الفكر الخالص، وهو خالص
لأنه بعيد عن الخبرة مادامت الخبرة تتطلب تدخل الحواس . أما الآن فمن المسلم به
أن الفكر - على الرغم من أنه لاغنى عنه فى معرفة الوجود الطبيعى - لا يمكن بذاته
أن يقدم هذه المعرفة . ولاغنى عن الملاحظة سواء فى تقديم المادة الأصلية التى نشغل
عليها ، أو فى اختبار النتائج وتحقيقتها تلك النتائج التى نصل إليها بالبحث النظرى .
ولاغنى للعلم عن خبرة متخصصة بدلا من كل خبرة تضع حدا لإمكان
العلم الصحيح .

وهناك مقابل موضوعى لهذا التغيير . فقد كانت الحواس والخبرة فى النظرية
القديمة عوائق للعلم الصحيح ، لأنها داخلية فى التغيير الطبيعى . وكان موضوعها الملائم
لها والذى لا مناص منه هو الأمور المتنوعة والمتغيرة . والمعرفة بمعناها الكامل
الصحيح إنما تكون ممكنة إذا كانت علما بالثابت اللامتغير ، وهذا وحده جواب
البحث عن اليقين . وبالنسبة للأمور المتغيرة الظن والتخمين وحدهما هما الممكنان ،
كما أنّ تلك الأمور من جهة العمل هى منبع الخطر . إن فكرة علم طبيعى ، فى نظر
العالم وفى صيغة مما يفعله فى البحث ، ينبغى أن تولى ظهرها التغيير الحاصل فى الأشياء
والأحداث ، لهى فكرة غير مفهومة . فما يهيم العالم أن يعرفه وأن يفهمه هو بالضبط
التغييرات الحاصلة ، تلك التى تضع له مشاكله ، وهذه المشكلات تحل حين تترابط
التغييرات بعضها ببعضها الآخر . وعندئذ تبرز الثوابت والتغييرات النسبية ، ولكنها
علاقات بين التغييرات وليست مكونات لعالم أعلى من الوجود . ويصحب هذا
التعديل الخالص بالموضوع تعديل فى بنية « الخبرة » ومضمونها . فبدلا من وجود

فرق بين الخبرة وبين شيء أسمى ، هو الفكر المقبول ، يوجد الفرق بين نوعين من الخبرة ، أحدهما يتصل بالتغير غير الموجه ، والآخر يتعلق بالتغير الموجه المنظم . وهذا الفرق على الرغم من أهميته الأساسية لا يدل على قسمة ثابتة ، فالتغيرات من الطراز الأول شيء علينا أن نخضعه للرقابة بطريق الفعل الموجه بفهم العلاقات .

كانت المعرفة في النظرية القديمة ، كما كان العلم ، تدل بالضبط وبالإطلاق على الانصراف من التغير إلى اللامتغير . أمّا في العلم التجريبي الجديد فإننا نحصل على المعرفة بطريق مقابل لذلك تماماً ، نعني بوساطة تنظيم مدبر لطريق محدود مخصص للتغير . وطريقة البحث الطبيعي هي إجراء بعض التغير لنرى أى تغيير آخر ينشأ عن ذلك . والترابط بين هذه التغيرات - حين تقاس بسلسلة من الإجراءات - يُكوّن الموضوع المحدود المطلوب للمعرفة . وهناك درجتان من الرقابة على التغير تختلفان عملياً ولكنهما متشابهتان من حيث المبدأ . ففي علم الفلك مثلاً لا نستطيع أن نحدث تغييراً في الأجرام السماوية البعيدة ، ولكننا نستطيع بإرادتنا أن نعدل الظروف التي نلاحظها منها ، وهذا من حيث المبدأ نفس الطريقة المنطقية . فنحن نعدل معطيات الملاحظة باستخدام آلات خاصة ، كالعِدسات والمناشير والمرقب (التلسكوب) والمطياف والمدّخال^(١) ، إلى غير ذلك . كما نجري الملاحظات من نقط واسعة الاختلاف في المكان وفي أزمنة متتابعة . ويمثل هذه الوسائل يمكن ملاحظة التغيرات المترابطة فيما بينها . أما في الأمور الطبيعية والكيميوية الأقرب إلى متناول أيدينا والأدنى في خضوعها المباشر للتعديل ، فإنّ التغيرات التي نحدثها تؤثر في الأشياء التي نبحث فيها ، ويستخدم في ذلك تطبيقات وردود أفعال الغرض منها إحداث

(١) الطيف Spectroscope آلة لحل الطيف لإظهار طيوف الأشعة المنبثقة عن الأجرام السماوية ، والمدّخال interferometer آلة لقياس طول الموجات [المترجم] .

التغييرات فى الأشياء التى ندرسها . فتقدم البحث مطابق للتقدم فى اختراع أدوات البحث الطبيعى ونصبها لإحداث التغييرات وتسجيلها وقياسها .

وفضلا عن ذلك لا يوجد فرق من جهة المبدأ المنطقى بين المنهج العلمى وبين المنهج المتبع فى الأمور التكنولوجية . وإنما يوجد فرق عملى فى سلم الإجراءات المتبعة ، فى الدرجة الأقل من التوجيه بطريق عزل الظروف الفعّالة ، وبخاصة فى الغرض الذى من أجله تقوم بتوجيه منظمّ لتعديل الموجودات والطاقات الطبيعية ، وبوجه أخص منذ أصبح الدافع القوى لتنظيم مجرى التغيير على نطاق واسع دافعا تبتعث إليه الرفاهية المادية أو الكسب المالى . ولكن « تكنيك » الصناعة الحديثة فى التجارة ووسائل الاتصال والنقل وفى جميع تطبيقات الضوء والحرارة والكهرباء هو ثمرة التطبيق الحديث للعلم . وهذا الذى نسميه « تطبيقا » يدل على أنّ نفس النوع من الإجراء المقصود للتغييرات والسيطرة عليها مما يحدث فى المعمل ، يجرى فى المصنع والسكة الحديدية وعبر توليد القوى .

فالحقيقة الرئيسية البارزة هى أن التغيير فى منهج المعرفة ، والحاصل بسبب الثورة العلمية التى بدأت منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كان مصحوبا بثورة فى موقف الإنسان من الأحداث الطبيعية وما بينها من تفاعل . ويدل هذا التعديل كما ذكرنا من قبل على انقلاب تام فى العلاقة التقليدية بين المعرفة والعمل . فالعلم يتقدم باصطناع أدوات العمل الموجّه وأفعاله فتصبح المعرفة الحاصلة من هذا الطريق وسيلة لنمو الفنون التى تدفع الطبيعة خطوة أخرى نحو خدمة أغراض الإنسان ومثله خدمة واقعية وبمكّنة . والغريب فى الأمر أننا نجد فى مقابل هذا التغيير الحاصل فى الحضارة أنه لا تزال تشيع آراء عن العقل وملكانه فى المعرفة إلى جانب فكرة

المحطات العمل بالنسبة للعقل ، مما ظهر في الزمن القديم تقريرا لموقفٍ مختلف كل الاختلاف .

ويمكن أن نمحّم على أثر المفاهيم القديمة في عقول المفكرين وأثر الجحود في عادات الفكر الفلسفي إذا رجعنا إلى الكتب المؤلفة في نظرية المعرفة وإلى مناقشة مشكلاتها في المجالات الفلسفية ، وعندئذ سنجد فصولا عن المنهج المنطقي تعكس طرائق المعرفة الحاضرة ، أى استخدام البحث العلمى . ولكننا سنجد أن المنطق لا يبحث فيه عادة إلا على أنه مجرد « منهج بحث » وليس له إلا مدخل ضئيل أكبر الظن أنها صلة بعيدة جدا بنظرية المعرفة . أما نظرية المعرفة فالبحث فيها يجرى بعبارات من المفاهيم عن العقل وملكوته ، وهذه المفاهيم من المفروض أنها قادرة على التكوّن بعيدا عن ملاحظة ما يجرى حين يشغل الناس بالبحث الناجح . وفي السنوات الأخيرة اتجهت المشكلة الرئيسية في مثل هذه المناقشات إلى وضع نظرية في « الشعور » تفسر المعرفة ، كما لو كان الشعور حقيقة واقعة معناها بيّن بذاته ، أو كان شيئا مضمونه أقل غوضاً وأدنى إلى الملاحظة من طرائق الفحص العلمى الموضوعية العامة . ولا يزال هذا الضرب من المناقشات قائما حتى الآن ، وهو في المفهوم الشائع نظرية المعرفة ، تلك النظرية التي تبحث في الطريق الطبيعى والذي لا مناص منه لمناقشة مشكلات المعرفة الأساسية . ولو كتبت مؤلفات جديدة فلن تجد شيئا جديدا تذكره في تأييد استمرار الأفكار التقليدية . إن أهمية أى مناقشة حتى لو كانت أولية حول المنهج التجريبي الراهن لن تُعرف دون أن نجعل في بالنا أهميتها من جهة مبيّنة أثر هذا المنهج للمناهج الأخرى .

وإذا كانت خصائص المنهج التجريبي شائعة فلم تستخدم إلا قليلا جدا في تكوين نظرية عن المعرفة والعقل في صلتها بالطبيعة ، مما يجعل القارىء يفر لنا

ذكر بعض الأمور عن حقائق معروفة تماما . فهذه الخصائص تشير إلى ثلاثة أمور بارزة ، الأول : هو ذلك الأمر الواضح من أن كل تجريب يتطلب عملا « خارجيا » ظاهرا ، ، أى إجراء تغييرات محدودة في البيئة أو في علاقتنا بها . والثانى : أن التجريب ليس نشاطا عشوائيا ولكنه موجّهٌ بأفكار عليها أن تتلاءم مع الظروف . التى أثارها المشكلة الباعثة على البحث الفعّال . والثالث ، وهو السمة الأخيرة التى منها تستمد السمات الأخرى دلالتها الكاملة ، أن ثمرّة النشاط الموجّه إنشائه موقف تجريبى جديد تتعاقب فيه الأشياء بعضها ببعض تعلقا مختلفا بحيث تكون نتائج الإجراءات الموجّهة الموضوعات التى من خاصيتها أن تكون معروفة .

ونحن نجد فى الإجراءات العادية النموذج الأصيل للعمل التجريبى الذى تؤديه من أجل المعرفة : فحين نحاول فهم طبيعة شىء مبهم غير مألوف نجرب بعض الأفعال المتعددة لإقامة علاقات جديدة معه تلقى الضوء على صفات تعيننا على فهمه . فنحن نقلبه ، ونضعه فى ضوء جديد ، ونخصضه ونهزه ، ونضربه ، وندفعه ونضغط عليه ، وهكذا . فالشئ كما نجربه قبل إحداث هذه التغييرات يكون خافيا علينا ، والغرض من هذه الأفعال إحداث تغييرات توضح صفات سابقة غير ملحوظة ، وبتغيير ظروف الإدراك نبرز بعض الخواص التى إن تركت وشأنها تخفى علينا أو تضلنا .

وإذا كانت مثل هذه الأنواع من التجريب ، إلى جانب ذلك النوع من اللعب التجريبى بالأشياء لى ما يحدث لها ، الأصل الرئيسى لذلك الحشد من المعلومات اليومية غير العلمية عن الأشياء المحيطة بنا ، والتى تكون جملة المعرفة « الذائنة المشتركة » ، فإن تحديدات طريقة الإجراء من الوضوح بحيث لا يحتاج منا إلى شرح . والمهم فى تازيخ المعرفة الحديثة هو تقوية هذه الأعمال الفعّالة عن طريق الآلات والتطبيقات والأجهزة التى ابتكرت للكشف عن علاقات لم تكن ظاهرة بغير

ذلك ، وكذلك فيما يختص بالعمل الظاهر تنمية التكنيك البارع لإحداث مجال أوسع من التغييرات - أى تغيير منظم للظروف تنشأ عنه سلسلة من التغييرات المناظرة فى الشيء الذى نفضه . وينبغى أن تشمل بالطبع هذه الإجراءات على تلك التى تقدم تسجيلا دائما لما نلاحظه ووسائل القياس المضبوطة الذى به ترتبط التغييرات بعضها ببعضها الآخر .

هذه الأمور مألوقة إلى درجة أن أهميتها الكاملة بالنسبة لنظرية المعرفة تخفى على الذهن ، ومن أجل ذلك مست الحاجة إلى الموازنة بين هذا الضرب من معرفة الوقائع الطبيعية وبين تلك المعرفة التى كنا نحصل عليها قبل ظهور المنهج التجريبي . والفرق الذى يلفت النظر هو بطبيعة الحال الاعتماد على العمل ، وهو عمل من نوع طبيعى وخارجى ظاهر . أما العلم القديم ، أو ما كان يسمى علماً ، فقد ذهب إلى أن إخضاع العقل لنشاط البدن المعتمد على الماديات والذى تعينه أدوات هى مادية كذلك يعد ضرباً من الخيانة للعقل باعتباره آلة المعرفة . ولعل ذلك كان يبدو كما لو سلمنا بامتياز المادة على العقل العاقل ، وهو تسليم كان من هذا الوجه متناقضا مع إمكان المعرفة .

ويصحب هذا التغيير الأساسى تغيير آخر فى الموقف الذى تتخذه من مادة الإحساسات المباشرة . وأكبر الظن أنك لن تجد فكرة أبعد عن الواقع من تلك الفكرة التى نسجت مع المثابرة الطويلة ، وهى أن الفرق بين العلم قديما وحديثا يرجع إلى ازدياد العلم القديم للإدراك الحسى واعتماده بالإطلاق على النظر . الواقع أن الإغريق انفعلوا انفعالا شديدا بالأجسام الطبيعية كما كانوا من أدق الملاحظين ، ولكن الصعوبة لم تكن فى استبدال النظر من أول وهلة بمادة الإدراك الحسى ، بل فى أنهم أخذوا هذه المادة كما هى دون محاولة تعديلها تعديلا جوهريا قبل الشروع

فى التفكير والنظر فيها . أما فيما يختص بالملاحظة البريئة عن التطبيقات الصناعية ووسائل التغيير المقصود للمادة الملاحظة ، فقد تقدم الإغريق تقدماً كبيراً فى هذا المضمار .

أما ازدهارهم للمادة المحسوسة الملاحظة فلم يتعلق إلا بصورتها فقط ، التى كان ينبغى أن تندرج مع الصور المنطقية الحاصلة بالتفكير العقلى .

ولما كان ماهو مادى فليس منطقياً خالصاً ، وألا يحقق مطالب الصورة العقلية ، فإن المعرفة الحاصلة عنه كانت أقل علمياً من المعرفة الحاصلة عن الرياضه البحتة والمنطق والميتافيزيقا التى تبحث فى الوجود الأزلى . ولكن مع انتشار العلم أخذ يبحث فى مادة الإحساسات المدركة كما تعرض نفسها مباشرة للملاحظ اليقظ النافذ الملاحظة . وترتب على ذلك أن مادة العلم الطبيعى الإغريق كانت ألصق بمادة « الفطرة السلية » منها بنتائج العلم المعاصر . وقد يستطيع أحدنا أن يقرأ مابقى قائماً من ذلك العلم دون أى إعداد فى أكثر من معرفة الهندسة الأقليدية مثلاً ، ولكن لا أحد يستطيع المتابعة الواعية لقرارات معظم المباحث الحديثة فى علم الطبيعة دون تعليم إعدادى فى عالٍ ؛ فن جملة الأسباب التى من أجلها لم تمض قُدماً النظرية الذرية التى أعلنت فى الزمن القديم أنها لم تكن تتفق مع نتائج الملاحظة العادية ، تلك الملاحظة التى قدمت الأشياء متباسة بصفات وافرة ومندرجة تحت أنواعٍ تتمازهى نفسها بفصول من الكيفيات لا بمجرد مميزات كمية ومكانية .

ولقد كانت النظرية الذرية فى الزمن القديم نظريةً بجمته ، وتتصف بالاعتماد على

الاستدلال القياسى .

قد يساء فهم هذه العبارات إذا أخذت على أنها تزعم أن الحس فى العلم القديم

يقضى إلى المعرفة على حين يستبعد العلم الحديث مادة الحواس ، فإن مثل هذه الفكرة تقاب الواقع رأساً على عقب . ذلك أن العلم القديم كان يقبل « مادة » الحس على ظاهرها ، ثم ينظمها بحسب ماهى عليه فى طبيعتها وأصلها ، بإجراءات من التعريف المنطقي والتصنيف ، إلى أنواع وماتتضمنه منطقياً . ولم يكن عند الناس آلات وأجهزة يعملون بها موضوعات الملاحظة العادية ويحلونها إلى عناصرها ويشكلونها فى صور وترتيبات جديدة ، أو أنهم معجزوا عن استخدام ما كان موجوداً لديهم من تلك الآلات والأجهزة . وبذلك كانت نتائج العلم اليونانى (الذى استمر بأقيا حتى الثورة العلمية فى القرن السابع عشر) من جهة مضمونها أو موضوعها ، ألصق بموضوعات الخبرة اليومية من موضوعات الفكر العلمى الحديث . ليس معنى ذلك أن احترام الإغريق « لوظيفة » الإدراك عن طريق الحواس كان أعظم من احترام العلم الحديث ، ولكن احترامهم كان عظيماً جداً « لمادة » الإدراك الحسى المباشرة غير المحللة .

كانوا شاعرين من وجهة نظر المعرفة بعيوب مادة الإدراك الحسى ، غير أنهم افترضوا إمكان تصحيح هذه العيوب وسد ما فيها من نقص بوسائل منطقية أو عقلية بحتة . فزعموا أن الفكر يمكن أن يتناول المادة التى يقدمها الإدراك العادى وأن يحذف الصفات المتغيرة ومن ثمَّ حادثة فيبلغ فى النهاية الصورة الثابتة اللامتغيرة التى تحمل الجزئيات حاصله على الخاصة التى لها . وعليك أن تُعرف هذه الصورة باعتبار أنها جوهر الجزئيات المذكورة أو حقيقتها الصادقة ، ثم فلتضم مجموعة من الأشياء المدركة حسيافى نوع ، هذا النوع أزل كما أن جزئياته المثلة له فانية . فلم يكن الانتقال من الإدراك العادى إلى المعرفة العلمية يتطلب إدخال تغييرات فعلية خارجية ملاحظة على « مادة » الإدراك الحسى . والعلم الحديث - بما فيه من تغييرات فى موضوع

الإدراك المباشر حاصلة من استخدام الأجهزة - لا ينصرف عن المادة الملاحظة من حيث هي كذلك ، بل يتعد عن الخصائص الكيفية للأشياء كما نلاحظها في الأصل و « طبيعياً » .

يمكن بذلك أن نقول - دون أن نعدو الصواب - إن « مقولات » الإغريق عن وصف الظواهر الطبيعية وتفسيرها كانت ذات صفة جمالية ، لأن الإدراك من النوع الجمالي يحفل بما في الأشياء من صفات كيفية مباشرة . أما السمات المنطقية التي اعتمد عليها الإغريق ليخلعوا على مادة الملاحظة صورة علمية فهي الائتلاف ، والتناسب أو التوازن ، والتماثل ، التي تكون « المنطق Logos » الذي يحفل الظواهر قادرة على أن تقررهما في قول معقول . وبفضل هذه الخصائص المفروضة على الظواهر والتي يستنبطها الفكر منها تصبح الأشياء الطبيعية معروفة . وهكذا لم يستخدم الإغريق التفكير كوسيلة لتغيير الأشياء المعروضة للملاحظة بغير الوصول إلى ظروف وأثر حدوثها ، بل استخدموا التفكير ليفرضوا على الأشياء خصائص ثابتة معينة لا وجود لها في حالة حدوثها المتغير . وجوهر الخصائص الثابتة الذي خلعه على الأشياء هو ائتلاف الصورة والنموذج . كانت الصناعات ، والبناءون ، والنحاتون ، ومعلمو الألعاب الرياضية ، والشعراء يأخذون المادة الخام ويصبونها في صور ثابتة تمتاز بالتماثل والتناسب . وكانوا يحققون هذه المهمة بغير ذلك التحليل السابق المميز للصنع الحديث في المصانع . وقد حقق مفكرو الإغريق عملاً شبيهاً بذلك فيما يختص بالطبيعة ككل ، غير أنهم بدلاً من استخدام عُدَد الصناعات المادية اعتمدوا على الفكر وحده . فاستعاروا « الصورة » form الموجودة في الفن الإغريقي ولكنهم جردوه من هياكلها المادية . كان غرضهم أن يستخرجوا من الطبيعة كما نلاحظ كلاً فنياً تشهد عين النفس ؛ فكانت الطبيعة في نظر العلم كوثناً

Cosmos ، فهو كونٌ ولكنةٌ ليس مركبا من العناصر ، أى أنه كلٌ كىفى ، أو كلٌ كأنه مأساة ، أو تمثال ، أو معبد يقوم على وحدةٍ شاملةٍ مهيمنة من جهة الكيف ، ولم يكن مجموعاً من الوحدات المتجانسة مرتبة خارجياً ضروباً مختلفة من الترتيب . كانت الغاية هي الصورة ، وهي النموذج الذي به تمتاز الأشياء امتيازاً ذاتياً في أنواعها الثابتة ، ولم تكن تلك الغاية قد تكونت من قبل في عقلٍ يخطط الغاية ثم يفرضها على الأشياء من خارج .

ويلاحظ برجسون في كتابه « التطور المبدع » أن تلك الحقيقة التي هي موضوع أصدق معرفة ، هي في نظر الإغريق موجودة في لحظةٍ متميزة حين يبلغ تيار التغيير أوجهه . ويقول إنَّ مثل أفلاطون وصور أرسطو يمكن أن تشبه في علاقتها بالجزئيات أفراس إفريز البارثينون بالإضافة إلى حركات الأفراس العابرة ، فالحركة الذاتية التي تعطى الفرس صفته وتعرفه تلتخصُّ في لحظةٍ أزلية لموقف ثابت وصورة ثابتة . فأنَّ نعرف هو أن تُبصر وأن نحصل تلك الصورة المتوجِّهة والمعرفة ، حتى إذا حصلناها ملكناها وتمتعنا بها .

هذه النظرة البرجسونية توضح إدراك الصفة الفنية جوهرية والتي حصلها موضوع المعرفة عن العلم اليوناني ، فهي ثمرة تفاصيل هذا العلم . ولست أعرف شيئاً أدل على فهم العلم اليوناني من اعتبار أرسطو الكمَّ عَرَضاً ، أى ما يمكن أن يتغير في نطاق حدود شيء من الأشياء دون أن يؤثر في طبيعته . ويكفي أن نستعرض في أذهاننا تعريف ديكارت الكمَّ أنه جوهر المادة حتى نتحقق من حصول ثورة فكرية : أى حصول تغيير جاسم في وجهة النظر ، لا مجرد زيادة مطردة في دقة المعلومات ، بل تغيير يتطوَّى على التخلى عن الصفة الجمالية للشيء . ولك أن توازن بين المتزلة التي تشغلها العلاقات في العلم الحديث وبين تفسير أرسطو للطبيعة ، نغني هذه التميزات

عن الأكثر والأقل ، والأكبر والأصغر ، وغير ذلك . أما أرسطو فالعلاقات عنده مثل الكمية ، لاشأن لها بجوهر الشيء أو طبيعته ، ولذلك لم يكن لها حساب نهائى فى المعرفة العلمية . وهذا المفهوم ملائم تماماً لوجهة النظر الجمالية التى تذهب إلى أن ما كان فى باطنه كاملاً مكتفياً بذاته فهو الذى يهمننا أعظم أهمية .

وقد يبدو أن انكباب الأفلاطونية الفيثاغورية على العدد والهندسة ما يناقض ما ذكرناه ، ولكن ذلك من جملة الاستثناءات التى تثبت القاعدة ، لأن الهندسة والعدد فى هذه الفلسفة كانتا وسيلتين لترتيب الظواهر الطبيعية كما تشاهد مباشرة . فهما مبدآن للتوازن والتماثل والقسمة مما يحقق القوانين الجمالية جوهرياً . وكان ينبغى على العلم أن ينتظر أفق من السنين حتى تصبح الرياضة أداةً للتحليل وحل الأشياء إلى عناصرها كى يعاد تركيبها وذلك عن طريق المعادلات وغير ذلك من القوى .

ولا حاجة إلى ذكر الصفة الكيفية للعلم اليونانى كما تشمل فى المركز الهام الذى تشغله الأنواع فى العلم المثنائى ، لأن هذا المثال فى غاية الوضوح ، ولكن أدل منه على قضيتنا هو ذلك البحث الكيفى الخالص للحركة ، وبخاصة أن هذا الموضوع هو مفتاح الثورة التى قام بها جاليليو . فالحركة اصطلاح كان يُطلق على كل نوع من أنواع التبدل الكيفى ، كالأشياء الحارة التى تصبح باردة ، والنمو من جنين إلى صورة كائن بالغ ، وغير ذلك . ولم ينظر إليها قط على أنها مجرد حركة ، أى تغير فى الوضع فى مكان متجانس . فنحن حين نتكلم عن حركة موسيقية ، أو حركة سياسية ، فإننا نقرب من المعنى المتصل بهذه الفكرة فى العلم القديم ، أى سلسلة من التغيرات تستهدف إتمام أو إكمال كل كيفةٍ وتحقيق غاية .

وبدلاً من استمرار الحركة إلى ما لانهاية له فإنها تستنفد فتتميل بالطبع نحو

توقفها ، نحو السكون . ولم تكن المشكلة هي البحث عن القوى الخارجية التي تدفع
السهم إلى حالة من السكون النسبي ، بل القوى الخارجية كتيارات الهواء وغير ذلك مما
تحتفظ به متحركاً وتمنعه من سرعة بلوغه غاية الطبيعية وهي السكون . فالتوقف عن
الحركة إما إعياء ، هو ضرب من التعب ، وإما أنه يذل على كمال وجوده الذاتي أو
ماهيته . فالأجرام السماوية لأنها سماوية وشبيهة بالألمة لاتعب ولا تعيا أبداً ،
فتحتفظ لذلك بحركتها الدائرية التي لاتتوقف . ذلك أن السكون حين نعى به
تحقيق الغاية ليس هدوءاً ميتاً بل هدوءاً كاملاً ، فهو من أجل ذلك حركة
« لاتتغير » . والفكر وحده يملك تماماً هذا الفعل الذاتي الكامل ، ولكن
دوران الأجرام السماوية المستمر هو أقرب مظهر طبيعي لفعل الفكر المنطوي على
ذاته الذي لاتتغير ، والذي لا يكشف شيئاً ، ولا يتعلم شيئاً ، ولا يؤثر في شيء ، بل
يدور دورة أزلية حول نفسه .

والبحث في المكان ، أو قل الأمكنة ، هو المقابل لهذا التعدد الكيفي في
الحركات . فهناك حركة إلى أعلى من الأرض لتلك الأشياء التي تتعلق بالأمكنة
الرفيعة . وذلك بحكم خفتها ، وهناك حركة إلى أسفل نحو الأرض لتلك الأشياء التي
يحكم ثقلها تبلغ غايتها وتصل إلى موضعها في الأرض الثقيلة والباردة نسبياً . أما في
الناطق المتوسطة فهناك حركات مناسبة لا إلى أعلى ولا إلى أسفل ، بل حركات إلى
الأمام وإلى الخلف . وحركات متموجة تمتاز بها الرياح والحركات « الظاهرة »
للكواكب . وكما أن البارد والثقيل يتحرك إلى أسفل ، فإن الخفيف والبارد ، وهو
الطف للواد يتحرك إلى أعلى . ونجوم قبة السماء لأنها أقرب الأشياء إلى الإلهي
وأبعدها عن الخلل وعن القوة المجردة - تتبع تلك الحركة الدائرية الكاملة وهي

أقرب الحركات في الطبيعة إلى تعقل الفكر ذاته تعقلا أزيداً، وهذا الفعل هو في الوقت نفسه فوق الطبيعة وكلها أو « علمها الغائية » .

لقد أوردنا هذه التفصيلات لنوضح الصفة الكيفية للعلم القديم . ولم يكن ثمة تنازع بين الأفكار حول القيم ، لأن صفات الأمور العلمية هي قيم ، فهي الأشياء التي نستمتع بها وتقدرها قدرها... وهناك سلمٌ من الصور يسرى في الطبيعة ، باعتبارها كلاً كفيها ، ويبدأ من الصور الأدنى قيمة إلى الأعلى : وتقوم الثورة التي بدأها جاليليو في العلم على إلغاء الكيفيات باعتبارها سماتٍ مميزةً للأمر العلمية من حيث هي كذلك . ونشأ عن هذا الإلغاء ذلك النزاع وتلك الحاجة إلى التوفيق بين خصائص الواقع العلمية وبين تلك الخصائص التي تقوم عليها السلطة الأخلاقية . من أجل ذلك إذا شئنا أن ندرك أثر علم الفلك وعلم الطبيعة الجديدين في العقائد الإنسانية فعلينا أن نضعهما في كفتي ميزان مع علم الطبيعة القديم الذي كانت فيه الكيفيات الحاصلة عن المعرفة العلمية للأشياء هي نفس كيفيات الآثار النبية ، وهي خصائص لا تختلف عن الجمال وعن كل ما تعجب به .

لم يكن مقام به جاليليو نمواً بل ثورة تمثل تغييراً من الكيف إلى الكم أو القياس ؛ من غير المتجانس إلى المتجانس ؛ من صور باطنية إلى علاقات ؛ من ائتلاف جمالي إلى صيغ رياضية ؛ من متعة تأمل إلى عمل وتوجيه فمّالين ، من سكون إلى تغير ؛ من أمور أزلية إلى تتابع زمني . وظلت فكرة وجود عالمين قائمةً بالنسبة للأغراض الأخلاقية والدينية ، ولكنها اختفت فيما يختص بأغراض العلم الطبيعي ؛ أما العالم الأعلى الذي كان موضوع العلم الصادق فقد أصبح المقرر المطلق للأمر المتصلة بالقيم التي تقدم في علاقتها بالإنسان معيار مصيره وغايته . وأما العالم الأدنى وهو عالم التغير الذي كان موضوع الظن والعمل فقد أصبح الموضوع الوحيد للعلم الطبيعي . والعالم

الذى كان يسوده الظن لم يعد عالمًا صحيحًا ولو أنه جزء أدنى من الوجود الموضوعى .
كان على التحقيق من خَلْق الإنسان ، ويمتد على الجهل والخطأ . وهذه هى الفلسفة
التي حلت بسبب العلم الجديد محل الميتافيزيقا القديمة . ولكن - و « لكن » هذه
فى غاية الأهمية - على الرغم من هذه الثورة استمرت المفاهيم القديمة عن المعرفة قائمة ،
تلك المفاهيم باعتبارها متعلقة بحقيقة سابقة ، كما استمر التنظيم الخلقى باعتباره مستمدا
من خصائص هذه الحقيقة .

ولم يظهر التغير العلمى ولا التغير الفلسفى دفعةً واحدة حتى بعد ظهور البحث
التجريبي . الواقع كما سنرى فيما بعد سارت الفلسفة فى طريق المحافظة بالتوفيق
والملاءمة ، وكانت تدرس فى العلم الجديد ، ولم يستطع العلم أن يتحرر من بعض
العوامل الأساسية فى مفهوم الطبيعة القديم إلا فى عصرنا الحاضر . على أن مقداراً
— كبيراً من الثورة العلمية كان كامناً فى التناجح استخلصها جاليليو من تجربته المشهورتين :
إحداهما عن سقوط الأجسام من برج بيزا - وهى التى قضت على التمييز القديم عن
الاختلافات الكيفية الباطنة بين النقل والخفة مما زعزع بذلك مبادئ التفسير
الكيفى للعلم . وهكذا جنحت الثورة إلى إلغاء وصف الظواهر الطبيعية وتفسيرها فى
صيغة من الكيفيات غير المتجانسة . إذ تبين أن الحركة الكائنة فى الأجسام مرتبطة
بخاصة مشتركة متجانسة تقاس بمقاومة الأجسام عندما تتحرك وبتوقفها أو ضعفها
حين تدفع إلى الحركة . وهذه الخاصة المسماة بالقصور الذاتى ، طابق بينها نيوتن وبين
الكتلة ، بحيث أصبحت الكتلة أو القصور الذاتى التعريف العلمى ، أو المعامل
الثابت للمادة ، بصرف النظر تماماً عن الاختلافات الكيفية كالرطب واليابس ،
والحار والبارد ، والتي أصبحت منذ ذلك الوقت أموراً تفسرها الكتلة والحركة
وليست مبادئ أساسية .

وإذا أخذنا هذه النتيجة على حِدَتِهَا لكانت مجرد صدمة أو على الأكثر فورة ، ولكنها ليست كذلك إذا ارتبطت بتجربته عن الكرات المتدرجة على سطح مائل ناعم (والتي كانت تجربته عن البندول نوعاً منها) ، وهو أقرب شيء يمكن ملاحظته عن الأجسام الساقطة بحرية . كان غرضه تحديد العلاقة بين مقدار زمان السقوط وبين مقدار المسافة التي يقطعها الجسم . وقد أُيِّدت النتائج المشاهدة . الفرض الذي كَوَّنَه من قبل ، وهو أن المسافة المقطوعة متناسبة مع مربع الزمن المتقضى . ولو ضربنا صفحاً عن أساس العلم المشأى الذي قامت هذه النتيجة تعارضه فإنها تبدو كتحديد رياضى للعجلة ، ومرتبطة بمفهوم الكتلة باعتبار أنها تقدم تعريفاً جديداً دقيقاً عن القوة . وهذه النتيجة في غاية الأهمية ، ولو نظرنا إليها بعيداً عن أسس المعتقدات القديمة عن الطبيعة بلغت في أهميتها مبلغ مكشفات علم الطبيعة في العصر الحاضر . وإذا نظرنا إليها في مقابل الأفكار الأساسية للعلم المشأى فهي التي مهدت للثورة العلمية : فقد قضت نتائج جاليليو قضاء مبرماً على الفكرة التقليدية القائلة بأن جميع الأجسام المتحركة تصل بالطبع إلى السكون بسبب ما فيها من ميل ذاتى إلى بلوغ طبيعة باطنة . وقد استخدم جاليليو بعقريته هذه النتائج التي وصل إليها ليبين أن الجسم إذا كان متحركاً على سطح أفقى دون أن يخضع للقوة المستقلة للثقل المتجانس ، واستبدل به جسم على سطح مائل ، فإنه متى تحرك يستمر في الحركة إلى ما لا نهاية - وهي الفكرة التي صاغها نيوتن فيما بعد في القانون الأول للحركة . وقد فتحت هذه الثورة العاريق إلى وصف الظواهر الطبيعية وتفسيرها على أساس المسافة والزمن والكتلة والحركة المتجانسة . وليست مناقشتنا عرضاً للتطور التاريخي ، ولذلك نمر بالتفاصيل مروراً عابراً . غير أن بعض النتائج المتولدة عن ذلك يجب أن تذكر في إيجاز .

إن استنتاج جاليليو لم يؤثر في أول الأمر في الفكرة التقليدية من أن الأجسام الساكنة تظل ساكنة . ولكن منطق جاليليو ومناهجه التي استخدمت فيما بعد بينت أنه إذا دُفع جسمٌ مُضخم إلى السكون انتقلت الحركة إلى جزيئاته الخاصة وإلى جزيئات ذلك الجسم الذي أوقف حركته . وبذلك أصبحت الحرارة خاضعة لبحث ميكانيكي بحيث تقرر أخيراً تحويل الحركة الميكانيكية والحرارة والضوء والكهرباء بعضها إلى بعضها الآخر بنيفر فقدان من الطاقة . ثم بين نيوتن محتدياً مثال كوبرنيق وهو يجيز أن حركات الكواكب تخضع لنفس القوانين الميكانيكية عن الكتلة والمجلة كما تخضع لها الأجسام الأرضية . وبذلك أصبحت الأجرام السماوية وحركاتها خاضعة لنفس القوانين السارية في الظواهر الأرضية ، وألغيت فكرة الاختلاف في النوع بين الظواهر في الأجزاء المختلفة من المكان . وأصبح كل ما يعمل له العلم حساباً هو الخصائص الميكانيكية المصوغة في تعبيرات رياضية ؛ وأهمية الصياغة الرياضية تدل على إمكان التكافؤ التام أو تجانس انتقال الظواهر المختلفة من صيغة إلى أخرى .

وإذا نظرنا إلى الأمر من جهة المذهب القائل بأن غرض المعرفة بلوغ الحقيقة ، وأن موضوع المعرفة والأشياء الواقعة حدّان مترادفان ، فليس ثمة إلا نتيجة واحدة ممكنة ، هي بعبارة أحد المُحدّثين : « أن الفلك النيوتوني قد كشف عن جميع عالم السماء وكأنه خلاء مظلم لا محدود تتحرك فيه المادة الميتة بدافع من قوى لا جس لها ، ففضى بذلك نهائياً على أحلام الأجيال الشعرية » (١) .

ومع ذلك فإنما تصح هذه النتيجة بشرط صحة المقدمة . فإذا أخذ عالم الكيفيات

(١) Barry, The Scientific Habit of Mind, New York, 1927, p249

وإني مدين لهذا الكتاب بأكثر مما أوردته في هذا النص .

على أنه موضوع معرفة لا تجريبية. من نوع آخر بخلاف المعرفة ، وبمقدار ما تؤخذ المعرفة على أنها معيار التجربة أو صورتها الوحيدة الصحيحة ، فإن استبدال العلم النيوتوني بالإغريقي (باعتبار أن هذا العلم الأخير إنما هو ترتيب معقول لعالم الكيفيات الذى تتمتع به بالخبرة المباشرة) يعنى أن الخصائص التى تجعل العالم عالم بهجة وإعجاب وتقدير لم يعد لها محل . ومع ذلك فهناك تفسير آخر ممكن . فالفلسفة التى تذهب إلى أننا نجرب الأشياء كما هى عليه فى الواقع بعيدا عن المعرفة ، وإلى أن المعرفة ضربٌ من تجربة الأشياء تسر توجيه الأمور لأغراض تجارب غير عرفانية ، هذه الفلسفة تنتهى إلى نتيجة أخرى .

ولو مضينا فى مناقشة هذا الموضوع عند هذه النقطة لجرنا ذلك إلى مناقشات سنعرض لها فيما بعد ، لذلك سنقتصر المناقشة على هذا السؤال وهو : ما الذى أحدثه المنهج التجريبي الجديد لكيفيات التجربة العادية ؟ لننس نتائج الفلسفة اليونانية ، ولنطرح من عقولنا جميع النظريات عن المعرفة وعن الحقيقة . ولنأخذ هذه الوقائع البسيطة المباشرة : هذه هى الأشياء الطبيعية التى نستمتع بها حين تكون ملونة زرانة عطرة محبوبة جذابة جميلة والتى نقاسمها حين تكون مكروهة قبيحة ممجوجة . فما الأثر الذى أحدثه فيها العلم الطبيعي ؟ .

لو سلمنا مؤقتا بأن نفرغ عقولنا من المفروضات الفلسفية والميتافيزيقية السابقة ، ونظرنا إلى المسألة بأبسط طريقة ممكنة وأكثرها سداجة ، فإنى أحسب أن جوابنا ، مصوغا فى عبارات فنية ، هو أن العلم الحديث « يستبدل بالأشياء » objects المعطيات data (لسا نعى أن هذه النتيجة هى كل أثر المنهج التجريبي والذى كان كما رأينا من بداية الأمر معقدا ، ولكن أول أثر فيما يختص باستبعاد الكيفيات هو من هذه الطبيعة) . ومن الواضح كل الوضوح أن العلم اليونانى كان يبيحث

في « الأشياء » objects بالمعنى الذى تقصده من النجوم والصخور والأشجار والمطر والأيام الحارة والباردة مما يقع في الخبرة العادية . أما الذى نغنيه من قولنا إنَّ أول أثر للتجريب هو رد الأشياء من حالتها كأشياء إلى معطيات فقد لا يكون واضحاً تمام الوضوح^(١) . ونعنى بالمعطيات المادة التى نتخذها لتأويلٍ بعد ذلك ، أى شئ يدور تفكيرنا حوله . أما الأشياء فإنها غايات ، فهى تامّة منتهية ، وهى إنما تدعو إلى التفكير بطريق التعريف والتصنيف والترتيب المنطقي وما تتضمنه الأقيسة ، وغير ذلك . أمّا المعطيات فتعنى « المادة التى نخدمنا » ، فهى دلائل ، وشهادات ، وعلامات ، وطرق إلى أمور لم نبلغها بعد وآيات عليها ؛ إنها متوسطات وليست نهائية ؛ وسائل لا غايات .

وقد يمكن أن نعرض المسألة عرضاً بشكل فى أقل فنقول : إن موضوع البحث الذى اعتبر محققاً مطالب المعرفة أو المادة التى منها نصوغ الحلول أصبح شيئاً يثير « مشكلات » ؛ فالحر والبارد ، والرطب واليابس ، والخفيف والثقيل ، بدلا من أن تكون بيّنة بذاتها وأموراً تفسر بها الظواهر ، أصبحت موضوعات علينا أن نفحص عنها ، ومسببات لا مبادئ للأسباب ، وأصبحت تثير علامات استفهام بدلا من تقديم إجابات . وبدلا من أن تقدم الاختلافات بين الأرض وبين منطقة الكواكب والأثير السماوى مبادئ مطلقة يمكن أن تستخدم لتمييز الأشياء وتصنيفها ، كانت تلك الاختلافات أموراً ينبئ تفسيرها وإخضاعها لمبادئ متطابقة معها . صفوة القول كان العلم اليونانى والعلم فى العصر الوسيط فنّاً لقبول الأشياء كما يستمتع بها ويعانها ، أما العلم التجريبي الحديث فهو فن للتوجيه .

إن الفرق العظيم بين موقف من يقبل الأشياء بالإدراك والاستعمال والتمتع

(١) انظر فى هذا التحول من الأشياء إلى المعطيات مقالة ج . هـ . ميدز فى كتابه
Creative Intelligence, New York, 1917 .

العادى على أنها نهائية وعلى أنها أوج العمليات الطبيعية ، وموقف من ينظر إليها على أنها نقطة البداية للتفكير والفحص ، هو فرق يتخطى حدود الصفات الفنية للعلم . إنه يدل على ثورة تشمل روح الحياة كلها ، وتشمل موقفنا من جميع نواحيه نحو كل ما يقوم في الوجود . فعند ما ننظر إلى الأشياء التي تحيطنا ، مما نلمسه ونسمعه ونراه ونذوقه على أنها علامات استفهام تحتاج إلى البحث عن جواب (ويجب أن نبحث عن جوابها بإدخال تغييرات مقصودة حتى يعاد تشكيلها في شيء مختلف) تبطل الطبيعة كما هي موجودة من قبل أن تكون شيئاً ينبغى قبوله والخضوع له والصبر عليه أو التمتع به كما هي عليه في الواقع . إنها اليوم شيء علينا أن نعدله وأن نوجهه بالقصد . إنها مادة نشغل بها كي نحيلها إلى أشياء جديدة تحقق حاجتنا تحقيقاً أفضل . والطبيعة كما هي موجودة في أى وقت خاص عمبة وليست كاللا ، إنها تمدنا ببيدات وفرص ممكنة أكثر مما تقدم لنا غايات نهائية :

جملة القول : تغيرت المعرفة باعتبارها متعة جمالية لخواص الطبيعة من جهة أنها أثر من صنع الفن الإلهي ، وأصبحت معرفة باعتبارها وسيلة للتوجيه الديوى - أى طريقة لإحداث تغييرات مقصودة تعدل من اتجاه سير الحوادث . فالطبيعة كما توجد في أى وقت معين مادة تتخذها الفنون لتطبع أثرها عليها وتعيد تشكيلها أكثر من أن تكون أثراً فنياً تاماً من قبل . لذلك كان الموقف المعدل إزاء التغير الذى أشرنا إليه يحمل معنى أوسع كثيراً مما يدل عليه العلم الجديد باعتباره مطلباً فنياً . وعند ما نجعل العلاقات بين التغيرات هدف المعرفة ، فإن تحقيق هذا الغرض بالكشف عن هذه العلاقات يكافئ الظفر بألة للتوجيه . فعند ما نعلم تغييراً ما ، ونعلم بالقياس المضبوط ارتباطه بتغير آخر ، فإننا نحصل بذلك على وسيلة ممكنة لابتداع تلك الحادثة الأخرى أو تعديلها . إن الموقف الجمالى موجه بالضرورة إلى ماهو موجود

من قبل ، إلى ماهو تام ومنته . أما موقف التوجه فإنه يتطلع إلى المستقبل ؛ إلى الإنتاج .

وهذه النقطة نفسها يمكن أن تُقرَّرَ بشكل آخر حين نقول : إنَّ رَدَّ الأشياء المعلومة إلى معطيات من أجل معرفة أويحث سنضطلع به يحرر الإنسان من الخضوع للماضي . إنَّ الموقف العلمي باعتبار أنه موقف يهتم بالتغير بدلا من اهتمامه بالأمور الثابتة المنعزلة التامة ، هو موقف يقظ بالضرورة للمشكلات ، فكل مسألة جديدة فرصة جديدة لمباحث تجريبية أخرى لإحداث تغيير مُوجَّه أكثر . فلا شيء بأسف له العقل العلمي أكثر من بلوغه حالة لا يجد فيها مزيدا من المشكلات لأن مثل هذه الحالة تقضى إلى موت العلم لا إلى كمال حياته . ويكفي أن نوازن بين هذا الميل وبين مايسود الأخلاق والسياسة حتى نتحقق من الفرق الذي أشرنا إليه من قبل ، كما نتحقق من أن تقدمها لايزال محدوداً . ذلك أننا فيما يختص بالأمور العملية لايزال نعيش في خوفٍ من التغير وخشيةٍ من المشكلات . فنحن نشبه أهل الزمن القديم - مع احترامنا للظواهر الطبيعية - في إثارتنا القبول والصبر أو التمتع - بحسب ماتقصيه الأحوال - بما هو كائن ، وما نمجده على ظهر الأرض ، وعلى أكثر تقدير أن ترتب ذلك في مفاهيم فتكتسى بذلك صورة معقولة .

كان التغير قبل نشأة المنهج التجريبي شرّاً لا بد منه . ومع ذلك فعالم الوجود الظاهري ، تُنفى عالم التغير ، على الرغم من انحطاط رتبته عن العالم اللامتغير ، فهو موجود ولا بد من قبوله عملياً كما يحدث . والحكيم من الناس إذا كان الله قد أنعم عليه بحظ من الثروة فإيسر له أن يشتغل بها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، مولياً ظهره إياها ليتجه نحو العالم العقلي . ولا تقبل الصور الكيفية والغايات التامة التي تحددها الطبيعة الخضوع لتوجه الإنسان . وهذه الكيفيات والغايات نعمَةٌ حين يحدث أن نستمتع

بها . ولكن الطبيعة فيما يختص بالأغراض الإنسانية تعنى الحظ ، والحظ ضد الفن . فإذا أصابنا خير رحبنا به ، ومع ذلك فالخيرات إما تكون مأمونة في الوجود عن طريق تنظيم عمليات التغيير ، وهو تنظيم يعتمد على معرفة علاقاتها . وإذا كان كثير من المفكرين قد ورثوا إلقاء الميول الثابتة نحو الغايات المحدودة باعتبار أن هذا الإلقاء ينطوي على تجريد الطبيعة من روحانيتها ، فذلك في الواقع شرط سابق على القول بغايات جديدة وإمكان تحقيقها بالفعل المقصود . والأشياء التي ليست أهدافاً ثابتة للطبيعة ، والتي ليس لها صور ذاتية محدودة تصبح محلاً لاستقبال صفات جديدة ، ووسيلة لخدمة أغراض جديدة . وإلى أن تتجرد الأشياء الطبيعية من الغايات المحدودة التي كانت تعد ثمرة الميل الباطني لعمليات الطبيعة نفسها ، فلا يمكن أن تصبح الطبيعة مادة لتشكيل رغبات الإنسان وأغراضه .

هذه الاعتبارات التي ذكرناها ينطوي عليها ذلك الموقف المتغير الذي يرد الأشياء بالتحليل التجريبي إلى معطيات . ويصبح غرض العلم الكشف عن العلاقات الثابتة بين التغيرات بدلا من تعريف الأشياء اللامتغيرة المتعالية على إمكان التبدل . فوقف العلم بهم بميكانيزم الأحداث بدلا من اهتمامه بالعلل الغائية . والمعرفة حين تبحث فيما هو قريب لا ما هو نهائي ، إنما تبحث في العالم الذي نعيش فيه ، العالم الذي نجربه بدلا من محاولة الهرب عن طريق العقل إلى عالم أعلى . والمعرفة التجريبية ضرب من العمل ، وهذا الضرب ككل عمل يقع في زمان معين وفي مكان معين وفي ظروف خاصة مرتبطة بمشكلة محدودة .

والفكرة القائلة بأن مخترعات العلم عبارة عن كشف الخواص الطبيعية للحقيقة المطلقة ، عن كشف الوجود بوجه عام ، إنما هي بقية من بقايا الميتافيزيقا القديمة . ونشأ عن إقحام فلسفة غريبة في تأويل نتائج العلم الظن بأن هذه النتائج تستبعد

الصفات والقيم من الطبيعة ، ومن ثمّ قامت مشكلة الفلسفة الحديثة ، أى علاقة العلم بما نحبه ونقدره بالأمر الذى لها سلطان على توجيه السلوك . وإقحام هذه الفلسفة ذاتها فى بحث نتائج العلم الرياضى الميكانيكى على أنها تعريف للحقيقة الطبيعية بطبيعتها الذاتية يفسر الخصومة الموجهة للذهب الطبيعى ، ويفسر الشعور بأن مهمة الفلسفة البرهنة على وجود عالم وراء الطبيعة ، وهو عالم لا يخضع للشروط التى تميز جميع الأشياء الطبيعية . فلتستبعد الفكرة القائلة بأن المعرفة إنما تكون كذلك حين تكون كشفاً عن خواص الحقيقة السابقة الثابتة وتعريفها لها ، ثم قسّر هدف المعرفة بمعيارها بما يحدث فى طرائق البحث العلمى الراهنة ، تجد أن تلك الحاجة والمشكلة المرعومتين تختفيان .

ذلك أن البحث العلمى يبدأ دائماً من الأشياء الموجودة فى البيئة مما نجربه فى حياتنا اليومية ، من الأشياء التى نراها ، وتتناولها بأيدينا ، ونستعملها ، ونستمتع بها ونعانيها . وهذا هو عالم الكيفيات العادى . ولكن بدلاً من قبول كيفيات وقيم - غايات وصور - هذا العالم باعتبار أنها تقدم موضوعات المعرفة مع خضوعها لترتيب منطقي معيّن ، ينظر البحث التجريبي إليها باعتبار أنها تقدم حافزاً للفكر . إنها مواد المشكلات لاحتلالها ، وعلينا أن نسعى إلى أن تكون موضوعات المعرفة . وأول خطوة فى المعرفة أن نحدد المشكلات التى تحتاج إلى حل ، وتحقق هذه الخطوة بتعديل الكيفيات الواضحة المعطاة . فهذه الكيفيات آثار ، وأمور علينا أن نفهمها ، ويتم فهمها بصيغة تولدها . إنَّ البحث عن « العلل الفاعلة » بدلاً من العلل الغائية ، عن العلاقات الخارجية بدلاً من الباطنة ، هو الذى يستهدفه العلم . ولكن هذا البحث لا يدل على أنه بحث عن الحقيقة فى مقابل الخبرة بما هو غير حقيقى وظاهرى . إنه يدل على البحث عن تلك العلاقات التى يتوقف

عليها حدرث الكيفيات والقيم الواقعة والتي يمكن بواسطتها أن ننظم حدوثها .
فإذا سمينا الموجودات كما تقع في خبرتنا وقوعاً مباشراً وكيفياً «ظواهر» ، فليس معنى ذلك أننا نعيّن لها وضعاً ميتافيزيقياً ، بل ندل بذلك على أنها تحدد مشكلة تقرير علاقات التفاعل ، تلك العلاقات التي يتوقف حدوثها عليها .

وليس من الضروري أن تتعلق المعرفة بالوجود كما يقع في خبرتنا وقوعاً مباشراً بكيفياته المحسوسة . فالخبرة المباشرة نفسها تعنى بهذا الأمر . أما الذى يعنى العلم به فهو « حدوث » هذه الأشياء التي تقع في خبرتنا ، ولذلك كانت هذه الأشياء المختبرة بالنسبة للغرض الذى يستهدفه العلم «أحداثاً» events ، وغايته الكشف عن شروط وقوعها ونتائجها . ولا يتم هذا الكشف إلا بتعديل الكيفيات المعطاة بطرق تصبح معها العلاقات ظاهرة . وسنرى فيما بعد أن هذه العلاقات تكون الموضوعات الصحيحة للعلم من حيث هو كذلك . وإنما عنايتنا الآن أن نؤكد هذه الحقيقة وهى أن استبعاد كيفيات الوجود المختبر ليس إلا خطوة متوسطة ضرورية لكشف العلاقات ، حتى إذا تمت هذه الخطوة أصبح الغرض العلمى سبيلاً إلى توجيه وقوع الأشياء المختبرة مع حصولها على زاد أعظم وآمن من القيم والكيفيات .

ربما يقال إننا حين نحتفظ بالنظرية القديمة عن المعرفة والميتافيزيقا ، قد نظن أن العلم يخبرنا بأن الطبيعة فى حقيقتها الصحيحة إنما هى تفاعل كتل متحركة لا صوت لها ولا لون أو أى صفة من صفات المتعة والمنفعة . الواقع أن ما يفعله العلم هو بيان أن أى شىء طبيعى يمكن بحثه فى صيغة من العلاقات التي عليها يتوقف حدوثه ، أو يمكن بحثه كحادثة event ، وأتينا فى بحثها على هذا النحو نتسكن من أن ننفذ إلى ما وراء الكيفيات المباشرة التي يقدمها الشىء المختبر مباشرة ، وأن ننظم حدوثها من انتظار ظروف خارج سلطاننا تعمل على وقوعها . إن ردّ الأشياء المختبرة إلى (٩ - البحث عن اليقين)

صورة علاقات مجايدة بالنسبة للكيفيات شرطٌ ضرورى للقدرة على تنظيم مجرى التغيير الذى يؤدى إلى وقوع شىء له الصفات المرغوبة .

خذ الماء مثلاً : فإدما نأخذُه على أنه مجرد الشىء الذى يقع فى خبرتنا مباشرة ، فنحن نستخدمه فى بعض منافع يسيرة مباشرة كالشرب والغسل وغير ذلك . وفيما عدا تسخين الماء فليس ثمة ما كان يمكن أن نفعله بالقصد لتغيير خواصه . أمّا حين نبحث فى الماء لا على أنه ذلك الشىء الصافى المتموج الذى له من الصفات ما يسر العين والأذن واللسان ، بل على أنه شىء رمز له بالرمز يد ١٢ ، شىء تيب عنه هذه الصفات تماماً ، أصبح الماء خاضعاً لكل ضروب التوجيه وملائماً لمنافع أخرى . وكذلك إذا لم نبحث فى البخار والتلج على ماها عليه من جهة اختلافهما الكيفى فى الخبرة المباشرة ، بل على أهمها جزئيات متجانسة تتحرك بعجلات ذات مقدار فى مسافات معلومة ، نستغنى عندئذ عن الكيفيات المميّزة التى كانت حواجز تحول دون التنظيم المشر ، مادما كنا نتخذها كغايات . وهناك طريقة وحيدة للعمل فيما يختص بها على الرغم من وجود الاختلافات بينها ، وهذه الطريقة من العمل قادرة على التطبيق على الأجسام الأخرى ، ومن جهة المبدأ على أى جسم بصرف النظر عن فروقه الكيفية من صلابة وسيولة وغازية ، بشرط أن تعطى هذه الأجسام صيغة رياضية متشابهة . وبذلك تصبح جميع أنواع الامتداد والانكماش والتبريد والتبخير وإنتاج وتنظيم القوة المفجرة ممكناً . ومن الناحية العملية تصبح الأجسام تجمعات للطاقات تُستخدم بجميع أنواع الطرق ، وتدعو إلى كل نوع من أنواع التبديل والتحويل والتركيب والفصل . ولكن الشىء الذى كان موضوع الخبرة المباشرة الحسية يظل باقياً دائماً نفس الشىء الكيفى الذى تتمتع وننتفع به . فالماء كشىء علمى ، كشىء هو يد ١٢ ، إلى جميع القضايا العملية الأخرى التى يمكن تقريرها عنه ، ليس منافياً فى

في الوجود الواقعي للماء الذي نراه ونستخدمه . ولكنه بسبب العمليات التجريبية أداة
تضاف إلى التوجيهات والاستخدامات الكثيرة للأشياء الواقعة في خبرتنا اليومية .
إني مدرك أن هذه الطريقة في معالجة مشكلة الفلسفة الحديثة الكبرى سيعدها
كثير من المفكرين ميلا إلى المغالاة في الحل ، لأن الحل إن وجد (ويشعر كثير من
المفكرين أن أى حل هو حرمان حقيقي) من البساطة والسهولة ليكون مرضيا .
وسأكون راضيا إذا كان البحث يدفع أى شخص لإعادة النظر في المعتقدات
القديمة التي تقف في سبيل الحل المقترح . وهذه الآراء السابقة تزعم أن المعرفة منزلة
فريدة ممتازة كضرب بلوغ الحقيقة بالموازنة مع الضروب الأخرى من الخبرة ، وأنها
من حيث ذلك أسمى من النشاط العملي . لقد ضيع هذان الرأيان جميعا في عصر
كانت المعرفة تعد شيئا إنما يمكن بلوغه بوساطة قوى الذهن العقلية وحدها . غير أن
نمو البحث العلمي المتعمد اعتماداً تاماً على التجريب أثبت الخطأ العميق لهذا الوضع .
ولذلك لنا أن نتساءل : أليس هذا هو الوقت لمراجعة المفاهيم الفلسفية التي قامت على
اعتقاد ثبت اليوم أنه باطل ؟ نخلص إذن من المناقشة السابقة إلى أننا إذا صغنا
فكرتنا عن المعرفة على مثال البحث التجريبي ، رأينا أنها طريقة للنظر في أمور الخبرة
العادية بحيث نصوغ أفكارنا عنها في صيغ من تفاعلها بعضها مع بعضها الآخر بدلا
من صيغ الكيفيات التي تقدمها لنا مباشرة ، وبذلك يكون توجيهنا لها وقدرتنا
على تغييرها وتسيير دفة هذه التغييرات حسبما نشاء مما لاحد له . فالمعرفة ذاتها ضرب
من الفعل العملي ، وهي طريق التفاعل الذي به تصبح أنواع التفاعل الطبيعي الأخرى
خاصة للتوجيه . وهذا هو معنى المنهج التجريبي بمقدار تتبعنا له في بحثنا حتى الآن .
لقد فحصنا المعرفة العلمية ، كما قررنا في بداية هذا الجزء من المناقشة ، لآلائها بل
لتمدنا بالمادة التي نضع بها فرضاً عن أمر أقل من الناحية الفنية وأوسع وأكثر حرية

في التطبيق . والحل النهائي هو إمكان القول بأن الخبرة الراهنة في مضمونها وحركتها المحسوسين قد تقدم تلك المثل والمعاني والقيم التي دفع فقدانها وعدم الاطمئنان إليها في الخبرة كما يعيشها بالفعل معظم الناس إلى الارتقاء في أحضان حقيقة أخرى وراء الخبرة . وهذا فقدان لتلك المثل والمعاني والقيم وعدم الاطمئنان إليها علة في التمسك المستمر بالأفكار الفلسفية والدينية التقليدية ؛ تلك الأفكار التي لا تتجاوب مع أنغام الحياة الحديثة . ويبين النموذج الذي تقدمه المعرفة العلمية ، على الأقل في هذا المجال الواحد ، أنه في إمكان الخبرة حين تصبح تجريبية حقاً أن تنمى أفكارها ومعاييرها المنظمة الخاصة بها . وليس هذا هو الأثر الوحيد ، بل إن تقدم المعرفة بالطبيعة إنما أصبح مضمونا راسخا بسبب هذا التغيير . وهذه النتيجة تبشر بأمل حسن في إمكان إجراء تغيير مماثل في المجالات الأوسع والأكثر حرية وإنسانية ، بحيث تستطيع فلسفة الخبرة أن تكون تجريبية دون أن تزيف الخبرة الراهنة أو تضطر إلى تفسير القيم العزيزة على قلب الإنسان تفسيراً بعيداً عن الواقع .

الفصل الخامس

الأفكار في مجال العمل

لعل مشكلة طبيعة الأفكار ومنزلتها أشد من سائر المشكلات الفلسفية طرّقاً لباب عقل الرجل المثقف . وقلائد المدح التي تتوج هامة «المثالية» هي ضريبة الاحترام التي يدفعها الناس للفكر وقوته . أما الشهرة السيئة التي تتصف بها المادية فإنها ترجع إلى حطها من شأن الفكر الذي تبحث فيه على أنه وهم من الأوهام ، أو على أكثر تقدير إفراز عرضي ؛ فالمادية لا تترك للأفكار مجالاً إذا كان لها أثر خلاق أو منظم . ويمكن القول - على بعض المعاني - إنَّ السبب الذي من أجله نجح الأفكار والفكر هو الشعور بأنها الصفة المميزة لكرامة الإنسان نفسه . ولقد رغب المفكرون الجادون دائماً في وجود عالم تنتج فيه التجاربُ الأفكارَ والمعاني ، وأن تقوم هذه الأفكار بدورها بتنظيم السلوك . ولك أن تستبعد الأفكار وما يترتب عليها حينئذ تجد أن الإنسان يبدو أنه لا يَفْضَلُ البهائم في الحقل .

ومع ذلك فقصّة انقسام الفلاسفة إلى مدارس متعارضة فيما يختص بطبيعة الأفكار وقوتها قصة قديمة . فإلى أقصى اليمين نجد أولئك الذين قرروا تحت راية المثالية أن الفكر خالق الكون ، وأن الأفكار المعقولة تكونُ بِنَيْتِهِ . ومع ذلك فهذا العمل الإنشائي قد أجراه الفكر دفعة واحدة بعمل أولى أصلى . والعالم التجريبي الذي نعيش فيه من يوم إلى آخر غليظ مشاكس يتصف في عنادٍ باللامثالية ؛ لأنه ليس إلا مظهراً للحقيقة التي صنمها الفكر . وهذا الضرب الفلسفي الذي يوقر الأفكار أقرب

إلى أن يكون تعويضا منه أن يكون حيويا ، وليس له مدخل في أن يجعل البيئة الطبيعية والاجتماعية لخبرتتنا مفرأ أكثر مثالية ، أى يتميز بالمعاني التى هى ثمار الفكر . وهناك قوم على استعداد أن يتبدلوا بالفكر الذى يكون الحقيقة دفعة واحدة ، التفكير الذى يجعل بأفعال خاصة مستمرة عالم خبرتنا الراهن أزخر بالمعاني المتأسكة الباهرة .

وفى الطرف الآخر نجد مدرسة التجريبيين الحسية الذين يذهبون إلى القول بأن المذهب الذى يزعم أن الفكر فى أى ضرب من أفعاله خلاق وهم من الأوهام . وتطالب هذه المدرسة بضرورة الصلة المباشرة الأولية بالأشياء كمنع لكل معرفة . فالأفكار أشباح باهتة للانطباعات المادية المحسوسة ؛ إنها صور وانعكاسات شاحبة وأصداء ميتة للتفاعل الأولى مع الحقيقة والذى إنما يتم بالإحساس وحده .

وعلى الرغم من التضاد بين المدرستين إلى طرفى تقيض فإنهما تعتمدان على مقدمة مشتركة . فطبقا لكلا المذهبين الفيلسفين ليس الفكر « التأملى » . أى التفكير الذى يتطلب الاستدلال والحكم - خالقا مولدا ، بل معياره موجود فى حقيقة سابقة مما ينكشف فى بعض المعرفة المباشرة غير التأملية . وتعتمد صحته على إمكان التحقق من نتائجه بالتطابق مع حدود مثل تلك المعرفة المباشرة الأولية . أما الخلاف بين المدرستين فرجعه ببساطة إلى آلة وطبيعة المعرفة المباشرة السابقة . فالتأمل عند كلتا المدرستين يجعل التفكير الذى يتطلب الاستدلال « استرجاعيا » ، والبرهان على نتائجه موجودا فى الموازنة مع ما يعرف بغير أى استدلال . وفى التجريبية التقليدية يوجد المعيار فى الانطباعات الحسية ، أما فى المثالية الموضوعية فالبعث التأملى إنما يكون صحيحا بمقدار ما يسترجع العمل الذى تم من قبل بالتفكير الإنشائى . وهدف التفكير الإنشائى هو الاقتراب من الحقيقة التى أنشأها من قبل العقل الخالص .

ويشارك الواقعيون في المقدمة الأساسية كذلك ، لأن جوهر موقفهم هو أن البحث التأملى صحيحٌ بمقدار ما ينتهى إلى إدراك ما هو موجود من قبل . وحين يُدخل التفكير أى تعديل على الحقيقة السابقة يقع فى الخطأ ، فعندهم أن التوليد الخلاق من جانب العقل يحدد الخطأ .

والحل مرتبط بتحليل المعرفة التجريبية التى بدأناها فى الفصل السابق . لأن المقدمة المشتركة لهذه المدارس الفلسفية المتعارضة فيما بينها بأوجه كثيرة ، ترجع إلى اصطناع الفكرة عن المعرفة فى صلتها بما هو حقيقى وموجود وجوداً مستقلاً ، تلك الفكرة التى نشأت فى الفكر الإغريقى وأصبحت جذورها ضاربة فى أعماق التقاليد . وعند ما تلخصنا مميزات التفكير التجريبى قلنا إن سمته الثانية هى توجيه التجريب بالأفكار ، أى إن التجريب لا يخطط بخط عشوائى ، وليس فعلاً بدون غرض ، ولكنه يشتمل دائماً إلى جانب التحسس والعمل الأعمى نسبياً على عنصر من روية البصيرة والقصد مما يحدد لنا محاولة هذا الإجراء دون ذلك . وفى هذا الفصل سننظر بناءً على ذلك فى نتائج نظرية الأفكار التى تترتب على المنهج التجريبى . ولنفترض مؤقتاً أن كل ما يمكن أن نعرفه عن الأفكار مستمد من الطريقة التى تبرز بها فى مباحث العلم التأملية . فما هو المفهوم الذى نكوّنه عن طبيعتها ووظيفتها .

سنشرع باقتضاب بعض الشئ ، بعرض لطبيعة التصورات التى أقيمت على أساس النتائج الحديثة فى علم الطبيعة . ثم نوازن بعد ذلك بين هذه الفكرة وبين الأفكار التى اصطنتعتها فلسفة نيوتن فى الطبيعة والعلم ، وننظر فى الأسباب التى دفعت إلى استبعاد هذه الأفكار . ونعود أخيراً إلى موازنة بين هذه النتيجة التى انتهينا إليها وبين المذهب الذى تشتمل الفلسفات التقليدية عليه - وهو مذهب مطابق لما أسقط اليوم من فلسفة نيوتن الطبيعية .

ويقرر موقف العلم في الوقت الحاضر عن هذا الأمر كما يلي: « لإيجاد طول شيء ما فعلياً أن نقوم ببعض الإجراءات الطبيعية. ويتحدد مفهوم الطول عندما تتحدد الإجراءات التي بها نقيس الطول، أي إن مفهوم الطول يتطلب قدرًا من مجموعة إجراءات نحدد بها الطول، ولا شيء أكثر من ذلك القدر. وعلى العموم، فإننا لانعنى بأى مفهوم أكثر من مجموعة من الإجراءات؛ فالمفهوم مرادف لمجموعة الإجراءات المناظرة»^(١). ويكرر إدنجتون الفكرة نفسها في محاضرات جيفورد وفي ذلك يقول: « يشتمل معجم عالم الطبيعة على عدد من الألفاظ مثل: الطول، الزاوية، السرعة، القوة، بالقوة، التيار، إلى غير ذلك مما نسميه «مقادير طبيعية». ومن المسلم به الآن أن هذه المقادير الطبيعية يجب أن تُعرّف طبقاً للطريقة التي نتعرف بها عليها حين نواجهها بالفعل، لاطبقاً للدلالة الميتافيزيقية التي قد نتوقعها لها. ففي الكتب القديمة كانت الكتلة تُعرّف بأنها: مقدار من المادة، ولكن حين أريد تحديد الكتلة تحديداً فعلياً، رؤى اتباع منهج تجريبي ليست له صلة بهذا التعريف»^(٢). إن

Bridgman, The Logic of Modern Science, New York, (١)
1927. p. 5.

The Nature of the Physical World, London and New York (٢)
1928, p. 255

ويتضمن هذا النص أن المفاهيم تعرف بإجراءات تجريبية هي التي تحدها، أي إجراءات تعرف وتختبر صحة المعاني التي تقرر بها الحوادث الطبيعية. ويتضح هذا المضمون المضمر بعد عبارات قليلة حين يتكلم ادنجتون عن اينشتين فيقول إن « طريقتنا تلح في أن يعرف كل مقدار طبيعي كنتيجة لإجراءات معينة من القياس والحساب ». وقد سبق « بيرس » إلى هذا المبدأ في مقالته عن « كيف نجعل أفكارنا واضحة » ، والتي نشرها لأول مرة سنة ١٨٨١ — وقد نشرنا الآن في مجلد مع مقالات أخرى بإناية موريس كوهين ، بعنوان « الاتفاق والحب والمنطق » بنويورك ١٩٢٢ . يقرر بيرس أن المعنى الوحيد لفكرة شيء يقوم على النتائج المترتبة على التأثير في شيء من الأشياء بطريقة خاصة . وهذا المبدأ أحد عناصر برجماتية وليم جيمس . وهذه الفكرة قريبة كذلك من النظرية « الأدائية » عن المفاهيم التي تذهب إلى أن أنها أدوات فكرية لتوجيه سلوكنا في صلتنا بالوجود . ومبدأ « التجريد الواسع » كضرب لتعريف الأشياء يشبه ذلك في أثره . ونظراً إلى ما يتصور فكرة البرجماتية من إيهام — على الرغم من أن أثرها المنطوق واحد — سأتابع برديجان في قوله « بالفكير الإجرائي » .

اصطناع هذه الوجة من النظر فيما يختص بمعنى التفكير ومضمونه ، وبصحة أو سلامة الأفكار التي بها نفهم الأحداث الطبيعية ، يجعل ممكنا ما كان ناقصا خلال تاريخ الفكر أى اختبارية تجريبية أصلية . ويبدو أن عبارة « اختبارية تجريبية » [أو تجريبية تجريبية] experimental empiricism زيادة تكرار ، وينبغى في الواقع أن تكون كذلك مادام للاسم والصفة نفس الدلالة بحيث لا تكسب شيئا من استخدام الاصطلاحين . غير أن الأمر على خلاف ذلك من الناحية التاريخية ، لأن الفلسفات التجريبية empirical قد صيغت تاريخيا في عبارات من الإحساسات أو المعطيات الحسية ، التي قيل إنها المادة التي منها تصاغ الأفكار وينبغى أن تختبر بالتوافق معها . فالصفات الحسية هي النماذج السابقة التي يجب أن تتفق الأفكار وإياها ، إذا شئت أن تكون صحيحة أو « مبرهنا عليها » ^(١) . وقد أثارت هذه المذاهب دائما نقدا كثيرا ، ولكن هذه النقادات اتخذت هيئة الخط من قدرة « الخبرة » experience على تقديم أصل أفكارنا الهامة ومعياريها أساسيا ، سواء في المعرفة والأخلاق . لقد استخدم ذلك النقدُ ضعفَ التجريبية الحسية لتقوية الفكرة القائلة بأن الأفكار يصوغها العقل بعيدا عن أى خبرة من أى نوع كانت ، وتأييد مايجرى في اصطلاحات المذاهب الفلسفية من قولهم بالعقلية الأولية a priorism

ومن وجهة نظر تعريف واختبار الأفكار الإجرائي ، للأفكار أصل وحالة تجريبيان ، ولكنه أصل وحالة « الأفعال » acts المؤداة ، الأفعال بالمعنى الحرفي

(١) جميع منطوق جون ستوارت مل التجريبي ، بمقدار تناسقه مع نفسه ، بمحاولة لبيان أن جميع القضايا التي تتطلب التأمل والأفكار يجب لإثباتها أو البرهنة على صحتها ، وذلك بردها إلى قضايا لا تشمل إلا مادة مطاة مباشرة في الحس .

بوالوجودي للكلمة ، الأعمال التي تعمل لا مجرد قبول الإحساسات المفروضة علينا من خارج . مثال ذلك أن اللون الذي نراه في موضع خاص في الحزمة الطيفية له أهمية فكرية عظمى في الكيمياء والطبيعة الفلكية ، ولكنه من حيث إنه « مجرد » شيء مرئي ، أنه صفة حسية ليس إلا ، فهو سواء بالنسبة للعالم والعالم ، لأنه في الحالين ثمرة التأثير الحسي المباشر ، فهو ليس إلا لوناً مختلف عن لون آخر وقعت العين عليه . وأن نفرض أن قيمته في المعرفة يمكن أن يحل محلها أو يقدمها الربط بصفات أخرى حسية من نفس طبيعته ، شبيه بما نفرضه من أننا إذا وضعنا حفنة من الرمل في العين نخلصنا من التهيج الحاصل من حبة واحدة . وأن نفرض من جهة أخرى أننا يجب أن نرجع إلى الفعل التركيبي لفكر مستقل كي نعطي الصفة معنى في المعرفة ومن أجلها ، فهذا شبيه بما نفرضه من أن تفكيرنا الذي يدور في رؤوسنا يمكن أن يقلب كومة من الطوب إلى بناء . فالتفكير الذي يدور في داخل الرأس يمكن أن يشق طريقاً في تكوين « خطة » بناء ، ولكنه يأخذ في حسابه الإجراءات الفعلية التي تمنحها الخطة ، باعتبارها ثمرة الفكر ؛ التوجيه الأداة الذي يصنع بناء من طوب منفصل ، أو الذي يحول صفة حسية منعزلة إلى مفتاح يدل على معرفة الطبيعة .

وليس للصفات الحسية كما نختبرها بالبصر منزلة ووظيفة في المعرفة حالة انزلال هذه الصفات الحسية بذاتها (كما تذهب إلى ذلك التجريبية الحسية) ، أو لمجرد أنها مفروضة على الانتباه ، بل لأنها تمارس عمليات operations^(١) محدودة تؤدي بالتصديق يكون لهذه الصفات أي قيمة إلا بارتباطها بفحوى أو فكرة هذه العمليات

(١) سنترجم لفظة operations بعمليات تارة ، وإجراءات تارة أخرى ، حسب السياق [المترجم] .

سواء بالكشف عن أى واقعة ، أو بتقديم الاختبار لأى نظرية والدليل عليها . لقد كانت المدرسة العقلية على صواب فى تمسكها بأن الصفات الحسية إنما تم المعرفة حين ترتبط بوساطة الأفكار ، ولكنها كانت على خطأ فى وضع الأفكار الرابطة داخل العقل بعيداً عن الخبرة . ويقوم الارتباط على عمليات تعرف الأفكار ، والعمليات أمور تصدر عن الخبرة كما تصدر الصفات الحسية .

ليس إذن من المغالاة القول بأنه أصبح ممكناً لأول مرة قيام نظرية تجريبية عن الأفكار متحررة من أقال المذهب الحسى والمذهب العقلى الأولى على حد سواء . وأعلنها صراحةً أن هذا العمل هو أحد ثلاثة أو أربعة أعمال بارزة فى تاريخ الفكر ، لأنه يحررنا من تلك الحاجة المزعومة إلى الرجوع دائماً إلى ماسبق إعطاؤه ، إلى ما حصلنا عليه بالمعرفة المباشرة فى الماضى لاختبار قيمة الأفكار . إن تعريف طبيعة الأفكار فى صيغة عمليات تؤدي ، واختبار صحة الأفكار « بنتائج » هذه العمليات بما يقيم الارتباط داخل الخبرة المحسوسة . وفى الوقت نفسه فإن تحرير التفكير من ضرورة اختبار نتائجه بالرجوع فقط إلى الوجود السابق ، يوضح الإمكانيات الخلاقة للتفكير .

لقد كان جون لوك على الدوام الشخصية الرئيسية فى المدرسة التجريبية . فقد وضع وضعاً كاملاً أسس المنطق التجريبى الذى يختبر صحة كل اعتقاد عن الوجود الطبيعى بإمكان حل مضمون الاعتقاد إلى أفكار بسيطة تلقاها المرء فى الأصل من خلال الحواس . فإذا أردنا معرفة ما « الصلابة » أو أى فكرة أخرى ، فعلينا بنص عبارته « الرجوع إلى الحواس » . فلما تطور بنظرته عن أصل واختبار معرفتنا الطبيعى (لأنه استثنى الأفكار الرياضية والأخلاقية) وجد نفسه يبنى على الأساس الذى وضعه معاصره العظيم السير إسحاق نيوتن . وقد كان نيوتن مقتنعاً بفساد

الفلسفة العقلية عن العلم والتي كان يمثلها ديكارت الذى ظل زمنا أعظم منافس نيوتن وانزع منه قصب السبق فى عالم العلم . ذلك أن استخدام نيوتن للرياضة بطريقته الخاصة وكذلك فكرته عن الجاذبية (إلى جانب بعض أفكاره الأخرى الطبيعية) عرضته لتهمة إحياء « الماهيات الخفية » occult essences ، التى سادت الفلاسفة المدرسية . ومن أجل ذلك ألح إلحاحا شديداً فى أنه كان تجريبيا خالصا فى المقدمات والمهيج والنتائج . فهو تجريبى فى أنه لجأ إلى حواسه وأخذ ما وجدته فيها على أنه أصل ومسوغ أفكاره العلمية الأولية عن الطبيعة . وسنرى فيما بعد أن بعض دعاوى نيوتن كانت فى الواقع بعيدة عن أن تكون تجريبية على أى معنى تجريبى . لهذه اللفظة ، ولكنه أدخلها فى الأسس الفلسفية للعلم الطبيعى ، ثم شاعت بعد ذلك فى نظرية العلم الفلسفية كلها ، ولم توضع موضع الفحص إلا فى عصرنا الحاضر .

ولست تجرد من أقوال نيوتن أشيع من قوله : « إني لا اخترع الفروض » . وليس هذا إلا طريقته السلبية لإثبات اعتمادها التام على موضوع يضمنه الحواس . وهذا بدوره يعنى ، كما قلنا من قبل ، أن جميع الأفكار العلمية ترجع فى أصلها وضماتها على السواء إلى الإدراكات الحسية التى سبق الحصول عليها . وسننظر أولا فى أثر طريقة نيوتن على الأسس المفروضة للعلم الطبيعى ، ثم نبحث بعد ذلك كيف أدى الأخذ بتعريف إجرائى - وعلاقى - للمفاهيم العلمية بدلا من تعريف منفصل وحسى . إلى هدم تلك الأسس .

وعلى حين استخدم نيوتن المفاهيم الرياضية بحرية تساوى الحرية التى استخدمها ديكارت وبقوة عظيمة تفوق كثيرا ما فعله ديكارت ، فقد ميز منهجه الخاص عن منهج ديكارت بالنص على أن الأمور التى طبق عليها حساب الرياضى لم تكن ثمرة الفكر بل معطاة فى الحس ، بمقدار ماتمعلق بالخواص التى برزت فى علمه . أى إنه

لم يدع أن في استطاعته بالحس ملاحظة الجزئيات أو الذرات النهائية التي كانت أساس مذهبه ، ولكنه زعم أن عنده أساساً حسية لافتراض وجودها ، وقد ألح بوجه خاص على القول بأن جميع الخواص التي تحملها نظريته العلمية على هذه الجزئيات مستمدة من الإدراك الحسى المباشر وتحقق به . وفي ذلك يقول : « كل ما ليس مستمداً من الظواهر سنسميه فرضاً وليس للفروض مكان في الفلسفة التجريبية » . أما المقابل الإيجابي لهذه العبارة السالبة فهو كما يأتي : « صفات الأجسام التي لا تسمح بزيادة ولا نقص في الدرجة والتي يرى أنها تنتمي لجميع الأجسام التي في متناول التجارب ، فهى الصفات العامة لجميع الأجسام مهما كانت » .

وافترض نيوتن أنه إنما كان يطلق على الأشياء النهائية للعلم الطبيعى تلك الصفات الخاصة بالأشياء المجربة والتي تنكشف في الإدراك الحسى المباشر توضحه مثل هذه العبارات : « لسنا نعرف امتداد الأشياء بأى طريقة سوى حواسنا ، ولا حواسنا تدرك هذه الصفة في جميع الأجسام . غير أننا إذ ندرك الامتداد في جميع الأجسام المحسوسة ، فإننا نصف به وصفاً عاماً لجميع الأجسام الأخرى كذلك . ونحن نعلم بالتجربة أن كثرة كثيرة من الأجسام صلبة ، ولأن صلابة الكتل تنشأ من صلابة الأجزاء ، فنحن نستدل بذلك على صلابة الجزئيات غير المنقسمة وليس الأجسام التي نحسها فقط بل جميع الأجسام الأخرى . ونحن نعلم أن جميع الأجسام غير قابلة للنفوذ لا بالعقل بل بالحس وأن جميع الأجسام قابلة للحركة ولها قوى خاصة (التي نسميها قوى الاستمرار أو القصور الذاتى *vires inertiae*) للاستمرار في حركتها أو سكونها وإنما نستدل على ذلك من خواص متشابهة في الأجسام التي شاهدناها . أو كما يقول نيوتن عن مبادئه ، ماخصاً هذا كله : « لست أعتبر هذه الصفات خفية بل قوانين عامة للطبيعة وصدقها يظهر لنا في الظواهر . والمبادئ

المذكورة هي الكتلة ، الجاذبية ، الصلابة ، اللانفاذ ، الامتداد ، الحركة ، ، القصور الذاتي ، الخ . . .

النقطة الجوهرية في حجة نيوتن هي أن الأجسام غير المحسوسة ، أي الجزئيات النهائية التي ينطبق عليها الاستدلال الرياضي ليست متصفة بأى خواص سوى تلك التي نجدُها بالتجربة منتمية لجميع الأجسام التي لنا بها تجربة حسية . والصفات الساكنة (الاستاتيكية) - مثل الامتداد المكاني والحجم ، والخواص الدينامية مثل المقاومة ، والاستمرار في الحركة - للحقائق الطبيعية النهائية ، متجانسة مع الصفات المشتركة للأشياء المدركة بالحواس . واللون والصوت والحرارة والرائحة وغير ذلك . مستبعدة . مادامت تسمح بالتياب والزيادة والنقص في الدرجة - أو أنها ليست موجودة وجوداً عاماً . أما الحجم ، والكتلة ، والقصور الذاتي ، والحركة وقابلية الحركة فإنها تبقى كصفات عامة . ولكن ماذا يحدث لو أثار أحدهم هذا الاعتراض : وهو أن وجود الجزئيات النهائية افتراضى مادامت غير مشاهدة ؟ وما مصير تجربتيته حتى إذا كانت الخواص التي تعزى للجزئيات تتحقق جميعاً بالحواس بشرط عدم مشاهدة حوامل هذه الخواص ؟ من الصعب القول أن نيوتن ناقش بصراحة هذا السؤال . فقد كان يبدو له عملياً من البين أنه مادامت الأجسام المحسوسة تقبل القسمة دون أن تنفقد الخواص التي تكون « مبادئه » ، فلنا الحق في افتراض وجود جزئيات أخيرة معينة من نفس النوع لا تقبل القسمة أكثر من ذلك . ولو اتبع نيوتن الاتساق المنطقي لكان من العسير عليه أن يسلم بهذه الحجة ، ولكنه حين رأى أنه يستطيع « تفسير » الجوارث الواقعة على أساس هذا الفرض بدلا له أن في ذلك تأييداً كاملاً لوجودها . ولعله في هذا النص الذي نقله عنه يقترب من معالجة هذه المسألة بصراحة أكثر من أى موضع آخر . فبعد قوله إنه إذا كانت جميع الجزئيات ، وجميع الأجسام ،

أيا كانت قابلة للانقسام فإن مصيرها إلى الفناء ، يمضى فيقول إنه في هذه الحالة :
« يجب أن تتغير طبيعة الأشياء التي تعتمد عليها » ، ثم يضيف : « ومن ثمّ قد تكون
الطبيعة مستمرة ، وعندئذ لا يجب أن توضع تغييرات الأشياء الجسمانية إلا في أنواع
الانفصال المتعددة وأنواع الترابط والحركات الجديدة لهذه الجزئيات الدائمة » . انظر
إلى قوله : « قد تكون الطبيعة مستمرة ! » فإن تجديداً صريحاً في الدلالة على
الدافع الحركي لمذهب نيوتن . فتحن في حاجة إلى نوع من الضمان كي لا تنزعق .
أوصال الطبيعة ، أو تتبدد ، أو تنقلب إلى عماء . كيف تكون وحدة أي شيء آمنة ؟
اللهم إلا إذا وجد شيء دائم لا يتغير وراء كل تغير ؟ وبغير مثل هذه الوحدات الثابتة
التي لا تنحل لن يتيسر بلوغ يقين نهائي ، فكل شيء في خطر من الانحلال .
وهذه المخاوف الميتافيزيقية هي التي حدثت أكثر من أي دليل تجريبي طبيعة ففروض
نيوتن الأساسية الخاصة بالذرات ، إذ أمدهت بالمقدمات التي اعتبرها علمية وأنها هي
الأسس التي تسمح بإمكان العلم . وقوله بأن : جميع التغييرات يجب ألا توضع إلا في
أنواع الانفصال وضروب الترابط الجديدة للجزئيات الدائمة ، ينطوي على تعبير علمي
جديد لرغبة الإنسان القديمة في بلوغ شيء ثابت يكون بمثابة ضمان لليقين المطلق
وموضوع له ؛ فالمعرفة مستحيلة بغير هذا الثبات ، والسبيل إلى معرفة التغييرات هو
النظر إليها على أنها قرب وبعد مكانيان لا يُحفل بهما يقفان بين الأشياء التي تظلم
هي إلى الأبد . وبناء على ذلك كان السبيل إلى إقرار اليقين في الوجود والمعرفة .
أن الله في البدء صورّ المادة في جزئيات صلبة جسيمة جافة كثيفة .

فلا مناص منطقياً أنه كلما سار العلم في طريقه التجريبي اتضح في الحال
أو المستقبل أنّ جميع التصورات وجميع الأوصاف الفكرية يجب أن تصاغ في
عبارات من العمليات الممكنة فعلاً أو تصوراً . فليست هناك طرق يمكن أن نتصورها

بها نبالغ بالعمليات التجريبية وجود جواهر مطلقة لا متغيرة تتفاعل دون أن تخضع للتغير، ولذلك ليس لها قوام في التجربة وإنما هي مبتدعات جدلية بحتة، بل لم تكن لازمة لتطبيقها في منهج نيوتن الرياضى . ويمكن أن يبقى معظم بحثه التحليلي في كتاب «المبادئ» بدون تغيير لو استبعدت الجزئيات الطبيعية واستبدل مكانها نقط هندسية . وما العلة في اتجاه نيوتن إلى هجر المنهج التجريبي واصطناع فكرة جدلية ظاهرة بدلًا منه ؟ - ما دامت الفكرة أن دوام الطبيعة يعتمد على افتراض وجود كثرة من الجواهر الثابتة المنفصلة هي فكرة من الواضح أنها جدلية . لا ريب أن العلة في اتجاه نيوتن ذلك الاتجاه كانت في شطر منها أن النظام الذى وضعه أنتج أو بدا أنه أنتج . والاعتراضات النظرية يمكن دائمًا الرد عليها بالإشارة إلى النتائج المدهشة للبحث الطبيعى ، وذلك دون تنمية نتائج هذا الضرب من التسويف أو الاعتراف به .

ولكن هناك علة أكثر أساسية هي أن عقول الناس بما في ذلك عقول الباحثين في الطبيعة كانت لا تزال متلبسة بالفكرة القديمة من أن الحقيقة لكي تكون وثيقة وطيدة ينبغي أن تشتمل على تلك الأمور الثابتة اللامتغيرة التي تسميها الفلسفة جواهر Substances . ولا يمكن أن تعرف التغيرات إلا إذا أمكن ردها إلى تأليفات جديدة للأشياء الأصلية غير المتغيرة ، لأن هذه الأشياء وحدها هي التي يمكن أن تكون موضوعات اليقين - فالمتغير هو أشبه باللابقيني - وهي وحدها المعرفة اليقينية المضبوطة . وهكذا وَجَّهَتْ منذ أول الأمر ميثافيزيقا عامية صاغها الإغريق صياغة عقلية ، ونفذت إلى تراث العالم الغربي الفكرى ، التأويلات ظلمفروضة على طرائق المعرفة التجريبية ونتائجها .

هذا الفرض الخاص بأصل العامل غير التجريبي في فلسفة نيوتن يؤيده

استخدامه لميتافيزيقا أفكار الجوهر والخواص الذاتية . أمّا أن نيوتن قد اصطنع فكرة ديمقريطس عن الجوهر لا فكرة أرسطو ، فن الطبيعي أن يكون لذلك أهمية عظمى من الناحية العلمية . ولكن من الناحية الفلسفية ليس لذلك إلا أهمية ضئيلة بالإضافة إلى اتباعه الضرورات المزعومة في الاستدلال الجدلي لا اهتدائه بالمجربات ، حين قيل دون مناقشة الفكرة القائلة بوجود بعض الأمور في أساس كل وجود لا تتغير بالذات ، وأن مثل هذه الأمور اللامتغيرة هي موضوعات أى معرفة صادقة لأنها تعطى ضمان اليقين الثابت .

ويتلام مذهبه في الماهية مع تسليمه بالمذاهب القديمة عن الجواهر . فإذا كانت الأشياء الثابتة اللامتغيرة موجودة ، فلا بد أن يكون لها خواص ذاتية لامتغيرة . أما التغيرات فعرضية وظاهرة ، وهى تحدث « بين » الجواهر دون أن تؤثر في طبيعتها الداخلية ، إذ لو أثرت فيها لم تعد الجواهر جواهر ، بل تتغير وتفتى . وبناءً على ذلك فعلى الرغم من أن نيوتن ابتداءً من الطريق التجريبي والرياضى ، فإن العلم النيوتونى احتفظ بالفكرة القائلة بأن الذرات تمتاز بخواص أو صفات أزلية ، أى تمتاز بماهيات . والجواهر : جزيئات صلبة ثابتة جسيمة كثيفة متحركة ، وماهيتها هى بالضبط هذه الصفات الثابتة اللامتغيرة من الصلابة ، والكتلة ، والحركة ، والاستمرار .

يتضح من ذلك أن نيوتن استبقى جانباً من التراث الكيفى لموضوعات العلم اليونانى على الرغم من تنافره مع الرياضة والتجربة على حد سواء . وعندما ننظر فى الشروح والمناقشات الفلسفية (القائمة أساساً على صياغة لوك لتأجج نيوتن) نجد مناقشة كبيرة حول هذه الصفات التى تسمى الثانية ، كاللون والصوت والرائحة والطعم ، قد حذفت من « الحقيقة » . ولكننا لأنجد أى كلمة ، فيما رأيت ، قد قيلت عن تلك (١٠ - البحث عن اليقين)

الصفات الأخرى المحسوسة التي تسمى الأولية وعن الاحتفاظ بها في تعريف موضوع العلم، ومع ذلك فهذا الاحتفاظ هو أخس وأصل الشر *fons et origo malorum* أما الواقع بالفعل فهو أن العلم بتصوراته العملية كان يضع الأشياء باعتبارها موضوعات الفكر في مجال يختلف عن مجال أي صفات مباشرة للأشياء . لم يكن الأمر خاصاً بالتخلص من بعض الصفات الحسية المباشرة ، بل خاصاً بحيث لا ينال بأي صفة ويجمع الصفات . ولم يستطع نيوتن أن يتبين هذه الحقيقة لأنه أصر على القول بأن وجود الجواهر المادية الثابتة اللامتغيرة هو أساس العلم . فإذا سلنا بمثل هذه الجواهر فينبغي أن تكون لها بعض الصفات كخواص ذاتية لها .

ولهذا السبب خلع نيوتن بسخاء عليها تلك الخواص التي أصر على أنها مستمدة مباشرة من تجارب الحس ذاتها . ولننظر في النتائج التي ترتبت على تفكيره فيما بعد . فقد تخلص من بعض الصفات التي كانت تعد أساسية على الأقل في بعض الأشياء الطبيعية مع احتفاظه ببعض الصفات الأخرى التي لم تعمل على تقدم سير العلم بالفعل، ولكنها كان لا بد أن تعمل على وضع فجوة ثابتة وتقابل بين أمور الإدراك والاستخدم والمتعة العادية ، وبين موضوعات العلم التي كانت طبقاً للتقليد الموروث هي وحدها الموضوعات «الحقيقية» *real* المطابقة . ولسنا في حاجة إلى ترديد قصة مدى هذا التقابل وإلى أي حد أصبح المشكلة الأساسية في الفلسفة الحديثة . كما أنه ليس من غرضنا في هذا الكتاب أن نبحث في الطريق الذي تولدت عنه مشكلة المعرفة من الناحية الإستمولوجية في صيغة من العلاقة بين الذات والموضوع ، من جهة امتيازها عن المشكلة المنطقية الخاصة بالمناهج التي بها يبلغ البحث الفهم العقلي . ذلك أن الصفات التي نقيت من الموضوعات العلمية وجدت ملاذها في «الذهن» *mind* ، وأصبحت ذهنية ونفسانية في طبيعتها ، فنشأت هذه المشكلة

وهي : كيف يستطيع العقل المركب من مثل هذه العناصر والذي لا يشترك مع موضوعات العلم في أى شيء . - هذه الموضوعات التي هي بالتعريف المذهبي حقائق أشياء الطبيعة - أن يمتد ويعرف مقابلاته بالذات . هذه النتيجة يمكن في مجال آخر أن تقدم نظرية في غاية الأهمية لمناقشتها : - ففي زعم بركل أن الصفات الثانية مادامت في أصلها ذهنية بحسب ما سلطنا ، وما دامت الصفات الأولية لا يمكن أن تنفصل عنها ، فيجب أن تكون هذه الصفات الأولية ذهنية أيضا ، وذلك عند جميع الطرق المتتوية للفكر الحديث في معالجته هذه المشكلة . غير أن أول هذه النقط - نعني المنافسة بين الموضوعات العلمية والموضوعات التجريبية ^(١) empirical على الصدارة في الوجود الطبيعي - قد سبق لنا البحث فيها ، أما المشكلة الأخيرة فليست داخلية في بحثنا مباشرة .

ذلك أن عنايتنا ههنا بالفرض النيوتوني الذي يذهب إلى وجوب إضافة بعض الصفات الجربة مباشرة في الإدراك الحسى إلى فكرة الأشياء الطبيعية وتعريفها ، على حين أن وجود هذه الصفات في مثل تلك التجربة الحسية هو ضمان أو « دليل » صحتها كأفكار . فليس هناك تجربة مباشرة للجزئيات الجسيمة الجامدة الكثيفة غير المنقمة ومن ثم لا متغيرة - إذ في الواقع أن دوامها الأزلى من الواضح أنه أمر تقصر عنه أى تجربة ، اللهم إلا أن يكون المدرك لها عقل يكافئها في الأزلية . ولذلك يجب أن « تعقل » هذه الصفات ، يجب أن يستدل عليها . أما في ذاتها فهي موجودة بذاتها ، وأما بالنسبة إلينا فلا توجد إلا على سبيل موضوعات للفكر فقط . ومن ثم فإنها كأفكار تحتاج إلى ضمان وتبرير ليست الصفات الأولية للإدراك الحسى المباشر في حاجة إليهما مادامت مضمونة بذاتها - طبقا للمذهب .

(١) التجريبية هنا ليست بمعنى التجريب العلمى experimental ، ولهذا لزم التنويه . [المترجم].

« وإذا كانت نتائج التراث القديم عن المذهب العقلي في مقابل المذهب « الحسي » التجريبي ضاربةً في جذور الفكر الحديث إلى الأعماق ، فلا يزال هذا السؤال يثار وهو : أى شهادة أخرى يمكن إعطاؤها في الماضى أو الحاضر لخواص الأشياء الطبيعية العلمية إلا بأن نبسط بالاستدلال الخواص الموجودة عموماً على جميع موضوعات الإدراك الحسى ؟ وهل يوجد أى بديل لذلك إلا إذا كنا على استعداد أن نرمى في أحضان تصورات عقلية « أولية a priori » من المفروض أنها تصطب مع سلطاناً كافياً ؟

وعند هذه النقطة تقوم قوة الاعتراف الراضن المنطقية والفلسفية بأنّ التصورات التى بها نقل الأمور العلمية ليست مستمدة من الحس ولا من تصورات أولية ، فالصفات الحسية كما رأينا في الفصل السابق أمور علينا أن نعرفها ، فهى اعتراضات تناوئ المعرفة وتثير مشكلات للفحص . ومعرفتنا العلمية شىء . يدور « حولها » ، ويحل المشكلات التى تفرزها . ويسير البحث بالتأمل ، بالتفكير ، ولكن ليس بكل تأكيد بالتفكير المفهوم في التراث القديم ، باعتبار أنه شىء يجرى داخل « العقل » ذلك أن البحث التجريبي أو التفكير يدل على « النشاط الموجه directed activity » على فعل شىء يُغيّر الظروف التى تقع فيها الأشياء الملاحظة والتى تدرك مباشرةً ووضع ترتيب جديد لهذه الظروف . والأشياء المدركة توحى إلينا (في الأصل تبعث أو تثير) بعض الطرق للاستجابة لها ، ومعاملتها . وهذه العمليات تهذبت وتقدمت باستمرار خلال تاريخ الإنسان على ظهر الأرض ، ولوأنّ التفكير الموجه وأثره في المعرفة الصحيحة لم يرتبط إلا في أثناء القرون الأخيرة القليلة باختيار هذه العمليات وتحديدها .

وهكذا تنشأ هذه المسألة الرئيسية : ماذا يحدد اختيار العمليات التى يجب أن

تؤدى؟ ليس ثمة سوى جواب واحد: - طبيعة المشكلة التى نعالجها - وهو جواب يربط شكل التجربة الذى نبخته الآن بما عالجناه فى الفصل السابق . فأول أثر للتحليل التجريبي هو كما رأينا رد الأشياء الواقعة فى التجربة المباشرة إلى المعطيات . وهذا الحل مطلوب لأن الأشياء فى حالتها الأولى من التجربة مشوشة ، غامضة ، مجزأة . ويمكن أن يقال إنها تعجز عن سد الحاجة . وحين نُعطى الأشياء التى تحدد طبيعة المشكلة عندئذ تنبث فكرة إجراء حين يوضع موضع التنفيذ قد ينقلب إلى موقف مُجَلِّ فيه الضيق أو الشك الذى أثار البحث . ولوأن أحدنا تتبع تاريخ العلم إلى ماضٍ بعيد ، لبلغ زمانا كانت فيه الأفعال التى تعالج موقفاً مزيجاً رديداً عضوية من طراز تركيبى مع بعض العادات المكتسبة . وإنا لنجد أن أدق تكتيك للبحث الحاضر فى العمل هو امتداد لهذه العمليات البسيطة الأصلية وتهذيب لها ، فقد اعتمد نموها فى أكثر الأمر على استخدام الآلات الطبيعية التى اخترعها الإنسان قصداً عندما تطور البحث إلى حد معين . ومن حيث المبدأ لا يختلف تاريخ إنشاء العمليات الملائمة فى المجال العلمى عن تاريخ تطورها فى الصناعة . فعند الحاجة إلى عمل شىء يحقق غرضاً معيناً جُربت حيل متعددة ومناهج للعمل ، وحسنت تجارب النجاح والإخفاق شيئاً فشيئاً الوسائل المستخدمة ، ثم اكتشفت طرق أكثر اقتصاداً وأعظم أثراً - أى عمليات تحقق النتيجة المطلوبة بسهولة أعظم ، وتدخل أقل ، وغموض أقل ، وأمن أعظم ، فكل خطوة مستقبلية تنتهى إلى صنع أدوات أحسن ، وفى الغالب أوحى اختراع أداة مآء بعمليات لم تكن تخطر بالبال حين اختراعها ، فدفعت العمليات إلى كمال أكثر . وهكذا لا يوجد اختبار « أولى » أوقاعدة لتحديد العمليات التى تُعرَّف الأفكار ، لأنها هى نفسها تتطور تجريبياً فى أثناء المباحث الفعلية ، وقد نشأت مما يفعله الناس بالطبع ، وتختبر وتُحسَّن فى أثناء العمل .

وفيما سبق نجد أقصى ما يجاب به عن السؤال بطريقة ضرورية . فالنتائج التي تحل
ببنجاح المشكلات التي دعت إليها الظروف الباعثة على الحاجة إلى العمل تمدنا
بالأساس الذي تصبح عن طريقه الأفعال ، التي كانت تُؤدى في الأصل طبيعياً ،
عمليات فن التجريب العلمى . أما من جهة المضمون فيمكن إعطاء جواب أكثر
تفصيلاً ، وهو جواب يحتاج التماسه إلى الرجوع إلى التطور التاريخى للعلم الذى يسجل
فيه نوع العمليات التي أثرت أثراً حاسماً في تعديل المواقف الغامضة المتشابكة للتجربة
إلى مواقف واضحة محلولة . والخوض في هذا الأمر يدفع إلى بسط صفة التصورات
المستخدمة حالياً في أفضل الفروع المتقدمة للتفكير أو البحث .

وإذا كانت مثل هذه المناقشة بعيدة عن غرضنا ، فهناك صفة مشتركة تم جميع
العمليات العلمية من الواجب علينا التنبيه عليها . ذلك « أن من شأنها الكشف عن
العلاقات » . ومن أبسط الأمثلة تلك العملية التي بها نعرف الطول بوضع شئ من طرفه
إلى طرفه الآخر على شئ آخر عدة مرات . هذه العملية من هذا النوع حين تتكرر في
ظروف هي نفسها مُعرّفة بعمليات معينة ، لا يحدد فقط العلاقة بين شيئين التي تسمى
« طولها » ، ولكنها تُعرّف تصوراً عاماً للطول ، وهذا التصور حين يرتبط بعمليات
أخرى ، مثل تلك التي تُعرّف الكتلة والزمن ، تصبح أدوات يمكن أن تقرر بها
عدداً كثيراً من العلاقات بين الأجسام . وبذلك تصبح التصورات التي تُعرّف
وحدات قياس المكان والزمان والحركة الأدوات الفكرية التي بها يمكن أن نوازن
بين جميع أنواع الأشياء التي ليس بينها أى تماثل كينى وأن نخضعها لنفس النظام .
وهكذا تضاف فوق التجربة الأصلية الدارجة للأشياء تجربة من طراز آخر ، هي ثمرة
الصنعة المدبرة التي تكوّن فيها « العلاقات » لا الكيفيات المادة ذات الدلالة ،

وهذه الارتباطات تخضع للتجربة كما تخضع الأمور الكيفية التي لا تُرد للتجارب الأصلية الطبيعية .

والكيفيات تعرض نفسها كما هي متميزة استاتيكيًا بعضها عن بعضها الآخر .
وقضلا عن ذلك فإنها قلما تتغير إذا تركت ونفسها إلى طرق تدل على التفاعل أو العلاقات التي يعتمد حدوثها عليها . فلم يلاحظ أحد تكوين هذا الشيء الذي له خواص الماء ، ولا طريقة تولد وميض البرق . ففي الإدراك الحسي تكون الكيفيات إما مسرفة في الاستاتيكية ، وإما حادة الانفصال بحيث لا يتجلى عنها الارتباطات الخاصة الداخلة في تكوينها إلى الوجود . والتغير المقصود للظروف يعطى فكرة عن هذه الارتباطات التي يحصل بتعقلها فهم الأشياء أو معرفتها معرفة صحيحة . ومع ذلك فلم تتضح الأهمية الكاملة للنهج العلمى إلا ببطء شديد ، فقد كان من المفروض منذ زمن طويل أن توضع التعاريف لاصيغة العلاقات بل عن طريق خواص معينة للأشياء الموجودة من قبل . وكان ينظر إلى المكان والزمان والحركة في الطبيعيات على أنها خواص باطنة للموجود بدلا من النظر إليها كعلاقات مجردة . الواقع هناك وجهاً من البحث يصحب أحدهما الآخر وينظره ؛ ففي أحد هذين الوجهين تتجاهل كل شيء في الأشياء الكيفية سوى حدوثها ، لأن الانتباه يكون موجهاً إلى الكيفيات كعلامات لطبيعة هذا الحدوث الخاص موضع البحث . بمعنى آخر ننظر إلى الأشياء على أنها « أحداث » . وفي الوجه الآخر من البحث يكون الغرض ربط الأحداث بعضها ببعض . والتصورات العلمية عن المكان والزمان والحركة تكون النظام المعمم لهذه العلاقات بين الأحداث . وهكذا فإنها تعتمد اعتماداً مزدوجاً على عمليات الفن التجريبي : أى على تلك التي تبحث في الأشياء الكيفية كأحداث ، وعلى تلك التي تربط بين الأحداث التي يحدد بعضها بعضها الآخر .

لقد استبقنا فيما ذكرناه الحركة الفعلية للفكر العلمى تلك الحركة التى استنفدت
زمنًا طويلًا حتى تصل إلى الاعتراف بما لها من أهمية . فإلى العصر الحاضر كانت
التصورات تُؤَوَّل في ضوء الاعتقاد القديم الذى يقضى بأنَّ التصورات كى تكون
صحيحة يجب أن تناظر الخواص الذاتية الموجودة من قبل في الأشياء التى نبحث فيها .
وكانت بعض الخواص التى اعتبرها نيوتن باطنة في الجواهر وأساسية لها ومستقلة عن
الترايط ، سرعان ما اكتشف أنها علاقات . وحدث هذا التحول أولاً للصلابة
والكثافة اللتين روى أنهما ترتدان للكتلة . وكانت « قوة القصور *vis Inertiae* »
مقياس الكتلة . وقد اعتبر المنكرون من ذوى العناية « القوة » مقياساً للعجلة فهى
بذلك اسم لعلاقة ، لا خاصية باطنة لشيء منعزل ، وبمقتضاها يمكن أن ترغم شيئاً
على أن يغير شيئاً آخر . ومع ذلك فإلى إعلان أينشتين نظريته المقيدة في النسبية
كانت الكتلة والزمن والحركة تعتبر خواص ذاتية لجواهر ثابتة مطلقة مستقلة . .

وسنرجىء إلى ما بعد البحث في الظروف التى تصاحب التغير . وسنعنى في
الوقت الراهن بهذه الحقيقة وهو أن هذا التغير حين وقع ، على الرغم من آثاره التى
قلبت أساس فلسفة نيوتن في العلم والطبيعة رأساً على عقب ، لم يكن من الناحية
المنطقية إلا اعترافاً واضحاً بما كان على مر الزمن المبدأ المحرك لنمو المنهج العلمى .
وليس في هذا القول امتهان للأهمية العلمية لهذا الكشف الخاص بأن الكتلة تتغير
مع السرعة ، ولنتيجة تجربة ميكلسون ومورلى *Michelson-Morley* عن سرعة
الضوء . لا شك أن مثل هذه الكشوف كانت ضرورية لإرغام الناس على
الاعتراف بالصفة الإجرائية أو العلاقية للتصورات العلمية . ومع ذلك فمن الناحية
المنطقية الطريقة التى بها تظهر تصورات المكان والزمان والحركة بوظائفها المتعددة
في المعادلات الرياضية ، والتى تُحوَّل إلى صيغ متكافئة بالنسبة إلى بعضها البعض

- وهو شيء مستحيل فيما يختص بالكيفيات من حيث هي كذلك - تدل على تدخل نوع من البحث العلاقي باستمرار. ولكن خيال الناس تعود استخدام أفكار تنسج على منوال الكتل الكبيرة والسرعات البطيئة نسبيا . ولكي يتحرر الخيال من عاداته المكتسبة كان لا بد من ملاحظة تغيرات ذات سرعة كبيرة مثل سرعة الضوء عبر المسافات الشاسعة ، وتغيرات صغيرة جدا تحدث في مسافات لا متناهية في الصغر . وقضى الاكتشاف بأن الكتلة تتغير مع السرعة بإمكان الاستمرار في الزعم بأن الكتلة هي الخاصية المعروفة للأشياء المنعزلة بعضها عن بعضها الآخر - من حيث إن مثل هذه العزلة هي الشرط الوحيد الذي يمكن معه اعتبار الكتلة لامتغيرة أو ثابتة .

أما الفرق الذي حصل في المضمون الفعلي للنظرية العلمية فهو بالطبع عظيم جدا. ومع ذلك فلا يبلغ هذا الفرق مبلغ ما حدث في منطق المعرفة العلمية ولا في الفلسفة . إذ يجب أن تبدد مع استسلام الجواهر اللامتغيرة ذات الخواص الثابتة المنعزلة والتي لا تتأثر بالتفاعل ، فكرة بلوغ اليقين عن طريق الاتصال بالأشياء الثابتة ذات الخصائص الثابتة . ومثل هذه الأشياء لم يتبين أنها غير موجودة فقط ، بل إن نفس طبيعة المنهج التجريبي ، نعني التعريف بالعمليات التي هي تفاعل ، تستلزم أن مثل هذه الأشياء لا يمكن معرفتها . ومن ثمَّ يصبح البحث عن اليقين هو البحث عن مناهج للتوجيه ، أي تنظيم شروط التغير بالإضافة إلى نتائج هذه الشروط .

ويشبه اليقين النظري اليقين العملي من جهة أن « الأمن » في اليقين النظري يشبه الثقة بالعمليات الأدائية . والأشياء « الواقعة Real » قد تكون عبارة بحسب ماشاء ، أو دأئمة في الزمان بحسب ماشاء ؛ فهذه فروق نوعية شبيهة بالفرق بين وميض البرق وبين سلسة جبلية. وعلى أي الحالات فهي بالنسبة للمعرفة « أحداث »

لا جواهر: والذي يهيم المعرفة هو العلاقة بين هذه التغييرات أو الأحداث - وهذا يعنى فى الواقع أن الحادثه الممتدة سلسلة جباية يجب أن توضع داخل نظام يشتمل على كثرة كثيرة من الحوادث الداخلة فيها . وحين تكشف هذه العلاقات يصبح إمكان التوجه فى متناول أيدينا ، والأمور العلمية كتنظيم هذه العلاقات المتبادلة هى أدوات التوجه ، وهى موضوعات الفكر عن الحقيقة وليست كشفا لخواص باطنة للجواهر الحقيقية . وهى بوجه خاص فكر عن الحقيقة من وجهة نظر معينة ، أى أعم نظرة إلى الطبيعة كنظام للتغيرات المترابطة فيما بينها .

ويترب على ذلك نتائج هامة معينة ؛ فاختبار صحة الأفكار يخضع لتعديل حاسم . كان هذا الاختبار فى النظام النيوتونى كما كان فى التراث الكلاسيكى قائما فى الخواص المتعلقة بالأشياء الحقيقية المطلقة المنعزلة بعضها عن بعض ، ومن ثم ثابتة أو لا متغيرة . أما طبقا للبحث التجريبي فإن صحة موضوع الفكر تعتمد على « نتائج » العمليات التى تعرف موضوع الفكر . مثال ذلك أن الألوان تدرك فى صيغة أعداد معينة . وتكون التصورات صحيحة بمقدار ما نستطيع بواسطة هذه الأعداد أن نتنبأ بأحداث مستقبلية ، وأن ننظم التفاعل بين الأجسام الملونة باعتبار أنها علامات على تغيرات تحدث . فالأعداد علامات أو مفاتيح لشدة التغيرات الجارية واتجاهها . والسؤال الوحيد الذى يدخل فى صحتها هو النظر فى هذه العلامات أى صالحة للاعتماد عليها . فأن تكون الحرارة ضربا من الحركة لا يعنى أن الحرارة والبرودة كما نجرهما كيميائيا « غير حقيقيين » ؛ بل التجربة الكيفية يمكن أن تُبيح كحادثة تقاس فى صيغة من وحدات سرعة الحركة ، ويدخل فيها وحدات الوضع والزمن ، بحيث يمكن أن ترتبط بأحداث أخرى أو تغيرات مصوغة فى صيغ متشابهة . واختبار صحة أى تصور فكري خاص كقياس أو عدّ فهو

وظيفي ؛ هو فائدته في أن يجعل نظام التفاعل ممكنا ، ذلك النظام الذي يؤدي إلى نتائج في توجيه التجارب الفعلية للأشياء الملاحظة .

وفي مقابل ماسبق ذكره من حقائق فالمقاييس في فلسفة نيوتن مهمة ، إذ من المفروض أنها تكشف عن مقدار الخاصة المعينة التي تتعلق بجسم معين باعتبار أنها خاصتها المنعزلة الذاتية . ومن الناحية الفلسفية كان أثر هذه النظرة أن ترد « حقيقة » الأشياء إلى مثل هذه الخواص الرياضية والميكانيكية - ومن ثم نشأت « المشكلة » الفلسفية الخاصة بالعلاقة بين الأشياء الطبيعية الحقيقية وبين الأشياء المجربة بما فيها من كيفيات وقيم مباشرة للمتعة والنفع . ولقد قال المستر إدمجتون : « إن كل معرفتنا الطبيعية قائمة على المقاييس » وقال أيضا : « كلما أثبتنا خواص جسم في صيغة كميات طبيعية فنحن ندل بالإجابات المثيرة القياسية المتعددة على وجودها ، ولا أكثر من ذلك » ^(١) . وتوضيحه البياني يخطر ببالنا ما يحدث عند ما ينحدر فيل على سفح تل . فكتلة الفيل هي قراءة المؤشر في ميزان ؛ وانحدار التل هو قراءة خيط البناء في أقسام المنقلة ؛ والحجم سلسلة من القراءات في ميزان مزدوج لقياس السمك ؛ واللون قراءات في المصواء لقياس الضوء ؛ ومدة الانحدار سلسلة من القراءات في الساعة الشمسية ، الخ .

ومن الأمور الواضحة التي لا نكاد تحتاج إلى بيان أن الشيء العلمي المشتل على مجموعة من قياس العلاقات بين شينين كيفيين وهذا الشيء العلمي هو نفسه غير كيفي بناء على ذلك - لا يمكن أن يؤخذ أو حتى يغلط في أمره على أنه نوع جديد من شيء « حقيقي » يتنافس « حقيقة » الشيء العادي . ولكننا نكره أن نزل عن التصورات التقليدية ولا نود كفلاسفة أن تنازل عن المشكلات التي شغلت البال

زمنًا طويلًا وأن نلذها بغير حقيقة ، حتى إنَّ إدنجنتون يشعر أنه مندوب لخلع رداء من الكيفيات على هذه العلاقات العلمية القياسية ، وهو رداء يشبه ما كان يخلعه «العقل» في غموض . إن المسجونين في السجون غالبًا ما يرقون و « يعرفون » بالأعداد المعينة لهم . ولم يحدث لأى أحد أن يظن أن هذه الأعداد هي المسجونين الحقيقيين ، بل هناك دائماً شيء حقيقي مزدوج ، أحدهما العدد والآخر المسجون بلحمه ودمه ، وعلينا التوفيق بين هاتين الطبيعتين من الحقيقة . حقا الأعداد التي تكون بالقياس موضوع الفكر العلمى لم تُعَيَّن جزافًا كالحال في المسجونين ، ولكن من حيث المبدأ الفلسفى . ليس هناك أى فرق بينهما .

ويلاحظ إدنجنتون عرضا فى مناقشته للخواص القياسية لموضوع الفكر أن الغرفة بجميع الردود الممكنة لشيء محسوس كما نقيسه بطرق مناسبة « يجب أن تحدد تحديداً تاماً علاقته ببيئته » . والعلاقات التي يحتفظ بها الشيء من العسير أن تكون منافسة للشيء نفسه . ولكن من الناحية الوضعية الشيء الطبيعى بحسب تعريفه العلمى ليس نسخة مطابقة للشيء الحقيقى ، بل تقريرا ما أمكن للعلاقات المحدودة . عدديا بين مجموعات من التغيرات يحتفظ بها الشيء الكيفى مع التغيرات الحاصلة فى أشياء أخرى - ومثاليا فى جميع الأشياء التي يمكن أن يحصل بينها تفاعل فى أى ظروف .

وما دامت هذه العلاقات المتبادلة هي التي يعرفها البحث الطبيعى « بالفعل » ، فمن الحق أن نستنتج أنها هي التي يقصد إليها البحث الطبيعى : وهذا شبيه بما نقوله فى المثل السائر من أن العاقل يقصد النتائج المحتملة لما يفعله . ونرجع مرة أخرى إلى قولنا العاد - وهي المشكلة التي أثارها كثيرا من الضيق فى الفلسفة الحديثة - إن مشكلة التوفيق بين حقيقة الموضوع الطبيعى للعلم وبين الموضوع الكيفى الغنى للتجربة.

الدارجة هي مشكلة مصطنعة . فكل ما يحتاج إليه لكي ندرك أن المعرفة العلمية كضرب من الإجراءات الفعّال هي بالقوة جامع لضروب الأفعال التي تحتفظ بالقيم في الوجود ، هو التنازل عن الفكرة التقليدية من أن المعرفة هي الحصول على الطبيعة الباطنة للأشياء ، وأنها الطريق الوحيد الذي به يمكن أن تجرب كما هي عليه في الحقيقة .

ذلك أن تغيراً ما إذا ارتبط قطعاً بتغيرات أخرى أمكن استخدام ذلك التغير كدليل على حدوثها . فمند ما نرى شيئاً يحدث نستطيع بحق أن نستدل من ذلك على ما يعتمد عليه ، وما الذي يحتاج إلى تقوية أو إضعاف إذا كان وجوده يجب أن يكون أكثر أمناً أو يستغنى عنه . والشئ في ذاته هو ما نجربه ككأن صلب ، ثقيل ، حلو ، رنان ، لطيف أو مكدر ، وهكذا . غير أن هذه الصفات من حيث إنها « هناك » فهي نتائج وليست أسباباً ، ولا يمكن من حيث هي كذلك أن تستخدم كوسائل ، وعند ما تُنصب كأهداف نتجه إليها لاندري كيف تؤمنها . لأنها ، من حيث هي ، مجرد صفات فلا يوجد هناك علاقات دائمة محدودة يمكن إنباتها بينها وبين غيرها من الأشياء . وإذا رغبتنا في اعتبارها لاعلى أنها خواص ثابتة بل على أنها أشياء نريد بلوغها فيجب أن نكون قادرين على النظر إليها كأحداث مستقلة . وإذا شئنا أن نتكهن أن نحكم « كيف » تُتبع فيجب أن نربطها كتغيرات بتغيرات أخرى أقرب إلى قدرتنا حتى نصل بسلسلة متمدة من التغيرات المترابطة إلى ذلك التغير الذي يمكننا أن نبدأه بأفعالنا الخاصة . ولو أن أحدنا إذا فهم الموقف من جميع نواحيه شرع في ابتداع وسائل توجيه تجربة القيم الكيفية ، لصمم طريقاً يتطابق مع المتبع في العلم التجريبي ، وهو طريق تحمّل فيه نتائج المعرفة بالأفعال التي سنؤدى وبتلك الناشئة عن المعرفة الطبيعية ، العلاقة نفسها .

والقدرة على ربط تغيير بآخر كعلامة أو دليل بواسطة ارتباط التغييرات المحدود أو المقيس ؛ هي الشرط السابق على التوجيه . وهذه القدرة لا تمدنا بذاتها بالتوجيه المباشر ، فقراءة مؤشر البارومتر كعلامة على مطر محتمل لا يمكننا من وقف المطر المنتظر ، ولكنها تمكننا من تغيير علاقاتنا به ، بأن نزرع حديقة ، أو نحمل مظلة حين نخرج من البيت ، أو نوجه طريق سفينة في عرض البحر ، وغير ذلك . إنها تمكننا من أعمال « تحضيرية » نقوم بها وتجعل القيم أكثر أمنا . وهي إن لم تمكننا من تنظيم ماسيق ، فإنها تمكننا من توجيه بعض وجوه المستقبل بطريقة تؤثر في استقرار الأغراض والتأرجح . وفي بعض الأحوال الأخرى كالحال في الفنون بمعنى الكلمة لا تمكن من تعديل موقفنا مما يؤثر في الإعداد المشر لما سيحدث فقط ، بل تمكن من تعديل الحوادث نفسها . وهذا الاستخدام لتغيير أو حادث محسوس كعلامة على تغييرات أخرى ، وكوسيلة لإعداد أنفسنا ، لم ينتظر تطور العلم الحديث ، فهو قديم قدم الإنسان نفسه من جهة أنه يضرب من كل عقل في الصميم . ولكن دقة مثل هذه الأحكام ومرماها ، وهما السبيل الوحيد مع القوة لتوجيه طريق الحوادث وتحقيق أمن القيم ، تعتمدان على استخدام مناهج كتلك التي جعلتها الطبيعيات الحديثة ميسرة .

ويتوقف امتداد التوجيه ، كما سبق ذكره منذ قليل ، على القدرة في الكشف عن سلسلة مترابطة من التغيير المتعاقب بحيث يُفَضَى كل زوجين مترابطين من التغيير إلى زوجين آخرين في اتجاه نهائي يمكن أن نصنعه بأفعالنا الخاصة . وهذا الشرط الأخير هو الذي تحققه بوجه خاص موضوعات الفكر العلمي . والعلم الطبيعي يضرب صفحا عن اللاتجانس الكيفي في الأشياء المجردة حتى يجعلها جميعا أفرادا في نظام واحد شامل متجانس ، فتصبح بذلك قادرة على انتقال أو تحول بعضها إلى بعض .

وهذا التجانس في الموضوع الذي يشمل مدى واسعاً من الأشياء يفتقر بعضها عن بعض في التجربة المباشرة افتراق الصوت عن اللون ، والحرارة عن الضوء ، والاحتكاك عن الكهرباء ، هو مصدر التوجيه الواسع للآحداث مما نجده في التكنولوجيا الحديثة . حقا المعرفة العامة تستطيع ربط الأشياء كعلامة وشيء مشارٍ إليه هنا وهناك أزواجاً منعزلة ، ولكنها لا تستطيع أن تربطها جميعا بحيث نتمكن من الانتقال من زوج إلى زوج آخر . وتجانس الموضوعات العلمية عن طريق صياغتها في صيغة من علاقات المكان والزمان والحركة هو بالضبط الحيلة التي تجعل هذا النظام الواسع الشديد المرونة من الانتقالات ممكنا . فعنى حادثة مآ يمكن أن ينقل إلى المعاني الحاصلة عن الأحداث الأخرى . وأفكار الأشياء المصوغة في صيغة علاقات تنقلها التغييرات من فكرة إلى أخرى ، من حيث إن لها مقاييس مشتركة تكون طرقاً واسعة ممهدة بها يمكن أن تنتقل من فكرة جزء من الطبيعة إلى فكرة أى جزء آخر . ومن الناحية المثالية على الأقل يمكن أن تنتقل من أى معنى - أو علاقة - موجود حيثما كان في الطبيعة إلى المعنى المرتقب أنى يكون .

وليس علينا إلا أن نوازن بين تعقل الأشياء والحكم عليها في صيغة هذه التفاعلات الخاضعة للقياس ، وبين النظام الكلاسيكى عن سلم الأنواع والأجناس حتى تتبين الكسب العظيم الذى ظفرنا به . فن شأن نفس طبيعة الأنواع الثابتة أن تتناهى بالنسبة للأنواع من نظام آخر ، كما تتداخل بالنسبة لتلك التى تقع فى داخل الصنف . فبدلاً من وجود طريق عام يصل بين نظام ونظام آخر ، نجد هناك هذه اللاتفة : « ممنوع المرور » . ثم بدأ التحرير الذى شق التجريبُ طريقه بوضع الأشياء خالصةً من تحديد العادات والتقاليد القديمة ، وردها إلى مجموعة من المعطيات تكون مشكلة تحتاج إلى بحث ، ثم كل بمنهج إدراك الأشياء وتعريفها بطريق

عمليات لها كنتائجها تقارير دقيقة قياسية عن تغييرات مرتبطة بتغييرات تجرى في مكان آخر .

إن حلّ الأشياء والطبيعة ككلّ إلى وقائع لا تقرر إلا في صيغ من الكميات التي يمكن تناولها بالحساب ، كما نقول إن الأحمر هو عدد كذا من التغييرات على حين أن الأخضر عدد آخر ، إنما يبدو غريباً وبخيراً عند ما نعجز عن تقدير ما نادل عليه . في الواقع هذا تصريحٌ بأن هذه هي الطريقة الفعالة « للتفكير في » الأشياء ؛ أي الطريقة الفعالة لتكوين الأفكار عنها ، وصياغة معانيها . هذا الإجراء لا يختلف من حيث المبدأ عما نقوله من أن مقالة تسارى كذا دولاراً ، فهذه العبارة الأخيرة لا تقرر أن المقالة هي حرفياً أوفى « حقيقتها » المطلقة كذا دولاراً ، ولكنها تقرر أن هذه هي الطريقة للتفكير فيها والحكم عليها لغرض التبادل . وللمقالة معانٍ أخرى كثيرة وهذه المعاني هي عادةً أعظم أهمية من الناحية الذاتية . ولكن بالنسبة للتبادل ، فهي ما تساويه ، ماتباع به ، وتعتبر قيمة الثمن الموضوعية عليها عن العلاقة بينها وبين غيرها من الأشياء في حالة التبادل . ومزية تقرير قيمتها في صيغة من القياس المجرد للتبادل كالنقود مثلاً بدلاً من صياغتها بمقدار من القمح أو البطاطس أو أي شيء آخر خاص بتبادل معه ، هي أن الطريقة الأخيرة مقيدة والأولى معممة . ونمو أنظمة الوحدات التي بها تقيس الأشياء المحسوسة (أو نكون أفكاراً عنها) كان ثمرة كشف الطرق التي بها يتيسر أعظم قدر من الانتقال الحر من تصور إلى آخر .

لسنا نقول إن صياغة الأفكار عن الأشياء المجربة في صيغة كميات تُقاس كما يقرها فن أو تكنيك مقصود هي الطريق الذي يجب أن نُعقل به ، أو الطريق الوحيد الصحيح للتفكير فيها ، بل نقرر أنه لغرض الانتقال المعمم الممتد إلى ما لانهاية له من فكرة إلى أخرى ، فهذه هي الطريقة للتفكير فيها . وهذا التعبير يشبه أي

تعبير آخر عن الأدوات ، مثل أن كذا وكذا أفضل طريقة لإرسال عدد من الرسائل البرقية في آن واحد . فالعبارة صحيحة بمقدار ما تكون هذه أفضل أداة بالفعل ، والدليل على صحتها أنها « تعمل » أحسن من أى عامل آخر ، فهى فى عملية مراجعة وتحسين مستمرين . وفيما عدا أن تكون أغراضنا الانتقال العام الواسع من تصور إلى آخر لا نستنتج أنّ الطريقة « العلمية » هى أفضل طريقة للتفكير فى أمر من الأمور . فكلمنا كنا قريبين من فعلٍ يستهدف موضوع تجربة ، فريدٍ ، مشخص ، كان تفكيرنا فى الأشياء التى تعنيننا أقل من جهة هذه الصيغة القياسية المطلقة . فالطبيب وهو يزاول مهنته لا يفكر فى صيغ تبلغ من العموم والتجريد مبلغ ما يبسطه عالم وظائف الأعضاء فى العمل ، ولا المهندس فى الحقل يكون حرّاً من قيود التطبيق كما يكون العالم الطبيعى فى معمله « ورشته » . فهناك طرق كثيرة للتفكير فى الأشياء من جهة علاقة بعضها ببعض ، وهى كتصورات أدوات instruments ، وقيمة الأداة تقوم على ماستفعله بها . فألة قياس الأشياء الدقيقة لا غنى عنها فى تأدية عملية خاصة بنجاح ، وقد توقعنا عن أداء فعل آخر نطلبه . وآلة قياس الروتة لا نفع لها فى إعطاء مرونة حسيّة .

وفى الطريقة التى سمح بها الناس لأنفسهم التسليم بأن الطرائق العلمية للتفكير فى الأشياء تنضى إلى حقيقة الأشياء الباطنة ما يدعو إلى السخرية والحيرة ، وأن يصفوا بالزيف كل طرائق أخرى للتفكير فيها وإدراكها والتمتع بها . فهذه الطريقة تدعو إلى الضحك لأنّ هذه التصورات العلمية كأى أدوات أخرى مصنوعة بيد الإنسان بغية تحقيق فائدة معينة - وهى أقصى ما يمكن من قلب أى موضوع للفكر إلى أى موضوع آخر . وهذا ممثّل أعلى عجيب ، ولكن عبقرية الإنسان التى أظهرها فى

ابتداع وسائل تحقيق هذه الفائدة أعجب . ومع ذلك فهذه الطرق للتفكير ليست منافسات أو بديلات للأشياء كما ندركها ونستمتع بها مباشرة أكثر من أن يكون النول الميكانيكي ، الذي هو آلة أعظم أثر في نسج الأقمشة من النول اليدوي القديم ، بديلا للقماش ومنافسا له . فالشخص الذي خاب أمله وابتأس لأنه لم يستطع أن يلبس نولا ليس في الواقع أكثر سخرية من أولئك الذين يشعرون بالضيق لأن موضوعات التصور العلمي عن الأشياء الطبيعية ليس لها نفس منافع الأشياء وقيمها كما نحريها مباشرة .

ويرجع الظاهر المحير للموقف إلى الصعوبة التي يلقاها الإنسان في خلع ربة الاعتقادات التي نزلت منه منزلة العادات . إنَّ محك الأفكار ، والتفكير بوجه عام ، يوجد في نتائج الأفعال التي تقضى الأفكار إليها ، أى في الترتيب الجديد للأشياء التي ندفعها إلى الوجود . وهذا هو الدليل الذي لا إبهام فيه على قيمة الأفكار المستمدة من ملاحظة منزلتها ودورها في المعرفة التجريبية . ولكن التراث القديم يجعل معايير الأفكار في مطابقتها لحالة ما « سابقة » للأشياء . وهذا التغيير في النظرة والمعيار مما كان موجوداً من قبل إلى ماسيأتي فيما بعد ، من التلفت نحو الماضي إلى النظر نحو المستقبل ، من السوابق إلى النتائج ، شيء يصعب جدا تحقيقه . من أجل ذلك حين تصف العلوم الطبيعية الأشياء والعالم أنهما كذا وكذا ، يُظن أن هذا الوصف وصف للحقيقة كما توجد في ذاتها . ولما كانت جميع سمات القيمة عارية عن الأشياء كما يقدمها العلم إلينا ، فقد افترض أن « الحقيقة » ليس لها مثل هذه الخصائص .

قد رأينا في الفصل السابق أن المنهج التجريبي حين يرد الأشياء إلى المعطيات

يعرى الأشياء المجربة من صفاتها ؛ غير أن هذه التعرّية ، حين نحكم عليها من وجهة نظر العملية كلها التي هي جزء واحد منها ، شرطٌ للتوجيه الذي يمكننا من أن نخلع على أشياء التجربة صفات أخرى نريد أن نحصل عليها . والأمر كذلك في الفكر ، في تصوراتنا وأفكارنا ، فإنها دلائل على عمليات ستؤدي أو أدت من قبل ؛ وعلى ذلك فإن قيمتها محدودة بثمره هذه العمليات . فهي صحيحة إذا كانت العمليات التي توجهها تفضي بنا إلى النتائج المطلوبة . ويقوم سلطان الفكر على ما يقودنا إليه بتوجيه أداء العمليات . وليست مهمة الفكر أن يطابق بينه وبين الصفات الحاصلة عليها الأشياء من قبل أو أن يسترجع هذه الصفات ، بل مهمته أن يحكم عليها باعتبارها استعداداً لما ستصير إليه من خلال عملية معينة . وهذا المبدأ يصح على أبسط الحالات كما يصح على أعقدها . فإنّ نحكم على هذا الشيء بأنه حلو ، أى أن نعزو إليه فكرة أو معنى « الحلو » بغير أن نجرب بالفعل حلوته ، هو التنبؤ بأننا حين نذوقه - أى حين نخضعه لعملية من نوع خاص - يترتب على ذلك نتيجة معينة . وكذلك أن تفكر في العالم في صيغ رياضية من المكان والزمان والحركة لا يعنى أننا نحصل على صورة لماهية الكون المستقلة الثابتة ، بل إننا نصف الأشياء القابلة للتجربة ككادة تؤدي بها عمليات معينة .

وأثر هذه النتيجة على العلاقة بين المعرفة والعمل لا يحتاج إلى بيان . فالمعرفة التي إنما هي نسخة مكررة من الأفكار الموجودة من قبل في العالم ترضينا رضائنا بصورة فوتوغرافية ؛ ولكن هذا هو كل شيء . فإن نكون أفكاراً نحكم على قيمتها بما هو موجودٌ مستقلاً عنها ، ليس وظيفة تجرى داخل الطبيعة (حتى إذا كان قد أمكن تطبيق المعيار وهو ما يبدو مستحيلاً) أو أنها لا يحصل عنها أى فرق هناك .

أما الأفكار التي هي خطط للعمليات التي تؤدي فهي عوامل صحيحة في الأفعال التي تغير وجه العالم . حقالم تكن الفلفنات المثالية مخطئة في نسبة الأهمية الكبرى والقوة العظمى للأفكار ، ولكنها حين عزلت وظيقتها واختبارها عن العمل فشلت في إدراك مركز الأفكار ومكانها الذي يكون لها فيه وظيفة بناءة . وستنبعث المثالية الصحيحة المتقنة مع العلم عندما تلم الفلسفة بتعاليم العلم من أن الأفكار ليست تقيراً عما هو موجود أو ما كان موجوداً ، بل عن الأفعال التي ينبغي أن تؤدي . وعندئذ يتعلم الإنسان أن الأفكار من الناحية الفكرية (أى بصرف النظر عن المتعة الجمالية التي تقدمها ، وهذه بلا ريب قيمة صحيحة) لا قيمة لها إلا حين تنتقل إلى أفعال تعيد بشكلٍ ما سيراً أم عظيماً تنظيم العالم الذي نعيش فيه وبناءه . أما أن نعظم الفكر والأفكار لذاتها - بصرف النظر عما تفضي إليه من عمل (ومرة أخرى فيما عدا الناحية الجمالية) هو أن نرفض تعلم درس أصح معرفة - المعرفة التجريبية - وأن نستبعد المثالية التي تتطلب السئولية . وأن نمتدح التفكير ونعلى من شأنه على العمل بسبب وجود كثير من الأعمال المنحرفة في العالم ، فهو أن نعين على استبقاء هذا النوع من العالم الذي يحصل فيه العمل لأغراض محصورة عابرة . وأن نسعى وراء الأفكار وتتعلق بها كوسائل لقيادة العمليات باعتبار أنها عوامل في الفنون العملية ، هو أن نشارك في خلق عالمٍ تكون فيه يتابع التفكير صافية دائماً الفيضان . ولنرجع إلى مبحثنا العام ، فنقول : حين نأخذ مثال التجربة العلمية في مجالها الخاص نجد أن التجربة حين تكون تجريبية لا تعنى غياب الأفكار والأغراض الواسعة العريضة ، بل إنها تعتمد عليها في كل نقطة ، غير أن التجربة تولد تلك الأفكار والأغراض في حدود إجراءاتها الخاصة وتختبرها بعملياتها الخاصة .

فإذا بلغنا هذا المبلغ ظفرنا بإمكان تجربة إنسانية في شتى وجوهها تكون فيها الأفكار والمعاني مقدره ، ومتولده ، ومستخدمه باستمرار . ولكنها ستكون متكاملة مع مجرى التجربة ^(١) ذاتها لا مجلوبة من أصل خارجي عن حقيقة متعالية .

(١) التجربة experience في فلسفة ديوى ليس المقصود منها التجربة العلمية بمعنى الكلمة ، بل الخبرة بأوسع معانيها . وقد جريت في هذا الكتاب ، وفي هذا الفصل بالذات على ترجمة هذا الاصطلاح بالتجربة غالبا ، ولكن في كتابي عن جون ديوى ميزت بين التجربة والخبرة ، واستخدمت الاستعمال الثاني ، ولتلك لزم التنويه . [المترجم] .

الفصل السادس لعِبُ الأفكار

مشكلة طبيعة الأفكار ووظيفتها واختبارها لم تستنفدها مادة التصورات الطبيعية التي ناقشناها في الفصل السابق ؛ فالأفكار الرياضية أدوات لاغنى عنها في البحث الطبيعي الذي لن يكون منهجه كاملا إلا إذا أخذ في حسابه إمكان تطبيق التصورات الرياضية على الوجود الطبيعي . وقد كانت مثل هذه الأفكار تبدو دائما الطراز الحق للتصورات الخالصة للفكر في طبيعته الخاصة التي لا تشوبها شائبة المادة المستمدة من التجربة . وعند عدد متلاحق من الفلاسفة خلفا عن سلف كان دور الرياضة في تحليل الطبيعة وصياغتها فيما يبدو هو البرهان على وجود عنصر عقلي لا يتغير داخل الوجود الطبيعي . وكان هذا الدور للتصورات حجر عثرة في طريق التجريبيين في محاولتهم بحث العلم على أساس تجريبي .

ولا تقتصر أهمية الرياضة في الفلسفة على هذا الوجه الذي يبدو مر كبا فوق الطبيعة عن العالم الطبيعي ، وعلى العالم المركب فوق التجربة في المعرفة بها . ذلك أن التصورات الرياضية باعتبارها تعبيرات عن الفكر الخالص بدا أيضا أنها تشق الطريق واسعا أمام عالم من الماهيات مستقل عن الوجود الطبيعي أو الذهني - عالم قائم بذاته من الأمور المثالية الأزلية ، وهي تختص بأسمى معرفة ، أي بأعظمها توكيدا . وكما سبق أن ذكرنا كانت الهندسة الأقليدية بلا نزاع النموذج لتطور منطقي عقلي صوري . وكانت كذلك عاملا هاما أفضى بأفلاطون إلى تكوين مذهبه عن عالم من الأمور المثالية فوق العالم المحسوس والعالم الطبيعي . وفضلا عن ذلك فإن طريقة الرياضيات كانت دائما أهم سند يُعَوَّل عليه أولئك الذين حكوا بأن الصحة المبرهن عليها لكل تفكير تأملي تعتمد على حجائق عقلية تعرف مباشرة بدون أى

عنصر استدلالى يدخل فيها . ذلك أن الرياضيات كان من المفروض أنها ترتكز على أساس من الحقائق الأولى أو البديهيات ، **يَدِينَةُ** بنفسها فى الطبيعة ، ولا تحتاج إلا إلى أن تقع عليها عين العقل لتعرفها كما هى عليه . وكانت وظيفة اللامبرهناث والبديهيات والتعاريف فى الاستنباط الرياضى أساس التمييز بين العقل الحدسى والعقل الاستدلالى ، كما أخذت الأقيسة على أنها الحججة المقنعة على وجود عالم من الماهيات الخالصة يرتبط منطقيا بعضها ببعض ، من حيث إن للكليات روابط داخلية فيما بين بعضها وبعضها الآخر .

من أجل ذلك احتاجت النظرية القائلة بأن التصورات هى تعريفات لنتائج العمليات إلى أن تتطور فيما يختص بالأفكار الرياضية لذاتها ولأثرها على النتائج الفلسفية التى هى أساس منطق المذهب العقلى ، وعلى ميتافيزيقا الماهيات والكليات أو اللامتغيرات . وسنشرع فى بحث التصورات الرياضية بمعناها الطبيعى ، ثم ننظر فى أمرها كما تتطور بصرف النظر عن تطبيقها فى الوجود . وعلى الرغم من أن ديكارت عرّف الوجود الطبيعى بأنه امتداد ، فقد دفعه التراث القديم ، الذى كان يجعل الحس والتخيل فقط من بين الملكات النسبية هما المرجعين للوجود الطبيعى ، إلى إعطاء مسوغ للمذهب القائل بأن الظواهر الطبيعية يمكن أن تقرّر علميا بالاستدلال الرياضى البحت دون حاجة للرجوع إلى التجريب . وقد خدم برهانه على وجود الله الغرض من تبرير هذا التطبيق للتصورات الرياضية فى الطبيعيات . حتى إذا كنا مع اسپينوزا لم يكن هذا التناظر بين الوجود الطبيعى وبين الأفكار فى حاجة إلى أن يستند إلى الله لأن هذا التناظر « هو » الله . فلما تعدّل هذا التناظر بحيث يعطى الفكر أولوية تجعله يشمل فى ذاته الوجود أصبح الباعث الحرك للمذاهب المثالية بعد كانظ ..

ولما كان نيوتن أدنى إلى أن يكون عالماً منه أن يكون فيلسوفاً محترفاً فقد وضع هذه الفروض التي ظن أن الطريقة العلمية تتطلبها وتضمن نتائجها . وكان شك هيوم (الذي سبقه بركلي إليه فيما يختص بيمتافيزيقا نيوتن عن المكان والزمان الرياضيين) كما هو مشهور أهم عامل أفضى بكانط إلى اعتبار المكان والزمان صورتين « أوليين » a priori لكل تجربة حسية . ومن جملة الأسباب في اقتناع كانط بأن مذهبه لا يقبل الجدل ما ظنه من اعتماد مذهبه على الطبيعيات النيوتونية ، ومن ثم كان لا بد أن يدعم تلك الطبيعيات على أساس ثابت .

ومع ذلك فإن ما يهمننا في غرضنا الخالص هو أن نيوتن فيما يختص بمذهب المكان والزمان والحركة (والتي تتدخل في كل تصور للأشياء التي نبحثها في الطبيعيات الكلية للطبيعة) قد هجر صراحةً المنهج التجريبي الذي درج على استخدامه بالنسبة إلى خواص الجواهر المطلقة الثابتة . وفي الوقت نفسه اعتبر التصورات الطبيعية والرياضية متكاملة لمجموعتين من خواص صور ثابتة للموجود اللامتغير . وافترض بالإضافة إلى الذرات التي لها كتلة وقصور ذاتي وامتداد ، وجود مكان وزمان لإماديين فارغين تعيش فيهما هذه الجواهر وتتحرك وتحصل على ما لها من كون . وقدم امتزاج خواص هذين النوعين من الموجود الاتحادي بين خواص الظواهر الملاحظة تجريبياً وبين تلك التي كانت عقلية ورياضية ، وهو اتحاد بلغ من الكمال والوثاقة أنه خلع على المذهب النيوتوني تلك الصلابة والشمول العظيمين مما بدا أنه يجعل مذهبه في تخطيطه الجوهري الكلمة الأخيرة الممكنة في العلم الطبيعي .

وتعريف المكان والزمان والحركة من جهة « العلاقة التي تحمها للحواس » هو عنده « تحيز عامي » . فهو كماي عالم طبيعي معاصر كان يعرف أن ظواهر المكان

والزمان والحركة في صورها المدركة حسياً توجد داخل إطار من التأويل نسبي بالإضافة إلى ملاحظ . ولكي يهرب من نسبية السمات « الملحوظة » لحركات الأجسام المكانية والزمانية افتراض وجود حاوٍ ثابت من مكان خلاء توضع فيه الأجسام ، وزمان دائم الفيضان مكافئ له ، خلاء في ذاته ، تقع فيه التغييرات . وترتب على هذا الفرض أن للذرات حركةً تخصها يمكن قياسها ذاتياً ، مستقلة عن أى ارتباط بملاحظ . وهكذا كان المكان والزمان والحركة المطلقة الإطار الثابت الذى تحدث داخله جميع الظواهر الخاصة .

وافترض هذه المطلقات العقلية تطلبه أيضاً ميتافيزيقاه الأساسية عن الجواهر الثابتة التى لها خواصها الباطنة اللامتغيرة (أو الجوهرية) وهى الكتلة والامتداد والقصور الذاتى . والأساس الوحيد لتأكدنا من أن الجزئيات النهائية الصلبة ذات الكتلة تستمر بدون تغيير باطنى ، هو أن جميع التغييرات إنما هى أمور ترجع إلى « انفصالاتها وارتباطاتها » الخارجية ، هو وجود شئ خلو ثابت تحدث فيه هذه الأشياء . وبدون مثل هذا الوسط المتوسط يصبح التفاعل فيما بينها مكافئاً للتغييرات الباطنة فى الذرات . فالمكان يقدم الشرط الذى بمقتضاه تكون التغييرات خارجية لا تنال بالجواهر الطبيعية المطلقة . فما دامت التغييرات ليس لها شأن مباشر بملاقات الذرات فيما بينها فإن النظام الزمانى للتغييرات لا يمكن أن يربط بالذرات نفسها . فلا بد إذن أن يكون هناك ضرب من الفيضان المعتدل للتغير الخارجى - وفى الحقيقة لا يوجد أى تدير أصلاً - ترجع إليه أوضاعها الثابتة من القبل والبعء والمعية . ولما كانت السرعة والمجلة للحركات الملاحظة تنفصلان عن الوضع والوقت المطلقين إذا كانتا نسبيتين لملاحظ - وفى هذا تصدع جميع النظام الطبيعى - فلا بد أن تكون الحركة أيضاً مطلقة .

فعلى الرغم من اتباع نيوتن المذهب التجريبي إلا أنه حصل على منزلة النظام العقلي القائم على الضرورة القياسية الدقيقة . فالزمان والمكان والحركة اللامتغيرات خلعت على الظواهر تلك الخواص التي يمكن للاستدلال الرياضي أن يتعلق بها ككشف للخواص الذاتية . ويمكن أن ننظر إلى أوضاع الأجسام كتجميع لنقط هندسية ، وأن تعتبر الخواص الزمانية لحركاتها كما لو كانت مجرد لحظات . وكل شيء ملاحظ يجب في بحثه العلمي أن يتطابق رياضياً لمواصفات وضعها رياضيات المكان والزمان . وإلى وقتنا هذا ، إلى أن تحدى أينشتين التصور الخاص بتحديد توافق الحدوث ، استمر النظام يلقي على الأقل موافقة ساذجة من العلماء .

وليس ثمة صعوبة بالطبع في تحديد التوافق حين تقع حادثتان داخل نطاق واحد من الملاحظة . ولكن نيوتن بسبب فرضه الزمان المطلق زعم أن قياس التزامن له معنى مضبوط للأحداث غير الواقعة داخل نفس مجال الملاحظة . ورأى أينشتين في هذا الفرض نقطة الضعف في النظام بأسره ، وطالب بطريقة تجريبية لتحديد التزامن Simultaneity ، الذي بدوره لا يمكن توقيت الحوادث بعضها بالنسبة لبعضها الآخر . وهو لم يطلب هذا الطاب لمبادئ عامة بحجة بل بسبب مشكلة محدودة تتعلق بسرعة الضوء . ذلك أن الحالة الموجودة لنظرية الضوء عرضت تنازعا لا يحل على أساس النظام التسليم . فإن الثبات الملاحظ للضوء بالنسبة للموضع الذي يلاحظ منه اتجاهه وبالنسبة لسرعته المقاسة ، لم يتفق مع مبدأ أساسى فى الديناميكا ، وما يتبعه من مسلمة متعلقة بصور التأويل frames of reference لنظم الأحداثيات التي لها حركات انتقالية مطردة . وبدلاً من التمسك بالنظرية القديمة وإنكار صحة النتيجة الملاحظة لتجربة ميكلسون ومورلى تساءل أينشتين أى تغير فى التصورات كانت النتيجة التجريبية تتطلبه ، فأى أن قياس زمن العلاقات المترکز فى فكرة التزامن كان النقطة الرئيسية .

وفي ذلك يقول: « إننا في حاجة إلى تعريف للترامن بحيث يمدنا هذا التعريف بطريقة بها يستطيع عالم الطبيعية « في الحالات الخاصة » أن « يقرر بالتجريب » أحصلت أم لم تحصل حادثتان في وقت واحد « معاً » (١) .

واقترح ترتيباً بمقتضاه ينعكس شعاعان من الضوء ، ليسا بذاتهما قادرين على الدخول في مجال واحد من الملاحظة ، على مرآة موضوعة في موضع متوسط بين مصدر الشعاعين . فالشعاعان متزامنان إذا اشتملما نفس الفعل الواحد من الملاحظة . قد يبدو أنه لا بأس بهذا الاقتراح عند الرجل العامى ، ولكننا إذا نظرنا إليه في سياقه العلمى دل على أن العلاقات الزمانية للحوادث يجب أن تقاس بنتائج عملية تكون ثمرتها مجالاً وحيداً لظواهر ملاحظته . إنها تدل في ارتباطها بالأمر الخاص بثبات سرعة الضوء على أن الحوادث الواقعة في أوقات مختلفة ، تبعاً لساعتين مضبوطتين على نفس الوقت ، والموضوعة عند نقط مصدر الأشعة ، قد تكون متزامنة ، أما من جهة المضمون العلمى فهذا يكافئ الإطاحة بمطلقات نيوتن . وكان ذلك الاقتراح الأصل في مذهب النسبية المقيدة . التى تعنى أن الأزمنة الموضعية أو المشخصة ليست هى نفس الزمان العام الشامل فى الطبيعيات . صفوة القول هذا يعنى أن الزمان الطبيعى يدل على « علاقة » بين الحوادث ، لخاصية ذاتية للأشياء .

والذى يهمننا بالنسبة لفرضنا الذى تؤمّه أن نسبة أينشتين فيما يختص بالعلم الطبيعى كانت الحد الفاصل لمحاولة تشكيل التصورات العلمية عن الأشياء فى صيغة من الخواص النسبية لتلك الأشياء مستقلةً عن النتائج للملاحظة لعملية تجريبية . وإذا كان المذهب الأول الخاص بالطريق الصحيح لتكوين التصورات ، والذى

بمقتضاه تتحدد قيمة أو صحة الأفكار بتطابقها مع خواص سابقة ، هو المذهب المشترك بين جميع المدارس الفلسفية - ماعدا مدرسة بيرس البرجماتية - فقد يمكن القول بأن التحول المنطقي والفلسفي الذي حصل كان أعظم أثراً حتى من التطور الحارفي الذي حدث في مضمون العلم الطبيعي . وليس من الغالاة أن نقول إنه مهما تكن تطورات الكشوف المستقبلية عن الضوء ، أو حتى إذا كانت تفصيلات نظرية النسبية لأينشتين قد تعارض بعض الوقت ، فقد حدثت ثورة حقيقية ، ثورة لن تعود إلى الوراء ، في نظرية أصل الأفكار العلمية وطبيعتها واختبارها .

أما بالنسبة إلى الموضوع الخاص بطبيعة التصورات الرياضية الطبيعية ، فالنتيجة السديدة واضحة ، لأن نتيجة أينشتين في استبعاد المكان والزمان والحركة المطلقة كموجودات طبيعية أبعدت المذهب القائل بأن إنبات المكان والزمان والحركة كما تظهر في الطبيعيات تتعلق بخواص ذاتية ، واستبدلت بهذه الفكرة الفكرة القائلة بأنها تدل على علاقات بين الحوادث . وهذه العلاقات من حيث هي كذلك تضمن في عمومها إمكان ربط الأشياء بعضها ببعض كحوادث في نظام عام من الترابط والانتقال . إنها السبيل إلى ربط الملاحظات الحاصلة في أوقات وأزمنة مختلفة ، سواء أكان الملاحظ شخصاً واحداً أم أكثر من واحد ، بحيث يمكن أن يتم الانتقال من أحدهم إلى صاحبه .

جملة القول إنها تقوم بالمهمة التي يجب أن يؤديها كل تفكير وكل موضوع للفكر : أن ترتبط بعمليات ملائمة الانفصالات الحاصلة عن ملاحظات وتجارب شخصية وتحيلها إلى اتصال بين بعضها وبعض . وتقوم صحتها على أثرها في تأدية هذه الوظيفة وامتحانها يكون بالتأرجح لا بالتناظر مع خواص سابقة للوجود .

ومن الممكن أن نبسط هذه النتيجة على الصور المنطقية بوجه عام . فقد استُخدم

الواقع من وجود بعض الشروط الصورية لصحة الاستدلال كضمان نهائي لعالم من الوجود الثابت . ولكن الصور المنطقية - تشبيهاً بالنتيجة الخاصة بالتصورات الرياضية - هي تقريرٌ عن الوسائل التي نكتشف بها أن أنواع الاستدلالات المختلفة يمكن أن يُنقل أحدها إلى أحدها الآخر ، أو يمكن أن تُبلغ بنسبة بعضها إلى بعض ، بأوسع طريقة وأوثقها . وأساسياً الحاجات التي يحققها الاستدلال لاتسبع إشباعاً كاملاً مادامت الحالات الخاصة منعزلة بعضها عن بعض .

ويمكن أن نبين الفرق بين التصور الإجرائي للتصورات - operational conception of conceptions والمفهوم التقليدي القديم بتمثيل توضيحي^(١) . فالسأح في دولة يجد بعض الأدوات المستعملة في أغراض متعددة كالسجائيد والسلال والحراب ، وغير ذلك . وقد يهره جالماً ورشاقها وتصميماتها المرتبة فيتخذ منها موقفاً جمالياً بحثاً ، ويحكم بأن وضعها للانتفاع بها إنما كان شيئاً عرضياً . وقد يذهب إلى حد الافتراض بأن فائدتها الأدائية تدل على الخط من شأن طبيعتها الباطنة ، وعلى الخضوع لحاجات وأسباب نفعية . وقد يقتنع ملاحظٌ عنيد الرأي بأن الغرض منها كان وضعها للانتفاع بها ، وأنها صنعت لأجل ذلك . حقا لا بد أن يعترف بوجود مواد خام من طبيعتها أن تتلاءم حتى يمكن تحويلها إلى مثل هذه الحاجيات ، ولكنه لن يعتقد بسبب ذلك أن هذه الأشياء أصلية وليست أدوات مصنوعة .

ومن البعيد أن يتصور أنها « الحقائق » الأصلية التي نسجت المواد الخلام على

(١) عبارة « تصور التصورات Conception of conceptions » مستخدمة لتدل على أن التأويل منطبق بذاته : أي إن التصور المقدم هو أيضاً دلالة على منهج يجب اتباعه . فقد يقود أحدنا حصاناً إلى الماء دون أن يتمكن من إرغامه على الشرب . وإذا لم يستطع أحدنا أن يحقق عملية مقصودة أو يتراجع عن ذلك ، فلن يستطيع بالطبع أن يدرك مفزاعها .

منوالها ، أو كانت هذه المواد تمثيلا ظاهريا غير كامل لها . وعندما يتتبع تاريخ هذه الأدرات ويجد أنها بدأت في صور أقرب إلى المواد الخام وأنها تنمو تدريجيا نحو الكمال في الاقتصاد والجودة ، يستنتج أن ذلك التكميل كان فضلا في النفع لتحقيق أغراض ، وأن إحداث التغييرات إنما كان لعلاج ضروب النقص في العمليات والنتائج الأولى . أمّا من الناحية الأخرى فقد يستدل صاحبه ضعيف الرأي أن التطور المستمر يفصح عن وجود نموذج أصلي متعالٍ اقترنا منه بالتدرج تجريبيا ، إنه المثال القائم في السماء .

قد يحتج معارض بأن تطور الصور إذا كان عملية زمانية فقد تحددت تماما بماذج الترتيب والاتلاف والتماثل التي لها قوام مستقل ، وأن الحركة التاريخية إنما كانت مجرد التقريب خطوة خطوة من النماذج الأزلية . وقد يصوغ أحدهم نظرية عن التماسك الصوري للعلاقات لمدخل لها بالأشياء الجزئية فيما عدا أنها تتمثل فيها . وقد يرد عليه صاحبه عنيد الرأي بأن أى شيء صنع لتحقيق غرض يجب أن يكون له بنية محدودة تخصه بالذات تحتاج إلى تماسك باطنى للأجزاء في ارتباط بعضها ببعض ، وأن الآلات المصنوعة بيد الإنسان خير مثال على ذلك . فهذه الأشياء إذا كان لا يمكن صنعها إلا بالاستفادة من الشروط والعلاقات الموجودة من قبل ، فإن الماكينات والعُدَد مناسبة لأداء وظيفتها بالدرجة التي تعيد فيها ترتيب الأشياء الموجودة قبلا ترتيبا جديدا بحيث تحقق الغرض من الحاجة المطلوبة تحميقا أفضل . ولو كان هذا الشخص يمنح نحو التأمل والنظر فقد يعجب ويتساءل ألا تكون نفس مثلنا العليا من الترتيب والاتلاف الباطنيين إنما نشأت وتكوّنت تحت ضغط الحاجة المستمرة لإعادة ترتيب الأشياء حتى تعمل كوسائل لتحقيق نتائج . فإذا لم يكن مسرفا في عناده فقد يسلّم بأنه بعد قدر معين من إعادة الترتيب والتنظيم الباطنيين حصل تحت

ضبط حاجة أكثر مباشرة لتكوين أدوات فعّالة ، ينشأ عنده إدراك لذيذ بالانتلاف الباطني لذاته ، وأن دراسة العلاقات الصورية قد تهديه إلى مناهج تنتهي إلى تحسين الصورة الباطنة لذاتها بصرف النظر عن أي نفع خاص آخر .

ولندع الاستعارة جانباً ونقول : إنَّ في وجود آثار الفن الجميل والاهتمام بصنعها والتمتع بها ، دليلاً كافياً على وجود الأشياء التي تكون « حقيقية » تماماً ، ومع ذلك فهي من صنع الإنسان . وأن صنعها يقتضى مراعاة شروط موجودة من قبل أو أخذها في موضع الاعتبار ، ومع ذلك تكون الأشياء في الحقيقة تجديداً لوجود سابق . وأنَّ الأشياء كما تعرض نفسها عَرَضاً توحى بأغراض ومُتَع لا تتحقق منها تماماً . وأنَّ هذه الإيجاءات تصبح محدودة بمقدار ماتخذ هيئة أفكارٍ ودلائلٍ على عمليات تؤدي لتحقيق ترتيب جديد مَوْجَّه عارض ، هذه الأشياء متى ظهرت إلى الوجود يكون لها خصائصها وعلاقاتها الخاصة ، والتي هي من حيث هي كذلك توحى بمعايير وأهداف لإنتاج آثار فنية أخرى ، مع حاجة أقل للرجوع إلى الأشياء الأصلية « الطبيعية » . فتصبح هذه الأشياء كما لو كانت « عالماً » له أغراضه الخاصة ومبادئه المنظمة . وفي الوقت نفسه تميل أشياء هذا « العالم » إلى أن تصبح مسرفة في الصورية جامدة ، و « أكاديمية » إذا كان النمو الباطني لفن ما مُتَغْرِقا في العزلة ، ومن ثمَّ نحتاج إلى تكرار الرجوع إلى الأشياء « الطبيعية » الأصلية كي نشق طريقاً إلى حركات جديدة لها مغزاها .

والفكرة القائلة بعدم وجود أبدال عن الأمور الرياضية سوى أنها تكون عالماً مستقلاً من الماهيات ؛ وأنها علاقات باطنة في بنيةٍ طبيعيةٍ سابقة - وهي المسماة المكان والزمان ؛ أو أنها مجرد أشياء نفسانية « ذهنية » ليس لها أي سند في الواقع . والزمع بأن هذه الأبدال تستغرق كل بديل ممكن إنما هو إحياء للفكرة التقليدية

التي تطابق بين الفكر والأفكار وبين الأفعال الذهنية المجردة - أى تلك التي تجرى « داخل » الذهن . إن نتائج العمليات المقصودة حقيقيةً موضوعياً وصحيحةً إذا حققت الشروط الداخلة في المضمون الذي من أجله أقيمت تلك العمليات . ولكن التفاعل البشرى عامل مشترك في إنتاجها ، ولها قيمة في منفعة الإنسان حين يستخدمها .

ومع ذلك فإن القدر الذي بلغناه لم تلمس المناقشة مباشرةً مسألة الرياضيات : « البحتة » ، أو الأفكار الرياضية في ذاتها . كانت رياضيات نيوتن رياضيات ذات وجود طبيعي ولو أنها غير مادية : أى عن المكان والزمان والحركة الموجودة وجوداً مطلقاً . ومع ذلك فإن الرياضيين يعتبرون غالباً تصوراتهم المميزة غير وجودية . non - existential . على أى معنى . وسائر اتجاه التطورات الأخيرة ، والتي ليس من الضروري بالنسبة لأغراضنا تعيينها ، ومذهب « الأمكنة » ذات الأبعاد الثنائية بعد نموذجها ينحون نحو التطابق بين الرياضيات البحتة والمنطق الخالص . ولذلك يستخدم بعض الفلاسفة أمور الرياضيات البحتة يرجعون بها إلى الفكرة الأفلاطونية عن عالم من الماهيات مستقل تماماً عن كل وجود أيا كان .

هل ينهدم مذهب الطبيعة العملياتية والتجريبية للتصورات حين يطبق على الأمور الرياضية « البحتة » ؟ علينا أن نبحث عن مفتاح الجواب عن هذا السؤال في التمييز بين العمليات التي تؤدي صراحة (أو يتصور تأديتها) وبين العمليات التي تنفذ « رمزياً » . فنحن حين نعمل صراحة تترتب على ذلك نتائج تقوم في الوجود ولو كانت لا تعجبنا . إننا واقعون في شبكٍ من ثمرة ما فعله وعلينا أن نحتمل عواقبه . وسنضع سؤالاً من البساطة بحيث قد يبدو سخيفاً . كيف يمكن أن يكون لنا هدف نتطلع إليه دون أن يكون لنا هدف هو نتيجة وجودية في الواقع ؟ يرتبط

بجواب هذا السؤال المشكلة بأسرها الخاصة بالتنظيم المقصود لما يحدث . إذ بدون أن تكون لنا أهداف متوقعة ، لا يكون تنظيم العمل ممكنا بغير تجربتها في الواقع المحسوس ويمكن أن نضع السؤال على النحو الآتي : كيف نعمل بغير فعل ، بدون أن نعمل شيئا ؟

ولو أن الناس بضرب من التناقض في الكلام قد تمكنوا من التفكير في هذا السؤال قبل تبين طريق الإجابة عنه ، لأضربوا عن النظر فيه باعتباره غير قابل للحل . إذ كيف يستطيع الإنسان أن يستبق تخطيطا لثمرة نشاط ما بحيث يوجه تآدية عمل يؤمن تلك الثمرة أو يمدنا عنها ؟ لا بد أن يكون الإنسان قد وقع على الحل عَرَضاً كنتيجة ثانوية ثم استخدمه بعد ذلك بالقصد . ومن الطبيعي أن نفترض أن الوقوع على الحل جاء ثمرة الحياة الاجتماعية بالنقل . وليكن ذلك عن طريق الصيحات التي وجهت ذات يوم ألوان النشاط توجيهها مفيدا بغير قصد ، ثم استُخدمت بعد ذلك عن قصد لذلك الغرض . ومهما يكن من أمر الأصل ، فقد وُجِدَ الحل حين ظهرت « الرموز » إلى الوجود . فنحن نعمل بغير عمل عن طريق الرموز ، إشارات كانت أو ألفاظاً أو تركيبات دقيقة ، أي إننا تؤدي تجارب بواسطة رموز لها نتائج ليست في ذاتها إلا رمزية ، ولذلك لا تقيدنا بعواقب فعالية أو وجودية . فلو أن شخصا أشعل ناراً ، أو شتم منافس له ، لترتبت على ذلك نتائج ؛ إنه يلقى مصيره . ولكنه إذا تمثل الفعل في رموز بينه وبين نفسه استطاع أن يستبق نتيجة وأن يقدره قدره ، وعندئذ يستطيع أن يفعل أو لا يفعل في الخارج على أساس ما توقعه وهو الذي ليس موجوداً في الواقع . فلا ريب أن اختراع أو كشف الرموز هو في الأغلب أعظم حادث فريد في تاريخ الإنسان ، إذ بدونها (١٢ - البحث عن اليقين) .

لا يتيسر أى تقدم فكري ، وبها لا حد للتطور الفكرى إلا إذا حده غباء فطرى .

كانت الرموز بلا ريب مستخدمة منذ أقدم العصور لتنظيم العمل ولأجل تنظيمه فقط ، وكانت تستخدم عرضاً ولبعض أهداف مباشرة . وفضلا عن ذلك لم تكن الرموز المستخدمة أولاً تُفحص أو تُنظَّم بالنسبة للوظيفة التى تؤدىها ، بل كانت تلتقط بطريقة عرضية مما يكون مناسباً فى تناول اليد . وكانت تحمل جميع أنواع الروابط القريبة التى أعاقت أثرها فى تادية عملها الخاص . ولم تنزل إلى الحد الذى تؤدى فيه وظيفة وحيدة ، ولا كانت بحيث تُوجَّه أعمالاً تحقق مواقف متعددة : أى لم تكن محدودة ولا شاملة . فالحد (١) والتعميم قاصران بغير اختراع الرموز المناسبة . وإنا لنجد الأصل فى التفكير العامى المتحلل والمقيد فى هذه الأمور . ويعوق تقدمه طبيعة الألفاظ العادية وماهى عليه من إبهام وتذبذب . وهكذا تقدمت إلى الأمام الخطوة الثانية العظيمة حين ابتدعت رموز خاصة متحررة من عبء اللاتطابق الذى تحمله ألفاظ نمت لأغراض اجتماعية لافكرية ، من حيث إن معانيها يستدل عليها من سياقها الموضوعى المباشر . هذا التحرر من التراكم العرضى للمعاني بدّل آلات التفكير المهمة الغليظة وجعلها أدوات دقيقة نافذة . وأهم من ذلك أنها بعد أن كانت موائمة لمواقف حاضرة مباشرة موضعية أصبحت مصوغةً فى إطار منزحل من النفع المباشر الصريح ، وبالنسبة بين بعضها وبعض . ويكفى أن ننظر إلى الرموز الرياضية كي نلاحظ أن العمليات التى تدل عليها تختلف فى نوعها عنها فى ذاتها ، أى إنها رمزية

(١) الحد هنا يعنى التعريف definition [المترجم]

لا واقعية . لقد كان اختراع الرموز الفنية بداية تقدم التفكير من المستوى العائى إلى المستوى العلمى .

ولعل صياغة الإغريق للهندسة هى التى تمثل تاريخياً أحسن تمثيل لهذا الانتقال . فقد كان العد والقياس قبل هذه المرحلة مستخدمين فى أغراض « عملية » ، أى فى منافع تتدخل مباشرة فى المواقف العاجلة . كانا مقيدين بأغراض خاصة . ومع ذلك فنذا أن اخترعنا وعبر عنهما برموز محدودة فقد كونا بحسب ما كانا عليه موضوعاً له القدرة أن يفحص فحوا مستقلاً ؛ إذ أصبح من الممكن أن يطبق عليهما عمليات جديدة . أمكن للعد والقياس أن يلعب بهما ، ولنا قصد من ذلك الإساءة إليهما . وأمكن البحث فيهما من وجهة نظر فنية لامن زاوية النفع المباشر . ولقد كان الإغريق بما لهم من نزعة جمالية غالبية هم الذين خطوا هذه الخطوة . وفى ذلك يقول ببارى : « يرجع الفضل فى اختراع الإغريق للهندسة إلى فن التصوير الذى اهتموا فيه بتطبيق جمال الأشكال المتماثلة . فقد أدت دراسة مثل هذه الأشكال ، والصناعة التجريبية للتصوير المشكلة من العرين (الطين) ، والأفاريز المنقوشة ، والتماثيل التقليدية ، وغير ذلك لا إلى أن يعرف قدماء الإغريق عدداً عظيماً منوعاً من الأشكال الهندسية المنتظمة فقط ، بل عرفوا كذلك الصنعة التى بها يمكن تشكيلها ، وتركيبها وتقسيمها بالدقة ، وذلك بطرق شتى . وقد ساق الإغريق على عكس جميع أسلافهم كل ما اضطلعوا به مساقاً فكرياً » .

وإذ قد اكتشفوا بطريق المحاولة وحذف الأخطاء عدداً عظيماً من الخصائص المتداخلة بين الأشكال ، شرعوا بعد ذلك فى ربط بعضها ببعض ، وربطها بأشكال جديدة . وقاموا بهذا العمل : « بطرق استبعدت تدريجياً من تفكيرهم عنها كل تخمين ، وكل تجربة عرضية ، مثل أخطاء الرسم والقياس الواقعيين ، وكل

أفكار ماعدا الجوهرية تماماً . وبذلك أصبح علمهم علماً عن الأفكار فقط ^(١) .
 وإذا كانت أهمية الانتقال الفكري من المحسوس إلى المجرد معترفاً بها عموماً ،
 إلا أن هذا الانتقال كثيراً ما يساء فهمه . فكثيراً ما يُنظر إليه على أنه يعني مجرد
 الاختيار بالانتباه المميز لصفة أو علاقة واحدة من شيء مجموع حاضر في الحس أو
 للذاكرة . الواقع أنه يدل على تغير في الاتجاهات . فقد كانت الأشياء محسوسةً
 بالنسبة إلينا بمقدار ما تكون وسائل تستخدم مباشرة ، أو غايات تُفَوِّعُها لصالحنا
 ونستمتع بها . وكانت الأفكار الرياضية « محسوسة » عند ما كانت مستخدمة على
 الإطلاق لبناء أجران للقمح ، أو قياس أرض ، أو بيع سلعة ، أو هداية ربان في
 تيسير سفينته ؛ ثم أصبحت مجردة عندما تحررت من الصلة بأي تطبيق أو نفع موجود
 بالفعل . وحدث ذلك عند ما يسرت العمليات بالرموز وأصبحت تؤدي فقط إلى
 تسهيل وتوجيه عمليات أخرى هي أيضاً رمزية في طبيعتها . فهناك فرق بين قياس
 مساحة مثلث لقياس قطعة من الأرض - وهذا نوع محسوس - وبين نوع آخر مجرد
 بقياس المثلث ليكون مجرد أداة لقياس مساحات أخرى معينة رمزيًا . وهذا الضرب
 الأخير من العمليات يفسح المجال لنظام من التصورات تتعالت معاً كتصورات ،
 فتمهد بذلك الطريق للمنطق الصوري .

وفي نفس الوقت الذي تم فيه التجرد من النفع في مواقف مباشرة خاصة
 تكون علمٌ للأفكار أو للمعاني كانت علاقات بعضها ببعض ، لا بالأفكار ،
 هدف الفكر . ومع ذلك فهذا الطريق العلمي عرضة لتأويل سوفسطائي ؛ ذلك أن
 الاستقلال عن أي تطبيق معين كثيراً ما يؤخذ على أنه مكافئ للاستقلال عن التطبيق

من حيث هو كذلك . وهذا شبيه بقولنا : إن الإخصائين حين وضعوا همهم في تكميل الآلات بصرف النظر عن منفعتها ، وشغلهم لذة عملية التكميل إلى الحد الذي بلغوا فيه نتائج وراء أى نفع قائم ممكن ، احتجوا بأنهم من أجل ذلك يبحثون في عالم مستقل لاصلة له بالآلات والنوافع . وهذه المغالطة من اليسير أن يقع فيها بوجه خاص أولئك الذين يشتغلون بالفكر ؛ وهى التى أدت إلى نشأة المذهب العقلى « الأولى » . وهى الأصل فى ذلك الاتجاه الوهمى نحو الكليات ، والذي يتردد كثيرا فى تاريخ الفكر . فأولئك الذين يصطنعون الأفكار بطريق رموز كما لو كانت أشياء - إذ أن الأفكار موضوعات الفكر - ثم يتتبعون علاقاتها المتبادلة فى كل نوع من أنواع العلاقات المتشابهة غير المتوقعة ، يقعون فريسة لاعتبار هذه الموضوعات وكأنها لاءلاقة لها ألبتة بالأشياء ، وبالوجود .

الواقع أن التمييز يقوم بين عمليات تُؤدى بالفعل ، وعمليات ممكنة من حيث هى كذلك ، أى إمكان مجرد . وانتقال التفكير نحو نمو عمليات ممكنة فى علاقاتها المنطقية بعضها ببعض يفسح المجال لعمليات ما كان يمكن أبدا أن تخطر بالبال مباشرة ، ولكن أصابها ومدلولها الحادث يقومان فى أفعال تتصل بمواقف محسوسة . أما الأصل فى العمليات الظاهرة فأمر لاشك فيه . فأتت تجمد عمليات العنقد والعد جارية فى الأعمال والألعاب على حد سواء ، التى لم يكن من الممكن أن يطرّد نموها فى سبيل التعقيد لولا مثل تلك الأفعال وما لها من رموز مناسبة . هذه الأفعال هى الأصل فى العدد وفى كل تطور له . وثمة فنون كثيرة تستخدم فيها بصراحة للقياس عمليات العد التى يتميز بها العنقد tally . فلا يمكن مثلا أن تتقدم التجارة والبناء بغير ابتداء حيلة مهما تكن أولية لتقدير الحجم والسعة . ولو عمنا ما يحدث فى هذه

الأمثلة لرأينا أن الحاجة التي لاغنى عنها هي الملاءمة بين أشياء كوسائل وموارد وبين أشياء أخرى كغايات .

لقد نشأ العد والقياس من اقتصاد مثل هذه الملاءمات وإجاداتها . وكان يعبر عن نتائجها بوسائل طبيعية ، ابتدأت في أول الأمر بخدوش أو « خريشات » أو عقدي ثم بعد ذلك بأشكال وتخطيطات هندسية . ومن اليسير أن نتبين ثلاثة أنواع على الأقل من المواقف التي تكون فيها هذه الملاءمة بين الوسائل والأغراض ضرورة عملية . فهناك حالة التقسيم أو توزيع المواد ؛ وحالة تخزين المؤن لأيام الحاجة ؛ وتبادل السلع بين من عنده فائض وبين من عنده نقص . والتصورات الأساسية الرياضية عن التعادل ، والترتيب المتسلسل ، ومجموع الأجزاء ووحدها ، والتناظر والاستبدال ، كلها منطوية في العمليات المتعلقة بمثل هذه المواقف ، والتي إنما تصبح ظاهرة ومعقدة حين تجرى هذه العمليات رمزياً في تعلق بعضها ببعض .

ويرجع فشل المذهب التجريبي في تفسير الأفكار الرياضية إلى إنشاقه في ربط هذه الأفكار بالأفعال المؤداة . وقد التمت التجريبية التقليدية طبقاً لصفحتها الحسية أصل الأفكار في الانطباعات الحسية ، أو على الأكثر في التجريد المزعوم لخواص سابقة تميز بها الأشياء الطبيعية . أما التجريبية التجارية experimental empiricism فليس فيها تلك الصعوبات التي صادفت هيوم ومول في تفسير أصل الحقائق الرياضية . فهذه التجريبية تعترف بأن الخبرة experience ، خبرة الناس الواقعة ، هي خبرة لأداء الأعمال ، وإجراء العمليات ، والتقطيع ، والتمييز ، والتقسيم ، والمذ ، والتجزء ، والربط ، والتجميع والخلط ، والادخار والتوزيع ؛ وعلى الجملة اختيار الأشياء والملاءمة بينها كوسائل لبلوغ نتائج معينة . فانت ترى أن تأثير الإقبال الخالص على المعرفة هو الذي أدى بالمفكرين إلى التوحيد بين التجربة وبين تلقى الإحساسات ، مع أن

طفلاً صغيراً لو أنم النظر دقائق لاهتدى إلى أن الإحساسات إنما تعد مؤثرات وتسجيلات للنشاط الحركي الذي ننفقه في عمل الأشياء .

فكل ما كان مطلوباً لتطور الرياضيات كعلم ولتو المنطق كأفكار ، نغني لزوم العمليات بعضها لبعض ، هو أن يظهر على المسرح بعض الناس تكون عنايتهم بالعمليات من حيث هي كذلك ، كعمليات لا كوسائل لمنافع خاصة معينة . وحين ابتدعت الرموز من أجل عمليات انقطعت ضلتها بالتطبيق المحسوس ، كما حدث تحت تأثير اهتمام الإغريق بالجمال ، كان من الطبيعي أن يتسلسل الأمر بعد ذلك في طريقه . وقد بقيت الوسائل الطبيعية ، مثل القدة^(١) ، والفرجار ، والمخطط ، وكذلك الأشكال الهندسية . غير أن هذه الوسيلة الأخيرة لم تكن إلا « أشكالاً » وصوراً بالمعنى الأفلاطوني . وُحملت القوة الفكرية بالعمليات التي ترمز لها ، ولم تكن المسطرة والفرجار سوى وسائل لربط سلسلة من العمليات تمثلها رموز بعضها ببعضها الآخر . أما الأشكال وغيرها فكانت خاصة ومتغيرة ، ولكن العمليات كانت متجانسة وعامة في قوتها الفكرية : أي في علاقتها بعمليات أخرى .

حتى إذا فتح الباب أمام التفكير في صيغة من عمليات ممكنة بصرف النظر عن الأداء الفعلي ، لم يكن بعد ذلك حد للنمو سوى عبقرية الإنسان . وبوجه عام أتجه هذا النمو في طريقين ، فمن جهة لتنفيذ مهام البحث الطبيعي دعت الحاجة إلى وسائل فكرية خاصة ، وهذه الحاجة أفضت إلى ابتداء عمليات وأنظمة رمزية جديدة . وخير مثال لذلك التحليل الديكارتي وحساب التكامل والتفاضل عند ليبنز ونيوتن . وقد خلق هذا النمو كياناً محدوداً لموضوع بلغ في تجرئته من الناحية التاريخية مبلغ التسلسل التاريخي لآلات الغزل مثلاً . ومثل هذا الكيان يبعث الحاجة إلى الفحص

(١) القدة : قطعة خشب يقاس بها السطوح [المترجم]

لذاته ، ومخضع لبحث دقيق بالنسبة للعلاقات الموجودة داخل مضمونه ذاته . فاستبعاد العمليات السطحية ، ويكتشف أمر الإبهام ومُحَلل ، وتقطع العمليات الكبيرة إلى أجزاء محدودة ، ومُتَمَلِّأ الفجوات والطفرات الغامضة بإدخال عمليات تربطها . على الجملة تنشأ قوانين دقيقة لما بين العمليات من علاقات ، ويقابل ذلك مراجعة الموضوع القديم وامتداده .

ولا يقف الأمر عند حد المراجعة التحليلية . ذلك أن اكتشاف مافى مسلمة أفقليدس الخاصة بالتوازيين من ضعف منطقي مثلا أدى إلى عمليات لم تكن تخاطر بالبال قبلا ، وشق الطريق لميادين جديدة : هي الهندسة التوقية . أضف إلى ذلك أن الجمع بين فروع الهندسة المتعددة الموجودة كحالات خاصة لعمليات أكثر شمولاً (مما يوضحه نفس المثال المذكور) أدى إلى إنشاء رياضيات ذات مستوى أكثر عموماً . ولا يعنيني تتبع تاريخ الرياضيات ، وإنما الذى أود بيانه أنه لم تكدف فكرة العمليات المحتملة التي تدل الرموز عليها والتي إنما تؤدي بالرموز فقط تكتشف ، حتى أصبح الطريق مفتوحاً أمام عمليات يطارد تحديدها وشموها على الدوام . فأى مجموعة من العمليات الرمزية توحى بعمليات أخرى يمكن تأديتها . والرموز الفنية تصاغ بالضبط لهذا الغرض ، ولها ثلاث سمات تميزها عن المصطلحات والأفكار العادية . فهي تُختار لتدل في غير غموض على نوع واحد فقط لاغير من التفاعل . وهي ترتبط برموز عمليات أخرى فتكوّن نظاماً يكون فيه الانتقال من عملية إلى أخرى ممكناً بأقصى درجة من الاقتصاد في المجهود . والغرض من ذلك أن هذه الانتقالات تتم إلى أبعد ما يمكن في أى اتجاه :

(١) « الماء » مثلاً يوحى بمدد غير محدود من الأفعال : رؤيته ، تذوقه ، شربه ، الغسل به ، بغير تخصيص أى فعل تؤثره على غيره . وهو كذلك يميز المياء عن غيره

من السوائل التي لا لون لها ولكن بطريقة غامضة فقط .

(٢) وفي الوقت نفسه فهو مقيد ، لأنه لا يربط السائل بالصور الصلبة والغازية ، وأقل من ذلك لا يدل على العمليات التي تربط إنتاج الماء بالأشياء الأخرى التي تدخل فيها عناصرها وهي الأوكسجين والهيدروجين .

(٣) والمفهوم الكيموي الذي نرمله بالرمز يد ٢ | لا يحقق فقط هذين المطالبين . الذي يعجز الماء عن تحقيقهما ، بل الأوكسجين والهيدروجين يرتبطان بدورها بأسر نظام العناصر الكيموية والمركبات الميئة وذلك بطريقة منظمة . فنحن إذ نبدأ من العنصرين وما بينهما من علاقة محدودة بالرمز يد ٢ | يمكننا أن نتجول - إن صح هذا التعبير - خلال سائر ميدان ودرجات الظواهر المعقدة المتباينة . وبذلك ينقل المفهوم العلمي الفكر والعمل بعيدا عن الصفات التي هي بحسب وجودها في الحس . والاستعمال المباشرين . غايات ، إلى الطريقة التي بها تُنتج هذه الصفات ، ويؤدي المفهوم العلمي هذه المهمة بطريقة تربط هذا الضرب من التوليد بعدد وفير من شروط الأسباب الفاعلة بأقصر طريق وأعظمه أثرا .

والتصورات الرياضية تذهب بالتجريد إلى أبعد من ذلك بوساطة رموز العمليات التي تحصل بصرف النظر عن الأداء الفعلي . ويكفي لبيان ذلك أن توازن بين «٢» في اتصالها الطبيعي بـ « يد » ، وبين «٢» كمدد بحت . فهذا الأخير يدل على علاقة إجرائية « قابلة » للتطبيق على أي شيء مهما يكن ، ولو أنه لا ينطبق بالفعل على أي شيء معين . وهو بالطبع يتصل بعلاقات محدودة بجميع الأعداد الأخرى ، وكذلك بنظام من أنواع التناظر مع كميات متصلة . أما أن الأعداد تنقل كل تمييز كفي فهذه حقيقة مألوفة . وهذا التعاقل ثمرة تركيب رموز تبحث في عمليات ممكنة مجردة عن الأداء الفعلي . ولو كان عندنا فسحة من الوقت لبينا أن الصعوبات

والتناقضات التي ظهرت في منطق العدد تختفي حين ننظر إلى الأعداد كدلائل على عمليات، ممكنة لا على أنها ماهيات أو خصائص لأشياء موجودة. والمكان الرياضي ليس نوعاً متميزاً من المكان المسمى بالطبيعي أو التجريبي، بل هو اسم يطلق على عمليات ممكنة مثالياً أو صورياً بالنسبة لأشياء لها صفات مكانية. فهو ليس ضرباً من الوجود، بل طريقة للتفكير في الأشياء بحيث تنحل الروابط القائمة فيما بينها من ثبات في التجربة، فيكون ترتب بعضها على بعض ممكناً.

ويمكن إبراز التمييز بين التصور الطبيعي والتصور الرياضي بالإشارة إلى العموض في اصطلاح العمليات «الممكنة». فعناه الأولى هو في الواقع، أى وجودى، ممكن. وأى فكرة من حيث هي كذلك تدل على عملية يمكن أن تؤدى، لا على شيء في الوجود الواقعي. ففكرة حلالة السكر مثلاً، علامة على نتائج العملية الممكنة للتذوق باعتبارها متميزة عن الصفة المختبرة مباشرة. والأفكار الرياضية دلائل على عمليات ممكنة، وبمعنى آخر ثانوى سبق التعبير عنه عند القول عن إمكان العمليات الرمزية بالنسبة لبعضها البعض. هذا المعنى من الإمكان هو إمكان حصول العمليات ممّا Compossibility لا إمكان التأدية بالنسبة للوجود. واختبار هذا النوع من الإمكان هو عدم التناقض، وصيغة هذا الاختبار كالتالي مما يصعب أن تحمل المعنى الكامل، لأن الاتساق يؤول بدلالة تطابق معنى مع معانٍ أخرى حاصلة من قبل، وهو لذلك مفيد. ويدل «عدم التناقض» non-incompatibility على الترحيب بكل أنواع النمو مادامت لا تتصارع فيما بينها، أو مادامت إعادة العملية تمنع الصراع الفعلي. فعدم التناقض قانون للتحرر لا للتقييد، ويمكن موازنته بالانتخاب الطبيعي الذي هو مبدأ للحذف دون أن يكون مبدأ لتوجيه النمو الإيجابي.

فالرياضيات والمنطق العسورى يدلان بذلك على فروع في غاية التخصص من

الصناعة الفكرية التي تشبه مبادئها العاملة شيها شديداً المبادئ التي تقوم عليها الآثار الفنية الجميلة . والسمة التي تلفت النظر وتميزها جميعاً هي الجمع بين الحرية والالتزام ، الحرية بالنسبة لثمو عمليات وأفكار جديدة ، والالتزام بالنسبة للإمكانات الصورية المتوافقة معاً . فالجمع بين هاتين الصفتين ، الميزتين كذلك لروائع الآثار الفنية ، يخلع على الموضوع سحراً يخلب ألباب بعض المفكرين . غير أن الاعتقاد بأن هذه الصفات تبعد الأمور الرياضية عن كل رابطة بالوجود يفصح عن مزاج ديني أكثر مما يعبر عن كشف علمي^(١) .

والفرق الهام يرجع إلى وجود نوعين من إمكان العمليات : المادى والرمزى . وحين يتجمد هذا التمييز إلى مذهب يقوم على نظامين من الوجود Being ، هما الوجود existence والمهية essence ، تنشأ الفكرة القائلة بوجود نوعين من المنطق ، ومعيارين للحقيقة : الصورى والمادى ، والصورى منها أسمى وأعمق أساساً . الحق أن النمو الصورى فرع متخصص من التفكير المادى ، فهو مشتق على الإطلاق من الأفعال المؤداة ، ويكون امتداداً لمثل هذه الأفعال ، وتيسر الرموز تحقيقه على أساس تطابق بعضها مع بعض . ويترتب على ذلك أن المنطق الصورى يمثل تحليل عمليات رمزية بإطلاق . فهو على معنى مضمّر غير ظاهر ، منطق رمزى . هذا التأويل للأفكار الرياضية والمنطقية الصورية ليس خطأ من شأنها فيما عدا وجهة النظر الصوفية ، فالرموز كما سبق أن بينا تمدنا بالطريق الوحيد للهرب من الانعاس فى

(١) « إن الدراسة المستمرة غير المتقطعة لوجودات غير متغيرة على الإطلاق تؤثر على العقل أنراً منوما . . . والعالم الذى تفصله عن كل خبرة وتدبجه فى كل الوجود هو عالم ذو نظام لامتغير وأزلى فى الظاهر ، إنه العالم المطلق الوحيد الذى لا يحتاج العقل الثابت أن يستبعده . وعندئذ ينشأ اقتناع ينتهى بتأثيره فى كل الفكر الواعى ، اقتناع بأننا فى هذه التجربة قد كشفنا أخيراً الحقيقة الأزلية المطلقة » . Barry ، pp182 — 183 — المرجع السابق .

الوجود . والتحرير الذي تقدمه الرمزية الحرة للرياضيات وسيلة في الأغلب لعودة لاحقة لعمليات وجودية لها مجال وقوة نافذة لا تبلغها بغير تلك الرمزية . وتاريخ العلم زاخر بأمثلة موضحة لم يكن يُعرف فيها للأفكار الرياضية أي تطبيق طبيعي ، إلى أن أوحى على مر الزمن بعلاقات وجودية جديدة .

والنظرية التي تكونت عن طبيعة الماهيات (الكليات ، والحقائق الثابتة) يمكن اختبارها بالموازنة بين الشروط التي تحققها العمليات الرمزية والخواص التي تنبئ تقليديا للماهيات، وهذه الخواص هي المثالية ، والكلية ، والثبات ، والصورية ، وقيام علاقات اللزوم التي تجعل الاستنباط ممكنا . وهناك علاقة تناظر واحد بواحد بين هذه الخصائص وبين خصائص موضوعات الفكر المعرفة في صيغة عمليات متوافقة الإمكان .

ويمكن أن نقرب هذا التناظر بالإشارة إلى خصائص آلة يتميز تكوينها بالوظيفة التي تؤديها . ومن الواضح أن هذا التكوين لا يمكن فهمه بالحس بل فقط بالتفكير في العلاقات التي تقوم بين أجزاء الآلة في ارتباطها بالعمل الذي تؤديه الآلة ككل (أى النتائج التي تحققها) . وحسب يقف أحدنا مشدوها أمام الآلة وما يصدر عنها من ضوضاء وما يظهر منها من صور . ثم يتدخل وضح الأشياء المشاهدة وما فيها من نظام حين يحكم على الصور في علاقتها بالعمليات ، ويحكم على العميات في علاقتها بالعمل المؤدى . قد تُدرك الحركات منعزلة ، كما يدرك إنتاج الآلة وما تخرجه من بضائع منعزلة ، ولكن الآلة لا تُعرف إلا عندما تفكر في هذه الأمور في علاقة بعضها ببعض ، وفي ضوء هذا التفكير نحكم على الحركات والأجزاء كوسائل ، لأنها ترجع عقليا لشيء آخر ، إلى « العلاقة » . وعلاقيا نحكم على الأثر

الطبيعي كنتيجة، أى كشيء متعلق . وهكذا فإن علاقة الوسائل والنتائج لها ما يسوغ وصفها بأنها مثالية على معنى المثالية الفكرية .

والعمليات من حيث هى كذلك ، أى من حيث إنها تفاعلات رابطة ، فهى مطردة الوقوع . فالآلة طبيعيا وحسبا تتغير بالاحتكاك والتعرض للجو وغير ذلك ، على حين تتغير منتوجاتها فى الكيف ؛ فالعمليات موضعية ووقئية وخاصة . ولكن علاقة الوسائل بالنتائج - تلك العلاقة التى تُعرّف العملية - تظل هى بالذات على الرغم من هذه التغيرات . فهى كلية . فأنت تجد آلة تنتج عدداً متتابعاً من كرات الصلب مثل المحاور المكورة . فهذه الكرات يشبه بعضها شبيها وثيقا لأنها نتاج عملية متشابهة . ولكن لا يوجد بينها دقة تامة مطلقة ، لأن كل عملية شخصية وليست بالضبط مطابقة لغيرها من العمليات . ولكن « الوظيفة » التى لأجلها صممت الآلة لا تتغير بهذه التغيرات ، لأن العملية operation من حيث إنها علاقة ليست منوالا process ^(١) . فالعملية تحدد أى عدد من المتواترات والمنتوجات تختلف جميعا بعضها عن بعض . فالتليفون أو السكين معنى كلّى متطابق مع نفسه بصرف النظر عن كثرة الأشياء الخاصة التى تتجلى الوظيفة فيها .

وهكذا نجد أن العلاقة لامتغيرة . إنها أزلية ، لا على معنى أنها مستمرة على مر الزمان ، أو أنها دائمة كالأصناف الأرسطية أو المادة النيوتونية ، بل على معنى أن العملية كعلاقة يدركها الفكر مستقلة عن الحالات التى تتمثل فيها خارجيا ، ولو أن معناها لا يوجد إلا فى « إمكان » هذه الألوان من التحقق .

(١) من الصعب التفرقة فى اللغة العربية بين هذه الاصطلاحات وبخاصة « عملية » operation ، مع العلم أن هذا الاصطلاح جوهري فى فلسفة ديوى . وقد ذهب زميلنا الدكتور زكى نجيب إلى ترجيحها بقوله « إجراء » ، وله فى ذلك بعض الحق . وعندما نبلغ التمييز بين هذا الاصطلاح وبين process ، وبين procedure تبدو وجوه الصعوبة [المرجىء] .

والعلاقة بين الأشياء كوسائل والأشياء كنتائج، تلك العلاقة التي تعرف الآلة، مثالية بمعنى آخر. فهى المييار الذى به تقدر قيمة العمليات الوجودية. ذلك أن الحكم على سوء آلة أو حسنها حين تستخدم، والحكم على قيمة اختراع إنما يكون بالنسبة لكفاية عمل الوظيفة. وكلما أمكن إدراك العلاقة الوظيفية على التمام فى عالم التجريد، استطاع المهندس أن يكشف العيوب القائمة فى آلة موجودة، وأن يضيف تحسينات إليها. وهكذا تعمل الفكرة عنها كنموذج، له صفة مثالية بالنسبة للآلات الخاصة.

فالفكرة عن شيء كمثل تحدد البنية أو الصورة الباطنة المميزة. وهذه البنية الصورية إنما تقترب منها الأشياء الموجودة اقتراباً. وقد يمكن أن تتصور آلة تجارية تبلغ كفايتها مائة فى المائة، ولو أن مثل هذا المثل الأعلى يبعد أن نبلغه فى الواقع. أو يمكن كما فعل هلمهولتز أن تتصور جهازاً بصرياً مثالياً مخفى فيه العيوب الموجودة فى عين الإنسان. فالعلاقة المثالية بين الوسائل والأهداف توجد كما مكان صوري تحده طبيعة الحالة حتى لو لم نفكر فيها، وإذا تحققت فى الواقع كانت أقل من ذلك كثيراً. إنها توجد كما مكان، وهى مع إمكانها ضرورية فى بنيتها الصورية. وبمعنى آخر الشروط التى يجب توافرها وتحققها فى فكرة آلة كفايتها مائة فى المائة تفرضها ضرورات الحالة؛ ولا تتغير هذه الشروط بما ندركه من عيوب فيها. ومن ثمَّ يمكن أن تُعتبر الماهيات حاصلة على وجود مستقل عن تفكيرنا عنها وسابقٍ منطقياً عليها. ومع ذلك فليس فى هذه الحقيقة شيء من الغموض أو الصفة الأولية التى تنسب إليها غالباً. إنها تعنى أنه « إذا » أراد أحدنا بلوغ نتيجة معينة فينبغى أن يتطابق مع الشروط التى هى وسائل لتحقيق هذه النتيجة. و « إذا » أراد أحدنا أن يحصل على النتيجة بأقصى ما يمكن من كفاية، فهناك شروط لها علاقة ضرورية بذلك المراد.

هذه الضرورة الخاصة بالبنية والتي تميزها علاقات صورية تحقق الشروط التي تنهض وسائل لغاية هي المستولة عن علاقات الزوم التي تجعل الاستنباط ممكنا . يذهب أحدنا إلى مصنع ويجد عملية بلوغ هدف ، مثل صنع كمية من الأحذية ذات طراز واحد ، منقسمة إلى عدد من العمليات كل منها يتوافق مع العملية السابقة عليها وهكذا إلى ما يليها . وليس في الأمر معجزة أو أعجوبة لتبين أن كل آلة وكل عملية منفصلة طبيعيا ، إلا أنها جميعا متوافقة فيما بينها ، لأننا نعرف أنها صممت بواسطة « تعقيل » الإجراء لبلوغ هذا الهدف .

إن فعل المعرفة معقد أيضاً غاية التعقيد . وتدلل التجربة أن هذا الفعل قد يتحقق كذلك بشكل أفضل بالتجليل إلى عدد متميز من العمليات تتسلسل علاقتها ببعض . والحدود والقضايا التي « تُرْمَز » العمليات الممكنة والتي عليها أن توجه هذه العمليات ، موضوعة بحيث يفضى بعضها إلى بعض بأقصى ما يمكن من التحديد والمرونة والثمرة . بعبارة أخرى تبنى الحدود والقضايا بالنسبة لوظيفة الزوم . والاستنباط ، أو الجدل ، هو عملية تنمية هذا الزوم ، الذي قد يكون جديداً غير متوقع ، كما تعطى غالبا العدة نتائج غير متوقعة حين تعمل في ظروف جديدة . وجدير بنا أن نعجب بالقوة البناءة التي بها تبلغ الرموز المبتدعة مدى عظيما من أنواع الزوم المثمرة . غير أننا نسيء توجيهه مجبنا حين نجعله أساساً لتشخيص موضوعات الفكر في عالم من الوجود المتعالي .

لن تكمل هذه المرحلة من المناقشة حتى نبين بصراحة أن جميع التصورات (الأفكار والنظريات والفكر) فرضية ؛ فالقدرة على تكوين الفروض هي السبيل الذي تحرر به الإنسان من الانغماس في الموجودات المحيطة به والتي تؤثر فيه طبيعيا وحسبا . إنها المرحلة الوضعية للتجريد . غير أن الفروض شرطية ، ويجب اختبارها

ينتأج العمليات التي تعرفها وتوجهها . إن اكتشاف قيمة الأفكار الافتراضية حين تستخدم في الإيجاء بإجراءات محسوسة وتوجيهها ، والامتداد العظيم لهذه العملية في تاريخ العلم الحديث ، يدل على تحرر كبير وما يناظر ذلك من زيادة في التوجيه الفكرى . ولكن القيمة النهائية لهذه الأفكار لا يحددها تكوينها الباطنى وما يئنها من اتساق ، بل تحددها النتائج التي تحققها في الوجود كما تجرب حسيا . فالتصورات العلمية ليست وحا عن حقيقة سابقة مستقلة ، بل هى نظام من الفروض تعمل في ظل شروط محدودة الاختبار ، بها يصبح تعاملنا الفكرى والعملى مع الطبيعة أكثر حرية وأعظم أمنا وأكبر أهمية .

كانت مناقشتنا من جانب واحد لأنها بحثت في أمر التصورات من جهة رجوعها أساسا إلى المأثور في تأويل المذهب العقلى . والعلة في هذا التأكيد من الوضوح بحيث لا محتاح منا إلى بيان . غير أننا قبل أن نتقل عن هذا الموضوع ينبغى أن نشير إلى أن التجريبية التقليدية أخطأت كذلك في إدراك أهمية التصورات كأو الأفكار العامة . فقد عارضت هذه التجريبية على الدوام المذهب القائل بصفتها «الأولية» ، وربطت بينها وبين الخبرة في العالم الواقع . ولكن التجريبية كانت حين ربطت أصل الأفكار العامة ومضمونها ومعيار صحتها بوجود سابق ، أوضح من معارضتها المذهب العقلى . ذلك أن التصورات طبقا للتجريبية تتكوّن من الموازنة بين الأشياء الخاصة المدركة من قبل إدراكا حسيا ، ثم استبعاد العناصر التي تتخالف فيها واستبقاء المشترك بينها . وهكذا ليست التصورات إلا تذاكير للملامح متطابقة في أشياء سبق إدراكها . إنها أدوات مريحة تضم معا أشئانا متعددة من الأشياء المبعثرة هنا وهناك في التجربة الحسية . غير أنها يجب أن يبرهن عليها بانفاقها مع مادة التجارب الخاصة السابقة ، فقيمتها ووظيفتها استرجاعية أساسا . مثل هذه

الأفكار ميتة، عاجزة عن أداء عمل منظم في المواقف الجديدة. فهي « تجريبية empirical » بالمعنى الذى يقابل فيه هذا الاصطلاح العلمية - أى إنها مجرد تلخيصات لنتائج حصلنا عليها فى ظل ظروف عارضة .

وسنخصص الفصل القادم لبحث صريح فى قول المذهبين التجريبي والعقلي التاريخيين عن طبيعة المعرفة . وقبل الانتقال إلى هذا الموضوع نحتّم هذا الفصل بخلاصة لأهم النتائج التى وصلنا إليها فى هذه المرحلة من مناقشتنا .

أولاً : إن صفة الأفكار والفكر الفعّالة المبدّعة جاية ، ولذلك كان هناك مايسوغ الرغبة المحركة للمذاهب المثالية فى الفلسفة . غير أن وظيفة الفكر البناءة تجريبية ، نعى تجريبية بالمعنى العلمى . « والفكر » thought ليس خاصة لشيء يسمى الفكر intellect ^(١) أو العقل reason منفصلاً عن الطبيعة . فالفكر ضرب لتوجيه الفعل الظاهر . والأفكار خطط وتدابير مرتقبة تثمر ثمّتها فى تجديدات محسوسة لشروط الوجود السابقة . فهي ليست خواص فطرية للعقل تناظر صفات سابقة مطلقة للوجود ، ولاهى مقولات أولية تُفرض على الحس جملةً وبطريقة واحدة وسابقة على التجربة حتى تجعلها ممكنة . إنّ القوة الفعّالة للأفكار حقيقة قائمة ، ولكن للأفكار والمثاليات قوة عمليانية فى المواقف المحسوسة الجربة ، وينبغى أن تختبر قيمتها بالنتائج المعينة لعملياتها . والمثالية شيء تجريبي وليست شيئاً عقلياً مجرداً ، فهي متعلقة بالحاجات الجربة ، وعنايتها أن تضع عمليات تعيد تشكيل المضمون الفعلى للأشياء الجربة .

(١) يصعب فى العربية إيجاد اصطلاحين فى مقابل intellect, thought ، مع العلم أن التفكير يقابل لفظة thinking [المترجم]

ثانيا : الأفكار والمثاليات هي في ذاتها فروض وليست غايات نهائية . فهي من حيث اتصالها بعمليات سُؤدَى فإنها تختبر بنتائج هذه العمليات لا بما هو موجود سابق عليها . وتمدنا التجربة السابقة بالشروط التي تثير الأفكار والتي يجب على الفكر أن يبحث فيها وأن يعمل حسابها . وهي تقدم لنا على حد سواء عقبات لبلوغ المطلوب ، والموارد التي يجب استخدامها لبلوغه . والتصور ومذاهب التصورات والأهداف المنصوبة والمخطط المشروعة تُصنع باستمرار ، ويُجدد صنعها بمقدار ما يكشف الاستعمال عما فيها من ضعف ونقص وقيم إيجابية . وليس ثمة طريق أزلى يجب عليها اتباعه ، بل تجربة الإنسان تهتدى عن وعي بالأفكار ، وتطوّر معاييرها ومقاييسها الخاصة ، فتكون كل تجربة جديدة بنيت عليها فرصة لأفكار ومثاليات جديدة .

ثالثا : يقوم الفعل في صميم الأفكار . فالزوالة التجريبية للمعرفة ، حين تؤخذ على أنها نموذج المذهب الفلسفي للعقل وأعضائه ، تستبعد ذلك الفصل القديم بين النظر والعمل . إنها تكشف لنا أن المعرفة ذاتها نوع من العمل ، وهي النوع الوحيد الذي يخلع على الوجود الطبيعي باستمرار وأمن معاني متحققة . لأن نتائج الأشياء المحرمة التي تولدها عمليات تُعرّف التفكير ، تأخذ في حسابها كجزء من معناها الجارى المتماusk علاقتها بغيرها من الأشياء التي يكشف التفكير عنها . وليس ثمة أشياء محسوسة أو مدركة ثابتة في ذاتها . بل الأشياء المدركة في خلال التجربة من حيث إنها ثمرة التفكير ، تلك الأشياء التي نستخدمها ويتمتع بها تدمج في معناها ذاته نتائج الفكر ، فتصبح بذلك أوفر وأكثر معنى على الدوام . هذه النتيجة تكون المعنى الأخير لفلسفة المثالية التجريبية . فالأفكار توجّه العمليات ، والعمليات تشر نتيجة ليست الأفكار فيها مجردة ، أو مجرد أفكار ، إلا حين تصف الأشياء

المحوسة . إن الطريق الذى يسير من تجربة مدركة عمياء غامضة جزئية هزيلة المعنى نحو موضوعات الحس ، التى هى أيضا موضوعات تشبع العقل وتجزيه وتغذوه ، يمر خلال أفكار تجريبية وعملياتية .

والخلاصة التى ننتهى إليها تعتمد على تحليل مايقع فى البحث التجريبي للعلم الطبيعى . ومما يحتاج إلى بيان أن المدى الأوسع للخبرة الإنسانية ، تلك التى تعنى عناية متميزة بالشروط والأهداف الإنسانية لاتتفق من حيث وجودها الجارى مع النتيجة التى انتهت إليها فحوص العلم الطبيعى .

والقوة الفلسفية الحقيقية للنتيجة التى وصلنا إليها ، ونعنى بالقوة الحقيقية تلك المتميزة عن فلسفة الصنعة ، تقوم بالضبط فى هذا الإفتراق . إن الواقع من أن التجربة من الطراز المضبوط قد بلغت قدراً عجيباً من الأفكار العاملة المستخدمة فى توجيه الأشياء دليل على إمكانيات لم تُبلَّغ بعد فى صور أقل تقييداً للتجربة . وتدل النتيجة سلبياً على الحاجة إلى مراجعة شاملة لأفكار العقل والفكر وصلتها بالأشياء الطبيعية التى كانت قد تكونت قبل نشأة البحث التجريبي . وهذه هى المهمة النقدية الملقاة على عاتق الفكر المعاصر . أما إيجابياً فالنتيجة الحاصلة فى العلم تتحدى الفلاسفة فتطالبها بالنظر فى إمكان بسط منهج الفكر العمليانى لتوجيه الحياة فى ميادين أخرى .

الفصل السابع

قاعدة السّطة الفكرية

النزاع حول المعرفة المطلقة أ يكون العقل والإدراك العقلي أم الحس والإدراك الحسي منبعه وميزانه من أقدم أنواع النزاع وأدومه في تاريخ الفكر ، وقد أثر في الفلسفة من جانب طبيعة موضوع المعرفة والملكة الذهنية العاملة لبلوغ ذلك الموضوع على حد سواء . فن جانب الموضوع رفع القائلون بالعقل الكليّ على الجزئيّ ، وعكس القائلون بالحس هذا الترتيب . أما من جانب الذهن فقد أ كدت المدرسة الأولى فعل التصورات التركيبي ، على حين ذهبت المدرسة الأخرى إلى أن الذهن في حالة الإحساس لا يتدخل في فعل الأشياء حين تكتب سجلها الخالص بها . وامتد هذا التعارض إلى مشا كل السلوك والمجتمع ، فمن جهة نجد تأكيداً لضرورة التوجيه بالمعايير العقلية ، ومن جهة أخرى نجد انحيازاً إلى جانب صفة الحاجات الدينامية وما يصحب ذلك من خصائص شخصية باطنة في تحميقها في مقابل تباعد الفكر الخالص . ومن الناحية السياسية نجد قسمة شبيهة بذلك بين أصحاب الترتيب والتنظيم وبين أنصار الحرية والتجديد والتقدم ، أولئك الذين اتخذوا من مطالب الفرد ورغباته أساساً فلسفياً .

والخلاف بينهما حاد طويل الأمد ، وقد أدى إلى أن يبذل الفلاسفة جهدهم في مناقشة بعضهم بعضاً ، والهداية التي أمدوا بها الأمور العملية كانت إلى حد كبير على سبيل العون لأنصار القوتين المتنازعتين . ويثير الموقف نقطة أخرى في بحثنا وهي : ما أثر نظرية المعرفة التجريبية في التنازع المتنافس ؟ أول نقطة تعرض لنا

هى أن موضوع المعرفة حادث eventual ، أى إنه ثمرة عمليات تجريبية موجّهة بدلا من شىء موجود قبل فعل المعرفة . والنقطة الأخرى هى أنه مع هذا التغير تبطل العوامل الحسية والعقلية عن أن تكون منافسات فى الدرجة الأولى ، فهى حلفاء تتعاون كى تجعل المعرفة ممكنة . أما عزلة بعضها عن بعض فهو تعبير عن عزلة كل منها من الارتباط العضوى بالعمل . وحين يوضع النظر فى مقابل العمل ، فهناك أساس للنزاع أترجع أولوية النظر للحس أم للعقل . ويتطلب النشاط الموجه أفكاراً تتخطى نتائج الإدراكات الحسية السابقة ، لأنها تبرز لمواجهة المستقبل والمواقف التى لم تجرب بعد . ولكن هذا النشاط يبحث من جهة أصله وثمرته معاً فى أشياء لا يمكن الحصول عليها إلا مباشرة عن طريق الإدراك الحسى والتمتع المباشرين .

والمذاهب الثلاثة الرئيسية المتنازعة فى هذا الميدان هى التجريبية الحسية ، والعقلية ، والكانطية وما فيها من توفيق بين العوامل المنعزلة فى المدرستين الآخرين . ولمذهب كانط شبه سطحي بالمذهب الذى سبق ذكره ، لأنه يلح على ضرورة الإدراك الحسى والأفكار معاً إذا كان لابد من وجود معرفة . ولذلك كان من المناسب أن نبدأ المناقشة بتقرير مذهبه . إن عنصر التشابه توحيه قوله كانط المشهورة : الإدراك الحسى بتفسير إدراك عقلى عماء ، والإدراك العقلى بغير إدراك حسى فراغ . ومذهبه مع ذلك يختلف أساساً عن المذهب الناشئ عن تحليل المعرفة التجريبية . والفرق الأساسى طبقاً لهذا المذهب الأخير هو أن التمييز بين الحس والفكر يحدث داخل عملية البحث التأملى ، وأن الحس والفكر يرتبطان معاً بعمليات تؤدي ظاهراً . وفى نظام كانط يوجد الاثنان أصلاً مستقلين بعضهما عن بعض ، ويقوم ارتباطهما على عمليات مستترة وتؤدي فى التجاويرف الخفية من الذهن مرة واحدة . أما من جهة أصل الفرق

بينهما فإن مادة الحس تطبع من خارج ، وتصدر التصورات الرابطة من داخل الفهم understanding . ومن حيث الربط لا يحدث التركيب بالقصد وبطريق الفحص المُوجَّه ، بل تلقائياً ودفعاً واحدة .

ومن وجهة النظر التجريبية يتطلب فن المعرفة مهارة في انتخاب معطيات الحس الملائمة من جانب ، والمبادئ الرابطة أو النظريات التصورية من جانب آخر . يحتاج هذا الفن إلى صنعة متقدمة باستمرار ونامية للملاءمة بين معطيات الملاحظة وبين الفكرة المعينة للبحث على بلوغ النتيجة في أى حالة خاصة. ولكن في مذهب كانط على حين أن التمييز والربط بين الاثنين ضرورى لأى شىء يمكن نفعه بالمعرفة ، فليس لذلك مدخل في صحة أى عمل خاص بالمعرفة . فالوهم والخطأ أمثلة على التركيب بين الحس والفهم كما يحدث لأصح حالات الكشف العلمى . ففي المذهب الأول جماع الأمر كله في مباشرة توجيهه « مميز » يفصل بين المعرفة الحسنة والرديئة . وفي مذهب كانط تنزل نعمة المقبولات على مادة الحس بغير إشارة إلى التمييز بين الخطأ والصواب .

ونحن نلخص الفروق فيما يلى :

(١) في المعرفة التجريبية ، السابق هو دائماً مادة تجربة أصلها في أسباب طبيعية ، ولكن لأنها لم توجه في حدوثها فهى غير يقينية ومحتمة . والموضوعات الأصلية للتجربة تحصل بالتفاعل الطبيعى بين الكائن والبيئة ، وهذه الموضوعات في ذاتها ليست حية ولا عقلية ولا مزيجاً منهما . إنها بالضبط المادة الكيفية لجميع تجاربنا العادية غير المختبرة ..

(٢) والتمييز بين معطيات الحس والأفكار التوضيحية تقيماً قصداً عملية البحث لتدفع بهذه العملية إلى الأمام نحو نتيجة كاملة مختبرة يجدر بنا قبولها .

(٣) ومن ثمَّ فإنَّ كلَّ جانب من التمييز ليس مطلقاً ولا ثابتاً بل ممكناً وعبارة عن محاولة ، وكلُّ منهما عرضةٌ للمراجعة كلما أمدتنا معطيات الملاحظة بدليل أوثق ، وكلما أمدنا نموُّ العلم بفروض موجهة توجيهاً أفضل فنعمل بها .

(٤) ومن ثمَّ تراجع على الدوام المواد المنتخبة لتتكون معطيات ومبادئ منظمة يُراجع بعضها بعضاً . فكلُّ تقدم في بعضها يحمل تحسیناً مناظراً في البعض الآخر . فهما معاً يعملان دائماً على إحداث ترتيب جديد للمادة المحرَّبة الأصلية في بناء موضوع جديد له الخواص التي تجعله يُفهم أو « يُعرف » .

هذه العبارات مع أنها صورية إلا أن معناها ليس خفياً ، وأى فحص علمي يوضح مدلولها . فعالم الفلك أو الكيمياء أو النبات يبدأ من مادة التجربة الفجة غير المحللة ، من تجربة الحس المادى للعالم الذى نعيش فيه ونألم منه ونسلك فيه ونستمتع به ، أى مما نألفه من نجوم وشموس وأقمار ، ومن حوامض وأملاح ومعادن وأشجار وطحالب ونباتات نامية . ثم تنقسم عملية الفحص إلى نوعين من العميات : إحداها الملاحظة الدقيقة والتحليلية لتحديد الموجود بالضبط ولا شك في رؤيته ولسه وسماعه . فهذه عملية تجرئ للكشف عن المعطيات الوثيقة للمشكلة وعن الدليل الذى يجب على التفسير النظرى أن يعمل حسابه . وتقوم العملية الأخرى على البحث في المعرفة السابقة للحصول على أفكار يمكن استخدامها في تأويل هذه المادة الملاحظة وفي الإيحاء بيده تجارب جديدة . وبهذه العملية الأخيرة نحصل على معطيات أكثر ، ويوحى ماتمدنا به من أدلة جديدة بأفكار جديدة وتجارب أكثر حتى تُحلَّ المشكلة . والباحث لا يفصل أبداً بين المادة المدركة حياً والمدركة عقلياً بوجه الإجمال ، ولكنه يعنى في كل مرحلة من البحث أن يميز بين ما لاحظته وبين ما هو من جملة النظريات والأفكار ، فيستخدم النظريات والأفكار كوسائل لتوجيه

ملاحظات أكثر ويختبر بنتائجها تطبيق الأفكار والنظريات المستخدمة . وأخيراً يعاد تنظيم المادة الأصلية في صورة متماسكة مستقرة تصلح أن تدخل نهائياً في النظام العام للعلم .

خذ مثلاً طبيباً استدعاه مريض ، فإنه يجد مادة تجربته الأصلية مُقدّمة ، وهي تجربة من البحث أن يتخيل الطبيب معها أن مريضه عبارة عن كتلة من معطيات الحس تنظمها مقولات . وموضوع هذه التجربة يضع مشكلة البحث ، فتؤدى بعض العمليات الإكلينيكية من تسمعٍ وتقريرٍ وتسجيل للنبض والحرارة والتنفس وغير ذلك ، وهى التى تكوّن الأعراض ، وتمدنا بالشواهد التى تحتاج إلى تفسير . أما الفيلسوف أو المنطقى فينظر ويرى أنها جزء من موضوع أصلى قابل أن يعرض للملاحظة من حيث هى موجودة حسيًا . والنتائج ليست كل ما يلاحظ أو ما يمكن ملاحظته ، ولكنها وجوه وأجزاء من المجموع الحزب التى تقدر أنها داخلية فى تكوين الاستنتاج عن طبيعة المرض . ولا تعنى الملاحظات شيئاً فى ذاتها وبداتها ، ولكنها تكنسب معنى فى ضوء المعرفة المنظمة بالطب بمقدار ما يكون الطبيب حاصلًا عليها . فيرجع إلى المدخر من معرفته لتوحي له بأفكار قد تُعينه فى الحكم على طبيعة المرض وعلاجه الصحيح . ويتأمل الفيلسوف التحليلي ويلاحظ أن المادة المنسّرة التى بها نجمع أشنات معطيات الحس معاً فى كل متماسك ليست بذاتها حاضرة مباشرة حسيًا ؛ ومن أجل ذلك يسميها مثالية أو عقلية .

ومعطيات الحس علامات تُوجّه هذا الانتخاب للأفكار التى حين تُقترح تثير ملاحظات جديدة . فمعطيات الحس والأفكار يحددان معاً حُكْم الطبيب النهائى أو تشخيصه وإجراءاته . فهناك شىء يضاف إذن إلى المدخر من المادة الإكلينيكية لصناعة الطب بحيث تهذب الملاحظات التالية للأعراض وتُبسط .

ويوضع المدخر من المادة التي تُستقى منها الأفكار . وليس لهذه العملية - من تعاون الملاحظة والأفكار العقلية أو العامة - حد . وليست المعطيات في أى حالة هي جميع الموضوع الأصلي ، وإنما هي مادة منتخبة لتستخدم كأدلة وعلامات . ولا في أى حالة تحدد الأفكار العامة والمبادئ والقوانين والتصورات النتيجة - ولو أنه كما يجمع بعض الناس ملاحظات متفرقة دون محاولة استخراج معناها ، كذلك في أحوال أخرى . يسمح عامل غير ماهر لفكرة سابقة أن توجه تصميمه بدلا من استخدامها كفرض . ويبدو الأمر من البساطة بحيث يمكن أن نفترض أننا قد ضربنا صفحا عن الظروف التي أنشأت الحيرة والخلاف . غير أن منبع هذا التعقيد هو أن النظريات عن الذهن mind ، من الإحساس sensation ، والإدراك الحسى percetion ، وعن العقل reason ، والفكر intellect من الإدراك العقلى conception والإدراك الحسى perception^(١) قد صيغت وأقيمت في الفلسفة قبل نشأة المعرفة التجريبية . ومن العسير التخلص من عادات تولدت على ذلك النحو لنتجه بطريقة كاملة نحو البحث الواقعى . وقد يبدو من الغرور أن نرفع حالة الطيب أو أى باحث حتى آخر على الصفة المحكمة لكتاب « فقد العقل الخالص » والمجلدات التي عاقت عليه ، ولكن نضوزتنا تحشد وراءها جميع المزاوالات التجريبية التي تقدم العلم بها فعلا .

وبوجه أخض يمكن أن نقرر أن النظرية الكانطية جانبت الصواب لأنها أخرجت تميزات أصيلة ولاغنى عنها من مكانها ووظيقتها في البحث الفعلى ، وعممتها فجعلتها تميزات ثابتة شاملة ، متعامية عن أدوارها الخاصة التي تقوم بها

(١) . قصدنا وضع المصطلحات الأجنبية جميعا لبيان دقة الموضوع [المترجم]

لبلوغ تلك الاعتقادات المختبرة التي تهيب الأمن . وترتب على ذلك أن تولدت تمقيدات مصطنعة ونشأت ألتاز لا تحل .

خذ مثلاً صفة معطيات الحس الجزأة والمنعزلة . فنحن إذا عزلناها من السياق في بحث خاص كان لها ولا ريب هذه الصفة . ومن ثمّ إذا غمنا العزلة والتجزئة وجعلناها صفةً عامةً على الإطلاق ، نتج عن ذلك المذهب « الذرى » غير المرتبط بمعطيات الحس . وهذا المذهب مشترك بين الحسية وبعض صور الواقعية الجديدة ، إلى جانب الكانطية . الواقع ليست الروائح ، والطعم ، والأصوات ، والضغوط ، والألوان وغير ذلك منعزلة ، ولكنها مرتبطة معاً بجميع أنواع التفاعلات والارتباطات . ومن بينها الاستجابات العادية لمن تحصل له التجربة . وبعض الارتباطات عضوية تنبع من تكوين الشخص ، وبعضها الآخر أصبحت راسخة في مجرى العادة مع التعليم وحالة الثقافة المألوفة . ولكن هذه الارتباطات التي هي ثمرة العادة موقوفات لا مُعِينات ، فبعضها لا دخل له ويضل عن السبيل . على أى حال إنها تفشل في أن تمدنا بالمفاتيح والأدلة المطلوبة في البحث الخاص موضع النظر . ويترتب على ذلك أن الكيفيات المحسوسة تنعزل صناعياً من روابطها العادية بحيث يكون الباحث حراً أن يراها في ضوء جديد أو أن يمدّها بمكونات لشيء جديد .

ولما كانت نفس الحاجة إلى البحث تدل على وجود مشكلة أنشأها الموقف الموجود فلا يمكن أن يتم فهمها إلا إذا أقيمت روابط جديدة . فصفة معطيات الحس من التجزئة والعزلة لا تصف شيئاً يتعلّق بها بالذات ، بل تدل على مرحلة عابرة ولو أنها ضرورية في تقدم البحث . إنَّ عزل معطيات الحس من ظروفها ووظيفتها للمعاونة في بلوغ المعرفة هو المستول عن اعتبارها كنوعٍ من الوجود الذرى المنعزل . ولو تأملنا المهمة الفلسفية للمعرفة لرأينا بوضوح أن معطيات الحس هي التي وحدها تمدنا

بمادة دالة ، والأفكار عما ليس حاضرا في الحس « تفسر » الدليل ، ولكنها لا يمكن أن تكونه . ومع ذلك فإن جميع تاريخ العلم بين أن المادة للملاحظة « مباشرة » وأصليا لا تمدنا بمادة دالة « حسنة » . فقد رأينا أن الغلطة الأساسية في العلم القديم هي افتراض أننا نستطيع أن نقيم الاستدلال على أشياء ملاحظة بغير حل سابق تحليلي صناعي . ومن ثمّ ظهرت الحاجة إلى ضرب متميز من العمليات التجريبية تفصل « بعض » الصفات عن الشيء ، وهذه هي التي تكون معطيات الحس بالمعنى الفنى لهذه الكلمة .

وكانت التجريبية التقليدية تبعا لذلك على صواب في الإصرار على القول بأنه لا يمكن لأى قدر من التصورات أو من مادة الفكر بنفسها أن تعطى أى معرفة بالوجود ، مهما يكن النظام العقلى دقيقا ومتاسكا باطنيا . ولن نستطيع أن نتمد الوجود من الفكر ؛ مع الاعتذار للثالية . فالمادة الملاحظة ضرورية للإيجاء بالأفكار كما أنها ضرورية كذلك لاختبارها . والحواس من الناحية الوجودية هي الأعضاء التي بها نحصل على مادة الملاحظة . ولكن هذه المادة كما سبق بيانه إنما تكون هامة وفعالة لتحقيق المعرفة حين ترتبط بعمليات هي ثمرة لها . والتفاعلات الطبيعية المجردة سواء أ كانت تفاعل أشياء خارجية أم تفاعل كائن حتى تقدم ملاحظات تكون مادة البحث ؛ وهي مادة فرضية . والعمليات المؤداة بالقصد والتي يعنى فيها بربطها مع نتائجها هي فقط تلك التي تعطى المادة للملاحظة قيمة فكرية إيجابية ، ولا يتحقق هذا الشرط إلا بالفكر : فالأفكار هي إدراك هذا الارتباط . بل إن التجربة غير العلمية بتقدير ما يكون لها من معنى ليست مجرد عمل ولا مجرد اضطلاع بعمل ، ولكنها تعرف للرابطة بين شيء وعمل وشيء يجرى عمله تبعا لما عمل .

وقد أجهت التجريبية في تاريخها المتأخر إلى أن تطابق بين النتائج الحسية والأحوال والعمليات « الذهنية » أو النفسية . وكان هذا التطابق النتيجة المنطقية لاتخاذ موضوع العلم الذي تنعدم فيه هذه الصفات كأنه الموضوع « الواقعي » . ولكن الإصرار كما يفعل الواقعيون المعاصرون على أن معطيات الحس خارجية لا ذهنية لا يعالج هذا الخطأ المنطقي ، ولكنه يكرر عزلة معطيات الحس عن العمليات المقصودة التي تمدنا بها وعن الغرض من هذه العمليات ووظيفتها . ومن ثمَّ كان من الضروري أن تكمل الموضوعات المنطقية بشيء آخر ، هو المسمى الآن بالمهايات . وأهم من ذلك أننا لا نجد أى ضوء مُلقى على توجيه طريق البحث الفعلي . إذ لا يزال ثمة معجز في تبين أن التمييز بين معطيات الحس وموضوعات الإدراك العقلي هو تمييز يحدث داخل الفحص التأملى من تنظيم إجراءاته .
.. procedure

ولو أن تاريخ نظرية المعرفة أو الإيستمولوجيا بدلا من لفظة « معطيات » « givens-data » بدأ بتسمية الصفات المذكورة « مأخوذات takens » لاختلاف أمره اختلافا كبيرا . ليس معنى ذلك أن المعطيات غير وجودية وليست صفات لما هو معطى نهائيا - أى مجموع المادة التي نحصل عليها من التجارب غير العرفانية . ولكن « من حيث » إنها معطيات فهم « منتخبة » من هذه المادة الأصلية الكلية التي تمنح الدافع إلى المعرفة ؛ إنها تتميز لغرض ، هو تقديم العلامات أو الأدلة لتعريف المشكلة وتحديدتها ، فتعطى بذلك مفتاحا لحلها .

وإذا رجعنا إلى مثال المريض وبحوث الطبيب ، فننوضح أن وجود شخص مريض هو « المُعطى » ، وأن هذا المعطى معتد ومتميز بكل أنواع الصفات المتعددة . والافتراض - كما ذهب إلى ذلك كانط وكما هو شائع في النظريات التقليدية - أن كل

تجربة هي بالذات عرفانية cognitive^(١)، يؤدي وحده إلى المذهب القائل بأن إدراكنا للمريض هو حالة للمعرفة . الواقع أن الإدراك الأصلي يقدم المشكلة للمعرفة ، فهي شيء علينا معرفته ، وليست موضوعاً للمعرفة . وأول شيء نعمله في المعرفة هو أن نتخب من كتلة الصفات المفروضة تلك الصفات التي في تميزها عن غيرها تلتقي ضوءاً على طبيعة المرض . ومن جهة أنها منتخبة بالقصد ، ومتميزة بعمليات خاصة فنية ، فإنها تصبح معطيات، تسمى محسوسة بسبب الدور الذي يلعبه أعضاء الحس في «توليدها» . وعندئذ يمكن أن تصاغ كإدراك للقضايا الوجودية الأصلية . وحتى مع ذلك فليس ثمة صنف من هذه القضايا « بوجه عام » . فكل بحث يقدم قضايا الوجودية الأصلية، حتى إذا كانت جميعاً تتفق في أن لموضوعاتها كصفات، يكشف الفحص أنها مرتبطة باستخدام أعضاء الحس . وفضلاً عن ذلك فهذه القضايا الأصلية إنما تتميز من حيث كذلك بمعنى منطقي فلا تكون أصلية تجريبياً بل فرضية أو شرطية . وهذه العبارة لا تستلزم أن وجودها فرضي ، لأن الإدراك الحسي بمقدار ما يتم على وجه صحيح يضمن وجودها . ولكن قيمتها في البحث اختبارية . وكثير من أخطاء الاستدلال الطبيعي ، إن لم يكن معظمها ، تنشأ من اتخاذ أمور كمعطيات مع أنها من وجهة نظر المشكلة موضع البحث ليست معطيات . حقا هذه المعطيات موجودة ولكنها ليست الدليل المطلوب . ومن بعض الوجوه كلما ابتعد الشك في وجود الكيفيات المحسوسة كان معناها في الاستدلال أقل يقيناً . ذلك أن الصفة إذا كانت شديدة الجلاء في الإدراك الحسي أثرت أثراً غير مناسب يقضي بالفكر إلى أن يتخذ دليل وجودها مكافئاً لقيمتها الاستدلالية . وقارى القصص البوليسية يعلم أن من الحيل المألوفة لتضليل

(١) عرفانية نسبة إلى المعرفة ، وقد ذكرنا هذا الاصطلاح في مواضع أخرى بقولنا « معرفية » ، ويبدو لي أن عرفانية أخف على اللسان [المترجم] .

الباحث بالصفات الظاهرة جدا للحلول المقدمة ؛ أما الحلول الصحيحة فهي غامضة عادة ويجب أن تستخرج بالبحث . فالصفة الشرطية لمعطيات الحس في البحث الاستدلالي تعنى أن هذه المعطيات يجب أن تتمحن بنتائجها . إنها طرق حسنة أو أدلة حين تبحث على عمليات من شأنها حل المشكلة المعروضة .

يكاد يكون مما لا ضرورة له أن نكرر ما وجهناه من نقد في الفصول السابقة للمذهب العقلي الخاص بالتصورات . فقد قام المذهب لحقيقة إيجابية ، هي ضرورة العلاقات والارتباط بين الوجود والمعرفة ، كما بينت حقيقة الارتباط بين العلاقات والفكر . ذلك أنه على حين توجد بعض الارتباطات دائماً في مادة الأشياء المجربة ، وكانت هذه الأشياء من حيث إنها مجربة موضع نظري ولا تعرف نهائياً ، فهذا يعنى أن علاقات هامة ليست حاضرة فيها بحسب وضعها القائم . وهذه العلاقات يجب أن تحمل على جناح التوقع إذا لم تكن استجابات البحث تحبباً أعمى - أى إذا كانت تجريبية حقاً . ومثل هذه العلاقات يجب أن تدرك بالفكر ، فهي موجودة عقلياً لا حسياً ؛ وهي تمثل نتائج ممكنة للعمليات ، والممكن والمدرَك عقلياً شيء واحد . وكما أن المذهب الحسى يتجاهل الدور الوظيفي والمنزلة الفرضية للكيفيات المحسوسة في البحث ، كذلك المذهب العقلي يجعل من منفعة التصورات في توجيه البحث لحل المشاكل الخاصة أمراً ثابتاً ومستقلاً .

ليس الغرض من هذا النقد التاريخي لنظريات المعرفة أن نحط من قدرها ، بل غرضنا أن نلفت النظر إلى منبع أخطائها . فما دمننا قد فرضنا أن وظيفة المعرفة الحصول على الوجود السابق على عمليات البحث ونتائجها والمستقل عنها فلا مناص من خطأ أو آخر من هذه الأخطاء أو مزيج منها . فإما أن تكون الخصائص المنطقية المتعلقة بعمليات البحث الفعّال مما يُطلع عليه من الوجود السابق ؛ أو أن العالم كما

نرفه يُرَد إلى كثرةٍ مفتتة من عناصر منعزلة ذريا ، أى كثرةٍ كانطية ؛ أو بتدعٍ طريقةً ما مثاليةً كانت أم واقعيةً تجمع بين الاثنين .

ومن جهةٍ أخرى حين نرى أن موضوع المعرفة متوقعٌ وحادثٌ ، من حيث إنه ثمرةٌ عمليات استدلالية أو تأملية تعيد تشكيل ما كان موجوداً من قبل ، فإن المساتين المساتين على التوالي حسية وعقلية يُرى أنهما متكاملتان في توجيه البحث المتمر نحو نتيجة معقولة .

وهناك طريقةٌ أخرى لمناقشة موضع النزاع الأساسى ولا تتطلب هذا القدر من استعراضٍ أحاديثٍ هلهلها المناقشات السابقة . الواقع أن النظريات التقليدية تعالج كل معرفة تأملية أو استدلالية كحالات من « التفسير » ؛ ويعنون بالتفسير أن يبدو موضوع أو مشكلة كأنها جديدة واضحة جلية بمطابقة عناصرها مع شيءٍ معروف من قبل ، ونهايا مع شيءٍ يقال إنه معروف مباشرةً وحديسياً ، أو بغير استدلال . فالمعرفة الاستدلالية فى النظرية التقليدية ، تلك المعرفة التى تتطلب التفكير يجب أن ترجع دائماً فى سحتها إلى المعروف مباشرة . فهى لا يمكن أن تجلب وثائقها معها وتختبر نتائجها فى نفس العملية التى بها نبلغها . فالتطابق مفروض مضمراً أو صريحاً بين نتائج الاستدلال والأمور المعروفة بغير استدلال . وإظهار التطابق صراحةً هو الذى يكون البرهان .

وهناك نظريات كثيرة مختلفة ومتعارضة تخصص بالطريقة التى بها يقع هذا التطابق . فهناك مذهب يقول بأن هذه العملية تقوم على دخول جزئيات معينة تحت كليات معينة ؛ أو على تعريف تصنيفى ؛ أو أنها ضرب من التذكر الأفلاطونى به تعرف المادة المدركة حسيًا بتطابقها مع مُثلٍ أولية ؛ أو أنها حالة من التخطيط على طريقة كانط ؛ أو أنها تمثل إحساسات حاضرة لصور تحي إحساسات ماضية . وهذه

النظريات تختلف اختلافاً واسعاً فيما بينها ولا يمكن اتفاق بعضها مع بعضها الآخر . إلا أنها جميعاً تشترك في مقدمة واحدة ، فهي كلها تزعم أن نتائج الاستدلال التأملي يجب أن ترد إلى أشياء معروفة من قبل إذا كان لا بد من إثباتها . أما النزاع فيما بينها فلا يعدو أن يكون عائلياً ، في داخل الأسرة . والفروق بينها تتعلق بصفة الموضوعات الأصلية المعروفة مباشرة والتي يجب أن تتطابق نتائج التفكير معها لكي تعرف حقاً . وكلها تتطلب الضرورة المفروضة من أن أي ثمرة للاستدلال يجب - لتكون معرفة صحيحة - أن ترد لشيء معروف من قبل مباشرة . وهكذا نجد أنها جميعاً تعتبر عنصر المعرفة الموجود في نتائج الاستدلال مجرد صياغة جديدة للعبارات (١) .

ترجع الأهمية الخاصة للطريقة التجريبية إلى أنها ترفض مرة واحدة الفكرة القائلة بأن نتائج الاستدلال يجب أن تصححها عمليات « التطابق » من أي نوع كانت . وحين نوازن بين المقدمة التي تقوم على أساس جميع النظريات المختلفة التي تفترض ضرباً أصلياً من المعرفة المباشرة (أي المعرفة التي لا تتضمن التأمل) reflection. وبين مزاولة العلم التجريبي والذي ، طبقاً له ، تكون نتيجة البحث التأملي reflective وحدها هي التي تعرف ، نجد أموراً ثلاثة من التباين . الخلاف الأول : أن النظريات التقليدية تجعل كل معرفة تأملية حالة من التعرف ترجع إلى صورة أسبق وأيقن من المعرفة . والثاني : أنها لا تُفسح المجال للكشف الحقيقي

(١) منطق ستيوارت مل هو الناطق القديم القائم على التجريبية الحسية . ومع ذلك فقد طالب بقواعد البرهان على الاستقراء تبلغ في إحكامها مبلغ قوانين أرسطو في الاستدلال القياسي . وجوهر هذه القواعد أن البرهان يقوم على تطابق نتائج الاستدلال مع الجزئيات المعروضة على الحس ، بالضبط كما قام برهان أرسطو على دخولها تحت كليات مستقلة معينة . وقد لاحظنا من قبل كيف تأثر منطق أرسطو فيما بعد بهندسة أفلاطون وما فيها من افتراضات بديهيات تمد حقائق بيته بذاتها . ويعترف الرياضيون في الوقت الحاضر أن اللامبرهات واللامعرفات هي قاطبة البداية في العمليات ، وأنها في ذاتها ليس لها معنى ولا « صدق » .

أو التجديد المبدع . والأمر الثالث يتعلق بالصفة الدجماطية للافتراض الخاص بما يقال عنه إنه معروف مباشرة في مقابل الصفة المختبرة تجريبيا للموضوع المعروف نتيجة التأمل .

وسنشرح في الكلام عن الأمر الأخير فنقول : إننا حين نقرر أن نتأج المعرفة المنطوية على الاستدلال يجب أن تخضع لمعرفةٍ حاصلة مباشرة على الفور ، وأن هذه النتائج يجب أن ترجع إلى المعرفة المباشرة للبرهان والتحقق ، نصطدم على الفور بهذه الكثرة من النظريات الخاصة بالمعرفة المعروفة مباشرة والمعصومة من الخطأ . إن تعدد هذه النظريات وما بينها من تناقض يدفع إلى الشك في أن المعرفة المذكورة ليست في أى حالة بيّنة بذاتها كما يقررون . ولهذا الشك أساس نظري ؛ خذ مثلا رجلا « يفسر » خسوف القمر بقوله إن ذلك راجع إلى تنين يحاول التهامه . وعند هذا الرجل أن التنين المتهمم أدل في حقيقته من ظلمة القمر . وعندنا أن وجود مثل هذا الحيوان القادر على مثل هذا العمل هو الأمر المشكوك فيه . وقد يُفترض علينا أنه ليس من العدل اتخاذ مثل هذه الحالة التي تمد من الحمال مثلا ، لأن التنين ليس هذا الضرب من الأشياء التي حكم أى فيلسوف بأنها موضوع معرفة مباشرة غير استدلالية . ومع ذلك يبقى هذا التوضيح وافيا بالعرض .

ومن أقوالهم إن الشيء المطلوب معرفته يُفسر بالتطابق مع شيء آخر . فإذا تضمن هذا الشيء الآخر ؟ إذا كان يجب أيضا أن يتضمن بتطابقه مع شيء آخر ، تسلسلنا إلى ما لا نهاية له . ولتجنب هذا التسلسل نقف عند حد ونقرر أن هذا الشيء أو ذاك أو هذه الحقيقة تعرف مباشرة ، بالحدس الحسى ، أو بالحدس العقلي ، كصلة مباشرة بالشعور ، أو بطريقة مآخرى . ولكن أى شيء تكون هذه الطريقة سوى ماسماه بنتمام « هكذا قالوا » ؟ ماذا تكون سوى دجماطية متعسفة ؟ من ذا (١٤ - البحث عن اليقين)

الذى يحى الحماة؟ إن النظرية التى تضع المعرفة فى نتائج خالصة لاتضعنا فى مثل هذا المأزق . فهى تسلم بالمرزلة الفرضية للمعطيات والمقدمات وترجع فى تسويتها لعمليات قادرة حين تتكرر أن تثمر مثل هذه النتائج . ولا يجب أن يبرهن على السوابق بإرجاعها إلى أمور أسبق وهكذا ؛ فهى صحيحة وسليمة إذا أدت المطلوب منها ، أى إذا أفضت إلى نتيجة قابلة للملاحظة تحقق الشروط التى تضعها طبيعة المشكلة المعروضة .

وتبين أهمية هذه النقطة بأوضح من ذلك حين نبحث فى أصالة الكشف أو المعرفة الجديدة . وكان ذلك مستحيلا فى حالة الاستدلال والبحث التأملى بصيغة النظريات التقليدية ؛ إذ بحسب هذه النظريات نحن لا نعرف إلا حين تتمثل ما يبدو أنه جديد بشئ . عرف من قبل معرفة مباشرة . ويترتب على ذلك أن جميع سمات الأشياء الفردية المتميزة أو غير المتكررة تكون قاصرة عن أن تُعرف . فكل ما لا يمكن بحثه كحالة لشيء آخر يبقى خارج المعرفة . والخصائص المنفردة هى أمور صماء لا يمكن معرفتها .

وطبقا لهذا المذهب قد يقع البحث التأملى على أمثلة جديدة من القوانين ، وألوان جديدة من حقائق قديمة ، وأفراد جدد لأصناف قديمة ، ولكن لاعلى موضوعات بالذات للمعرفة . وفيما يختص بالتجريبية يعد مذهب «لوك» خير مثال لذلك . فكتابه « مقال عن الفهم البشرى » جهد متصل لاختيار جميع المعتقدات والأفكار التأملية أيا كانت ، بردها إلى « الأفكار البسيطة » الأصلية التى لا تخطئ فى معرفتها منزلة عن أى عملية استدلالية - وهذه نقطة لايزال كثير من الواقعيين المحدد متأثرين فيها خطئ لوك .

ولو نظرنا إلى مجرى العلم لرأينا قصة قديمة مختلفة أشد الاختلاف . فنتائج العلم

الهامة هي تلك التي تتميز برفضها للتطابق مع أى شيء سبقت معرفته . وبدلاً من وجوب البرهنة عليها بتمثلها مع المعرفة السابقة ، فإنها تراجع ما ظن الناس أنهم عرفوه من قبل . والأزمة الحديثة في العلم الطبيعي مثالٌ على ذلك . فالكشف التجريبي لبقاء سرعة الضوء على حالها حين تقاس مع اتجاه حركة الأرض أو ضد اتجاهها كان خارج الحساب أصلاً على أساس المعرفة السابقة . ولكن العلماء آثروا قبول نتائجهم التجريبية باعتبار أنها تكون موضوع المعرفة ، على الخضوع لضرورة « البرهنة » عليها بالتطابق مع ما زعم أنه معروف سابقاً . إن البحث الاستدلالي في الطريقة العلمية مغامرةٌ تذهل النتائج فيها ما تتوقفه وتقلب ما كنا نسلم به كحقائق . وهذه الحقائق تحتاج إلى زمنٍ لتمثلها ، أى لتصبح مألوفة . ولا ريب أن تمثل الجديد حتى يضحى مألوفاً شرط سابق لا بد منه لنحس بألفة الجديد ونكون قادرين على استعماله بحرية . ولكن النظريات القديمة افترضت أن هذه المرحلة الشخصية والنفسانية من تمثل الجديد والقديم هي اختبار للمعرفة ذاتها .

والنقطة الأولى التي تجمل المعرفة تذكراً إيماناً تعرض نفس الصعوبة بطريقة أخرى . فهي تعرضها في ضوء يبرز نقطة متميزة . فالنظرية القائلة بأن المعرفة ترجع إلى التأمل وتقوم على تطابق شيء مع ما سبق معرفته أو الحصول عليه ، تخط بين سمة الألفة النفسانية ، تلك الصفة التي تجعلنا نحس أننا في راحة إزاء موقف ، وبين المعرفة . وقد نشأ هذا المفهوم عند حدوث المعرفة التجريبية أحياناً وكأنها حصلت عرضاً ، وعند ما اعتبرت الكشوف وكأنها هبات من الآلهة أو إلهامات خاصة ؛ عند ما كان الناس محكومين بالعادات ، قلقين في وجه التغير ، وخائفين من المجهول . ثم أصبحت هذه الفكرة نظرية عقلية عند ما نجح الإغريق في تطبيق الظواهر الطبيعية على الأفكار العقلية ، وابتهجوا بهذا التطابق لأن عنايتهم بالجمال جعلتهم

يرتاحون إلى عالم يمتاز بما فيه من ائتلاف وترتيب تطلبهما ذلك التطابق . وسموا النتيجة علماء ، ولو أن ذلك العلم ربط أوروبا بمعتقدات باطلة عن الطبيعة زهاء ألقى عام .

والعلم النيوتوني - كما رأينا في مناسبة سابقة - لم يفعل في الواقع إلا استبدال مجموعة من الأمور المتطابقة ، أى الرياضية ، بتلك التى كانت تستخدم قبلا . فهو قد وضع الجواهر الدائمة ، وهى عنده الجزئيات أو الذرات التى لها خواص رياضية طبيعية كحقائق مطلقة ، وزعم أن الفكر التأملى يحقق معرفة حين يترجم الظواهر إلى هذه الخواص . وبذلك احتفظ بالنظرية القائلة بأن المعرفة تعنى عملية من التطابق سليمة . ثم احتاج النهج التجريبي إلى أكثر من قرنين ليبلغ نقطة اضطرب فيها العلماء أن يتحققوا أن تقدم العلم يعتمد على اختيار عمليات تجزئى ، لاعلى خواص أشياء من المفروض أن بها من قبل من الثبات واليقين ما يجعل جميع الظواهر الجزئية قد ترد إليها . ولا يزال مفهوم هذه المعرفة يسيطر على التفكير فى الأمور الاجتماعية والأخلاقية . فإذا تحققنا أننا نعرف ما نبني بالقصد فى هذه الأمور - كما هى الحال فى الأمور الطبيعية - وأن كل شئ يعتمد على تحديد مناهج الإجراءات وعلى ملاحظة النتائج التى تختبرها ، فقد يمكن كذلك أن يصبح تقدم المعرفة فى هذه الأمور وطيدا ثابتا .

ولا يلزم عما قلناه إن المعرفة السابقة ليست ذا أهمية عظمى فى كسب المعرفة الجديدة . واكتننا نكر أن هذه المعرفة السابقة لا بد أن تكون مباشرة أو حدىسية وأنها تمدنا بمقياس ومعيار النتائج الحاصلة بالعمليات الاستدلالية . ذلك أن البحث الاستدلالى متصل ، تفضى إحدى حالاته إلى الحالة التالية التى تستخدم النتائج الحاصلة قبلا وتختبرها وتوسعها . وبوجه أخص نتائج المعرفة السابقة هى « الأدوات

instruments « للبحوث الجديدة ، لا المعيار norm الذي يحدد صحتها وموضوعات المعرفة السابقة تمدنا بالفروض العاملة للمواقف الجديدة ؛ وهى منبع الإيحاء بعمليات جديدة ؛ إنها توجه البحث . ولكنها لا تدخل فى المعرفة التأملية عن طريق مدها بمقدماتها بالمعنى المنطقي . ذلك أن المأثور عن المنطق القديم لا يزال يدفع الفلاسفة إلى تسمية ماهو فى الواقع وجهات نظر منظمة وأدائية لتوجيه ملاحظات جديدة بالمقدمات .

إننا نرجع باستمرار للمعروف من قبل للحصول على نتائج فى أى موقف جديد . وإذا لم يكن هناك سبب للشك أتكون المعرفة الاستدلالية معرفة حقاً أم لا فنحن نأخذها كنتيجة خالصة . ومن نافلة القول وضياح الوقت تكرار العمليات التى بها يكون الشيء موضوع معرفة إلا إذا كان هناك أساس للشك فى صحته . فكل بالغ عالم كان أم لا يحفل فى رأسه مخزناً كبيراً من الأشياء المعروفة بسبب عمليات سابقة . وعند ما تعرض مشكلة جديدة يرجع المرء عادةً إلى المعروف من قبل ليتخذها بداية للبحث فيها . ومثل هذه الأشياء مستقرة مؤكدة إلى أن يحدث ما يجعلنا نشك فيها ؛ وإذا كان الموقف المعروض مشكوكاً فيه ، فهذه الأشياء وطيدة ، ومن ثم فنحن نسلم بها ونأخذها كقضية مسلمة . حتى إذا تساءلنا عن أمرها اتجهنا إلى الرجوع نحو شيء سبقت معرفته . إن مانفعل عنه بسهولة (وبخاصة فى البحث عن اليقين بالثابت) أن الأشياء التى نرجع إليها هى ذاتها معروفة بسبب عمليات سابقة من البحث والاختبار الاستدلاليين ، وأن صفتها المباشرة كأمر نرجع إليها تدل على ثمرة مؤكدة من التأمل . وكذلك نفعل عن أننا نرجع إليها كأدوات لا كأمر ثابتة فى نفسها وعن نفسها . وهذا شبيه باستخدام عدد سبق صنعها حين

كنا نعالج ظروف موقف جديد ، حتى إذا ثبت قصور هذه العُدّة تطلب اختراع عدد جديدة الرجوع إلى العمليات التي صنعت بها في الأصل .

هذا الفعل الخالص باتخاذ الأشياء التي سبق معرفتها واستخدامها له ما يسوغه عملياً : إنه شبيه بمن يأكل فاكهة دون أن يسأل كيف نمت . ولكن كثيراً من نظريات المعرفة تأخذ هذا الاستخدام الاسترجاعي للأشياء المعروفة بفضيل عمليات سابقة على أنه نموذج لطبيعة المعرفة ذاتها . فمن حيث إننا نتذكر شيئاً عرفناه من قبل نتخذ ذلك النموذج لكل معرفة ؛ فالشيء الذي نشعر به الآن على سبيل الاسترجاع عندما كان في طريق عملية المعرفة ، كان متوقماً وحادثاً على البحث لأشياء « معطى » من قبل . ولهذا الشيء قوة عرفانية في البحث الجديد الذي غرضه وموضوعه الأقصى يكون « الآن » متوقماً . وليس اتخاذ ما عرف سابقاً أو الرجوع إليه حالة من المعرفة ، كما أننا لانصنع عُدّة حين نأخذ أزميلا من صندوق العُدّة . فلأن بعض نظريات المعرفة قد اتخذت العمليات التي تشر موضوع المعرفة على أنها مجرد عمليات ذهنية أو نفسانية بدلا من أن تكون صياغة جديدة خارجية لمادة سابقة (فانتهت بذلك إلى بعض صور المثالية) فليس ذلك سبباً لإنكار الصفة المتوسطة لجميع الأمور المعروفة .

وهكذا ننهي من طريق آخر إلى هذه النتيجة وهي أن الخطأ الأساسي في نظريات المعرفة التقليدية يكمن في العزلة والثبات لبعض وجوه العملية الكاملة للبحث في حل المواقف المشككة . في بعض الأحيان نتخذ معطيات الحس كذلك ؛ وفي بعض الأحيان الأخرى البصورات ؛ وأحيانا نأثثة الأمور المعروفة من قبل . فتنحن تتعلق بمرحلة من سلسلة أفعال إجرائية ، ثم في انعزالها وما يترتب على ذلك من صفقتها المتجزئة نجعلها أساس نظرية المعرفة في مجموعها .

لاشك أن المعرفة التأملية تتطلب التطابق ، ولكن التطابق نفسه يجب أن يعرف إجرائيا . فهناك معانٍ من المطابقة والتطابق بمقدار ما يوجد من أنواع العمليات التي بها تتحدد ؛ فهناك تطابق شيء كفرد في صنف ، وتطابق نبات باعتباره ينتمي لنوع معين : وهذه هي مطابقة التصنيف . ونظرية التعريف القديمة اتخذت هذا النوع على أنه الوحيد الصحيح من التعاريف المنطقية . وهناك تطابق تاريخي وهو الذي يتعلق بالأشخاص من حيث هي كذلك . فهو يعرف تطابق الشخص أوهويته خلال سلسلة متعاقبة من التغيرات الزمنية ، أما النوع الآخر فهو ستاتيكي بحث . وهذا الضرب من المطابقة تضمنه عمليات أدخلت الاتصال الزمني على ماهو منفصل ؛ وهذا يسلمنا إلى التعاريف التطورية والتوليدية . ذلك لأن تطابق شخص أوهويته يتكوّن من امتصاص وتمثل مواد كانت خارجية - كما هي الحال في نمو شخص أوأمة أوحركة اجتماعية . وهذا يتطلب عمليات تعيد ترتيب وتنظيم ما كان موجوداً من قبل . والمطابقات الحاصلة بعمليات الاستدلالات هي من هذا الضرب ، فهي ليست ردّاً للشيء الجديد أوالمواقف الجديدة إلى عبارات لشيء سبق معرفته . والنظريات التقليدية تنظر إليها كما لوكانت من النوع الاستاتيكي والمضنّن في غيره .

ولذلك لم يكن لهذه النظريات سبيل إلى تمييز العناصر الجديدة والتفاضل بينها وهي العناصر الداخلة في نتائج المعرفة الاستدلالية ، بل يجب أن تُعدّ مجرد عناصر جماء من وجهة نظر المعرفة . على العكس من ذلك المطابقات عن طريق عمليات النمو الزمني هي أنواع من التفاضل ؛ فهناك مادة جديدة كانت خارجية قد أدبجت ، وإلا لم يكن ثمة نمو ولا تطور . وكل بحث تأملي يبدأ من موقف فيه نظر ، ولا يمكن أن يحل مثل هذا الموقف بمحدوده ذاتها ، إذ لايتطور إلى موقف محلول إلا بإدخال

مادة غير موجودة في الموقف ذاته . وأول خطوة هي الاستعراض الخيالي والموازنة بين أشياء سبق معرفتها . وهذه الخطوة لا تصبح معرفة كاملة حتى يحصل فعل تجريبي ظاهر به يتم نوع وجودى من الإدماج والتنظيم . ومجرد المراجعات الذهنية تظل في مقام الفكر متميزة عن المعرفة . والتطابق بعمليات تعيد ترتيب الموجود من قبل هو عملية لزيادة التمييز ، وإنما تكون تركيبية بمعنى الكلمة حين يدخل فيها التشابه والاختلاف .

وقد أكدت مذاهب المثالية الموضوعية الوجود المترابط للتطابق والتخالف في موضوعات المعرفة ، كما هي الحال في مذهب « الكلى المحسوس concrete universal » . ولكنها تجاهلت مرحلة التجديد « الزمنى » وما فيه من ضرورة للتفاعل الوجودى الظاهر .

ويترتب على التجديد التجريبي للموضوع المعروف لزوم آخر يتعلق بوظيفته في تحقيق الفروض . فمن المفروض في الغالب أن قيمة التجريب إنما تقوم في أنها تؤيد الفرض أو ترفضه أو تعدله . ومثل هذا التأويل غالباً ما يكون حسناً من وجهة نظر الباحث الشخصية ، فهو يهتم بنظرية ولا يرى ما ينكشف من حال الوقائع إلا في أثرها على النظرية التي يبحثها . وعنده أن قيمة معرفة نتائج العملية التجريبية تقوم فيما تقدمه من اختبار لدعاوى فرضه . وحتى مع ذلك فإن التحقيق أو عدم التحقيق إنما يباغىه بسبب أن التجريب يحقق انتقالاً من موقف قيد النظر إلى موقف تم حله . وفي هذا التطور تبرز إلى الضوء أشياء جزئية جديدة لها ملامح جديدة . وهذه النتيجة هي النتيجة الهامة فيما يختص بالطريق الموضوعى للمعرفة باعتباره متميزاً عن الاهتمام الشخصى للباحث ، وليس تحقيق الفرض بالنسبة إلى هذه النتيجة إلا ثانويًا . وعرضياً . لأن تأسيس موضوع جديد للتجربة هو الحقيقة

الجوهرية التي لا يمكن أن تحدث لأي شخص يستعرض مجموع المعرفة العلمية ككل حتى يظن أن قيمتها تقوم فيما تقدمه من تأييد لعدد من الفروض . وبوجه عام من الواضح أن أهمية المادة كمجموع تقوم على هذه الحقيقة ؛ وهي أنها تدل على زيادة في عمق وسعة وكال المعنى الذي نخلعه على موضوعات الخبرة العادية .

هذه النتيجة هي الهدف الوحيد المعقول الذي يمكن تعيينه لعمليات البحث التأملية . وهي تدل مرة أخرى على أن الفروض قد اكتسبت في أثناء العمليات رسوخاً متزايداً . غير أن غرض النشاط الحادث بالأدوات ليس تكيلاً للآلات ، بل يوجد ذلك الغرض فيما تؤديه الآلات والمنتجات التي تفعلها . فحين يشتغل شخص على أساس فكرة معينة فنجاحه في عمل اختراع دليل على تحقق فكرته . ولكن التحقيق لم يكن الغرض من الاختراع ، ولا يكون قيمته حين يعمل . ويمكن أن يقال نفس هذا القول عن الأطباء الذين يعملون طبقاً لغرض في علاج مرض . والمتخصص المتمق هو وحده الذي ينظر إلى النتيجة الناجحة على أنها تحقيق لنظرية . وما دام الغرض هو نفسه أداة للبحث ، فتحقيقه لا يمكن أن يكون دلالة البحث كلها .

والفروض التي استبعدت فيما بعد كثيراً ما ثبتت صلاحيتها في الكشف عن وقائع جديدة فدفعت بذلك المعرفة إلى الأمام . فالأداة الضعيفة أفضل من عدم وجود أداة على الإطلاق . وقد شك الناس في أي فرض اتبع هل خلا فيما بعد من بعض الأخطاء في بعض وجوه الهامة ، ولا يزالون يتساءلون عن كثير من موضوعات الفروض الثمينة والتي لا غنى عنها في استعمالنا الحاضر : أها وجود بالفعل ؟ ومثال ذلك أن قوام وجود الاكترون لا يزال مسألة خلاف ^(١) . ففي كثير من الحالات ،

(١) نلاحظ أن المؤلف كتب هذا الكلام سنة ١٩٣٠ ، قبل التقدم الهائل في العلوم الذرية حديثاً وبخاصة بعد الحرب [المترجم]

كما هو الأمر في النظرية القديمة عن طبيعة الذرة ، من الواضح الآن أن قيمتها كانت مستقلة عن قوامها الوجودى النسوب إلى موضوعها ، وأن تلك النسبة لم يكن لها دخل في الموضوع ، وأفضت مع مرور الزمن إلى أضرار . وقد أمكن كما رأينا التقدم الذى تخطى نظام نيوتن حين استُبعد ما كان يعزى من خواص باطنية موجودة من قبل ، واعتبرت التصورات دلائل على عمليات علينا القيام بها .

ولهذه الاعتبارات أهمية عملية فيما يختص بموقف الازدراء الموجه فى الغالب نحو طريق العلم - وعادة فى صالح الاحتفاظ ببعض المعتقدات . وقد تبين أن رجال العلم يعملون باستمرار على صقل نظر ياتهم وإعادة صقلها ، مستبعدين ما تعلقوا به منها ، واضعين محلها نظريات جديدة لا تلبث أن تستبعد كذلك مع الزمن . وعندئذ يتساءل : لم نضع ثقتنا فى علم يعترف على نفسه أنه غير مستقر بدلا من الوثوق فى بعض المذاهب القديمة التى استمر الناس على الاعتقاد فيها بدون تغيير . ولكننا نتناسى أن عدم الاستقرار يؤثر فى الجهاز الفكرى الذى نستخدمه ، أى التصورات الفرضية صراحة . أما ما يبقى دون استبعاد بل يضاف إليه فهو مجموع المعرفة الملموسة والتوجهات المحدودة القائمة على تصورات لم تعد ثابتة . ولن تجد أخداً يحلم أن يتأمل بعناد فى تطور الاختراعات الميكانيكية لأننا تركنا المنجل واستعملنا ما كينة بالحصاد ، واستبدلنا بالحراث الذى تجره الثيران الجرار الميكانيكى . فمن الواضح أننا نواجه تحسينا فى الأدوات المستخدمة لتأمين النتائج .

إن النقد العنيد للعلم المذكور سابقا إنما يتعلق ببعض التأويلات الفلسفية التى ظهرت أخيرا . فلو أن التصورات العلمية كانت صحيحة بمقدار ما تكون كشافا عن خواص سابقة للموجود وللوجود الحقيقى (كما اعتبرها النظام النيوتونى) فمقد يكون ثمة ما يزعج فى تجديدها المستمر ، لأن دعوى أى واحد منها أنه صحيح عرضة للإنكار ،

ولا يكون الأمر كذلك إذا كانت أدوات توجه عمليات الملاحظات التجريبية ،
وإذا كانت معرفة الخواص تقوم في النتائج . فالثمار هي الباقية ، وهي حصن تقدم
المعرفة . ولذلك كان انهيار الحاجز التقليدي بين النظر المفروض أنه يتعلق بالحقيقة
السابقة ، وبين العمل الذي يعنى بإنتاج العواقب ، واقعاً نتأج النظر من
الخطأ .

وفي الوقت نفسه مما محاذ ذلك الانهيار مرة واحدة الأسس التي قامت عليها
الفاستات الشكية والالأدرية الإجمالية . فما دامت نظريات المعرفة تصاغ في عبارات
من أعضاء تنسب للذهن أو الشعور ، كانت تلك الأعضاء حسية أو عقلية أو مزيجاً
بينها ، وكانت تلك الأعضاء تشتغل فيما يزعمون باسترجاع الحقيقة السابقة أو الحصول
عليها ، فستستمر مثل تلك الفلستات الشكية العامة في الوجود . ومذهب الظواهر
(أو الفينومينالزم) الذي يزعم أن الانطباعات والأفكار تقع في مكان متوسط بين
بالشخص العارف . وبين الأشياء المعروفة ، سيطفر بكثير من التأييد ما دامت
الإحساسات والأفكار فيما يُفترض إنما تكون صحيحة عندما تسجل في الـ
شئنا سابقاً عليها ؛ وقد يُعترض على مذهب الظواهر على أساس أن المعطيات والأفكار
والماهيات هي وسائل للمعرفة لاموضوعاتها . ولكن ما دامت تعتبر مجرد وسائل ذهنية
لا وسائل تُحققُ بالأفعال الخارجية تجديد الأشياء السابقة تجديداً بالفعل ، فستخذ
الرد على ذلك صفة القوة التعسفية ؛ سيكون مذهباً ورعاً لانتيجة محققة
تجريبياً .

ونحن نشك دائماً في المفردات الخاصة بالمعرفة المفروضة حين يظهر دليل على
ما يصادها . وليس ثمة معرفة تضمن ذاتها أنها معصومة من الخطأ ، ما دامت كل معرفة
ثمرة أفعال البحث الخاصة . والالأدرية باعتبار أنها اعتراف بجهد أمور خاصة ليست

في غيبة الدليل المناسب في موضعها الصحيح من مثل هذه الظروف فقط ولكنها كذلك أمانة فكرية . إلا أن مثل هذا الشك وهذه اللادورية أمران خاصان ويعتمدان على شروط خاصة ؛ إنها غير شاملة ؛ ولا تنبع من اتهام معمم لكأل أعضاء المعرفة في تأديتها وظيفتها . والنظريات التي تزعم أن الشخص العارف ، أى الذهن أو الشعور ، له قدرة فطرية على كشف الحقيقة ، وهي قدرة تعمل مستقلة عن أى تفاعل ظاهر للكائن الحى مع الظروف المحيطة ، إنما هي نظريات تدعو إلى الشك الفلسفى العام .

والأمر على خلاف ذلك تماماً حين نرى أن الأحوال والأفعال « الذهنية » هى أعضاء لمعرفة أشياء لا مباشرة بل بطريق الأفعال الخارجية التى تثيرها وتوجهها ، لأن « نتائج » هذه الأفعال تكون الموضوع الذى يقال إنه معروف ، وهذه النتائج علنية ومشاعة . والشك واللاأدرية إنما يتصلان بكفاية العمليات المستخدمة فى تحقيق الطريق الذى يُحوّل الموقف المشكل إلى موقف محلول . فبدلاً من أن تكون هذه العمليات عاجزة وتشل حركة البحث تصبح فُرصاً تُنتهز لتحسين المناهج المقومة للبحث .

ونعود مرةً أخرى إلى تلك المشكلة التى أثرناها بخصوص إمكان نقل العناصر الأساسية لنموذج المعرفة التجريبية إلى خبرة الإنسان فى سماتها الجارية كل يوم . إن القول بأن الأحكام الخاصة بالأهداف والقيم التنظيمية ، والعقائد التى يجب أن توجه السلوك فى نواحيه الهامة هى على الجملة ثمرة التقاليد والمذاهب والأوامر من سلطات مفروضة ، هذا القول لا يكاد يحتاج إلى حجة لتأييده . ومن الواضح كذلك أن مذهب الشك شائع فيما يختص بقيمة أغراض الحياة وتديرياتها المقدمة على ذلك النحو ، وغالبا ما يمتد الشك فيصلح لا أدرية كاملة فيما يختص بإمكان أى أهداف ومعايير

تنظيمية مهما تكن . ومن المفروض أن يكون طريق الخبرة الإنسانية في مثل هذه الأمور مضطربا بالطبع . وأثمن من نتائج البحث العلمى الخاصة هو الدليل على أن البحث العلمى البصير ممكن ، وأنه حين يستخدم سيوسع آفاق الأفكار والتنظيمات الخاصة بالنتائج الوثيقة الاختبار . ونقول مرة أخرى إن امتداد المنهج التجريبي وانتقاله ممكن بوجه عام ، وهو من قبيل الفرض لا الحقيقة المقررة . ولكنه كأي فرض آخر يجب أن يُجرَّب في العمل ، ومستقبل تاريخ البشرية متوقف على هذه المحاولة .

الفصل الثامن

(١)

تطبيع الذكاء

يعرف كل طالب للفلسفة ذلك المدد من المداخل التي طرقت نظرية المعرفة أبوابها . وهناك أربعة أنواع من الموضوعات يتنافس أصحابها على الدعوى بأنها موضوعات المعرفة الصادقة وينبغي إما أن تتنازل عن بعضها أو أن توفق بينها ؛ ففي الطرف الأقصى نجد معطيات الحس المباشرة التي يقال إنها هي المعرفة المباشرة وهي من أجل ذلك أوثق الموضوعات في المعرفة بالوجود : أى المادة الأصلية التي يجب أن تنشأ عنها المعرفة بالطبيعة . وفي الطرف الآخر نجد الأمور الرياضية والمنطقية . وفيما بين ذلك تقع موضوعات العلم الطبيعي التي هي ثمرة صنعة محكمة للبحث التأملى . ثم نجد بعد ذلك موضوعات الخبرة اليومية ، الأشياء المحسوسة في العالم الذى نعيش فيه ، والتي تكوّن من وجهة نظر أمورنا العملية ، لذاتنا وآلامنا ، العالم الذى نعيش فيه . وهذه في نظر الفطرة السليمة أهم جميع موضوعات المعرفة إن لم تكن أكثرها حقاً . وقد زاد اهتمام الفلسفة الحديثة بالمشاكل التي تنشأ عن هذه الأمور الأربعة من الموضوعات من جهة اختصاصها بميدان المعرفة . ويبدو أن مزام كل منها في الحل الأول من بعض الاعتبارات .

ومع ذلك فالمشكلة أبعد من أن تكون مشكلة فنية بحتة . فقد أشرنا في

(١) Naturalisation of the intelligence تطبيع أى يجعل الشيء طبيعياً ، مثل تقيل يجعله عقلياً . واصطلاح intelligence في فلسفة ديوى يفيد العقل البصير ، لا الذكاء بالمعنى النفساني [المترجم] .

مناسبات سابقة إلى أن دعوى الأشياء الطبيعية ، تلك الأشياء التي تنتهى عندها العلوم الطبيعية ، أنها تكون الطبيعة الحقة للعالم ، هذه الدعوى تضع أمور القيم التي تتعلق بها عواطفنا واختيارنا في مركز بغيض ؛ فالرياضي كثيرا ما يشك في دعاوى الطبيعيات أن تكون علما بالمعنى الكامل لهذه الكلمة ، وقد يتنازع عالم النفس مع كليهما ، كما أن أنصار البحث الطبيعي يشكون في دعاوى المشتغلين بالأمور الإنسانية كالمؤرخين والباحثين في الحياة الاجتماعية . أما علماء البيولوجيا الذين يقنون في مركز وسط ويكونون حلقة اتصال ، فغالبا أننا نستبعد عنهم صفة العلماء إذا اصطنعوا مبادئ ومقولات تختلف عن تلك الموجودة في العلم الطبيعي المضبوط . والنتيجة العملية لهذا كله هو ظهور عقيدة تذهب إلى أن العلم إنما يوجد في الأمور الشديدة البُعد عن أي شأن إنساني هام ؛ ولذلك ينبغي كلما بحثنا في المسائل والأمور الاجتماعية والأخلاقية ، إما أن نودع الأمل في هداية المعرفة الحقيقية ، وإما أن نستعير سلطة علمية على حساب الأمور الإنسانية .

لن يدهش الذين تتبعوا المناقشات السالفة من أن جميع المناقشات وما يرتبط بها من مشاكل من وجهة نظر المعرفة التجريبية نابعة من أصل واحد ، فهي تنشأ من الزعم بأن موضوع المعرفة الصادق الصحيح هو ما كان له وجود سابق على عمليات المعرفة ومستقل عنها . إنها تنشأ من المذهب القائل بأن المعرفة قبض على الحقيقة أو استيلاء عليها بغير أن نعمل شيئا لتعديل حالتها السابقة - وهذا المذهب هو أصل الفصل بين المعرفة والنشاط العملي . فلو تبين لنا أن المعرفة ليست فعلا لمتفرج من خارج بل لمشارك من داخل المنظر الطبيعي والاجتماعي ، لترتب على ذلك أن المعرفة تقوم في نتائج العمل المُوجّه . ولو اعطينا هذه الوجهة من النظر حتى على سبيل الفرض لاختلفت أنواع الجيرة والصعوبة التي تكلمنا عنها . إذ على هذا الأساس

توجد موضوعات معروفة بمقدار ما يوجد من عمليات بحثٍ موجبة توجيهها حسناً وتشر العواقب المقصودة .

ستفضى نتيجة عملية مآ إلى موضوع معرفة يبلغ من الحسن والصدق مبلغ أى موضوع ناشئ عن عملية أخرى بشرط أن تكون حسنة بإطلاق ، أى بشرط تحقيقها الشروط التى تقود البحث . ذلك أن النتائج لو كانت موضوع المعرفة لترب على ذلك أن نموذج الحقيقة السابقة لن يكون نموذجاً يجب أن تتطابق منه نتائج البحث . بل قد نذهب إلى حد القول بوجود عدد من أنواع المعرفة الصحيحة بمقدار ما يوجد من نتائج استخدمت فيها عمليات متميزة لحل المشاكل التى أثارها مواقف جربناها سابقاً . لأن العمليات التى تبحث فى مشاكل مختلفة لا تتكرر بالضبط أبداً ، ولا تحدد بالضبط نفس النتائج . ومع ذلك فمن جهة النظرية المنطقية تنقسم العمليات إلى أنواع أو ضروب معينة . والذى يهمننا أهمية مباشرة هو أثر المبدأ الذى نقول به فى صحة هذه الأنواع .

ونحن إنما نكرر ما سبق ذكره حين نقرر أن أى مشكلة لا يمكن أن تحل دون تحديد المعطيات التى تعرفها ونضعها مكانها وتقديم المفاتيح أو الأدلة التى تهدي إلى الحل . وبذلك حين نطمئن إلى الاعتماد على معطيات الحس فإننا نعرف معرفة صادقة . هذا إلى أن التقدم المنظم للبحث فى المشاكل الطبيعية يتطلب منا أن نحدد تلك الخواص القياسية التى عليها تقوم علاقات التغيير مما يجعل التنبؤ بالمستقبل ممكناً ، وهذه هى التى تكوّن موضوعات العلم الطبيعى التى تعرف معرفة صادقة إذا كانت عملياتنا مناسبة . فنحن نطوّر العمليات بالرموز التى تربط العمليات الممكنة بعضها ببعض ، فنخرج عن ذلك الموضوعات « الصورية » للرياضة والمنطق ، التى تعرف معرفة صادقة كما تعرف نتائج العمليات المناسبة . وأخيراً حين تستخدم هذه العمليات

أو بعض مركبات منها لحل المشاكل التي تنشأ من الأمور العادية المدركة حيا والأشياء التي تتمتع بها ، فإنَّ هذه الأمور من جهة أنها نتأج لهذه العمليات فهي نفسها معروفة معرفة صادقة . فنحن نعرف كلا عرفنا ، أى كلا أفضى بنا البحث إلى نتائج تحمل المشكاة من جذورها . وهذا التسليم هو آخر المطاف - بشرط أن نصوغ نظريتنا فى المعرفة بحيث تتفق مع نموذج المناهج العلمية .

ومع ذلك ليست النتائج مسلمة ، وما لاريب فيه أنها ليست تافهة . وكما كانت الشروط التي تتعلق بها العمليات أعقد كانت نتأجها أكل وأغنى ، ومن أجل ذلك كانت المعرفة الحاصلة أعظم أهمية ولو أنها ليست أكثرها صدقا . وتقوم حزية المعرفة الطبيعية على أنها تتعلق بشروط أقل ، مداها أضيق وأكثر انعزالا ، وعمليات أدق وأكثر فنية . وليس ثمة فرق من جهة المبدأ بين معرفتها وبين معرفة أعقد الأمور الإنسانية ، ولكنَّ هناك فرقا عمايلا لاشك فيه . فإنَّ يكون الموضوع معرفة طبيعية من نوع معين هو نفس الشيء أن يكون موضوع عمليات تميز بالتحديد علاقات أساسية للعالم المحرب عن غيرها وتبحثها فى هذه الصفة المتميزة . وبذلك يكون الكسب عظيما ؛ ولكن الموضوعات التي تُدرف على هذا النحو لاتزعم أنها نهائية . وحين تُستعمل كموامل للبحث فى ظواهر الحياة والمجتمع تصبح أداتية ، وتتقف عن أن تكون مطلقة ، وتصبح جزءاً من منهج لفهم ظواهر أعقد .

ومن هذا الوجه يكون لموضوعات عالمنا المحسوس منزلة مزدوجة (ونعنى بعالمنا المحسوس ذلك العالم الذى نعيش فيه بما فيه من أنواع حب وبعض ، وهزائم وانتصارات ، ومؤثرات نختارها ، وجهاد ومتع) . فحين تسبق هذه الموضوعات (١٥ - البحث عن اليقين)

عمليات البحث الكفء الموجه، لا تكون موضوعات معرفة، بل تجرب كما يتفق أن تحصل. فهي بذلك مشاكل معروضة للبحث، مشاكل ذات ميدان منوع. غير أن طبيعتها تكون بحيث إن أضيق الأشياء مدى، وهي الطبيعية البحتة، هي أول ما يبحث فيه بنجاح. ولكن بمقدار ما تنتقل الأمور الاجتماعية والأخلاقية الأكثر كالا وتمقيدا (والتي تنطوي بالطبع في داخلها على الشروط والعلاقات الطبيعية والبيولوجية) فتصبح نتائج عمليات تبسرها صور المعرفة المحدودة، تصبح هي كذلك موضوعات معرفة، ولو أنها ليست أكثر حقا إلا أنها موضوعات أغنى وأهم من أي نوع آخر من أنواع المعرفة.

إن النتائج الخاصة للعلم تلتبس سبيلها على الدوام إلى الوراء في البيئة الطبيعية والاجتماعية للحياة اليومية وتعديل تلك البيئة. وهذا الواقع لا يجعل بذاته موضوعات تلك البيئة موضوعات معروفة؛ وأبرز مثال لذلك أثر العلم الطبيعي في العامل في مصنع، فقد يصبح مجرد قطعة متصلة بما كينة عدداً من الساعات في اليوم. لقد كان للعلم الطبيعي أثره في تغيير الظروف الاجتماعية، ولكن لم يكن ثمة زيادة هامة في الفهم البصير مناظرة له. لقد حدث تطبيق المعرفة الطبيعية بطريقة فنية من أجل نتائج محدودة. ولكن حين تكون العمليات المستخدمة في العلم الطبيعي بحيث تبدل بوضوح القيم الإنسانية لصالح شأن من شئون الإنسان، فأولئك الذين يشاركون في هذه النتائج تكون لهم بأمور الحس العادية معرفة ونفع واستمتاع أكثر أصالة وأعمق وأكثر مما يكون للعالم الطبيعي في معمله. ولو أننا عرفنا العلم لا بالطريقة الفنية المألوفة بل بأنه معرفة تحصل حين تستخدم مناهج تبحث بكفاية في مشاكل تعرض نفسها علينا، فيسعدى المعرفة العلمية العالم الطبيعي، والمهندس، والفنان، والصانع.

وهذا الذى قررناه يعارض المأثور من التراث الفلسفى ، وذلك لسبب واحد هو أن رأينا يعتمد على الفكرة القائلة بأن موضوعات المعرفة توجد كنتائج لعمليات موجبة ، لا بسبب تطابق الفكر أو الملاحظة مع شىء سابق . وسنطلق على هذه العمليات الموجبة اسم « الذكاء intelligence » لأسباب أرجو أن تتضح فيما بعد . ونحن حين نستعمل هذا الاصطلاح نستطيع القول بأن قيمة أى شىء يزعم أنه موضوع معرفة ، تقوم على الذكاء المستخدم فى بلوغه . وينبغى أن يمثل فى بالنا أن الذكاء عمليات تؤديها بالفعل لتعديل الظروف ، ويدخل فى ذلك كل توجيه نحصل عليه من الأفكار مباشرة أو رمزياً على سواء .

وقد يبدو هذا القول غريباً ، ولكنه ليس إلا طريقة للقول بأن قيمة أى نتيجة عرفانية تعتمد على « المنهج » الذى به نصل إليها ، فيكون تكميل المنهج وتكميل الذكاء هما أعظم الأمور قيمة . ولو حكمنا على عمل أى باحث علمى بأعماله لا بأقواله التى يتحدث بها عن عمله (عندما يكون الأشبه أن يتحدث بعبارات المفاهيم التقليدية التى أصبحت جارية) فلن نجد صعوبة فيما أظن فى قبول الفكرة التى بها يذهب إلى أنه يحدد دعوى معرفته لأى شىء يعرض عليه على أساس المنهج الذى به يصل إلى ذلك . ومضمون هذا المذهب بسيط ، ومع ذلك يصبح معقداً حين نقابل بينه وبين المذاهب التى سيطرت على الفكر ، تلك المذاهب التى تعتمد على الفكرة القائلة بأن الحقيقة فى « الوجود » المستقلة عن عمليات البحث هى معيار ومقياس أى شىء نزع معرفته . وإذا حكمنا على هذه الفكرة التى بسطانها الآن من خلال هذا المجال رأينا أنها تكاد تتطلب تبديلاً ثورياً فى كثير من معتقداتنا العزيزة علينا . لأن الفرق الأساسى يقع بين عقل يمتلك ناصية الموضوعات من خارج عالم الأشياء ، وطبيعية كانت أم اجتماعية ، وبين عقل يشارك ويتفاعل مع الأشياء الأخرى

ويعرفها بشرط أن يكون التفاعل منظماً بطريقة محدودة .

لقد اعتمدنا في مناقشتنا حتى الآن على النموذج العام للمعرفة التجريبية . وقلنا إننا حين نصوصغ نظريتنا في المعرفة والمعروف طبقاً لهذا النموذج ترتبت على ذلك نتيجة لامناص منها ، تؤديها شاكرين لأهميتها بإحدى النتائج المحدودة التي انتهى إليها العلم الطبيعي . ذلك أن هذه النتيجة الوحيدة حاسمة جداً في طبيعتها ، وهي معروفة فنياً باسم مبدأ هيزنبرج عن الالاتحاد . والفلسفة الأساسية لنظام نيوتن عن العالم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما يسمى مبدأ القوانين الاقترانية *canonic conjugates* . والمبدأ الأساسي في فلسفة الطبيعة الميكانيكية أنه من الممكن أن نحدد بالضبط (من جهة المبدأ إن لم يكن من جهة المزاولة الفعلية) كلا من موضع وسرعة أي جسم ، ومعرفتنا بذلك عن كل جزيء يدخل في أي تغيير يحدث كحركة يسر لنا الحساب الرياضي أي المضبوط لما سيحدث . وعندئذ يفترض أن القوانين أو المعادلات الطبيعية التي تعبر عن العلاقات بين الجزيئات والأجسام تحت شروط مختلفة ، هي الإطار « الحاكم » للطبيعة والذي تتطابق معه جميع الظواهر الجزيئية . فإذا عرفنا الحجم والعزم في حالة خاصة استطعنا التنبؤ بمعونة القوانين الثابتة بالطريق التالي للحوادث .

وزعمت الفلسفة المذكورة أن هذه الأوضاع والسرعات موجودة هناك في الطبيعة مستقلةً عن معرفتنا وعن تجاربنا وملاحظاتنا ، وأنها تظهر بمعرفة علمية عنها بمقدار ما تثبت منها بالضبط . والمستقبل والماضي يتعلقان بنفس النظام الثابت المحدود تماماً . والملاحظات حين نسيّرهما في طريق صحيح إنما تسجل هذه الحالة الثابتة من التغيرات طبقاً لقوانين عن الأشياء خواصها الجوهرية ثابتة . والأوضاع وما يلزم عنها يعبر عنها قول لا بلاس المشهور أنه لو عرفنا (بصفة ميكانيكية) حالة الكون في أي لحظة

لإستطاعتنا التنبؤ بجميع مستقبله - أو استطاعتنا استنتاجه . هذه الفلسفة هي التي قلبها مبدأ هيزنبرج رأساً على عقب ، وهذا ما يلزم عن تسمية المبدأ باللاتحديد .
حقاً هاجم النقاد نظام نيوتن على أساس ما فيه من أخطاء منطقية . فهذا النظام يسلم أولاً أن الوضع والسرعة لأي جزيء يمكن تحديدهما في عزلة عن سائر غيرها . ثم يسلم بعد ذلك بوجود تفاعل كامل مستمر بين هذه الجزئيات . ومن الناحية المنطقية تنسخ هاتان المسلطان إحداها الأخرى . ولكن مادامت المبادئ المستخدمة قد أفضت إلى نتائج مُرضية ، فقد ضُرب عن هذا الاعتراض صفحاً أو تجوَّهل أمره . ومبدأ هيزنبرج يرغم على الاعتراف بأن التفاعل يحول دون قياس مضبوط لسرعة « أى » جسم ووضعه ، إذ تتركز البرهنة حول الدور الذى يلعبه تفاعل المُلَاحِظ في تحديد ما يحدث بالفعل .

والمعطيات العلمية والاستدلالات الرياضية التي أفضت به إلى هذه النتيجة معطيات واستدلالات فنية ، ولكنها من حسن الحظ لاتعنيننا ههنا . ومنطق المسألة ليس معقداً ، فقد بيَّن أننا إذا حددنا السرعة قياسياً ، فيكون هناك مجال من اللاتحديد في تعيين الوضع ، والعكس بالعكس . فحين يُحدَّد أحدهما لا يحدد الآخر إلا داخل نطاق معين من الرجحان . وعنصر اللاتحديد ليس مرتبطاً بعيب في منهج الملاحظة ، ولكنه عنصر أصيل . والجزء الملاحظ ليس له وضع ثابت أو سرعة ثابتة ، لأنه يتغير على طول الزمن بسبب التفاعل . وبوجه خاص في هذه الحالة التفاعل مع فعل الملاحظة وعلى وجه الدقة مع الشروط التي تكون الملاحظة فيها ممكنة ، إذ ليست حالة الملاحظة « الذهنية » هي التي تجعل هذا الفرق . وحيث إنه إما أن يتحدد الوضع أو السرعة بحسب الاختيار مغفلين عنصر اللاتحديد في الجانب الآخر فيتبين أن كليهما ذهني في طبيعته ، أى إنهما ينتميان لجهازنا الفكرى

للبحث في الوجود السابق لا لخواص ثابتة لذلك الوجود . إنَّ عزل جُزَىء لقياس هو أساساً حيلة لتنظيم تجربة إدراكية تالية .

وربّط فنّيّاً مبدأ هيزنبرج بتحديدات حديثة تختص بملاحظة ظواهر الضوء . والمبدأ - بمقدار ما يخص شروط الملاحظة - بسيط . ويجب علينا جميعاً فيما أظن الاعتراف بأننا حين ندرك شيئاً باللمس فإن الملامسة تدخل تمديلاً طفيفاً في الشيء الملموس . ومع أننا حين نتصل بأجسام كبيرة يكون هذا التعديل مما لا يؤثّر له ، إلا أنه يكون عظيماً إذا لمسنا جسماً دقيقاً ومتحركاً بسرعة كبيرة . وقد يظن أننا نستطيع حساب التحول الحاصل ، وإجراء ما فيه من تفاوت نحدد بالضبط وضع وعزم الشيء الملموس . غير أن هذه النتيجة نظرية ، ولا بد من تأييدها بملاحظة أخرى . وأثر الملاحظة الأخيرة لا يمكن استبعاده . ورجع الإخفاق في تعميم هذه النتيجة - فيما نفترض - إلى حقيقتين : الأولى أنه إلى عهد قريب كان علم الطبيعة يبحث أساساً في أجسام كبيرة الحجم نسبياً وقليلة السرعة نسبياً ، ثم طبقت التجارب على هذه الأجسام على الجزئيات الدقيقة المتحركة بأى سرعة ، واعتبرت كأنها نقط رياضية محدودة بآفات ثابتة لا متغيرة من الزمان . والثانية أن الرؤية لا تتطلب تفاعلاً مع المرئى كما يتضح من الحال في الملموس .

ولكن الموقف تغير حين بُحِث أمر الأجسام الدقيقة المتحركة بسرعة عالية . وكذلك أصبح من الواضح أنه لا يمكن ملاحظة أو قياس مجال متصل من الضوء أو حتى شعاع متدقق منه ؛ فالضوء إنما يمكن ملاحظته كشيء فردي ، كنقطة ، أو حبة أو قذيفة . ووجود مثل هذه القذيفة من الضوء على الأقل مطلوب لكي يجعل الكهربيّ مثلاً مرئياً ، وينقل أثرها إلى جدباً الشيء الملموس . هذا الانتقال أو الدفعة من حيث دخوله في الملاحظة لا يمكن قياسه بها . وفي ذلك يقول

بريدجمان : « قد ينظر قط إلى ملك ، ولكن لا بد من مرور قذيفة من الضوء على الأقل إذا كان ثمة ضوء ، ولا يمكن أن يُلحظ الملك بغير تأثير هذا المقدار الأدنى من الدفعة الميكانيكية التي تناظر القذيفة الواحدة » ^(١) .

قد لا تبدو الأهمية الكاملة لهذا الكشف في نظر الرجل العادى لأول وهلة عظيمة . وبالنسبة لموضوع الفكر العلمى فهذا إنما يدعو إلى تغيير طفيف فى الصيغة لا يؤبه له فيما يختص بالأجسام الدقيقة جدا . ومع ذلك فالتغير بالنسبة لأساس فلسفة ومنطق العلم عظيم جدا . أما بالنسبة لميتافيزيقا النظام النيوتنى فلا أقل من أن يكون ثوريا . فما يعرف نتبين أنه نتيجة يلعب فى حصولها فعل الملاحظة دوراً ضروريا . وفعل المعرفة نتبين أنه مشارك فيما يعرف نهائيا . وفضلا عن ذلك فإن ميتافيزيقا الوجود ، كشيء ثابت وقادر تبعاً لذلك على الوصف الحرفى المضبوط الرياضى وعلى التنبؤ ، قد انهدم بنيانها . ففعل المعرفة من جهة الفلسفة النظرية حالة لنشاط موجه خاص بدلا من شيء معزول عن العمل .

والبحث عن اليقين عن طريق حصول الذهن حصولا مضبوطا على الحقيقة اللامتغيرة يتحول إلى بحث عن الأمن بوساطة الرقابة الفعالة لطريق الحوادث المتغيرة . وعندئذ يصبح اسم الذكاء فى العمليات - وهو اسم آخر للنهج - أعظم شيء جدير بالنجاح .

وهكذا يعرض مبدأ اللاتحديد نفسه كأنه الخطوة الأخيرة فى هدم نظرية المتفرج القديمة عن المعرفة . فهو يبين الاعتراف داخل الإجراء العلمى ذاته بهذه الحقيقة وهى أن المعرفة أحد أنواع التفاعل الذى يجرى داخل العالم . وتدل المعرفة على تحويل

(١) مجلة هاربر عدد مارس ١٩٢٩ فى مقالة بعنوان « The New Vision of Science »

التغييرات غير الموجهة إلى تغييرات موجهة نحو نتيجة مقصودة . وليس للفلسفة بعد ذلك إلا اختيار أحد أمرين: إما أن المعرفة تحذل غرضها الخاص بها ، وإما أن يكون غرض المعرفة نتائج العمليات المؤداة بالقصد بشرط تحقيقها الشروط التي من أجلها أجريت . ولو أننا سرنا وراء المفهوم التقليدى الذى يقضى بأن المعروف شيء يوجد ، سابتى على فعل المعرفة ومفارق له تماماً ، لكان ما نبتينه من أن فعل الملاحظة الضرورى فى المعرفة الوجودية يُعدّل ذلك الشيء السابق دليلاً على أن فعل المعرفة يعضى فى طريقه الخاص مفسداً نفس مضمونه . أما إذا كانت المعرفة صورةً من العمل يجب أن يحكم عليها كما نحكم على صور العمل الأخرى بشعرته الحادثة ، فإن تُفرض علينا هذه النتيجة الحزنة . والحل أساساً ينحصر فى الفلسفة أراغبةً هى فى النزول عن نظرية العقل وأعضاء معرفته ، تلك النظرية التى نشأت حين كان البحث فى المعرفة فى طور الطفولة .

وإحدى النتائج الهامة للاعتراف بالتعديل الفلسفى المترتب على مبدأ اللاتحديد هى التغيير المحدود فى تصورنا للقوانين الطبيعية . فالحالة الفردية الملحوظة تصبح مقياساً للمعرفة . والقوانين أدوات فكرية بها يقوم ذلك الشيء الفردى ويتحدد معناه . ويتطلب هذا التغيير انتقالاً فى النظرية التى سيطرت على الفكر منذ أن ظفر مذهب نيوتن بسلطانه الكامل . إذ طبقاً لهذا المذهب يستهدف العلم تقرير القوانين ، والحالات الفردية إنما تعرف حين ترد إلى حالات من القوانين . ذلك أن فلسفة نيوتن كما رأينا من قبل أباحت لنفسها أن تقع فى شباك الميتافيزيقا الإغريقية التى تذهب إلى أن اللاتغير هو الحقيقة الصادقة ، وأن فكرنا صالح بمقدار ما يقترب من الحصول على الثابت من قبل فى الوجود .

أما من حيث المضمون ، أو الموضوع ، فقد أحدثت فاسفة نيوتن تغييراً ثورياً .

كان يُظن أن الحقيقة اللامتغيرة تشتمل على صور وأنواع . وطبقا للعلم النيوتنى تشتمل الحقيقة على علاقات ثابتة زمانية ومكانية تقوم على حساب مضبوط للتغيرات بين الجواهر المطلقة الثابتة ، بين كتل الذرات . ثم كان اكتشاف أن الكتلة تتغير مع السرعة بداية النهاية ، إذ سلب ذلك الكشف المعرفة الطبيعية من معاملها الدائم المطلق فرضاً ، ذلك المعامل الذى لا صلة له بالتشكيل أو الحركة ، والذى بصيغته توصف بالضبط جميع أنواع التفاعل . وجميع القوانين عبارة عن تقرير لتلك الأنماط المطلقة الجامدة من الوجود. وإذا كان ثمة ضرب من الاستعارة فى قولهم إنَّ القوانين « تحكّم » التغيرات ، وإن التغيرات « تخضع » للقوانين ، فلم يكن ثمة تشبيه فى الفكرة القائلة بأن القوانين تقرر الخواص المطلقة اللامتغيرة للوجود الطبيعى ، وأن جميع الحالات الفردية ، تلك الحالات الملحوظة ، إنما هى أمثلة على الخواص السابقة للعالم الحقيقى المصوغ فى قوانين . ومبدأ الاتحاد يعمى بالتبديل العلمى إلى نهايته ، ذلك التبديل الذى بدأ فى الكشف المذكور بأن افتراض مُعامل دائم للكتلة وهمٌّ ؛ وهذه بقية - إذا حكنا عليها فى عبارات تاريخية - للفكرة القديمة القائلة بأن اللامتغير هو الموضوع الصادق للمعرفة .

وبعبارة فنية ، القوانين على الأساس الجديد صيغٌ للتنبؤ برجحان حادثة قابلة للملاحظة . فالقوانين اسم للعلاقات الثابتة نباتاً كافياً بما يسمح بحدوث تنبؤات عن مواقف فردية - لأن كل ظاهرة ملحوظة فردية - داخل نطاق رجحان معين ، ليس ذلك الرجحان رجحان الخطأ بل رجحان الحدوث الفعلى . والقوانين ذات صفة ذهنية بالطبع ، كما تبين من هذه الحقيقة وهو أن الوضع أو السرعة قد يكون أحدهما ثابتاً بالاختيار . والقول بأنها ذهنية لا يدل على أنها مجرد « ذهنية » وتحكمية ، بل معنى ذلك أنها علاقات تدرك بالفكر ولا تشاهد بالحواس . ومادة التصورات

«التي تؤلف القوانين ليست تحكيمية لأنها محددة بتفاعل ماهو موجود . ولكن تحديد هذه التصورات مختلف تماماً عن ذلك التحديد القائم على التوافق مع خواص ثابتة لمواد لا متغيرة . وأى أداة عليها أن تعمل عملاً فعالاً في الوجود فيجب أن تدخل في حسابها ماهو موجود من قلم الخبير إلى القاطرة أو الطائرة . ولكن قولنا « يُدْخَلُ في حسابها » أو يلقي باله إلى كذا شيء مختلف تماماً عن المطابقة الحرفية لما هو موجود من قبل في الوجود ، فهذا ملاءمة بين الموجود سابقاً وبين تحقيق غرض معين ، إن الغرض الأقصى في المعرفة هو ملاحظة ظاهرة جديدة ، أى شيء يجرب بالفعل بطريق الإدراك الحسى . وبذلك يصبح القانون المفروض أنه ثابت ، والمفروض أنه يحكم الظواهر ، طريقاً للتعامل تعاملاً فعالاً مع الموجودات المحسوسة ، بوضرباً لتنظيم علاقاتنا بها . ولا فرق من حيث المبدأ بين استخدامها في العلم «البحث» وبين استخدامها في فن من الفنون . ونستطيع أن نرجع إلى حالة الطيب التي أشرنا إليها من قبل . فالطيب وهو شخص حالة مرصية يبحث شيئاً فردياً ، ويعود إلى المدخر عنده من المبادئ العامة في الفسيولوجيا وغير ذلك مما يكون جاهزاً تحت أمره ، والطيب بغير هذا المخزون من المادة الذهنية عاجز . ولكنه لا يحاول أن يرد الحالة إلى مثال دقيق لبعض قوانين الفسيولوجيا والباثولوجيا ، أو أن يضرب صفاً عن فرديتها المنفردة ؛ بل يستخدم الأحكام العامة معيناً له في توجيه ملاحظته للحالة الخاصة ليكشف عما تكون « شبيهة » به . فوظيفة هذه القواعد العامة أن تعمل كأدوات فكرية أو وسائل .

والاعتراف بأن القوانين وسائلٌ لحساب رجحان حادثة يعنى أنه لا فرق في المنطق الأساسى بين النوعين من الحالات . وحقيقة المعرفة الكاملة النهائية تجرى في الحالة الفردية لا بالقوانين العامة منزلةً عن الاستخدام الذى يعطى الحالة الفردية

معناها . وهكذا تسترد نظرية المعرفة التجريبية أو القائمة على الملاحظة مكانتها ، ولوأن ذلك بطريقة مختلفة تماماً عما تتصوره التجريبية التقليدية .

لقد لوحظ من قديم أن تقدم الإنسان يسير في طريق متعرج . كانت فكرة سلطان عام للقانون قائم على خواص ثابتة بالطبع في الأشياء ومن شأنها أن تكون قادرة على الصياغة الرياضية المضبوطة فكرة سامية عظيمة ، حذفت دفعة واحدة القول بعالم الكلمة الأولى والأخيرة فيه هو الخارق والغامض ، عالم يتدخل فيه على الدوام الخوارق والغوامض ، فأحلت مكان ماهو عرضي منفرد مثال النظام والاطراد ، وبثت في الناس الإلهام والهداية لطلب التجانسات والدائمات حيث لا نجرب إلا أموراً غير منتظمة متباينة . وانبسط هذا المثل الأعلى فامتد من عالم الجداد إلى عالم الأحياء ثم إلى الأمور الاجتماعية ، حتى أصبح فيما يقال بحق أعظم بنود الإيمان في عقيدة العلماء . ومن هذه الوجهة من النظر يبدو مبدأ اللاتحديد أشبه بكارثة فكرية . فهذا المبدأ يارغامه النزول عن مذهب القوانين الثابتة المضبوطة الذي يصف خواص الأشياء الثابتة الموجودة من قبل ، يبدو أنه يتضمن هجر الفكرة القائلة بأن العالم معقول أساساً . فالكون الذي لا تخرج فيه القوانين الثابتة تنبؤات مضبوطة ممكنة يبدو من وجهة النظر القديمة عالماً تسوده الفوضى .

وهذا الشعور طبيعي نفسانيا ، وهو إيماننا من سلطان العادات الفكرية علينا . فالمفهوم التقليدي الذي استُبعد في الواقع يتلصقاً في الخيال كصورة لما يجب أن يكون العالم عليه ، ولذلك لا نستريح حين نتجدد الواقع بخالف الصورة الموجودة في أذهاننا . والواقع من الأمر أن التغيير حين نراه عن بُعد لم يقلب الأحوال إلى ذلك الحد . فجميع الحقائق التي عرفت من قبل لا تزال معروفة ، بل معروفة بدقة أعظم مما كان قبلاً . ولم يكن المذهب القديم في الواقع ثمرة العلم ، بل ثمرة مذهب ميتافيزيقي يقرر

أن الثابت هو الحقيقة حقا ، وثمرة نظرية في المعرفة ذهبت إلى أن التصورات العقلية ، لا المشاهدات ، هي أداة المعرفة . وقد دس نيوتن مذهبا عقليا أساسيا على العالم العلمي وتزايد أثره بسبب أنه أجراه باسم الملاحظة التجريبية .

وفضلا عن ذلك فقد دفع الناس ، ككل التعميمات التي تتخطى نطاق الممكن كما تتجاوز التجربة الفعلية ، كتمنّ المثل الأعلى السامى المهمم الخالص بسلطان قانون كلي مضبوط ؛ إنه ثمن تضحية الجزئى في سبيل الكلى ، والمحسوس من أجل المعقول . وعبارة اسبينوزا الرائعة الجارفة من أن « ترتيب الأفكار وارتباطها هو ترتيب الأشياء وارتباطها » كانت في الواقع المقياس الجارى لتعقل الطبيعة ، ولو أن تلك العبارة لم تكن في مثل صراحتها عند اسبينوزا . والكون الذى صفته الجوهرية: الترتيب والترابط الثابتان لا مكان فيه للموجوات المتفردة والفردية ، ولا مكان للتجديد والتغير والنمو الحقيقية . فهو كما يقول وليم جيمس « كون مغلق » . a block universe . أما أنه في تفصيلات مضمونه عالم ميكانيكى تماما فقد يمكن القول إن ذلك إنما هو مجرد عرضٍ لحقّ بالعالم الذى هو في الواقع ثابت مغلق .

ولعلنا قد سمعنا جميعا بقصة الطفل الذى أبدى استغرابه لهذه الحقيقة وهى أن الأنهار أو مواطن المياه توجد دائما في وضع مريح على مقربة من المدن الكبرى . ولنفرض أن كلاً منا قد رسخت في ذهنه فكرة أن المدن كالأنهار هى ثمرة الطبيعة . ولنفرض أننا حكمنا فجأة بأن المدن من صنع الإنسان ، وأنها موضوعة على قرب مصادر الماء ليحسن تحقيق نشاط الناس في الصناعة والتجارة ، وتحقيق أغراض الإنسان وحاجاته . ويمكن أن تتخيل كيف يجلب هذا الكشف معه الدهشة لأنه يبدو غير طبيعى . ذلك أن المقياس العادى للأمر الطبيعى مقياس نفسانى يرجع إلى

ما تعودناه . ولكن على مرّ الوقت حين تصبح الفكرة الجديدة مألوفاً تصبح كذلك « طبيعية » . فلو أن الناس كانوا قد تصوروا دائماً من قبل الرابطة بين المدن والأنهار على أنها طبيعية وثابتة بالطبع بدلا من أن تكون ثمرة صنعة الإنسان ، فمن الأرجح أننا مع الزمن نحس بتحرر عند معرفة أن الأمر كان على العكس . وينتهى الناس إلى استخدام مزية التسهيلات التي تقدمها الشروط الطبيعية استخدماً أكمل . وهذه الشروط تستخدم بطرق جديدة مختلفة حين نتحقق من أن المدن أنشئت على مقربة منها بسبب المنافع التي تقدمها ولأجل تلك المنافع .

والتشيل الذي ضربناه بيدولي وثيقا . فمن وجهة نظر المفهومات التقليدية يظهر أن الطبيعة في الحقيقة « غير » معقولة . ولكن صفة اللامعقولة إنما تنسب بسبب النزاع مع تعريف سابق للمعقولة . فإذا استبعدنا تماماً فكرة أن الطبيعة يجب أن تتطابق مع تعريف معين ، أصبحت الطبيعة في الحقيقة لا معقولة ولا غير معقولة . فبصرف النظر عن استخدام الطبيعة في المعرفة ، فهي موجودة في مجال لا مدخل فيه لأى من الصفتين المعقولة واللامعقولة ، كما أن الأنهار في الحقيقة ليست موضوعة بالقرب من المدن ولا هي معارضة لهذا الوضع . والطبيعة « قابلة » أن نقلها وأن نفهمها . وهناك عمليات بها تصبح موضوع معرفة تُوَجَّه لخدمة أهداف الإنسان ، بالضبط كما أن الأنهار تقدم الشروط التي قد تستخدم لتحسين أعمال الإنسان وتحقيق حاجاته .

وكما أن التجارة التي تُحمّل في المجارى الطبيعية للياه تدل على تفاعل داخل الطبيعة يحقق تغييرات في شروط طبيعية - مثل بناء الطّوار « الأرصقة » واللوانى ، وإنشاء الحازن والمصانع ، وصنع البواخر ، وكذلك في اختراع أنواع جديدة من التفاعل -

كذلك الحال في فعل المعرفة والمعرفة . فأعضاء المعرفة ووسائلها وعملاتها توجد داخل الطبيعة لا خارجها ، ومن ثمَّ كانت تغييرات لما وُجد من قبل . أى إن موضوع المعرفة موضوعٌ يُنشأ وينتج بالفعل في الوجود . لذلك كانت الصدمة التي تلقها الفكرة التقليدية ، القائلة بأنَّ المعرفة كاملةٌ بمقدار ما تحصل بغير تغيير على شيء كامل في ذاته من قبل ، صدمةً هائلةً . ولكنها في الواقع إنما تجعلنا على بصيرة بما فعلناه دائماً بمقدار نجاحنا بالفعل في المعرفة : أى إنها تستبعد اللوازم الزائدة الغريبة وتتركز الاهتمام في العوامل الفعالة بالفعل في الحصول على المعرفة ، مع حذف النفاية وإخضاع المعرفة لرقابة أعظم . على الجملة إنها تضع الإنسان ، الإنسان المفكر ، داخل الطبيعة .

أما المذهب القائل بأن الطبيعة معقولة في أساسها فقد كان مذهباً غالى الثمن . فهو الذى أفضى إلى الفكرة القائلة بأن العقل في الإنسان متفرج خارجي لمعقولات كاملة في ذاتها من قبل . وبذلك نزع عن العقل في الإنسان وظيفته الفعالة المبدعة . وأضبحت مهمته مجرد النقل ، أن يسترجع رمزيا ، أن يتأمل تركيبا معقولا معينا مع القدرة على إخراج نسخة مطابقة لهذا التركيب في صيغ رياضية يفضى إلى بهجة عظيمة عند من لهم هذه القدرة . ولكنه لا يفعل شيئا ، لا يغير شيئا في الطبيعة . الواقع أنه يحدد الفكر في الإنسان ويقصره على الاستعادة بالإدراك لتمودج ثابت كامل في نفسه . كان المذهب ثمرة الفصل التقليدى بين المعرفة والعمل وعاملا في استمراره على حد سواء . وقد أنزل الصنع العملى والعمل إلى عالم ثانوى لا معقول نسبياً .

ويتبين أثره الذى شلَّ فعل الإنسان في الدور الذى لعبه خيال القرنين الثامن والتاسع عشر من القول بنظرية « القوانين الطبيعية » في الشؤون الإنسانية والأمر

الاجتماعية . وكان من المفروض أن تكون هذه القوانين الطبيعية ثابتة في الحقيقة ، فكان الكشف عنها مساويا لظهور علم الظواهر والعلاقات الاجتماعية . فإذا تم كشفها لم يبق للمرء إلا أن يطابق بين نفسه وبينها . وعليها أن تحكم سلوكه كما تحكم القوانين الطبيعية الظواهر الطبيعية ، وكانت المعيار الوحيد في السلوك في الأمور الاقتصادية ؛ وقوانين الاقتصاد هي القوانين الطبيعية لكل فعل سياسى . أما القوانين الأخرى المزعومة فهي صناعية ، أخرجتها يد الإنسان في مقابل تنظيمات الطبيعة ذاتها المعيارية .

وكانت حرية التجارة هي النتيجة المنطقية ، لأن المجتمع المنظم إذا حاول تنظيم طريق الشئون الاقتصادية ، وأن يخضعها لخدمة أهداف إنسانية متصورة كان ذلك تدخلا ضارًا .

هذا المذهب كان بلاريب ثمرة ذلك المفهوم عن القوانين الكلية التي ينبغي للظواهر مراعاتها ، والذي كان ميراثا لفلسفة نيوتن . فإذا كان الإنسان في المعرفة مشاركا في المسرح الطبيعي ، وعاملا على توليد الأشياء المعروفة ، فلاغرابة أن يكون الإنسان مشاركا كامل في الأمور الاجتماعية ولا يكون ذلك حاجزا يحول دون معرفتها . على العكس من ذلك منهج المشاركة الموجهة شرط ضرورى للحصول على أى فهم صحيح . وليس تدخل الإنسان لتحقيق أهداف تدخلا بل سبيلا إلى المعرفة .

هناك إذن أكثر من تحول لفظى إذا قلنا إن النمو العلمى الجديد يستبدل الذكاء بالعقل . ونحن حين نقول ذلك يكون « للعقل » معناه الاصطلاحى الموضوع له فى الفلسفة التقليدية ، « العقل nous » عند الإغريق ، « والعقل intellectus » عند المدرسين . والعقل بهذا المعنى يدل فى آن واحد على ترتيب ثابت باطن

للطبيعة ذى صفة أعلى من التجربة ، وعلى عضو الذهن الذى به نحصل على هذا الترتيب الكلى . على كلا الحالين العقل هو بالنسبة للأمر المتغيرة المعيار النهائى الثابت ، القانون الذى تخضع له الظواهر الطبيعية ، والمعيار الذى يجب على الأعمال الإنسانية أن تخضع له . ذلك أن مميزات « العقل » *reason* بمعناه التقليدى هى الضرورة ، والكلية ، والسمو على التغير ، والسلطان على الحادث ، وفهم المتغير . .

أما الذكاء *intelligence* فترتبط « بالحكم » ، أى بانتخاب وسائل وترتيبها لتحقيق نتائج ، وباختيار ما نتخذه أهدافاً لأنفسنا . وليس الإنسان ذكياً بسبب حصوله على العقل الذى يدرك الحقائق الأولى البيئة بذاتها عن المبادئ الثابتة التى يستنبط منها الجزئيات المحكومة بها ، بل بسبب قدرته على تقدير الاحتمالات فى موقف ، وسلوكه طبقاً لما قدره . وبوجه عام الذكاء عملى والعقل نظرى . وحينما يعمل الذكاء يحكم على الأشياء من جهة دلائلها على غيرها من الأشياء . فإذا كانت المعرفة العلمية تمكننا من زيادة ضبطاً تقدير قيمة الأشياء كدلائل ، فقد نستطيع أن نتنازل عن خسارة يقين نظرى فى سبيل كسب حكم عملى . لأننا إذا استطعنا الحكم على الحوادث كدلائل على غيرها من الحوادث ، فيمكننا أن نمهد فى جميع الأحوال لحدوث ما نتوقه . فى بعض الأحوال نستطيع التنبؤ بمحادثة . وإذا كنا نؤثر وقوع حادثة على غيرها فيمكننا بالقصد أن نشيء تلك التغييرات التى نخبرنا معرفتنا أنها مرتبطة بما نسمى لوقوعه .

إن ما فقدناه من الإمكان النظرى للمعرفة المضبوطة والتنبؤ المضبوط أكثر مما عوضناه من إمكان توجيه التغير فى المعرفة الحاصلة داخل الطبيعة . وهذه النتيجة تُلَبِّتُ قدم الذكاء وتهيبه له وظيفة داخل الطبيعة لم تكن « للعقل » يوماً من

الأيام . لأن ما يعمل خارج الطبيعة وليس إلا مجرد متفرج عليها هو بمقتضى تعريفه غير مشارك في تغييراتها . وهو من أجل ذلك محجوب عن المساهمة في توجيهها . قد يتبع الفعلُ العقلَ ، ولكنه فعلٌ ليس إلا تعلقاً خارجياً بالمعرفة لاعمالاً باطنياً فيها . وهو من حيث إنه إضافة ميكانيكية فهو أذى من المعرفة . وفضلاً عن ذلك فلا بد من أن ينشأ آياً من المعرفة أو يكون ثمة فعل متوسط من « الإرادة » لإحداثها . على أى حالٍ فالعقل بسبب أنه خارج لا يضيف شيئاً للذكاء أو المعرفة ، ولا يستطيع إلا أن يزيد في التبصر الشخصى لمعالجة الشروط لمعالجة حكيمة .

حقاً قد نشغل في أثناء المعرفة بالتجريب ، ولكن طبقاً للمنطق القديم لم يكن أثر ذلك أن يعيد تنظيم الشروط السابقة، بل لنحصل فقط على تغيير في اتجاهنا ذهنى أو الشخصى . فلم يكن لذلك الفعل من دخل في تكوين الموضوع المعروف إلا كأثر من يسافر إلى أثينا ليرى أثر البارثينون في فن المعار . فهذه الرحلة تغير من اتجاهنا الشخصى ومن وضعنا حتى نحسن رؤية ما هناك طول الوقت . وهذا تسليم عملى بضعف قوانا الإدراكية . ويتعلق الأمر كله بالحط التقليدى من النشاط العملى لحساب الطبقة الفكرية . كما أنه يحكم على الذكاء برتبة من العجز ؛ وأن مباشرة الذكاء متعة تستخدم في الفراغ . أما المذهب القائل بقيمته العظمى فهو إلى حد كبير تمويض عن العجز الذى ألصق به في مقابل قوة الأعمال التنفيذية .

وإذا تحققنا من أن الملاحظة الضرورية للمعرفة داخلية في الشيء الطبيعى المعروف ، أُلغى ذلك الفصل بين المعرفة والعمل . وهذا يجعل وجود نظرية ترتبط فيها المعرفة بالعمل ارتباطاً وثيقاً أمراً ممكناً ، بل أمراً لازماً . ومن أجل ذلك تروض اللدبة على الذكاء داخل الطبيعة ، كما ذكرنا من قبل . وهذا جزء ضرورى

لاستمرار تفاعلات الطبيعة ؛ إذ تتجه التفاعلات أى وجهة ، وتُحدِث التغيرات التى إذا انفصلت عن الذكاء لم تكن مُوجَّهة ، بل تكون أسباباً لا نتائج ، لأن النتائج تستلزم وسائل تُستخدم من روية وتدبير . وعند ما يتدخل تفاعل لتوجيه طريق التغير يكتسب مسرح التفاعل الطبيعى صفةً جديدة وعمقا جديدا . هذا الضرب المضاف من التفاعل هو الذكاء . لأن فعل الذكاء عند الإنسان ليس شيئا مجلوبا يُفرض على الطبيعة من خارج ، لكنها الطبيعة تحقق إمكانياتها الذاتية فيها لصالح طريق من الحوادث أكل وأغنى . فالذكاء داخل الطبيعة يعنى التحرر والتوسع ، كما أن العقل خارج الطبيعة يعنى التثبيت والتقييد .

ولا يعنى التغير أن الطبيعة قد فقدت قبولها للعقل ، بل يعنى أننا فى وضع نتحقق منه بأن اصطلاح « قبول العقل intelligible » يجب أن يفهم على حرفيته . فهو يعبر عما هو بالقوة لاما هو بالفعل . وفى إمكان الطبيعة أن تُفهم ، غير أن هذا الإمكان لا يتحقق بعقل يفكر فيها من خارج ، بل بعمليات تجرى من داخل ، وهى عمليات تمنحها علاقات جديدة تتاخص فى إنتاج شئ جزئى جديد . وللطبيعة ترتيب يقبل العقل نحصل عليه بمقدار ما تحقق ما فيها من إمكانيات بوساطة عملياتنا الخارجية . والتغير من معقولة rationality باطنة بالمعنى التقليدى إلى قابلية للعقل intelligibility تحققها أعمال الإنسان ، يفرض مسئوليةً على البشر . وإخلاصنا الذى نُبديه المثل الأعلى عن الذكاء ، يحدد المدى الذى يكون فيه الترتيب الفعلى للطبيعة فطريا فى الذهن . .

تتصل هذه النتائج مباشرة بالسؤال الذى أثرناه فى ابتداء هذا الفصل . فعند ما تُعرَّف المعرفة ، من وجهة نظر حقيقية يجب على نتائج الفكر أن تتطابق معها ، كصورة فوتوغرافية ينبغى أن تحاكى أصلها بأمانة ، ستظهر دائما منازعات حول هذا الموضوع

أو ذلك ، وهل يمكن أن يبحث علميا . ولكن إذا كان مقياس المعرفة هو صفة الذكاء التجلية في بحث المشاكل التي يعرضها أى موضوع نجربه ، اتخذت النتيجة مظاهر مختلفة ؛ فالسؤال المعروض دائما للحل هو إمكان تنمية منهج مناسب لحل المشاكل . وتتأج المعرفة الطبيعية تقيم بالفعل مقيارا للمعرفة ، وهذا صحيح بسبب إقامة النتائج للمنهج الموافق ، لا بسبب أى ادعاء لبلوغ الحقيقة من جانب الموضوع الطبيعي . فجميع مادة التجربة حقيقية على سواء ، أى إنها وجودية ، ولكل منها الحق في أن يُبحث بصيغة خصائصه الذاتية له وبصيغة مشاكلة الخاصة به . وبعبارة فلسفية كل طراز من المادة الموضوعية له مقولاته المميزة له ، طبقا للسؤال الذى تثيره والعماليات اللازمة للجواب عنه .

والفرق بين الأنواع المختلفة من المعرفة يرجع بنا إلى فرق في كمال الشروط ومداهها الداخلة في الموضوع الذى نبحثه . وحين ينظر أحدنا إلى النجاح الذى أحرزه علم الفلك في فهم الظواهر الحاصلة على مسافات شاسعة ، فلا غرابة أن يذهله الإعجاب . ولكن علينا كذلك أن تأمل مقدار ما حذف من البحث ومن النتيجة . فعرفتنا بالشئون الإنسانية على وجه هذه الأرض غير دقيقة وغير منظمة بالإضافة إلى بعض الأمور التى نعرفها عن أجسام تبعد عنا مئات المرات من السنين الضوئية . ومع ذلك هناك آلاف من الأمور عن هذه الأجسام لا يزعم علم الفلك البحث فيها . والكمال النسبي لنتائج مرتبط بالتحديد الدقيق للمشاكل التى يبحث فيها . ومثال علم الفلك نموذج للعلم الطبيعي بوجه عام بالإضافة إلى المعرفة بالأمور الإنسانية ، التى تأبى طبيعتها أن تمكننا من الانغماس في التجريدات التى نُؤثرها والتي هي سر نجاح المعرفة الطبيعية . وحين ندخل تبسيطا شيئا بذلك على الموضوعات

الاجتماعية والأخلاقية نستبعد العوامل الإنسانية المميزة ، ويترتب على ذلك الارتداد إلى ما هو طبيعي .

ونضرب مثالا لهذا المبدأ بالفرق الذي نجده بين النتائج التي نحصل عليها في المعمل وبين العمليات الصناعية التي تجرى لأغراض تجارية . فقد تدخل نفس المواد والعلاقات ، ولكن في شروط العمل نُعزل العناصر وتبحث في ظل توجيه لا يتيسر في المصنع حيث يُبطل ذلك العزل الشديد الهدف من الإنتاج الرخيص على نطاق واسع . ومع ذلك فيبحر الإجراءات العلمية تُبدل في النهاية الإنتاج الصناعي ، إذ تقترح إمكانيات عمليات جديدة، وتهدى نتائج المعمل إلى طرق استبعاد العمليات المسرفة ، وتبرز الشروط التي يجب اتباعها . والتجريد أو التبسيط الصناعي شرط ضروري للتحقق من القدرة على البحث في الأمور المعقدة التي تكثر فيها المتغيرات

وحيث يفسد العزل الشديد الخصائص الذاتية للموضوع . هذه العبارة التي قررناها تحمل في ثناياها التمييز الهام الموجود بين الأمور الطبيعية والاجتماعية والأخلاقية . وهذا التمييز هو أحد مناهج العمليات لا أحد أنواع الحقيقة .

بعبارة أخرى إن المقصود بقولنا « طبيعي » تمييزا له عن صفات أخرى ثابتة من قبل للموضوع ، هو بالضبط تجريد لمدى محدود من الشروط والعلاقات عن تركيب معقد . وينطبق نفس هذا المبدأ على الأمور الرياضية . لأن استخدام الرموز الدالة على عمليات ممكنة يسر درجة أعظم من الضبط والتنظيم الفكري . وليس ثمة أى استخفاف بالتجريد المذكور، لأنه ليس سوى مثال على الاقتصاد والكفاية الداخلين في كل مزاوله بصيرة . فلتبَحَثْ أولا في الأمور التي يمكن أن تعالج بالفعل ، ثم استخدم بعد ذلك النتائج لحل الأمور الأكثر تعقيدا . وإنما يصادفنا الاعتراض

الذى يكون قويا حين تتخذ نتائج العملية المجردة منزلةً لا تكون إلا للموقف الكلى الذى استخلصناه منه . وكل تخصص يولّد ألفة تخلق وهماً . والمادة التى نبجها بعمليات مجردة متخصصة يصبح لها استقلال وكال نفسانيان ينقلبان إلى استقلال واكتفاء موضوعيين .

أضف إلى ذلك وجود سبب اجتماعى محدود للتبسيط التجريدى . فالعلاقات بين أفراد الناس تجعل من الضرورى التماس أساس مشترك . ولما كان من طبيعة الأفراد أنهم أفراد ، فهناك قدر كبير متفرد فى خبرة كل واحد منهم ، ولما كان هذا القدر لا يقبل الانتقال فى ذاته وبذاته كان ذلك حاجزا يحول دون الدخول فى علاقات مع الغير . ولتحقيق أغراض الاتصال كان التحليل ضروريا ، وإلا كان العنصر الشخصى عائقا عن الإنفاق والتفاهم . ولوتتبع أحدنا هذا الخط من الفكر رأى من الواضح أنه كلما اتسعت فكرة التفاهم المتبادل اتجهت جميع الخصائص الفردية إلى أن تستبعد من موضوع الفكر . فحين نصل إلى أحكام تصح على جميع من يمكن أن يجربوا ويشاهدوا فى جميع الظروف الفردية المتعددة الممكنة ، نبلغ ما هو أبعد ما يمكن من أى تجربة محسوسة . وعلى هذا المعنى يمثل التجريد فى الرياضة والطبيعة المسميات المشتركة بين جميع الأشياء المجربة . فإذا نظرنا إليها فى ذاتها بدت كأنها تمثل « رأسا مقطوعا » ، فإذا صيغت فى عبارات كاملة من الحقيقة من حيث هى كذلك أصبحت أفكاراً ثابتة وهمية . ولكن من الناحية العملية هناك دائماً حركة عكسية تصاحبها . وهذه المكتشفات حين نعلم تستخدم فى تنمية معانى التجارب الفردية ، ولتحقيق مزيد من التوجيه لها فى حدود المحتمل .

وبهذا المعنى كل معرفة تأملية من حيث هى كذلك فهى أداتية . وأمور التجارب اليومية الجارية هى البدء والنهاية . ولكن هذه الأمور حين تكون

متفصلة عن المعرفة تكون مجزأة، عرضية، غير منظمة بالقصد، زاخرة بالأوان
الفشل والقيود. أو - باللغة التي استخدمناها قبلا - هي معضلة للنكر، معوقة له
ومتحدية إياه. وحين نتجاهل بعض الوقت كالمحسوس الكيفي، ونلجأ إلى
تجريدات وتعميمات، نثبت لها علاقات أساسية معينة يعتمد عليها حدوث الأشياء
التي نجربها. فنحن نبحث فيها كمجرد حوادث، أي كتغييرات تحصل في نظام من
العلاقات مع تجاهل كيميائها المشخصة لها. ولكن هذه الكيفيات لا تزال موجودة
هناك، ولا تزال تجرب، ولأنها من حيث هي كذلك لا تكون موضوعات للمعرفة؛
ولكننا نهبط من الفكر المجرد لنجربها مسلحين بمغان جديدة وقوة متزايدة
لتنظيم علاقاتنا بها.

والمعرفة التأملية هي السبيل الوحيد للتنظيم، وقيمتها كأداة فريدة في بابها، ومن
أجل ذلك عزل الفلاسفة المشتغلون بهذا الفرع الخلاب من المعرفة التأملية المعرفة
عن نتائجها. فقد تجاهلوا سياق أصلها ووظيفتها وجعلوها موازية لكل تجربة صحيحة.
وبذلك نشأ المذهب القائل بأن كل تجربة لها قيمة هي بطبيعتها معرفة، وأن الأنواع
الأخرى من الأشياء التي نجربها يجب أن نختبرها، لاهنا وهناك حسب الأحوال،
بل بطريقة كلية بأن ترد إلى صيغة الأشياء المعروفة. وهذا الزعم القائل بوجود المعرفة
في كل شيء هو أعظم سفطة فكرية، وهو منبع كل ازدراء للتجربة الكيفية
الحاصلة كل يوم، عملية كانت أوجالية أو أخلاقية. وهو المنبع الأقصى للمذهب الذي
يسمى جميع أشياء التجربة - التي لا يمكن ردها لخواص موضوعات المعرفة - شخصية
وظواهرية.

وقد أنقذنا من هذا الازدراء للأشياء التي نجربها بالحب والرغبة والرجاء والخوف
والقصد وغير ذلك من السمات المميزة لقرنية الإنسان، تحقيق موضوعات المعرفة

التأملية المتصفة بالتوجيه الأداتي والتجريد . فهذا الضرب من التجربة حقيقى كآى ضرب آخر . غير أن حقائق حياتنا العاطفية والعملية - بعيدة عن مزاولة الذكاء الذى يولد المعرفة - لها معانٍ مجزأة غير متماسكة وتمت رحمة قوى بعيدة عن توجيهنا . فلا يحيص من أن نقبأها أو نهرب منها . وتجربة تلك المرحلة من الأشياء التى تتكون بما بينها من علاقات وتفاعل يسر طريقا جديدا لبحثها ، وبذلك يخلق فى نهاية الأمر نوعاً جديداً من الأمور المجربة ليست أكثر من سابقتها حقا ، بل أعظم أهمية وأقل قهراً ومخاطباً .

فالاتراف بأن الذكاء منهجٌ يعمل داخل العالم يضع المعرفة الطبيعية فى مكانها بالنسبة لغيرها من أنواع المعرفة ؛ فالمعرفة الطبيعية تبحث فى تلك العلاقات فى أوسع مداها ، وتقدم أساساً وطيدا لصور أخرى من المعرفة أكثر تخصيصاً ، لا بمعنى أن هذه الصور الأخيرة يجب أن ترد إلى الأشياء التى تقف عندها المعرفة الطبيعية ، بل بمعنى أنها تمدنا ببدايات فكرية وتلهمنا بعمليات يجب استخدامها . وليس ثمة ضرب من البحث له حتى احتكار لقب المعرفة الشريف ؛ فالمهندس ، والفنان ، والمؤرخ ، ورجل الأعمال يُحصّلون معرفة بمقدار ما يستخدمون من مناهج تمكنهم من حل المشكلات التى تظهر فى الموضوع الذى يهتمون ببحثه . وإذا كانت الفلسفة المصوغة على منوال البحث التجريبي تلعن كل شكٍ شامل فإنها تستبعد كذلك كل احتكار بغيض لفكرة العلم . وبعدها فالتمار هى سبل المعرفة .

إن تمييز بعض النتائج باعتبار أنها وحدها هى العلم الصحيح - رياضياً كان أم طبيعياً - جاء مع التاريخ . فقد نبع ذلك التمييز فى الأصل من رغبة الإنسان فى يقين وإطمئنانٍ لم يكن بالعلماء عمليا فى غيبة الفنون التى بها يدبر الشروط الطبيعية ويوجهها . وعندما نشأ البحث الطبيعى الحديث مرّ به وقت عصيب لم يستمع إليه فيه أحد ،

بل لم يكن يُسمح له أن يمضى فى سبيله . فكان الاشتغال به كإجراء غريب مضمون به على غير أهله إغراء تصعب مقاومته عمليا . فضلا عن ذلك كلما تقدمت طلب إعداداً أكثر تخصصاً من الناحية الفنية . وبذلك تأمر الدافع إلى الحماية من الهجوم الاجتماعى مع الدافع إلى تمجيد الدعوة المتخصصة . ونزلت إلى الميدان جميع أوصاف المديح المتوجة هامة « الحقيقة » .

وهكذا أصبح « العلم » بمعنى المعرفة الطبيعية هيكلاً مقدساً ، ونشأ حوله جو قداسة ، إن لم يكن جو عبادة . وانعزل « العلم » فى جانب على حدة ، وأصبح من المفروض أن يكون لاخترعائه صلة ممتازة بالحقيقة . الواقع أن الرسام قد يعرف الألوان كما يعرفها العالم الطبيعى ؛ وقد يعرف الشاعر النجوم والمطر والسحب كما يعرفها عالم الظواهر الجوية ؛ وقد يعرف السياسى والمعلم والممثل الطبيعة البشرية كما يعرفها عالم النفس ؛ والنلاح قد يعرف التربة والنبات كعلاقة عالم النبات وعالم المعادن لها ؛ ذلك أن معيار المعرفة يقوم فى الطريقة المستخدمة لتأمين النتائج لافى تصورات متفاوتة عن طبيعة الحق . وعلى الرغم من ذلك فجميع المفكرين يعتمدون فى نهاية الأمر على الرياضى وعالم الطبيعة لتكامل الأدوات التى يستخدمها كل منهم فى عمله .

أما أن يكون للمعرفة معانٍ كثيرة فهذا ناشئ من التعريف العمليانى للتصورات . فهناك عدد من المفاهيم للمعرفة بمقدار عدد العمليات المميزة التى بها تحل المواقف المعضلة . وحين نقول إن المعرفة « التأملية » من حيث هى كذلك أداتية ، فلسنا نعنى وجود صورة « أولية » للمعرفة غير التأملية ، تلك التى تدرك مباشرة . الذى نعنيه أننا ننظر ونتمتع مباشرة بالمعانى التى نبلغها من تجربة الأمور الناشئة عن المعرفة التأملية . ومن العبث البحث فى أيهما أجدر بلقب المعرفة : هل

نتائج المنهج التأملى من حيث هو كذلك ، أو الأمور الحادثة الغنية بالمعنى ، القادرة على توجيه الإدراك والنفع بما هو أصدق . ومما يطابق ما اصطلحنا عليه أن نسمى النتائج التأملية للمناهج الصالحة باسم العلم . غير أن العلم بحسب هذا التصور ليس شيئاً نهائياً ، بل الشيء النهائى هو تقدير أمور الخبرة المباشرة واستعمالها . وهذه الأمور تصبح معروفة بمقدار ما تكون مكوناتها وصورتها نتيجة العلم . إلا أنها مع ذلك أكثر من مجرد علم ، لأنها أشياء طبيعية نجربها فى علاقاتها ، واستمرارها يتركز فى صور فردية غنية محدودة .

الفصل التاسع

سُلْطَانُ الْمَنْجِ

اللايقين في الأصل أمر عملي ، وهو يدل على انعدام الثقة بمصير التجارب والحاضرة ، وهي تجارب مثقلة بمخاطر المستقبل ، كما أنها بطبيعتها قابلة للاعتراضات . والعمل على التخلص من هذه الاعتراضات لا يضمن النجاح ، وهو نفسه عمل محفوف بالمخاطر . والمواقف التي تتصف جوهرها بالإعضال والارتياب إنما ترجع هذه الصفة فيها إلى وضعها النتائج معلقة ، حتى إذا مضت إلى نهايتها صادفها حظ حسن أو سيء .

والإنسان يميل بالطبع أن يفعل الشيء على الفور ، فهو يضجر من التعطيل ويجد لذة في مباشرة الفعل . وعندما يفقد الفعل وسائل توجيه الشروط الخارجية يتخذ هيئة أفعال هي نموذج الشعائر والعبادات . والذكاء يعني أن الفعل المباشر أصبح غير مباشر . حقاً يستمر الفعل ويكون ظاهراً إلا أنه يُوجَّه في مسار من لخص الشروط ، وإلى أعمالٍ تجريبية وإعدادية . وبدلاً من الاندفاع نحو « عمل أي شيء » ، يتركز الفعل حول كشف شيء عن العقبات والمصادر ، وحول توجيه ضروبٍ ناقصة من الاستجابات المحدودة . لقد قيل عن التفكير بحق إنه فعل مؤجل ، ولكن ليس كل فعل مؤجلاً ، إنما المؤجل فقط ما كان غائباً فكان من أجل ذلك مشمراً لنتائج لارجمة فيها . والفعل المؤجل هو فعل يتقرب في الحاضر .

وأول وأوضح أثر لهذا التغيير في صفة الفعل أن الموقف المشكوك فيه ، والذي هو موضع نظر ، يصبح مشكلة . فصفا المجازفة التي تسود الموقف في مجموعه تترجم

إلى موضوع بحثٍ يحدد ماهية الصعوبة ، فيسهل وضع المناهج والوسائل التي تبحثها ؛ ولن يقوى العقل على حل المشكلات دفعة واحدة إلا بعد اكتسابه الخبرة في الميادين الخاصة من البحث ؛ وحتى عندئذ ، وفي الأحوال الجديدة ، توجد مرحلة تمهيدية يتحسس فيها المرء الموقف الذي يتميز في جميع نواحيه بالاضطراب بدلا من وجود مشكلة جاهزة للبحث .

لقد وضعت تعاريف كثيرة للعقل والتفكير ، ولست أعرف إلا تعريفا واحداً يضرب من المسألة في الصميم ، إذ يجيب عن المشكوك فيه من حيث هو كذلك . ولا شيء من غير الحى يستجيب للأشياء « باعتبارها » مفضلة ، بل سلوكها بالنسبة لغيرها من الأشياء بوصف في صيغة ما هو موجود بالتحديد . فهى في شروط معينة تستجيب أو لا تستجيب ، واستجاباتها إنما تضع مجموعة جديدة من الشروط تستمر فيها الاستجابات بصرف النظر عن طبيعة نتائجها . فلا فرق مثلاً عند قطعة من الحجر أن تكون نتأج تفاعله مع غيره من الأشياء هذا أو ذاك . فهو يتمتع بمزية عدم المبالاة بكيفية استجاباته ، حتى لو كانت النتيجة سحقة بالذات . ولا حاجة بنا إلى دليل لبيان أن الأمر مختلف مع الكائن الحى . فغنى الحياة تحقق استمرار أفعالٍ تمهد فيها الأفعال السابقة للشروط التي تحدث فيها الأفعال اللاحقة . طبعاً هناك سلسلة من الأسباب والنتائج فيما يحدث للأشياء غير الحية . ولكن هذه السلسلة بالنسبة للكائنات الحية تستمر في تلاحمها وإلا ترتب على ذلك الموت .

وكما تعتقد الكائنات الحية في بنيتها وتعلقت لذلك ببيئة أكثر تعقيداً أصبحت أهمية فعل خاص في إقامة شروط ملائمة لأفعال تالية تدفع عملية الحياة إلى استمرار أكثر صعوبةً وضرورةً ؛ فقد يحدث أن تزعزع وصلة فتفضى حركة خاضرة صواباً أو خطأً إلى حياة أو موت . وتصبح شروط البيئة أكثر تكافؤاً :

أى يزاد اللائقين فيما يختص بنوع الفعل الذى تتطلبه تلك الشروط لصالح الحياة .
وبذلك يضطر السلوك إلى أن يصبح أعظم تردداً ويقظة ، وأكثر تبصراً وإعداداً .
ويعتقد ما تحل الاستجابات محل المشكوك فى أمره من حيث هو كذلك ،
تكتسب هذه الاستجابات صفة ذهنية . فإذا كانت بحيث يكون لها ميل موجه
لتفسير ما هو مزعزع ومشكل إلى ما هو مطمئن ومحلول ، كانت « فكرية » كما
تكون ذهنية . وعندئذ تصبح الأفعال نسبياً أذاتية أكثر ، وغائية أو تامة أقل .
وحتى هذه الأفعال النهائية يطاردها معنى ما يمكن أن يترتب عليها .

هذا المفهوم لما هو ذهنى يحقق الوحدة بين ضروب مختلفة من الاستجابات
العاطفية والإرادية والفكرية . وقد جرت العادة بالقول بعدم وجود فرق أساسى
بين هذه الأفعال ، وأنها جميعاً وجوه أو مظاهر لفعل ذهنى مشترك . ولست أعرف
إلا طريقاً واحداً يجعل هذه العبارة صالحة : الطريق الذى به نتبين أنها ضروب
متميزة للجواب عن الأمور غير اليقينية . فالمظهر الانفعالى للسلوك المستجيب
هو صفتة « المباشرة » . ذلك أننا حين نواجه ما هو مزعزع يدل مدّ الانفعال
وخززه على اضطراب ميزان الحياة المطمئن . والانفعالات مشروطة بعدم تحديد
المواقف الحاضرة بالنسبة لمصدرها . فالخوف والرجاء ، والنزور والحزن ، والرغبة
والنفور باعتبارها اضطرابات هى صفات لاستجابة موزعة ، لأنها تتطلب الاهتمام
بمصدر الموقف الحاضر والمزج عليه . و « الاهتمام Care » يعنى أمرين مختلفين تمام
الاختلاف : أولها الانزعاج ، والهم ، والقلق ؛ وثانيهما الانتباه الذى يعنى بإمكانيات
مأنهم به . وهذان المعنيان ، من الهم والعناية ، يمثلان قطبين مختلفين
من السلوك المنتجيب لحاضره مستقبل غامض . أضف إلى ذلك أن الانبساط
والانقباض إنما يتجليان فى شروط ليس فيها كل شىء من البدء إلى النهاية

محدوداً تماماً و يقينياً . قد تحصل هذه الأشياء في لحظة أخيرة من النصر أو الهزيمة ، ولكن هذه اللحظة هي لحظة ظفرٍ أو إخفاق في ارتباطها بطريق سابق من الأمور كان مخرجه معلقاً . إنَّ محبتنا لموجودٍ له من الكمال والتمام ما يجعل احترامنا إياه لا يحدث أى فرق فيه ، ليست عطفاً بمقدار ما تكون اهتماماً بمصير أنفسنا ذاتها (وهي حقيقة فطن لها المدرسيون) . والبغض الذى يكون عدواناً خالصاً بغير أى عنصر من اللابقيين ليس انفعالا ، بل نشاطا موجهاً نحو تخريب جائز . والنفور إنما يكون حالة انفعالية حين يرتبط بعقبة يُقدمها الشيء أو الشخص المكروه في سبيل هدف يجعله هذا الشيء غير يقينى .

أما الجانب الإرادى من الحياة النفسية فقد اشتهر بارتباطه بالجانب الانفعالى . والفرق الوحيد بينهما أن الانفعالى هو القطاع العرضى ، هو المظهر المباشر للرد على اللابقيين والمزعزع ، على حين أن الجانب الإرادى هو ميل رد الفعل إلى تعديل الشروط غير المحددة الغامضة نحو وجهةٍ تُؤثر ثمرتها ونفضلها ، أى لتحقيق بعض إمكاناتها دون بعضها الآخر . والانفعال عائقٌ أو معين على تصميم الإرادة بحسب ما يكون ساحقاً في حصوله المباشر ، أو يكون جامعاً لأطراف الطاقة كى تواجه الموقف المشكوك فى مصيره . وليس للرغبة والعرض والتخطيط والاختيار معنى إلا فى شروطٍ تحييط شيئاً مآ بالخطر ، وحيث يودى اتجاه الفعل هذه الوجهة دون ذلك إلى إيجاد موقف جديد يحقق حاجة خاصة .

أما الجانب الفكرى من الفعل النفسى فهو مطابق لضربٍ « غير مباشر » من الاستجابة ، ضربٍ يستهدف تحديد مكان الاضطراب وتكوين فكرةٍ عن كيفية البحث فيها - حتى يمكن توجيه العمليات نحو حلٍ مقصود . خذ مثلاً أى حادثة من الخبرة تختار ، كروية لون ، أو قراءة كتاب ، أو الاستماع إلى حديث ، أو التقليب فى جهازٍ ، أو حفظ درسٍ ، تجد أو لا تجد لها صفة فكريةً عرفانيةً ،

بحسب ما يوجد من محاولة مقصودة للبحث فيما هو غير محدود ، للتعرف عليه أو حله . فكل ما قد يسمى معرفةً أو شيئاً معروفاً يدل على سؤالٍ أجيب عنه ، على صعوبةٍ دُبر أمرها ، على إبهامٍ وُضح ، على لا تماسكٍ رُد إلى تماسك ، على حيرةٍ بُدِدت . وبغير أن نرجع إلى هذا العنصر المتوسط فليس مانسيه معرفةً إلا فعلاً مباشراً أو متعةً أخاذةً لا انحراف فيه ، وكذلك فإن التفكير انتقال بالفعل من المشكوك فيه إلى المطمئن ، بمقدار ما يكون ذلك مُوجَّهًا بالقصد . وليس ثمة « ذهن » منفصل موهوب بذاته بملكة الفكر ، لأنَّ مثل هذا التصور عن النكر يتهى إلى التسليم بوجود سرٍّ خفي له قوة خارج الطبيعة ، وله مع ذلك القدرة على التدخل فيها . فالتفكير يمكن الكشف عنه موضوعياً باعتبار أنه ذلك الضرب من استجابات السلوك المتسلسلة على موقف هو موضع نظر ، تنتقل منه إلى موقف مستقر واضح نسياً .

وأعراض الاعتقاد الملموسة ، من أنواع الفشل والشذوذ ، سواء أكان ذلك يفرط أو بتفريط ، تنشأ من العجز عن ملاحظة وعن اتباع المبدأ الخاص بأن المعرفة هي الحل الكامل لما هو بطبيعته غير محدود أو مشكوك فيه . والمغالطة الشائعة هي افتراض أنَّ حالة الشك ما دامت مصحوبةً بشعورٍ من اللاتيقين فالمعرفة تنشأ عندما يتحول هذا الشعور إلى اطمئنان . وعندئذ يبطل التفكير عن أن يكون مجهوداً لتحقيق تغيير في الموقف الموضوعي ، ويحل محله وسائل أخرى مختلفة تولد تغييراً في الوجدان أو «الشعور» . والليل إلى الأحكام المبترسة ، والطفرة إلى النتائج ، والمبالغة في حب التبسيط ، وإقامة الدليل للملاءمة الرغبة ، وتسمية المألوف واضحاً وغير ذلك ، كلها تنشأ من الخلط بين الشعور باليقين والموقف الحق . ومن طبيعة التفكير أن يسارع إلى المستقر ، والأشبه أنه يدفع الخطي في هذا السبيل . والرجل الطبيعي يكره

الاضطراب الذى يصاحب المشكوك فيه ، ويكون على استعداد لاأخاذ أى وسيلة كانت لوقفه . وتتخلص من اللابقين إما بوسائل معقولة أو مجنونة . وطول التعرض للخطر يولد إفراطاً فى محبة الأمن . وإثارة السلامة حين تترجم إلى رغبة لا يزعمها أو يثيرها شيء ، يُفضى إلى الدجمالية ، وهى قبول معتقدات باسم سلطة عليا ، وإلى عدم التسامح والتعصب من جهة ، وإلى التسكاسل والتبعية بغير مسئولية من جهة أخرى .

ومن هنا يختلف التفكير العادى عن التفكير الارتيايى ؛ فالرجل الطبيعى لا يصبر على الشك والتوقف ، فهو يسارع متضجراً للتخلص منها . وصاحب العقل المنظم يجد لذة فى المُشكَل ويظل يعالجه حتى يجد له مخرجا يثبت مع الفحص . فما يقبل السؤال يصبح بالفعل موضع سؤال ، موضع بحث . والرغبة فى الانفعال باليقين تصبح بحثاً عن الأمور التى بها قد يتطور الغامض غير المستقر إلى واضح مستقر . ويمكن تعريف الاتجاه العلمى بأنه ذلك الاتجاه القادر على الاستمتاع بالمشكوك فيه . والمنهج العلمى فى أحد مظاهره صنعةٌ لاستخدام الشك استخداماً منمرّاً بتحويله إلى عمليات من البحث المحدود . ولست تجد أحداً يركب على جناح الفكر مالم تكن عنده « محبة التفكير » ، ولا تجد أحداً يحب التفكير ليس له اهتمام بالمشاكل من حيث هى كذلك . وأن يكون المرء واعياً بالمشاكل دليلٌ على أن مجرد الفضول العضوى - هذا الميل غير المستقر للبحث والكشف - قد أصبح حقاً استطلاعاً فكرياً ، استطلاعاً يبقى الشخص من الإسراع إلى النتيجة ، ويدفع به إلى الاضطلاع بالبحث الفعّال عن وقائع وأفكار جديدة . والشك الذى لا يكون بحثاً من هذا النوع هو انغماس فى الانفعال الشخصى كالدجمالية . ومع ذلك فإن بلوغ المطنن والمستقر نسبياً إنما يكون بالإضافة إلى مواقف معضلة خاصة . والبحث عن

يقين يكون كلياً منطبقاً على كل شيء، انحراف للتعويض. وعندئذ تلغى مسألة وثبتت أخرى، وتنقذ حياة الفكر.

وعند ما نوازن بين نظرية الذهن وملكانه، النظرية التي تنشأ من تحليل ما يحدث عند ما تنتقل المواقف المزعزعة إلى تقرير وحل المشكلات وبين النظريات الأخرى، نرى فرقا بارزاً؛ فإن النظرية الأولى لا تقم أي عنصر سوى ما كان عاماً قابلاً للملاحظة وللتحقيق. وعلى وجه العموم عند ما يُبحث في الملكات الذهنية وعمليات المعرفة يتطرق القول إلى الإحساسات، والصور الذهنية، والشعور وأحواله المتعددة كما لو كانت هذه الأمور قادرة على التحقق من ذاتها وبذاتها. وهذه الملكات الذهنية متى عُيِّن لها معنى منفصل عن عمليات حل الموقف المشكل تستخدم عندئذ للبحث في العمليات الفعلية للمعرفة. فإذا بنا نفسر ما كان أوضح وأقرب للملاحظة بصيغة الغامض، من حيث إن الغموض يختفي عن النظر بسبب العادات التي تُثقلها التقاليد. ولا حاجة بنا إلى تكرار نتائج المناقشة السابقة، فهي مرتبطة جميعاً بالنظرية القائلة بأن البحث عبارة عن مجموعة من العمليات تتخلص بها من المواقف المشكلة أو نُحَلِّها. أما النظريات التي تقدناها فإنها تعتمد جميعاً على افتراض مختلف، وهو أن خصائص أحوال الذهن وأفعاله الداخلة في المعرفة قادرةٌ على التحديد المنفصل، أي على الوصف المنفرد للأفعال الظاهرة التي تحل المواقف غير المحدودة والغامضة. والمزية الأساسية لصياغة عبارتنا عن أعضاء المعرفة وعملياتها على مثال ما يحدث في البحث التجريبي، هي عدم قبول شيء سوى ما كان موضوعياً وقابلاً للفحص والتقرير. فإذا اعترض بأن مثل هذا الفحص نفسه يتطلب تدخل الذهن وأعضائه، قلنا إن النظرية التي ذهبنا إليها منطبقة بذاتها. و«الافتراض» الوحيد الذي تضعه هو عمل شيء، وتقصد بالعمل معناه الظاهر العادي، وأن لهذا العمل نتائج. ونحن

نُعرِّفُ الذهن وأعضائه بصيغة هذا العمل ونتأمله تماماً كما نُعرِّفُ أو نصوغ أفكاراً عن النجوم والحوامض وأنسجة الهضم في عبارات مستمدة من سلوكها . فلو قيل : إننا نعرف هل نتأمل العمليات الموجَّهة مَعْرِفَةً حَقًّا أولاً ، قلنا : إنَّ هذا الاعتراض يفترض أن عندنا نوعاً متقدماً من البيان عما يجب أن تكون المعرفة عليه ، ومن ثمَّ يمكن استخدام هذا التصور كـمِيار للحكم على النتائج الخاصة . أما النظرية التي نذهب إليها فلا يفترض شيئاً من ذلك ، بل تقرر ظهور نتائج عن بعض عماليات تنضح فيها أشياء وتستقر بعد أن كانت غير يقينية ومبهمة . ولك أن تبدل الأسماء كما تشاء فتفرض تسمية بعض النتائج حقاً معروفاً ، وبعضها الآخر باطلاً ؛ أو أن تعكس الأسماء ، وتبقى النتائج تماماً كما هي عليه . فهي تُمثِّلُ الفرق بين مواقف محلولة مُوضَّحة وأخرى مشوشة غامضة . فالوردة لو سميت باسم آخر لظل أريجها عطراً . خلاصة القول في هذه النظرية هو بيان أهمية العماليات التي تُؤدى والنتائج التي تصدر عنها .

ونقطة أخرى من نقط الخلاف أن النظريات التقليدية عن الذهن وأعضائه الخاصة بالمعرفة تفصله عن الاتصال بعالم الطبيعي . فهي فوقطَّبعية super-natural أو بعد طبيعية extra-natural ، بالمعنى الحرفي لهذين الاصطلاحين . ولا يمكن أن تنفادى في هذه النظرية مشكلة الذهن والبدن ، وكيف ، يحصل أن تتدخل الأعضاء الجسمية في الملاحظة والتفكير . وعندما كنا لا نعرف إلا القليل عن التركيبات العضوية ، كان من أسباب ازدياد الإدراك الحسى اتصاله بأعضاء الجسم ، على حين أمكن اعتبار الفكر فعلاً روحانياً خالصاً . غير أننا في الوقت الحاضر نعلم أن ممارسة التفكير له نفس العلاقة بالمتخ كعلاقة الإدراك الحسى بأعضاء الحس ، كما أنه ليس ثمة انفصال تركيبى أو وظيفى بين العين والأذن وبين الأعضاء (١٧ - البحث عن اليقين)

المركزية . ويترتب على ذلك استحالة النظر إلى الحس كأنه شبه طبيعي ، وإلى الفكر كأنه ذهني خالص ، كما لو كان الذهنيُّ يعني غير المادى . ومع ذلك فنحن نحفظ بنظريات تكوَّنت عن الأمور الذهنية قبل أن تُحصَل هذا العلم . لهذا السبب ما دامت تلك النظريات تعزل المعرفة عن العمل ، فاعتماد المعرفة على أعضاء البدن يصبح سرّاً خفياً ، يصبح مشكلة .

أما إذا كانت المعرفة أحدَ ضروب العمل ، فهي كغيرها من ضروب العمل الأخرى تتطلب حقاً تدخل الآلات البدنية . وعندئذ تنقلب المشكلة الميتافيزيقية الخاصة بعلاقة الذهن بالبدن إلى سؤالٍ محلٍّ بملاحظة الوقائع ، والتمييز بين الأفعال التي تكون على مستوى فيسيولوجي دقيق ، وتلك التي تكون على مستوى ذهني بسبب صفتها الموجَّهة وتناجها المتميزة .

وعلى حين تعتبر النظريات التقليدية الذهن إمّا متفصلاً من الخارج على النمو الطبيعي أو التطور للتركيبات العضوية ، وإمّا باسم الاتصال الطبيعي تُضطر إلى إنكار وجود أى ملامح مميزة للسلوك الذهني ، تعترف النظرية القائلة بأن للاستجابات العضوية صفة ذهنية بمقدار ما تتعلق بغير اليقيني ، بالاتصال والتمايز على حد سواء . ويمكنها من حيث المبدأ - إن لم يكن حتى الآن تفصيلاً - أن تقدم بيانا تطوريا عن نمو العمليات الذهنية والفكرية . فليس ثمة طفرة مفاجئة من العضوى المجرد إلى الفكرى ، ولا ثمة تمثُّل كامل من الفكرى للأحوال العضوية الأصلية .

ومن الجانب الموضوعى يقوم الفرق العظيم بين المفهوم المقترح وبين النظرية التقليدية على الاعتراف بالصفة الموضوعية للاتحاد : فهي خاصة حقيقية لبعض

الموجودات الطبيعية . وقد اعترف الفكر الإغريقي على الأقل بإمكان الحدوث في الوجود الطبيعي ، ولو أن الإغريق استخدموا هذه الخاصة من اللاتيين في نسبة ميزلة للوجود الطبيعي أدنى مما يتعلق بالوجود الضروري . والفكر الحديث بتأثير فلسفة نيوتن الطبيعية في الغالب اتجه إلى بحث كل وجود كأنه محدود تماماً . أما الناقض بالفطرة فقد استُبعد من الطبيعة مع ما استبعد من صفات وأهداف . وترتب على ذلك تمييز الذهني تماماً من الطبيعي بالطبع ؛ فقد اتصف الذهني - بوضوح - بالشك واللاتيين . ووُضِعَ الذهن خارج الطبيعة ، وأصبحت علاقته بها في معرفتها سراً مظلماً ، ووُصِفَ اللاتيني واللامحدود بأنه ليس أمراً شخصياً . وأصبح التباين بين المشكوك فيه والمحدود أحد المميزات الرئيسية في التفرقة بين الموضوعي والشخصي وفي التقابل بينهما .

وطبقاً لهذا المذهب « نحن » نشك ، وتنحير ، ومختلط علينا الأمر ، ولا نستقر على شيء . أما « الأشياء » فهي كاملة ، مؤكدة ، ثابتة . وليس من السهل التوفيق بين هذا المفهوم وبين هذه الحقيقة وهي أننا لكي نزيل ما عندنا من شك ، ونجمع ذهننا على رأي ، يجب أن نُعدّل ، بطريقة مآ في الخيال أو التجربة الظاهرة ، الموقف الذي جربنا فيه اللاتيين . يضاف إلى ذلك أن طريقة العلم قاطمة . فإذا كان الشك واللاتحديد داخل الذهن تماماً - مهما يكن معنى ذلك - فإنّ العمليات الذهنية الخالصة يجب أن تتخلص منها . ولكن الطريقة التجريبية تدل على التبديل الفعلي لموقف خارجي ضروري لإحداث التحول ، فينتقل الموقف بواسطة عمليات يوجهها الفكر من الإشكال إلى الاستقرار ، ومن الانفصال الباطن إلى التماسك والتنظيم .

ولو عرفنا « الذهني » باستبعاد الأفعال الظاهرة التي تنتهي في بيئة متغيرة ، فلا

شيء مما هو ذهنى مجرد يمكن بالفعل أن يبدد الشك أو يوضح الإبهام . وهو على أكثر تقدير إنما يستطيع أن يُحدث « شعورا » باليقين - إحداث شيء نحصل عليه حصولا أفضل بالانسحاب من عالم الواقع والارتقاء فى أحضان الخيالات . والفكرة القائلة بأنَّ الشك والاطمئنان إنَّهما إلا أمران شخصيان ينتقهما موافقة تقدم البحث الطبيعى لاختراع الأدوات الطبيعية واستخدامها . والتناظر تام من حيث المبدأ بين مانعيل حين يكون الموقف « عمليا » غير مُرضٍ ، وبين ما يحدث فى حالة الشك الفكرى . ولو وجد أحدنا نفسه فى موقفٍ منغصٍ مضجر ، فليس أمامه سوى طريقين يسلكهما : إمَّا أن يغير نفسه بالهرب من الصعوبة أو أن يروض نفسه على الصبر الرؤاى ؛ وإمَّا أن يشرع فى عمل شيء يغير به الشروط التى تبعث على الشعور بعدم الرضا . فإذا استحال الطريق الثانى لم يبق إلا سلوك الطريق الأول .

التغيير فى الاتجاه الشخصى جزء من الحكمة على أى حال ، إذ لا يوجد إلا العدد القليل من الصعوبات أو لصعوبة على الإطلاق لا يدخل فيها العامل الشخصى من الرغبة أو النفور كعلة منتجة . ولكن الفكرة القائلة بأنَّ هذه العلة الفاعلة يمكن تمييزها بوسائل مباشرة بحتة ، بترويض « الإرادة » أو « الفكر » هى فكرة وهمية . لأن تغيير الرغبة والغرض لا يمكن إحداثه إلا بطريق غير مباشر ، وذلك بتغيير صلة الشخص ذاتها فعلا بالبيئة . ويتطلب هذا التغيير أفعالا محدودة . والتطبيقات والوسائل التكنولوجية التى أنشأها الإنسان ليجمع هذه الأفعال مشفرة تناظر نمو أدوات البحث العلمى التى بها تغير الشروط الخارجية بالقصد .

إنَّ ردَّ المشكل إلى « الشخصى » هو ثمرة العادة التى قضت بعزل الإنسان والتجربة عن الطبيعة . ومن الغريب أن العلم الحديث قد اتفق مع اللاهوت التقليدى على المضى فى هذا العزل . ولو كانت العبارات الطبيعية التى بها يُبحث العلم الطبيعى

في العالم مفروض أنها هي التي تكوّن ذلك العالم ، لترتب على ذلك بطبيعة الحال أنّ الصفات التي نجربها والتي هي الأمور المميزة في حياة الإنسان ، تقع خارج الطبيعة . وإذا كانت بعض هذه الصفات هي السمات التي تخلع على الحياة الغرض والقيمة ، فلا غرابة أن يسخط بعض المفكرين لاعتبار أنها ليست إلا شخصية . وكذلك لم يجد هؤلاء المفكرون في الاعتقادات الدينية التتليدية ، ولا في بعض التراث الفلسفي القديم ، الوسائل التي بها يمكن استخدام هذه السمات لتقويم الموجود النابع عن حقيقة أعلى من الطبيعة ، تنصف تلك الحقيقة بالغرض والقيمة المستبعدين من الوجود الطبيعي . ولا يمكن فهم المثالية الحديثة بعيدة عن الشروط التي ولّدتها ، وهي شروط في أساسها عبارة عن امتزاج النتائج الوضعية للميتافيزيقا القديمة بالنتائج السلبية للعلم الحديث . ونعني بالسلبية هنا أنّ العلم يُعتبر كشفا عن عالم طبيعي سابق بسبب استمرار مفاهيم سابقة عن الذهن ووظيفة المعرفة .

والكائن المحي جزء من العالم الطبيعي ، وأنواع تفاعله معه ظواهر أصيلة تضاف إليه . وعندما توجّه هذه التفاعلات ، مع نمو الرموز التي هي كذلك حادث طبيعي نحو عواقب مرتقبة ، فإنها تكتسب صفة الذكاء ، فتحدث عندئذ المعرفة . وحين تُحمل المواقف المشكّلة تكتسب جميع العلاقات التي حدتها عمليات الفكر معنى . أما الأمور التي كانت فعالة عرضا في إحداث نتائج مجربة ، فإنها تصبح وسائل لعواقب تتضمن في ذاتها جميع المعاني الموجودة في الأسباب التي أحدثتها بالقصد . وعندئذ تخنق الأسس المرعومة للتقابل بين التجربة الإنسانية وبين الحقيقة . وللمواقف صفات مشكّلة ومحولة بواسطة تفاعلات الكائن مع البيئة تفاعلا بالفعل . ويرجع رفض اعتبار هذه الصفات مميزة للطبيعة ذاتها إلى تعسف في رفض وصف بعض أنواع التفاعل بالصفة الوجودية التي تعزى عادةً لغيرها .

وقد رأينا أن علة تزعزع المواقف وما يحف بها من خطر هو أن استمرار نشاط الحياة يعتمد على تأثير الأفعال الحاضرة في المستقبل . فاتصال عملية الحياة إنما يُضمن حين تجعل الأفعال المؤداة البيئة مواتية لأفعال عضوية تالية . وبيان الصيغة الصورية المعممة لهذه الحقيقة كالآتي :

« يرنج حدوث المواقف المشكّلة وغير المستقرة إلى خاصة اتحاد المنفصل أو الفردى بالمتصل أو المتعلق » . فجميع الأشياء المدركة حسيًا متفردة، وهي من حيث هي كذلك كلاًّ كاملة في ذاتها . وكل شيء يجرب مباشرة فهو متفرد كيفياً ، وله مركزه الذاتي الذي تترتب حوله مادة موضوعه ، وهذا المركز لا يتكرر بالضبط أبداً . وعلى حين أن كل موقف من هذه المواقف ينمحي شيئاً فشيئاً باستمرار ، أو لا يميز شيئاً عن غيره ، إلا أن نموذج ترتيب المضمون لا يتكرر مرتين بالضبط أبداً .

ولأنّ التفاعلات الداخلة في الحصول على مثل هذا الموقف المتفرد في التجربة كانت نهائيةً أو كاملةً تماماً لم يوجد ما نقول عنه بالموقف المشكّل . فهو من حيث إنه شخصي وكامل في ذاته ، وما تكون عليه حالته فقط لا غير ، فهو منفصل بالمعنى الذي يكون الانفصال فيه دائماً على العزلة الكاملة . فالغموض مثلاً صفة نهائية كأي صفة أخرى - بالضبط كما نستمتع بعظمة الشفق بدلاً من التبرم بها ، حتى نحتاج إلى رؤية شيء فتحجب السمة رؤيته . وكل موقف له نوع من الإبهام يحيق به كلما ابتعد عن مركز أوضوح إلى حال غير محدودة ، ذلك أنّ الإبهام صفة زائدة، وليست شيئاً يقوم عليه الاعتراض إلا حين تعترض كسب شيء حادث .

وهناك مواقف تسود فيها خصائص الانفصال والتفرد والخصوصية . وهذه تكون مادة التجربة الجمالية ؛ وكل تجربة فهي جمالية بمقدار ما تكون نهائية ،

أولاً لتبني بحثنا عن تجربة أخرى . فإذا كانت هذه الصفة التامة ظاهرةً للعيان سميت التجربة جمالية . والفنون الجميلة تستهدف تأليف الأشياء المتصفة بمثل هذه التجارب . وتحت بعض الشروط يجمع كلُّ الشيء المستمتع به على التجربة صفة تبلغ من الشدة ما يجعلها تُنعت بحق بأنها دينية . والسلام والائتلاف يشعان في الكون بأسره ويحتملان في الموقف ذي المركز الخاص والطرز المعين . وتطبع هاتان الصفتان أي تجربة مادامت قد بلغت التمام . ولهذا ليست التجربة الصوفية سوى وجد شديد لصفة خاصة بتجربة تكرر حصولها من إيقاع تجارب أخرى .

ولست التفاعلات مع ذلك منعزلة . فلا يمكن لموقف محرب أن يستعيد إلى ما لانهاية له صفته الغائية ، لأنَّ العلاقات المتبادلة التي تكوَّنته هي ذاتها متغيرة بحكم أنها تفاعلات . وهي تُحدث تغييراً فيما تجر به . وما ينزله من جهد للاحتفاظ مباشرة بتجربة تامة أو لإعادتها بالضبط هو الأصل في الشعور غير الحقيقي أو عدم الصدق . والأشياء مع سير الحياة المتصل يذهب عنها شيء من صفتها الغائية وتصبح شروطاً لتجارب تالية . وهناك تنظيم للتغير بمقدار ما تكون الصفة الحادثة إعدادية وأدائية .

بعبارة أخرى جميع الأشياء المحرَّبة لها كيان مزدوج ، فهي متفردة ، تامة ، سواء في طريقة ائتماع بها أو التألم منها . وهي كذلك داخلة في سلسلة متصلة من التفاعلات والتغييرات ، ومن ثمَّ فهي أسباب لتجارب تالية ووسائل بالقوة لها . وبسبب هذا الاستعداد المزدوج فإنها تصبح مشكلة ، فهي من حيث إنها مباشرة تكون كما هي عليه في الواقع ، ولكنها من جهة أنها أحوال انتقالية لتجارب تالية وممكنة لها فهي غير يقينية . وهناك استجابة موزعة ؛ فجزء من النشاط العضوي موجه إليها من حيث واقعها المباشر ، وجزء آخر من حيث إنها وسائل انتقالية لأشياء

أخرى مجربة . وردود أفعالنا عليها تكون بحسب أنها غائية وتمهيدية على حدسواء ،
ولا انسجام بين هذين الردين من الفعل .

هذه الصفة المزدوجة للأشياء المجربة هي منبع صفتها المشكلة . ويستطيع كل منا أن يتذكر أحوالا كثيرة تحيّر فيها بين أمور حاضرة مباشرة وبين قيمتها الممكنة لها كدلائل ووسائل . وأن يتذكر يوم كان موزع النفس بين الاستغراق فيما يستمتع به حاضرا وبين الحاجة إلى تبديل ذلك تمهيدا لشيء مقبل . وبيان هذه المسألة بطريقة صورية . أنه لا توافق بين خصائص شيء في طبيعته المباشرة الشخصية الفريدة ، وبين تلك الخصائص التي تنتمي إليه في علاقاته واتصاله . ولا يمكن إزالة هذا الاتفاق إلا بأفعال تجدد مؤقتا ماهو معطى ، وتكوّن شيئا جديدا ، له في آن واحد الفريدة والتماكب الباطن في الاتصال التسلسل .

كانت المناقشة السابقة تقريرا عن العوامل الرئيسية التي تعمل على إحداث هذا التجديد - على حل الموقف المشكل : من أفعال تحليلية ترد الموقف الكلي النليظ لتحديد صفات المعطيات التي تحدد طبيعة المشكلة ؛ وتكوين أفكار أو فروض لتوجيه عمليات أخرى تكشف عن مادة جديدة ؛ واستنباطات وحسابات تنظم المادة الجديدة والقديمة معاً ؛ وعمليات تحدد أخيرا وجود موقف متكامل له معنى زائد ، وبذلك تختبر الأفكار التي استخدمت وبرهن على صحتها .

وأود أن أضيف - دون إعادة تلك المناقشة - كلمة بسيطة عن نقطة واحدة وردت فيها . فليس أكثر ألفة من الأشياء الثابتة الإشارة والتي ندل عليها بالأسماء العامة ، وامتيازها عن أسماء الأعلام بين أنها ليست فردية أو شخصية ، إنها غير موجودة في الأشياء . ومع ذلك ققولنا « النضد » أكثر ألفة وأعظم فيما يبدو قواماً من « هذا النضد » ، أى الفرد . ف « هذا » يخضع للتعبير على الدوام ، لأنه يتفاعل

مع غيره من الأشياء ، ومعى ؛ والأشياء وأنا ، ليسا بالضبط نفس الشخص كما كتبت على هذا النضد آخر مرة . جملة القول « هذا » أو « هذه » عبارة عن سلسلة كثيرة كثرة لا نهائية ومتعددة من « الهاذات » .

ولكن باستثناء الأحوال المتطرفة ، هذه التغييرات لا يكثرث بها ويمكن إغفالها من وجهة نظر الوسائل المحققة للغايات . « فالنضد » هو بالضبط الشيء الدائم بين سلسلة « الهاذات » لكل ما يصلح أن يكون أداةً لهدف مفرد . والمعرفة تُعنى إطلاقاً بهذا الدائم ، بهذه المجموعة من الخواص والعلاقات الخاضعة لقياس ومتوسط واحد - كما أن الإدراك الجمالي يتعلق بـ « هذا » في فرديته بصرف النظر عن قيمته في الاستعمال . وبمقدار ما تكون ردود الأفعال ناقصة غير كاملة التكوين ، يميل « هذا » إلى أن يكون تخليطاً مزيجاً ، حسب أقوال جيمس . ومع تكون العادات يتجمد الفعل في سلسلة ثابتة إلى حد ما من الأفعال التي لها هدف مشترك مقصود : و « النضد » يحقق فائدة واحدة على الرغم من الاختلافات الفردية . وتوضع مجموعة من الخواص جانباً تناظر الهدف المرتقب والضرب الوحيد للنفع مما يكونان « الشيء » المتميز عن « هذا » الشيء الذي هو محل التجارب المتفردة . و « الشيء » تجريد ؛ ولكنه مالم يفصل كحقيقة متميزة ، لا يكون تجريداً فاسداً . فهو يدل على اختيار علاقات أشياء هي بالنسبة لطريقة عملها دأمة داخل نطاق له أهمية عملية . وفضلاً عن ذلك للشيء مجرد نتيجة في التجارب الفردية ، وهي نتيجة مباشرة وليست مجرد أداة لها . وهي دليل على ترتيب ردود الأفعال وتنظيمها في طريق مركز وحيد به يصبح الإبهام الأصلي محدوداً وهامياً . وبدون العادات التي تبحث في المنافع المتكررة الدأمة للأشياء من أجل الأغراض المرتقبة ، فلن يكون للإدراك الجمالي المباشر معانٍ غنية ولا واضحة باطنة فيها .

والشيء العلمى أو الطبيعى يدل على امتداد لنفس النوع من العملية . فالتضد باعتبار أنه ليس تضداً مآبيل حشداً من الجزئيات المتحركة بسرعات وبمجالات خاصة ، يناظر تعميماً متحرراً للأغراض التى قد يحققها الشيء . و « التضد » يدل على مجموعة محدودة ولكنها غير مقيدة من المنافع . وإذا صيغت بالعبارات الطبيعية العلمية نظرنا إليها فى بيئة أوسع مع تحرر من أى مجموعة من المنافع ، أى بعيدة عن العلاقة بأى تجربة فردية خاصة . والتجريد مشروع من حيث يودى إلى فكرة « التضد » ، لأنه يقوم على علاقات أو تفاعلات ذات معيار واحد . أكثر من ذلك التجريد أنفع وأوسع استخداماً لأن له صلة بعدد لانهاية له من المشاهدات والمتع غير المتخصصة ولو أنها تامة فردية . والتجريد ينتظر كخادم لا يعمل شيئاً فترة من الزمن ، ولكنه على استعداد أن يلبى الطلب كلما سنحت الفرصة . وعندما يُعامل هذا الثابت ذو المعيار الواحد ، الذى هو ثمرة سلسلة من عمليات والذى يعبر عن كثرة ممكنة من علاقات لانهاية لها بين الأشياء المحسوسة ، على أنه حقيقة الطبيعة ، يصبح أداة صنعت لغرض معين ، ويترد جوهراً كاملاً مكتفياً بذاته قائماً بنفسه . وعندئذ يجب أن تعامل الصفات الكاملة الموجودة فى المواقف الفردية على أنها انطباعات شخصية تحصل فى الذهن بطريقة غامضة عن الشيء الحقيقى ، أو أنها ثمرة ملكة غامضة منبذعة من ملكات الشعور .

وأثر هذه النتيجة على القيم الكيفية للأشياء المحرمة أثر واضح ؛ لأن تفاعل الأشياء مع الكائن الحى يفضى إلى أشياء مدركة لها لون وصوت . كما أنها تنضى إلى كيفيات تجعل الشيء بغيضاً أو لذيذاً . وجميع هذه الكيفيات حين تؤخذ على أنها مدركة أو مستمتع بها مباشرة فهى نتائج نهائية للتفاعلات الطبيعية . إنها متوجات فردية تعطى كيفية ستاتيكية لشبكة من التغييرات . وبذلك تكون الكيفيات

الثالثة « tertiary qualities » (كما أحسن الأستاذ سننانياً تسميتها) - تلك الكيفيات التي نسميها في التحليل السيكولوجي وجدانية أو عاطفية - إنما هي أيضاً ثمرة أفعال الطبيعة كاللون والصوت والضغط ، والحجم والمسافة المرئيين . غير أن صفتها النهائية تفت في طريق استخدام الأشياء التي تصفها كرموز لأشياء أخرى . وهي من الناحية الفكرية أكثر وجوداً في الطريق من الكيفيات الثانية . وهي بالنسبة للأفعال التمهيدية لا تفع لها ، بل إنها حين تعتبر كرموز ووسائل فإنها تؤذى الفكر والكشف . وعند عدم تجربتها فإنها تُلقَى في الفكر كغايات علينا أن نبلغها ، فنشعر في اعتمادها هذا الاعتماد على الفكر أنها ذهنية بوجه خاص . ولكن إذا كان الشيء ، نعى الشيء الطبيعي ذا الصفة الأداتية ، من المفروض أنه يُعرَّف الحقيقة الواقعة بطريقة جامعة ، عندئذ فقط تبطل الأشياء أن تكون بالنسبة للفيلسوف كما هي بالنسبة للرجل العادي كصفات واقعية حقيقية للأشياء الطبيعية . وهذه الوجهة من النظر تكون المذهب الواقعي الكامل الصحيح الوحيد .

أما المشكلة التي يفترض وجودها بين نضدين ، أحدهما يدرك بالحس إدراكاً مباشراً ويستخدم استخداماً مباشراً ، والآخر النضد الطبيعي (إذا اتخذنا المثال المؤلف في المناقشات الحديثة) فهي مشكلة تكون بذلك وهمية . ذلك أن النضد المدرك والمستعمل هو النضد الوحيد ، لأنه وحده له الصورة الفردية التي بدونها لا يمكن أن يوجد شيء أو يدرك ، كما يشمل في الوقت نفسه داخل ذاته على تواصل من العلاقات أو التفاعلات التي تتجمع في مركز . وقد يمكن أن نستخدم مثلاً أوقع مستمداً من التقابل المفروض بين شيء مدرك في التجربة التي ينظمها شاعر وبين الشيء نفسه يدركه عالم طبيعي ويصفه . خذ مثلاً مقداراً من الماء تنعكس حركة

الرياح على صفحته في أشعة الشمس ، تجذ أن هذا الماء كشيء على يوصف على النحو التالي :

« موجات أثرية ذات أطوال متعددة تنعكس من زوايا مختلفة عن السطح المضطرب الموجود بين الهواء والماء حتى تبلغ أعيننا وبما لها من فعل ضوئي كهربى تحدث تأثيرات ملائمة تنتقل في أعصاب البصر إلى مركز خاص بالمشح . ومع ذلك فمثل هذا الوصف يشتمل على أشياء مألوقة لإدراك الفرد كالماء والهواء والمخ والأعصاب . ومن أجل ذلك لا بد أن يُختزل أكثر من ذلك ، فإذا تمَّ هذا الاختزال وجد أنه يشتمل على دوال رياضية بين بعض الثوابت الطبيعية التي ليس لها ما يطابقها في الإدراك العادى ^(١) .

وجدير بنا وقد بلغنا هذا الحد أن نعيد القول في الصفة القياسية للشيء الطبيعي . فنحن نصل إلى تعريف الصفات القياسية بسلسلة من العمليات التي تعبر عن نتيجة ثابتة إحصائية ، فهي بذلك ليست ثمرة فعل واحد . ومن ثمَّ لا يمكن أن يؤخذ الشيء الطبيعي على أنه شيء مفرد أو جزئي في الوجود . وأيضا فإننا نصل إلى التعريفات القياسية في الأغلب بقياسات غير مباشرة ، أى بالحساب . بعبارة أخرى مفهوم الشيء الطبيعي هو إلى حد كبير ثمرة عمليات معقدة من الموازنة والترجمة . ويترب على ذلك أن الشيء الطبيعي ولو أنه ليس أى واحد من الأشياء التي هي محل الموازنة ، فإنه يُمكننا من بحث الأشياء المتخالفة في الكيف والقدرة كما لو كانت

(١) هذا المثال مأخوذ عن إدنجتون في كتابه « طبيعة العالم الطبيعي » انظر ص ٣١٦-٣١٩ . ويوضح المثال ما بلغته نظرية العرقة القديمة من سلطان باعتبار أنها نهاية ما يكشف عن الحقيقة ، وأن إدنجتون لم يجد طريقة يصل فيها بين هذه المباشرة وبين الوصف الشعرى سوى أن يفترض أن المباشرة العلية تصف الحقيقة كما هي في ذاتها على حين أن التفكير المدع يضيف إلى هذا الخطيوط العلمي الصفات الميزة للشيء في التجربة المباشرة .

أعضاء في نظام شامل متجانس غير كفي . وبذلك يزداد احتمال ضبط « حدوث » occurrence الأشياء المتشخصة . وفي الوقت نفسه تظهر الأشياء الأخرى بمعنى زائد ، لأن أهمية نظام تواصل العلاقات بالأشياء الأخرى موجود فيها بالتضمن . هذا وطريقة البحث الطبيعي نفسه لا أى نظرية ميتافيزيقة أو إستمولوجية تدل على أن الأشياء الطبيعية لا يمكن أن تكون أشياء لها وجود فردى . ويترتب على ذلك أنه من التناقض أن توضع هذه الأشياء في مقابل الأشياء الفردية كيفيا والموجودة في الخبرة المحسوسة .

إن الصيت الذى ذاع عن الفلسفة التى تطابق بين موضوع المعرفة من حيث هو كذلك وبين حقيقة مادة الخبرة يجعل من المستحسن التوسع في مناقشة المسألة أكثر مما فعلنا . فالعلم الطبيعي حين يُخضع أشياء الخبرة العادية لعمليات متخصصة ، يترتب على ذلك نشأة موضوعات للفكر تقرر في صيغة من الأعداد ، حيث تسمح الأعداد المذكورة بالانطواء تحت نظم معقدة من المعادلات والدوال الرياضية الأخرى . فنحن نتجاهل كل شيء في الشيء الطبيعي ما عدا العلاقات التى تعبر عنها هذه الأعداد . وإذا نحن قررنا أن أحداً من علماء الطبيعة وهو يعمل لم يخطر بباله قط إنكار الحقيقة الكاملة لأشياء الخبرة العادية الدارجة ، لم يخالف بذلك جانب الصواب . فعالم الطبيعة لا يلتفت لصفاتها إلا حين تكون دلائل على العمليات التى يؤديها وعلى استدلال يفضى إلى العلاقات التى يستخرجها ، وهو مضطر إلى التسليم بتمام حقيقتها نظراً لما فيها من قوى ، حتى لا يتعرض منطقياً إلى إنكار نتائج استدلال عملياتها . فهو يأخذ الأدوات التى يستخدمها بما فيها أعضاؤه الحسية الحركية وآلات القياس التى يستعملها على أنها حقيقية بالمعنى الدارج لهذه اللفظة . ولو أنه أنكر حقيقة هذه الأشياء كما يحصل عليها بخبرة إدراكية مألوفة غير عرفانية ، فإن النتائج

التي يصل إليها عن طريقها لا بد أن يرفضها كذلك . فضلا عن ذلك فإن الأعداد التي تُعرّف أشياء القياسية هي ذاتها نتائج التفاعل أو العلاقات التي يلاحظها بين الأشياء المدركة . فيكون من التناقض الشديد أن يقرر حقيقة هذه العلاقات في الوقت الذي ينكر فيه حقيقة الأشياء التي تقوم عليها هذه العلاقات . فإن قيل إنَّ الأشياء « شخصية » فإذا يكون الأمر في العلاقات ؛ وبعْد ، فإنَّ الملاحظة ترجع في النهاية إلى التحقيق . حتّى إنه لعالم غريب ذلك الذي ينبغي أن يؤيد فيه تصور الواقع بالرجوع إلى هذا الشيء الذي تصبح فيه حقيقته موضوع ترتيب بالتصور . وقد يبدو للنظر العادي أن هذه التعليقات كلها فضلة لا لزوم لها ، ولكن النظر السليم ما دام قد يتمسك كذلك بالمذهب الذي تنشأ عنه النتائج التي تعارضها هذه التعليقات ، فيجب على هذا النظر السليم أن يتساءل أولا عن المعرفة : أي كشف عن حقيقة سابقة ؟ فإذا كان يتمسك بمثل هذا الاعتقاد فإن استبعاد العلم الشيء المحرج داخل حدود اللاحقيقة أو الذاتية أو الظاهرية - أو أي اصطلاح شئت من هذه الاصطلاحات - يترتب منطقيا عن موقفه ذاته .

وتتطلب مناقشتنا أن نذكر خلاصة ما سبق كما تتطلب ترديدا لبعض النقط التي أشرناها . وتقع أهمية المناقشة في ذلك التحرير الذي ينشأ حين تُفهم المعرفة في جميع أحوالها ، في شروطها وأدواتها ، طبقا للنموذج الذي يقدمه البحث التجريبي ، بدلا من أن تُفهم على أساس أفكار شكّلت قبل أن تنشأ مثل تلك المعرفة لها منسلكا منظما . ذلك أنه طبقا للنموذج الذي تنصبه ممارسة المعرفة ، المعرفة هي ثمرة الأعمال التي تُحوّل الموقف المشكل إلى موقف محلول . وإجراؤها صريح ، لأنه جزء من الطبيعة وشريك لها في كل تفاعل موجود . والمواقف التي نجربها نحصل من طريقين

وتسكون على ضربين ، فبعضها يتم بقدر ضئيل جدا من التنظيم والبصيرة والإعداد والقصد ، وبعضها الآخر يحصل لأنها جزء من حدث سابق هو ثمرة العمل البصير . وكلا النوعين يحصلان ، وكلاهما مجرى فنستمتع به أو نقاسى منه . أما الأولى فلا تُعرف ، ولا تُفهم ، فهي قسمة من يد الحظ أو القدر . وأما الثانية فلها - وهي في حالة التجربة - معانٍ تقدم نتيجة رصيد العمليات التي تُحل الإتصال المحدود محل الانفصال الحرج والصفات الجزئية الراجعة إلى الانزلال . والأحلام ، والجنون ، والأوهام ثمرات طبيعية وهي « حقيقة واقعة » كأي شيء في العالم . وأفعال التنظيم المقصود الذي يسكون التفكير هي كذلك تطورات طبيعية ، وكذلك الأشياء الجربة التي تحدث في مجرى ذلك التفكير . ولكن المواقف الثانية عبارة عن حلول للمشاكل التي تقيمها الأشياء الجربة بغير قصد ولا غرض ، ولذلك ظفرت بأمن ومعنى تامين تفقدها المواقف الأولى . وكما قال أرسطو وتابعه المدرسيون لا يقع شيء بلا غرض ، بدون تحقق نهائي . فكل شيء يجرب فهو من بعض الوجوه فصل ختامي وتام مرحلة ؛ أشبه بانتقال الشيء من الشك إلى اليقين ، ومن الظلمات إلى النور ، ومن الدارج إلى الهام ، ومن التشويش إلى النظام . فالأهداف إنما تُشرف حين تكون نهاية العماليات البصيرة للتفكير . وإنما لنجرب الأشياء الفردية على الدوام ، غير أن الأشياء الفردية التي تكون ثمرة الفعل البصير إنما هي التي تنطوي على نظام باطنى وتبلغ كمال الصفات .

إن شروط الطبيعة وعملياتها كما تولد اللايقين ومخاطره ، تقدم لنا كذلك الأمن من المخاطر وسبل التامين بإزائها . فالطبيعة تتميز بأنها مزيج دائم من المزعزع والثابت ، وهذا هو الذى يعطى الوجود طعما مرًا ؛ إذ لو كان الوجود إنما واجباً أو يمكناً ، فلن يكون في الحياة ملهاة أو مأساة ، ولا تكون ثمرة حاجة إلى

إرادة العيش . إن أهمية الأخلاق والسياسة ، والفنون والصناعات ، والدين ، والعلم كنهج وكشف ، كل ذلك يستمد أصله ومعناه من وحدة المستقر وغير المستقر ، الثابت والمزعزع في « الطبيعة » . ولن نجد خارج هذه الوحدة شيئا يسمى « الأهداف » سواء أكانت نهاية أشواط أم كانت أغراضاً نصبها أمام أعيننا . فليس ثمة سوى كونٍ واحدٍ صمد ، يُتجه إليه دون أن يسمح بأى تغير ، أو تُسَيَّر نحوه الأحداث المقدورة . وليس ثمة تمامٌ عملٍ مالم يكن ثمة مخاطرةٌ بفشل ، ولا فشل حيث لا يوجد أمل في إمكان التحقيق .

وأى فلسفة - وهى تبحث عن اليقين - تتجاهل حقيقة اللابيقين الواقعة في مجرى عمليات الطبيعة ، فإنها تنكر الشروط التى نشأت فيها هذه العمليات . ومحاولة إدخال كل ماهو مشكوك فيه داخل نطاق ماهو يقينى نظرياً اتهام لهذه المحاولة بعدم الأمانة والمواربة ، يدفعها تبعاً لذلك بالتناقض الباطنى . فكل فلسفة من هذا القبيل تنسم في إحدى مراحلها بقسمة موضوعها إلى ماهو حقيق حقاً وإلى ماهو ظاهر فقط ، إلى ذات وموضوع ، إلى طبيعى وعقلى ، إلى مثالى وواقعى ، وليس لأى جانب من هذين الجانبين صلة بالجانب الآخر اللهم إلا بطريقة تبلغ من الغموض ما يجعلها تخلق مشكلة لاحل لها .

والأفعال هى السبيل التى بها تحل المواقف المشكلة ، وهذه هى النتيجة الأخيرة للمنهج العلمى . وليس فى هذه النتيجة أية غرابة ، لأن التفاعل هو السمة العامة للوجود الطبيعى ، و « الفعل action » اسم يطلق على حالة من إحدى حالات هذا التفاعل نعى من جهة السكان الحى : وعندما يؤدى التفاعل إلى استقرار الشروط المستقبلية التى تجرى فيها عملية الحياة ، يسمى هذا التفاعل « فعلاً act » . فلو سلمنا بأن المعرفة هى شىء يجرى داخل الطبيعة ، فينبغى أن نسلم أن المعرفة فعل وجودى صريح

وإنما يمكن إنكار أن المعرفة فعلٌ يُعدَّل ما هو موجود من قبل وأن قيمتها تقوم في نتائج هذا التعديل ، إذا كان الشخص المشتغل بالمعرفة يبيش خارج الطبيعة ينظر إليها من موضع مآخارجي . إن نظرية « المتفرج » في المعرفة قد تكون شيئا لامناص منه من الناحية الإنسانية عندما كان الفكر يُمدّ مزاولة لعقلٍ مستقل عن البدن ويتيسر له بلوغ الحق بعمائات منطقية بحتة . أمّا في الوقت الحاضر فإنّه يكون نموذج الإجراء التجريبي ماثلا أمام أعيننا ، وأن نكون على علم بدور الأفعال العضوية في جميع العمليات الذهنية ، فهذا يتطلب تغيير ما ورثناه تاريخيا .

ولقد انقلبت مناقشتنا في معظمها إلى تحليل المعرفة . ومع ذلك فالقضية المعروضة هي صلة المعرفة بالعمل ، والأهمية الأخيرة للنتائج الخاصة بالمعرفة تقوم في الفكرة المتغيرة بالنسبة للعمل . والتميز الذي كان قائما ذات يوم بين النظر والعمل كان له معنى باعتبار أنه تمييز بين نوعين من العمل : أعمى وبصير . والذكاء صفة لبعض الأعمال وهي تلك التي نوجهها ؛ والعمل الموجه مكسوب لاموهوب . وتاريخ التقدم البشري هو قصة تعديل الأفعال التي تقع بغير معرفة كالتفاعل الذي يجري بين الجمادات إلى أفعال تنصف بفهم ما يجري عنها ، أي من أفعال تخضع للظروف الخارجية إلى أفعال تسترشد بالتوجيه بما فيها من قصد : أي بما فيها من بصيرة تنفذ إلى نتائجها الخاصة بها . والتعليم ، والبحث ، والمعرفة إنما هي الطريق الذي تتمكن به هذه الصفة من الذكاء من أن تُخلع على الأفعال التي كانت في الأصل عمياء .

وهذه نتيجة حاسمة فيما يخص أهمية الفرض والميكانيكية في الطبيعة ؛ فالذهب القائل بأن المعرفة كشفٌ - مثاليا أو وظيفيا - لحقيقة سابقة انتهى بتأثير (١٨ - البحث عن اليقين)

تأخر العلم الطبيعي إلى إرجاع الغرض إلى ماهو ذاتي بحث ، إلى أحوال للشعور . ثم نشأت عن هذه المسألة مشكلة لاحل لها تتعلق بكيفية تأثير الأغراض في العالم . فالعمل الصادر عن ذكاء عمله خاضع لغرض ، ولو كان هذا العمل حدثا طبيعيا ظهر إلى الوجود في ظل شروط معقدة - ولو أنها نوعية - من التفاعل العضوي والاجتماعي ، لكان الغرض كالدكاء موجوداً داخل الطبيعة ، إنه « مقولة » لها قوام موضوعي وصحة موضوعية . وإن لها هذه الصفة بطريقة مباشرة من جهة مكان الفن الإنساني وعمله داخل المسرح الطبيعي ، وذلك لأن سلوك الإنسان الذي يتميز بأنه إنساني إنما يمكن تنسيبه وفهمه في صيغة من الغرض . فالغرض هو المقولة البارزة في كل مانسميه تاريخياً بمعنى الكلمة ، إن في حدوثه أو في تدوينه ، مادام الفعل الذي يتميز بأنه إنساني يمتاز بالقصد .

والغرض - بطريق غير مباشر - هو فكرة مشروعة وضرورية بوجه عام ، لأن الإنسان مستمر مع الطبيعة . فالطبيعة نفسها لها تاريخ ، ولها حركة تفضي إلى نتائج ، بمقدار ما تُتَّوَجَّح الحوادث الطبيعية بفنون الإنسان البصيرة . أمّا حين نجزي الطبيعة لسهولة البحث إلى أجزاء صغيرة منفصلة ننظر إلى كل جزء منها منعزلاً عن الآخر في علاقته مع غيره من الأجزاء ، فلا يمكن تطبيق فكرة الغرض ، لأن نفس طريقة البحث الفكري تسببها . والعلم زاخر بمثل هذا النوع من التجريدات . خذ مثلاً الماء الذي هو مركب من إيدروجين وأوكسجين بنسبة معينة ، تجدد أن هذه العبارة تصف « الماء » بوجه عام ، لحدث أي جزء معين يقع في ظروف يوجد فيها أكثر من إيدروجين وأوكسجين . وأي ماء مشخص فهو حالة من مجرى أشياء متعددة ممتدة إلى المالا نهاية له . ومع ذلك فن الناحية التكوينية ننظر إلى الماء في علاقته بعناصره المحددة له كما لو كان عالماً قائماً بذاته . والماء من جهة أنه تقرير لعلاقة

ثابتة وسط آلاف من التغييرات المتعددة لكل منها تاريخه الشخصي ، فهو أداة للتوجيه . أمّا إذا نظرنا إليه على أنه نموذج لتخطيط نظرية عامة في الطبيعة ، انقلب من أن يكون أداة توجيه ليصبح نظرةً لعالمٍ لا مكان فيه لتاريخ أو غرض .

والوقائع المعممة حين تؤخذ على أنها حوادث فردية كاملة في ذاتها تُقضى إلى صورة عن الكون تشبه فيها الحوادث بعضها بعضاً شَبهاً تاماً . فهناك تكرار لا نمو ، وإنتاج ميكانيكي لحرارة متجمعة نحو نتيجة موحّدة . فنحن نأخذ من جمعتنا المنطقية ماسبق أن وضعناه فيها ، ثم نقول عما نسجبه منها إنه وصف حرفي لعالم الواقع . أى إن الأشياء تفقد فرديتها وتصبح « أمثلة instances » على قانون عام . أما حين ننظر إلى الحوادث في ارتباطاتها مما هو جزء بلاريب من مهمة الفلسفة ، فإننا نرى الطبيعة متميزة بتواريخ بعضها يتهمى إلى وجود البشر وإلى نشاطهم الذكي في نهاية المطاف . وهذا السبيل من جهة أنه ذروة توحيد التفاعلات المعقدة فهو على حالٍ تعطى العمليات السابقة معنى غرضياً . purposive meaning . فكل شيء حادثٌ ، سواء أخذنا قطاعات قصيرة ، منعزلة من الجرى الطبيعي ، أم أخذنا مجرى الحوادث في مدى واسع من الزمن يكفي للكشف عن توحيد عدد عديد من العمليات تنحو نحو نتيجة واحدة^(١) .

والماكينة مثال بارز على الميكانيكية ، وهي كذلك مثال بارز للشيء الذى نريد أن نفهمه في ضوء الغرض أو الفائدة أو الوظيفة . فالطبيعة « لهذا » ميكانيكية ، وهذه الميكانيكية mechanism تُكوّن مضمون موضوعات العلم الطبيعي لأنها تحقق الوظيفة

(١) Purposive Universe, New York, 1926, by Edmund Noble

ويشتمل هذا الكتاب على أفضل كلام فيما أعرف خامس بعض الاعتبارات التي أوجزتها في هذه الفقرة .

الأداتية التي يجب أن تؤدَّى بالمعرفة . ولو كانت التفاعلات والارتباطات الداخلة في الحوادث الطبيعية لاتشبه إحداها الأخرى بما فيه الكفاية ، ولا ثابتة متجانسة بما فيه الكفاية بحيث يمكن استنباط بعضها من بعض والتنبؤ ببعضها عن بعض ، لما أمكن وجود التوجيه والغرض . وما دامت العلاقات الدائمة بين التغيرات هي موضوع الفكر العلمى ، فهذا الموضوع هو ميكانيكية الحوادث . وخلاصة البحث الحديث يوضح لنا أن هذه الثوابت أكانت عامة تسمى قوانين أم خاصة تسمى وقائع فهى إحصائية فى طبيعتها . إنها ثمرة متوسط عدد كبير من الحالات الملاحظة بواسطة سلسلة من العمليات . وهى ليست وصفاً للبنية المضبوطة أو السلوك المضبوط لأى شىء « فردى » ، كما أن قانون الوفيات الذى يبين معدل وفاة الأشخاص فى سن معينة لا يصف حياة أى شخص من الأشخاص الداخلين فى هذا الإحصاء . وللطبيعة ميكانيكية لها من الثبات ما يكفى أن يسمح بالإحصاء والاستنباط والتنبؤ . ولكن الفلسفة التى تشخص النتائج المنعزلة والنتائج التى حصلنا عليها نتيجة غرض ، مع النظر إلى الوظيفة على أنها أداة ، هى وحدها الفلسفة التى تنهى إلى أن الطبيعة ميكانيكية ، وميكانيكية فقط .

لقد تبين منذ زمن طويل أن بعض القوانين الطبيعية إحصائية بدلاً من أن تكون تقريراً عن سلوك الأفراد من حيث كذلك . ومبدأ هيزنبرج إلى جانب ذلك الكشف الذى ينص على أن الكتلة تتغير مع السرعة ، يبرزان هذه النتيجة ذات الصفة العامة من أن جميع القوانين الطبيعية تنصف بهذه الصفة . فهى — كما بينا من قبل — تنبؤات عن « رجحان » حادثة ملاحظة . إنها تمثل أقصى ما انتهى إليه التنبؤ عند ما كسويل ، ذلك التنبؤ الذى بلغ من الشهرة ما يجدر بنا نقله كاملاً : « إن نظرية الذرات والحللاء تفضى بنا إلى زيادة الاهتمام بمذاهب الأعداد الصحيحة

والنسب المحدودة . ولكننا عندما نطبق المبادئ الدينامية على حركة الأعداد الهائلة من الذرات ، تُرغمنا ملكاتنا المحدودة على هجر محاولة التعبير عن التاريخ المضبوط لكل ذرة ، وأن نقنع بتقدير متوسط ظروف مجموعة من الذرات تبلغ من المقدار حداً يجعلها مرئية . وهذا المنهج الذي يبحث في مجموعات من الذرات مما يمكن أن أسميه المنهج الإحصائي ، والذي هو في معرفتنا الراهنة المنهج الوحيد المستطاع لدراسة خواص الأجسام الواقعة ، يتطلب نبدأ المبادئ الدينامية الدقيقة واصطناع المناهج الرياضية المتعلقة بنظرية الاحتمالات . وأكبر الظن أننا سنظفر بنتائج هامة من تطبيق هذا المنهج الذي لاتزال المعرفة به حتى الآن قليلة وليس مألوفاً عندنا . ولو أن تاريخ العلم القائم بالفعل كان مختلفاً ؛ وكانت المذاهب العلمية الأكثر ألفة عندنا هي تلك التي يجب أن يعبر عنها بهذه الطريقة ، فأكبر الظن أننا قد نعد وجود ضرب معين من الحدوث وكأنه حقيقة بيّنةٌ بذاتها ، ولنظرنا إلى مذهب الضرورة الفلسفي كأنه مجرد سفسطة «^(١) : وما أحسن به ما كسويل ونظر إليه على أنه صفة ترجع إلى «تحميد ملكاتنا» يتضح أنه صفة للحدوث الطبيعية نفسها . فليس يمكننا أن يوجد أي علم ميكانيكي مضبوط عن الفرد ، لأن الفرد تاريخ فريد في صفاته . ولكن العناصر المكونة للفرد تصبح معروفة عندما ننظر إليها على أنها ثوابت إحصائية مستمدة من سلسلة من العمليات ، لاعلى أنها صفات كيفية .

ولهذه الحقيقة أثر واضح في حرية الفعل . فالحدوث شرط ضروري للحرية ولو أنه ليس شرطاً كافياً من الجهة الرياضية . فلا مكان للحرية في عالمٍ جميع مكوناته متماسكة مضبوطة تماماً . والحدوث ولو أنه يفسح للحرية مكاناً إلا أنه لا يشغل هذا المكان . والحرية تتحقق بالفعل حين يرتبط الاعتراف بالعلاقات وهو العنصر الثابت

بالعصر غير اليقيني في داخل المعرفة التي تُيسَّر البصر بالمستقبل وتؤكد الإعداد المقصود للنتائج المحتملة : فنحن أحرارٌ بمقدار ما نعرف بالقفل ما يدور حولنا . أما المطابقة بين الحرية وبين « حرية الإرادة » فإنها تضع الحدث contingency في الموضوع الخطأ . وحدث الإرادة يعني أننا قد بحثنا في اللابيين بلا نزاع . وأنا لجأنا إلى المصادفة لإلى التصميم . إن مهمة الإرادة أن تكون ذات عزيمة ، أى أن تعزم بإرشاد الفكر على حل ما هو موجود في « المواقف » المزعجة من عدم تحديد . ويتأرجح الاختيار ثم لا ينفذ صوب ناحيةٍ بالسف ، إلا حين تحملنا الظروف على العمل ، ولا نكون قد اهتمدنا بَعْد إلى طريقٍ بصير نسلكه في العمل .

إن مذهب « حرية الإرادة » محاولةٌ يائسة للهرب من نتائج مذهب « الوجود » الثابت اللامتغير الموضوعي . فإذا تبددت هذه العقيدة اختفت الحاجة إلى اصطلاح مثل ذلك اليأس . إن الأفعال المؤثرة تميز كل فرد من جهة أنه فرد أو فريد . وهذه الأفعال إذا نظرنا إليها في ذاتها نراها متميزة بالمعنى الواقع ، ثم تصبح اختيارات حقيقية بتوجيه البصيرة . والمعرفة - لا القول بعالم الإيثار فيه وهم ولا بهم أو يحدث أى فرق - تضع في أيدينا الأداة التي بها قد يكون الإيثار عاملاً بصيراً أو مقصوداً في بناء مستقبلٍ بالكسب والعمل المدد . فالمعرفة بشروط وعلاقاتٍ خاصة أداة العمل الذي يصبح بدوره أداة لإنتاج مواقف لها صفاتٌ جديدة من الدلالة والنظام . وأن يكون المرء حراً هو أن يكون قادراً على مثل هذا العمل .

لقد اتخذنا البحث الطبيعي نموذجاً على طبيعة المعرفة . وهناك ما يسوغ هذا الاختيار ، لأن عمليات المعرفة الطبيعية تبلغ أقصى حد من الكمال ، كما أن نظام رموزها يبلغ أقصى نهاية من الابتداع . ولكن إذا عطينا بهذا الاختيار أن العلم هو الضرب الوحيد الصحيح من المعرفة ، فقد يساء فهم ما قصدنا إليه . فهذه المعرفة

الطبيعية ليست إلا صورةً مركزة من المعرفة تصور فيها بحروف كبيرة السمات الأساسية لأي معرفة . وفصلاً عن ذلك فهي أداة تملكها لتنمية الضروب الأخرى من المعرفة . ومع ذلك فنحن نعرف فيما يختص بأى موضوع أيا كان بمقدار ما نستطيع بالقصد تعديل المواقف المشكوك فيها إلى مواقف محلولة . ولكن المعرفة الطبيعية تمتاز بصفاتها التي تختص بها وإخلاصها التام لغرض واحد . والاتجاه المنطوقى فيها ، أى منهجها ، لم يتجاوز بُعد مباحثها الخاصة بها ؛ فالاعتقادات الشائعة فى الأخلاق والسياسة والدين تتميز بفزع من التغيير ، وبالشعور بأن الترتيب والسلطة المنظمة لا يمكن الحصول عليهما إلا بالرجوع إلى حقائق ثابتة سابقة . إننا نهرب من المشاكل خارج نطاق البحث الطبيعى . إننا نكره كشف الستار عن المصاعب الجديدة فى أعماقها وأغوارها . إننا نؤثر قبول ما هو واقع ثم نرتبك بعد ذلك فى سيرنا . من أجل ذلك كانت « علوننا » الاجتماعية والأخلاقية تقوم إلى حد كبير على صياغة الوقائع الواقعة فى أنظمة فكرية بشكل واسع . فلا يزال منطقنا المستخدم فى الموضوعات الاجتماعية والإنسانية هو إلى حد كبير منطق التعريف والتصنيف الذى كان مستخدماً حتى القرن السابع عشر فى العلم الطبيعى . إنَّ الدرس الذى تعلمناه من البحث التجريبي لا يزال فى حاجة أن تتعلمه فيما يتعلق بالأمر الذى تهمنىما أعظم الأهمية .

إننا اليوم من الناحية الاجتماعية فى حالٍ من الانقسام والتشويش ، لأن أفضل معرفة موثوقة عندنا نحصل عليها بالعمل الموجه ، وهذه الطريقة لا تزال مقصورة على أمور بعيدة عن الإنسان أو لا تهمه إلا فى الأمور التكنيكية والصناعات . أما بقية عملنا فى الأمور الأكثر التصاقاً بنا وأعق تأثيراً . فينا فإنها لا تنظم بعلميات من

الذكاء البصير، بل بالتقاليد والهوى الشخصي والظروف العارضة . إنَّ أهمَّ وجهٍ من وجوه العلم الطبيعي - ذلك الذى يخص منهجه - غيرُ مطبقٍ في العمل الاجتماعى ، على حين أن نتائج العلم الطبيعى التكنولوجية يستخدمها أولئك الذين يشغلون مناصب ممتازة ليخدموا بها أغراضهم الخاصة أو أغراض طبقتهم . ولعل حالة التعليم من أهم ما يترتب على ذلك من نتائج . فالتعليم باعتبار أنه وسيلة للنظام العام الخاص بالعمل البصير ، في يده مفتاح التجديد الاجتماعى المنظم . ولكن تلقين النتائج الثابتة بدلا من تنمية الذكاء كطريقة للعمل لا يزال يغلب على عملياته . فالانصراف إلى التدريب المهنى والمهارات الميكانيكية من جهة ، واختزان معلومات مجردة من جهة أخرى ، مثال بارز لمن يستطيع قراءة الصورة كاملة عن أهمية الفصل التاريخي بين المعرفة والفعل ، وبين النظر والعمل ، وما دام الانزعال بين المعرفة والعمل قائما ، فهذه القسمة بين الأهداف وبين الطاقات - تلك القسمة التى تعد حالة التعليم عنوانا عليها - ستظل باقية . إنَّ الشرط الفعّال لتوحيد جميع الأغراض ومنازعات الاعتقادات القسمة على أنفسها هو التأكد من أن العمل البصير هو الملاذ الأخير الوحيد للإنسان في أى ميدان كان .

ونحن على ذلك لا نزعم عدم وجود مشكلة فلسفية تختص بعلاقة العلم الطبيعى بأمر الخبرة الجارية . ولكننا نقرر أن المشكلة في الصورة التى شُغلت بها الفلسفة الحديثة هى مشكلة مصطنعة ترجع إلى تواصل افتراض مقدمات تكونت في مرحلة متقدمة من التاريخ ، وليست لها الآن صلة بحالة البحث الطبيعى الراهنة . ومع ذلك فإن توضيح أساس هذه المشكلة الزائفة إنما يفرض على الفلسفة الأخذ بعين الاعتبار مشكلة لها أهمية عملية عاجلة ، وهى مشكلة نشأت من ظروف الحياة المعاصرة .

فما هي أنواع المراجعات وضروب التسليم للمعتقدات الجارية حول سلطة الأهداف والقيم التي يتطلبها منهج العلم الطبيعي ونتائجها؟ وما هي إمكانيات التعديل الموجه لمضمون الاعتقاد والعمل في الوقت الحاضر في النظم والجماعات الإنسانية مما نشأ عن توجيه الطاقات الطبيعية بتأثير العلم الطبيعي؟ وهذه الأسئلة تبلغ من الأصالة والسلطان مبلغ المشكلة التقليدية من الاصطناع وعدم الجدوى.

الفصل العاشر

بناء الخير

رأينا منذ استهلال هذه المناقشة أن عدم الأمن يولد البحث عن اليقين . وهناك عواقب تنشأ من كل تجربة وهي منبع اهتمامنا بما هو موجود في الحاضر . ورأينا أن غياب فنون التنظيم جنحت بالبحث عن الأمن إلى ضروب غريبة من العمل كالطقوس والعبادات ، وتعلق الفكر بالكشف عن النذر بدلا من الدلائل على ما سيحدث . ثم تميز تدريجا عالمان : أحدهما أعلى يشتمل على القوى التي تحدد مصير الإنسان في جميع الأمور الهامة . وهذا هو العالم الذي اهتم به الدين . أما الآخر فيشتمل على الأمور الدارجة التي يعتمد فيها الإنسان على مهارته الخاصة وماله من بصيرة يملكها بالفعل . وورثت الفلسفة فكرة هذا التقسيم . وفي الوقت نفسه بلغ كثير من الفنون في بلاد الإغريق حالة من النورفعتها فوق مجرد المنزلة العادية . فعندهم إشارات كانت تدل على القياس والترتيب والانتظام في المواد التي يستخدمونها ، وتدل على وجود نزعة عقلية في أساسها . ونشأ كذلك بسبب نمو الرياضيات مثل أعلى من المعرفة العقلية الخالصة لها في ذاتها كيان وطيد وقيمة ، كما نشأت الوسائل التي بها يتيسر بالعلم فهم دلائل الجرى على طريقة عقلية داخل الظواهر المتغيرة . ثم التمس الطبقة المفكرة دعامة اليقين وضمانة كما يقدمه الدين في البرهنة الفكرية على حقيقه أمور العالم المثالي .

ومع انتشار المسيحية تغلبت الصفات الأخلاقية الدينية على الصفات العقلية

الخالصة . وامتزجت المعايير القسوى المتمدة على السلطة ، والخاصة بتنظيم اتجاهات الإرادة الإنسانية وأهدافها ، مع تلك التي كانت تحقق مطالب الحقيقة الضرورية الكلية . وفضلا عن ذلك فقد مثلت الكنيسة على الأرض سلطة « الموجود » المطلق . وما كان بطبعه عقلا متعاليا فقد أصبح معروفاً بطريق الوحي الذي تولت الكنيسة تأويله ورعايته . واستمر هذا النظام قرونا عدة ، وقدم للعالم الغربي ضرباً من التوحيد بين الاعتقاد والسلوك . وبذلك امتدت وحدة الفكر والعمل إلى كل صغيرة وكبيرة من أمور الحياة . ولم تعتمد كفاية إجراءاتها على الفكر ، بل كان ضمانها في أقوى النظم الاجتماعية وأعظمها سلطاناً .

ومع ذلك فقد زعزعت نتائج العلم الحديث أساس ذلك النظام الذي كان يبدو وطيداً . وأدت هذه النتائج في ذاتها ، وأكثر من ذلك في الاهتمامات وأنواع النشاط الجديد التي ولدتها ، إلى الفصل بين ما يهتم به الإنسان في هذه الحياة الدنيا . وبين الإيمان بالحقيقة المطلقة التي كانت تنظم حياته الحاضرة في تحديدها لمصيره الأقصى الأزلي . وتعدُّ مشكلة إعادة التوحيد والتعاون بين معتقدات الإنسان عن العالم الذي يعيش فيه ، وبين معتقداته عن القيم والأغراض التي يجب أن توجه سلوكه ، أعمقَ مشكلة في الحياة الحديثة . إنها مشكلة أى فلسفة لا تنعزل عن هذه الحياة .

إن العناية التي وُجّهت إلى هذه الحقيقة من أن طريقة العلم التجريبية قد صرفت النظر عن الفصل بين المعرفة والعمل ترجع إلى حقيقة أخرى ، هي أنه اليوم في ظل مجال محدود متخصص وتكنيكي يتيسر إمكان تحقيق الحاجة إلى التوحيد في المجال الأوسع من خبرة الإنسان الجماعية ، وذلك بمقدار ما يخص النظريات . ومن واجب الفلسفة أن تكون هي النظرية التي تقوم في أساس العمل ، وذلك عن طريق

الأفكار التي فيها من التحديد ما يكفي أن تُثمر في النشاط التجريبي بما يجعل التوحيد مأموناً في الخبرة الراهنة . ومشكلة الفلسفة الجوهرية هي العلاقة الموجودة بين معتقداتنا عن طبيعة الأشياء القائمة على العلم الطبيعي وبين معتقداتنا عن القيم - مع استخدام لفظة القيم للدلالة على كل ما له حق في سلطة توجيه السلوك . والفلسفة التي يجب أن تضطلع بهذه المشكلة ستصدمها أول كل شيء هذه الحقيقة : وهي أن معتقداتنا عن القيم لا تزال في الأغلب في ذلك الموضع الذي كانت معتقداتنا تشغله قبل الثورة العلمية . وإمّا أن يكون ثمة شكٌ أساسي في قدرة الخبرة أن تنمي معاييرها التنظيمية ، ودعوةٌ إلى مايسميه الفلاسفة القيم الأثرية كي تحقق تنظيم الاعتقاد والعمل ؛ وإمّا أن يكون ثمة تسليم بالمتع التجربة بالفعل بصرف النظر عن المنهج أو الطريقة التي تظهر بها تلك المتع إلى الوجود . وهذا الشعب التام إلى منهج عقلي وآخر تجريبي ، له أهميته الإنسانية العميقة في الطرق التي ننظر منها إلى الخير والشر ، والتي نلصقها لعمل الخير أو الشر .

وعندما أخذت الفلسفة الفنية تفكر في هذا الموقف انقسمت نظريات القيمة إلى نوعين . فمن جهة تعد الخيرات والشرور كما تجرب بالفعل في كل ميدان من ميادين الحياة من خصائص عالم أدنى من الوجود - أي أدنى بالطبع . فهذه الخيرات والشرور لأنها من جملة الخبرة الإنسانية فينبغي أن تقدر قيمتها بالنسبة لمعايير ومثل عليها مستمدة من حقيقة أقصى ، يُنسب إليها أيضاً ما يوجد في الخيرات والشرور من نقائص وشذوذ علينا أن نصححها ونضبطها باصطناع مناهج للسلوك مستمدة من الولاء لمطالب الموجود المطلق . وقد اتخذت هذه الصيغة الفلسفية قوامها وقوتها من أنها تصور معتقدات الناس بوجه عام بمقدار وقوعهم تحت تأثير المؤسسات الدينية . فكما أن التصورات العقلية قد فرضت ذات يوم على الظواهر للملاحظة الداخلة في مجرى

الزمان ، كذلك فرضت القيم الأزلية على الخيرات المجرية . وفي الجالين على حدسواء من المفروض أن يكون البديل هو الفوضى وانعدام القانون . ويزعم الفلاسفة أن هذه القيم الأزلية تعرف بالعقل ، أما الجمهور فيزعم أنها وحى سماوى .

وعلى الرغم من ذلك فقد تزايدت القيم الأرضية زيادة هائلة مع انتشار أنواع الاهتمام الدينوى التى تستأثر أكثر فأكثر بالعبادة والنشاط . وقد أصبح الإحساس بالقيم المتعالية ضعيفا ، وبدلا من تدخلها فى كل أمر من أمور الحياة أصبحت أكثر فأكثر مقصورة على أوقات وأفعال مخصوصة . وانحصرت سلطة الكنيسة فى التعبير عن إرادة الله وإغايته وفرضها على الناس فى نطاق ضيق . فهما يصدر عن الناس من قول واعتقاد فإن ميلهم إزاء الشرور الواقعة هو الالتجاء إلى الوسائل الطبيعية والتجريبية لمعالجها . ولكن فى الاعتقاد الرسمى لا يزال المذهب القديم مستمرا ، وهو المذهب الخاص بصفة خيرات الخبرة الجارية ومعاييرها ، وأنها مضطربة بالطبع ولا قيمة لها . وهذا الافتراق بين ما يفعله الناس وبين ما يعتقدونه بالاسم مرتبط ارتباطا وثيقا باضطراب الفكر الحديث وما يقوم فيه من منازعات .

لسنا نغنى بذلك أننا نقرر عدم وجود محاولات لاستبدال النظرية القديمة الخاصة بسلطان القيم الثابتة المتعالية والقول بتصورات أكثر التصاقا بمزاوالات الحياة اليومية . بل العكس هو الصحيح . ولنضرب مثلا واحدا بنظرية أصحاب المنفعة التى كان لها قوة عظيمة . والمدرسة التالية هى الوحيدة فى الفلسفات المعاصرة ، مع استثناء إحدى صور الواقعية الجديدة ، التى تأخذ فى اعتبارها الفكرة القائلة بأن الحقيقة هى والقيم الأخلاقية والدينية المطلقة شىء واحد . ولكن هذه المدرسة هى أيضا تلك التى تُعنى أعظم العناية بالاحتفاظ بالحياة « الروحية » . ومما له دلالة كذلك أن النظريات التجريبية تحتفظ بالفكرة القائلة بأن الفكر والحكم يتعلقان

بالقيم التي تجرب مستقلة عنهما ذلك أن الاشعالات عند أحباب هذه النظريات تشغل نفس الميزة التي تشغلها الإحساسات في التجريبية التقليدية . فالقيم تتكوّن بالتذوق والتمتع ؛ فإن يُستمتع بالشيء ، وأن يكون له قيمة ، حقيقة واحدة لها اسمان مختلفان هما التمتع والقيمة . وما دام العلم قد استبعد القيم من جملة موضوعاته فقد بذلت هذه النظريات التجريبية أقصى وسعها لتأكيد صفتها الذاتية البحتة عن القيمة . ومن المفروض أن تشمل النظرية النفسانية الخاصة بالرغبة والتذوق سائر ميدان نظرية القيم ، والاشغال المباشر في النظرية النفسانية صورة طبق الأصل من الإحساس المباشر .

لن أعترض على هذه النظرية التجريبية إلا بمقدار ما تربط نظرية القيم بالتجارب المحسوسة للرغبة والرضا ؛ فالقول بوجود مثل هذا الارتباط هو في نظري الطريق الوحيد الذي به يمكن التخلص من تساهي النظرية العقلية ونظرية المؤسسات الخاصة بالقيم المتعالية . والاعتراض يقوم على أن النظرية المذكورة تُنزل القيمة إلى مرتبة الأشياء التي نستمتع بها سابقا . بصرف النظر عن الطريقة التي ظهرت بها هذه الأشياء إلى الوجود . فهي تأخذ المتع العارضة ، لأن عمليات بصيرة لم تنظمها ، على أنها قيم في ذاتها وعن ذاتها . والتفكير العملياني في حاجة إلى أن يطبق على أحكام القيم كما أصبح نهائياً الآن مطبقاً على تصورات الأمور الطبيعية . ومذهب الخبرة التجريبي مُطالبٌ في ميدان أفكار الخير والشر بأن يحقق شروط الموقف الحاضر .

لقد ظهرت الثورة العلمية عندما كانت مادة الخبرة المباشرة غير الموجهة تُؤخذ على أنها إشكالية ، وعلى أنها تقدم مادةً علينا تحويلها بالعمليات التفكيرية إلى موضوعات معروفة . وقد تبين أن التباين بين الموضوعات المختبرة والمعروفة هو تباين زمني ، أي الموضوعات التجريبية التي حصلت أو « أعطيت » قبل أفعال التغيير

والترتيب التجريبيين ، والموضوعات التي جاءت بَعْد هذه الأفعال ونبتت منها : أمّا فكرة الفعل الحسى أو الفكرى الذى يمدنا بقياس صحيح للفكر فى المعرفة المباشرة فقد نبذت ، وأصبحت نتائج العمليات هى أهم شىء . وهذا يوحى مباشرة بأن الهرب من عيوب المذهب المطلق «الترنسدنتالى» لا يكون برفع المتع التي نحصل عنها كيفما انفق إلى مرتبة القيم ، بل بتعريف القيم بالمتع التي هي نتأج الفعل البصير ؛ ذلك أن المتع بغير تدخل الفكر ليست قيما بل خيرات هى موضع نظر ، وتصبح قيما حين تنشأ مرة أخرى عن السلوك البصير فى صورة متغيرة . إن الصعوبة الأساسية فى النظرية التجريبية الجارية عن القيم إنما تصوغ العادات البائدة اجتماعيا وتبررها ، تلك العادات التي تنظر إلى المتع كما تجرب بالفعل على أنها قيم فى ذاتها وعن ذاتها . ثم إنها تنحى تماما مسألة تنظيم هذه المتع . ويتطلب حل هذه المشكلة النظر فى مشكلة التجديد الموجه للنظم الاقتصادية والسياسية والدينية .

وثمة تناقض ظاهر فى هذه الفكرة القائلة بأننا إذا ولينا ظهورنا صفات الأشياء المدركة إدراكا مباشرا فقد تمكن من تكوين تصورات صحيحة عن الأشياء ، وأن هذه التصورات قد تستخدم فى الظفر بتجارب آمن وأكثر أهمية عنها . غير أن المنهج انتهى إلى الكشف عن العلاقات أو التفاعلات التي تعتمد عليها الأشياء المدركة من جهة أنها حوادث . والتماثل الشكلى يوحى بأننا نعد خبرتنا المباشرة الأصلية عن الأشياء التي نرغب فيها ونستمتع بها مجرد احتمالات لقيم ستحققها ، وأن المتعة لا تصبح قيمة حين نكتشف العلاقات التي يتوقف وجودها عليها . ومثل هذا التعريف بالعملة وبالعملية إنما يعطى مفهوماً من مفهومات القيمة لا تعريفنا للقيمة ذاتها . ولكن استخدام هذا المفهوم فى العمل يُنفضى إلى شىء له قيمة مضمونة هامة .

وقد يمكن أن نعطى للعبارة الصورية مضمونا محسوسا بالتنبيه على الفرق بين

حانتتمتع به وما يقبل المتعة ، بين ما نرغب فيه وما يقبل الرغبة ، بين ما يرضينا والقابل أن يرضينا . فالتقول بأن شيئاً ما قد تمتعنا به تقرير حقيقة واقعة ، لشيء وجد من قبل ، وليس معنى ذلك الحكم على قيمة هذه الحقيقة الواقعة . ولا فرق بين هذه القضية وبين القضية التي تقرر أن هذا الشيء حلواً أو مر ، أحمر أو أسود . فالكلام إما صواب أو خطأ ، وبهذا تنتهى المسألة . أما حين نخلع على شيء من الأشياء قيمة فنحن نقرر أنه يرضى أو يحقق شروطاً معينة . والوظيفة والمثالة في تحقيقهما للشروط أمران مختلفان عن مجرد الوجود . وأن يكون الشيء مرغوباً فيه إنما يثير مسألة جدارته للرغبة دون أن يحلها . والطفل وحده وهو صغير لم يتم نضجه هو الذى يظن أنه يضع حداً لمسألة جدارة الرغبة بتكرار التصريح بذلك قائلاً : « أريده ، أريده ، أريده . » ليس موضع الاعتراض في النظرية التجريبية الشائعة عن القيم هو ربط القيم بالرغبة والمتعة ، بل فشل النظرية في التمييز بين المتع المختلفة في أنواعها اختلافاً جاسماً . وهناك عبارات كثيرة شائعة تعترف بوضوح بالفرق بين هذين النوعين . خذ مثلاً الفرق بين أفكار « الإرضاء » satisfying ، و « الجدير بالإرضاء » satistaactory . فأن يقول إن هذا الشيء يرضينا تقرير لأمر كأنه غاية منعزلة . وأن نقول إنه جدير بالإرضاء تعريف له في ضوء ما يرتبط به ويتفاعل معه . الواقع أن شيئاً ما يمتعنا أو أنه موافق لنا يثير مشكلة الحكم ؛ كيف نقيس الإرضاء ؟ أهو قيمة أو ليس قيمة ؟ أهذا الشيء مما يجب أن نمتدحه ، ونستحسنه ، ويجب أن نستمتع به ؟ وليس رجال الأخلاق وحدهم بل التجارب اليومية تخبرنا أن شعورنا بإرضاء الشيء لنا قد يكون تحذيراً ودعوة للنظر في العواقب . أما القول بأن الشيء جدير بالإرضاء satisfactory فتقرير بأنه يحقق شروطاً خاصة . الواقع هذا حكم بأن الشيء « صالح للعمل » . إنه يتطلب التنبؤ ؛ إنه يتأمل المستقبل الذى سيستمر الشيء في خدمته ؛

إنه سيحقق عملاً . إنه يقرر عاقبةً يفعلها الشيء ؛ ولا نزاع أن ذلك سيتحقق بالفعل .
فالقول بأن الشيء مُرضٍ يدل على مضمون قضية تقرر حقيقة واقعة . والقول بأن
الشيء جدير بالإرضاء إنما هو حكمٌ ، أو تقدير ، أو مدح ، ويدل على اتجاهٍ يجب
أن نتخذه ، هو اتجاه من يجتهد في الاستمرار ويعمل على التأمين .

وجدير بالملاحظة أنه بجانب الأمثلة التي ضربناها هناك كثير من التمييزات
الأخرى في كلامنا العادى . وفي اللغة الإنجليزية تدل المقاطع الأخيرة وهي
notable, noteworthy, noted على ماقصده . وذلك مثل worthy - able - ful
أى ملاحظ ، ملحوظ ، جدير بالملاحظة ؛ ومثل remarked, remarkable . غريب
جدير بالترابة ؛ ومثل advised, advisable مستحسن ، وجدير بالاستحسان ؛
ومثل wondered at, wonderful عجب، وشديد العجب ؛ pleasing, beautiful
باعث على السرور ، وجميل ؛ objected to, objectionable معترض عليه ،
وقابل للاعتراض ؛ loved, lovable محبوب، وجدير بالحب ؛ blamed, blameable
مذموم ، وقابل للذم ؛ esteemed, esteemable مقدر ، وقابل للتقدير ؛
shamed, shameful مبجل ، وموضع للتبجيل ؛ admired, admirable
مخجل ، وباعث على الخجل ؛ honoured, honourable محترم ، وقابل للاحترام ؛
approved, approvable موافق عليه ، وقابل أن يوافق عليه ؛
worthy of approbation جدير بالمدح ... الخ . ولن تزدى مضاعفة هذه الألفاظ
إلى تقوية التمييز ، ولكن تساعد على تجلية الشعور بالصفة الأساسية من هذا التمييز ،
أى الفرق بين مجرد تقرير حقيقة سابقة واقعة وبين الحكم على أهمية إبراز هذه
الحقيقة إلى الوجود والحاجة إلى ذلك - أو إذا كانت هذه الحقيقة موجودة من قبل

بأن نعمل على الإبقاء عليها . وهذا النوع الثانى عبارة عن حكم على أصيل ، ويوضح نوع الحكم الوحيد الذى له صلة بتوجيه العمل . أمّا أن تحتفظ بلفظة « القيمة » لهذا الضرب الثانى (وهو ماأراه صوابا) فأمر ثانوى ، ولكن المهم هو الاعتراف بهذا التمييز على أنه مفتاح لفهم علاقة القيم بتوجيه السلوك .

وهذا العنصر من التوجيه بواسطة فكرة القيمة ينطبق على العلم كما ينطبق على كل شيء آخر . إذ فى كل عمل على خطوات متتابعة مستمدة من التقديرات ، مثل : من الجدير أن نبحث هذه الوقائع كمعطيات أو أدلة ؛ ومن المتحسّن محاولة هذه التجربة ؛ أو تسجيل هذه الملاحظة ؛ أو التمسك بهذا الفرض أو ذاك ؛ أو إجراء هذا الحساب ... وهكذا .

ولعل لفظة « الذوق » قد أصبحت مرتبطة تمام الارتباط بالاستحسان المتحكمى للتعبير عن طبيعة أحكام القيمة . ولكننا إذا استخدمنا هذه اللفظة بمعنى التقدير المتأصل والتفعل على حد سواء ، فقد يمكن أن نقول إن تربية الذوق هى أهم شيء . حيثما تدخلت القيم فكرية كانت أم جمالية أم أخلاقية . والأحكام المباشرة نسبيا والتي نسميها كياسة أو تلك التي نطلق عليها اسم الجِدس ، لانسبق البحث التأملى بل هى الرصيد الناجم عن تكرار التجارب التي نفكر فيها . إن الذوق المرهف هو فى نفس الوقت ثمرة وجزء المزاولة المستمرة للتفكير . يقولون : لاشماعة فى الأذواق ، ونقول : الأذواق هى الشيء الوحيد الجدير بالتشاحن إذا قصدنا بالمشاحة المناقشة التي تتطلب البحث التأملى . فالذوق إذا أخذناه على أفضل معانيه ثمرة الخبرة التي تجمعت للحكم على التقدير البصير للقيمة الحقيقية للمجوبات والمتع . فلن نجد شيئا تتجلى فيه شخصية المرء على التمام كما تتجلى فى الأمور التي يقدر أنها جديرة بالتمتع والطلب . ومثل هذه الأحكام هى البديل الوحيد لسيطرة الاعتقاد الناشئ عن الدافع الشخصى

أو الاتفاق أو العادة العمياء أو هوى النفس . إن تكوين حكم أو ذوق حسن مهذب فَمَّال بالنسبة لما نُعْجِب به جمالياً ونقبله فكراً ونستحسنه أخلاقياً هو أعظم مهمة تتطلبها أحداث الخبرة من البشر .

إن القضايا عما هو واقع أو عما نحبها لها قيمة أداتية في بلوغنا أحكام القيمة بمقدار ما نتم النظر في شروط وعواقب ما نحب . وهذه القضايا في ذاتها ليس لها دعاوى ، ولا تُفرض مطالب على الاتجاهات والأفعال المستقبلية ، ولا تزعم أى سلطان للتوجيه . فإذا كان أحدنا يحب شيئاً فهو يحبه ، وهذه مسألة لا يمكن التنازع فيها - ولو أنه ليس من السهل تقرير « ما » الذى نحب ، كما يزعم غالباً .

والحكم على ما يجب أن نطلبه ونتمتع به هو من جهة أخرى دعوى بالنسبة للعمل في المستقبل ، إذ له صفة شرعية لا مجرد صفة واقعة . ومن المألوف في الخبرة أن المحبوبات والمتع متعددة الأنواع ، وأن كثيراً منها تستهجنها الأحكام التأملية . والمتعة تبرر نفسها وترتدى ثوباً عقلياً فتخلق بذلك ميلاً لتقرير أن الشيء المستمتع به قيمةٌ من القيم ؛ وهذا التقرير بصحة الشيء يضيف إليه سلطاناً . فهذا قرار بأن للشيء حقاً في الوجود ، ومن ثمَّ له دعوى للعمل حتى يستمر في الوجود .

وقد يمكن أن نخصى أكثر من ذلك في الموازنة بين منزلة نظرية القيم ونظرية الأفكار عن الأشياء الطبيعية قبل نشأة البحث التجريبي . ذلك أن النظرية الحسية عن أصل الأفكار ومعاييرها بعثت بطريق رد الفعل النظرية « الترنسندنتالية » عن أولية الأفكار . لأن النظرية الحسية فشلت تماماً في تفسير الترابط الموضوعي بين الأشياء الملاحظة وما فيها من ترتيب وانتظام . كذلك أى مذهب يطابق بين مجرد محبة الشيء وبين قيمة الشيء المحبوب ، فإنه يفشل في توجيه السلوك حين يكون التوجيه مطلوباً ليقرر من تلقاء نفسه وجود قيم أزلية في الوجود ، هذه القيم هي معايير

جميع الأحكام والأهداف الواجبة لكل سلوك . إننا بغير استخدام التفكير العملياني نتأرجح بين نظرية تعزل موضوعية أحكام القيمة لإقناؤها من الخبرة والطبيعة ، وبين نظرية أخرى تريد أن تنقذ الوجود المحسوس لتلك الأحكام وما لها من أهمية إنسانية فتردها إلى مجرد تقرير يعبر عن مشاعرنا .

فلن يجرؤ أخلص أنصار القائلين بأن المتعة والقيمة حقيقتان متكافئتان على القول بأننا وقد أحيينا مرةً شيئاً من الأشياء فلا بد أن نمضى في محبته ؛ وأنصار هذه الفكرة مضطرون إلى إضافة القول بتربية بعض الأذواق . وليس ثمة أساس من الناحية المنطقية لإضافة فكرة تربية الذوق ، فالمحبة هي المحبة ، ومحبة شيء خيرٌ كمحبة شيء آخر . ولو كانت المتع هي القيمة فلن يستطيع حكم القيمة تنظيم الصورة التي تنتجها المحبة ، بل هو لا يستطيع تنظيم شروطه نفسها . فالرغبة والفرغ والعمل تبعاً لذلك تُترك بغير إرشاد ، مع أن مسألة تنظيم تكوينها هي المشكلة القصوى في الحياة العملية . صفوة القول ، القيم قد ترتبط بالطبع بالمحبة ، ولكنها لن ترتبط بكل محبة ؛ بل فقط بتلك التي وافق الحكم عليها بعد فحص العلاقة التي يعتمد عليها الشيء المحبوب . أما المحبة العابرة فهي محبة تحصل دون علم كيف حصلت ولا لأى غرض . فالفرق بين هذه المحبة وبين المحبة التي نسعى وراءها بسبب الحكم بجدارة الحصول عليها والكفاح في سبيلها يُصوّر الفرق بين المتع العارضة والمتع التي لها قيمة ، ومن ثمّ لها حق في توجيهنا وسلوكنا .

مهما يكن من شيء فالنظرية العقلية البديلة لا تمدنا بالهداية التي من أجلها نلجأ إلى المعايير الأزلية الثابتة . ولن يجد العالم أى معونة في تحديد الحقيقة المرجحة لبعض النظريات المقترحة بموازتها بمقياس من حق مطلق ووجود ثابت ، بل عليه أن يعتمد على عمليات محدودة في ظل شروط محدودة ، أى على منهج . فقد يصعب علينا تصوّر

مهندس يستعين في تشييد بناء بمثل أعلى عام ، ولو أننا قد نفهم أنه يصوغ مثلاً أعلى على أساس المعرفة بالشروط والحاجات الواقعة بالفعل . ولا كذلك مثال الجلال الكامل في وجود سابق بمسطيح أن يوجه الرسام في تصوير أثر فني خاص . وفي الأخلاق لا يبدو أن الكمال المطلق أكثر من تشخيص معمم للاعتراف بأن ثمة خيراً يجب طلبه والتزاماً يجب التقيد به ، وكلاهما من الأمور المحسوسة . وليس النقص في هذا الصدد مجرد مسألة سلبية . إن البحث في التاريخ سيكشف فيما أعتقد أن هذه النظم البعيدة العامة عن القيمة لها بالفعل مضمون فيه من التحديد والقرب من المواقف المحسوسة ما يجعله إنما يقدم الهداية في السلوك بالتمسك ببعض المؤسسات أو العقائد التي لها شيوع اجتماعي سابق . وبذلك تظهر بحياة محسوسة بصيانة البحث من بعض المعايير المسلمة التي لعلها أصبحت بالية وفي حاجة إلى النقد .

وعند ما تعجز نظريات القيم عن تقديم المعونة الفكرية لصياغة الأفكار والاعتقادات عن القيم المناسبة لتوجيه السلوك ، فينبغي أن يُملأ هذا الفراغ بوسائل أخرى . فإذا غاب المنهج البصير ، فهناك التحيز ، وضغط الظروف المباشرة ، والمصلحة الشخصية ، ومصصلحة الطبقة ، والعرف ، والمؤسسات التي نشأت عرضاً في التاريخ الماضي ؛ وهذه كلها « ليست » غائبة ، وهي تميل إلى أن تتخذ مكان العقل البصير . وهكذا ينتهي بنا الأمر إلى قضيتنا الأساسية : أحكام القيمة هي أحكام عن شروط الأشياء الجربة ونتائجها ، أحكام عما يجب أن ينظم تكوين رغباتنا ومحبوباتنا وتمتعنا . لأن أي شيء يقرر مصير تكوينها سيحدد الطريق الأسامي لسلوكنا الشخصي والاجتماعي .

فإن قيل إنه ينبني صياغة أحكامنا بالنسبة لما له قيمة ناظرين إلى ارتباط ما هو موجود بما نحبه وتمتع به فليس الجواب عسيراً . فما دنا بعيدين عن شيك . هذا

البحث فالتع (أو القيم إن شئنا استعمال هذا الاصطلاح) عارضة؛ إنها تُعطى بالطبيعة ولا تُبنى بالصناعة. وهي كالأشياء الطبيعية في وجودها الكيفي إنما تقدم في الغالب مادة العمل في الطريق العقول. إنَّ الشعور بخير أو حُسن أمرٍ بعيدٍ عن الخير في الواقع، كما يتعد الشعور بالأشياء التي تتصورها فكراً أنها كذا وكذا عما هي عليه هذه الأشياء بالفعل. فالاعتراف بأنَّ حقيقة الأشياء الطبيعية لا يمكن أن نبلغها إلا بأعظم عناية في اختيار العمليات الموجهة وترتيبها، ثم افتراض أن القيم يمكن تحديدها حقاً بمجرد المحبة، مما يبدو أنه يتركنا في وضع لا يصدق. إنَّ جميع مشكلات الحياة الجدية ترجع إلى هذه الصعوبة الحقيقية وهي تكوين حكم عن قيم الموقف، أي إنها ترجع إلى الصراع بين الخيرات. والدجاطيقية فقط هي التي يمكن أن نفترض أن النزاع الأخلاقي الجدى هو بين شيء من الواضح قُبْحُه وشيء آخر من المعروف حُسْنُه، وأن اللايقين يرجع بأكمله إلى إرادة الشخص الذي يختار. ومعظم التنازع الذي يتصف بالأهمية تنازعٌ لا بين الخير والشر، بل بين الأمور المرضية أو التي أرضتنا. وإذا افترضنا أننا يمكن أن نضع سلماً للقيم بوجه عام يكون أشبه بلبنتٍ ترتب فيهِ القيم بحسب منزلتها الصاعدة أو الهابطة، فكأننا نعتزف بعجزنا عن صياغة الأحكام البصيرة في المحسوس. أو أننا نعظم الاختيار والهوى المألوفين ونخضع عليهما منزلة من التقدير.

وبدليل تعريف الأمور التي ترضينا وتصنيفها وتنظيمها كما تحدث، هو الحكم عليها بوساطة العلاقات القائمة في أساس حدوثها. فإذا عرفنا الشروط القائمة في أساس فعل المحبة والرغبة والمتعة نكون في موضع نعرف فيه عواقب ذلك الفعل والفرق بين المرغوب فيه والجدير بالرغبة، بين ما يعجبنا والجدير بإعجابنا، يصبح فعلاً عند هذه النقطة بالذات. تأمل الفرق بين هذه القضية: «أكلت هذا الشيء» وبين هذا

معرفةنا بهم ، فلا مناص إذن من أن تختلف المعرفة الحقيقية بالإنسان والمجتمع. تختلفاً عظيماً عن المعرفة الطبيعية .

ولكن هذا الفرق ليس سبباً في إجراء هذا التمييز الحاسم بين هذين الضربين من المعرفة ؛ ولا يفسر العلة في أننا لا نستخدم المنهج التجريبي في تكوين أفكارنا ومعتقداتنا عن أمور الإنسان في علاقاته الاجتماعية المميزة له إلا استخداماً يسيراً . والأديان والفلسفات مشنولة بعض الشيء عن هذا الفصل ، إذ شيدت تمييزاً بين مجال أضيّق من العلاقات وبين مجالٍ أوسع وأكمل ، وجعلت الفرق بينهما فرقاً في النوع ، نفى أن أحدهما مادي والآخر عقلي وأخلاقي ، ثم تصدت لحل مشقة إشاعة الاعتقاد في ضرورة هذا التقسيم ، وبثّ ازدراء ما هو مادي على أنه شيء أدنى نوعاً في طبيعته الباطنة ومنزلته . هذا ولما كانت الفلسفات الشكلية تعرى مع الزمن عن مضموناتها الفنية الوطيدة التي تتبخّر عنها ولا يبقى لها إلا صورة هزيلة أكثر قدرة على الحياة ، فإنها تنفذ إلى عقول أولئك الذين لا يعرفون من صورها الأصلية شيئاً ، حتى إذا شاعت هذه الصور الهزيلة وتركزت في عقل الجمهور كوّنت روااسب من الظنون تتعدل ببطء وعسر شديدين .

أى فرق كان يحدث لفن السلوك الشخصى والاجتماعى لو اصططنا النظرية والتجريبية لا على أنها مجرد نظرية فقط ، بل على أنها جزء من اتجاهات العادة العاملة عند كل منا ؟ قد يكون من المستحيل - حتى إذا ترك لنا الوقت الكافى - أن نجيب عن السؤال بتفصيل تام ، كما لا يستطيع أحد التنبؤ مقدماً بنتائج اصطناع المنهج التجريبي على المعرفة . حقا من طبيعة المنهج أن يحاول الناس تطبيقه ، ولكن ثمة خطوطاً متميزة من الفروق يمكن وضعها في حدود طاقتنا من الوقت .

فالتغير من تكوين أفكار القيمة وأحكامها على أساس التطابق مع

تتمتع بها فعلاً على أنها خير . فإذا وجدنا الشيء جديراً بالمتعة فهو متعة « زائدة » ،
إن صح هذا التعبير . وقد رأينا أنه من التناقض اتخاذ الشيء العلمي مضافاً للشيء
المدرَك أو بديلاً عنه ، مادام الشيء العلمي متوسطاً بين المواقف المتسكوك فيها
والمستقرة ، وبين المواقف المحرَّبة في شروط ذات توجيه أعظم . كذلك الحكم على قيمة
شيء منجرباً به أداة لتقديره حين يتحقق . ولكن القول بأن كل شيء يتفق أنه يرضينا له
دعوى كأي شيء آخر في أن يكون قيمة ، أشبه بقولنا إن أي شيء ندركه له نفس
قوة المعرفة كأي شيء آخر . حقاً لا معرفة بغير إدراك ، ولكن الأشياء المدركة
لا تُعرف إلا حين تحدّد كنتائج لعمليات رابطة . كذلك لا قيمة إلا حيث يكون
إرضاء ، ولكن لا بد من تحقيق شروط معينة ليتحول الإرضاء إلى قيمة .

وسياتى يوم نتعجب فيه كيف أننا نحن أبناء هذا العصر لا بد لنا أن نركب
كثيراً من المشقة كي نضبط بكل وسيلة تكوين الآراء عن الأمور الطبيعية حتى
ما كان منها بعيداً كل البعد عن اهتمام الإنسان ، ومع ذلك نرضى بمعتقدات كيفما
اتفقت عن صفات الأشياء التي تنظم أعقق أمورنا ؛ وأتأدق النظر في المناهج التي
تكون الآراء عن الأشياء الطبيعية ، ونكون دجماطيين أو خاضعين بالشروط
المباشرة في صوغ تلك الآراء عن القيم . وثمة فكرة سائدة ضمناً إن لم تكن صراحة
تذهب إلى أن القيم معروفة جيداً من قبل ، وأن ما ينقصنا هو حث الإرادة على
ترتيبها من حيث ترتيب منازلها . الواقع أن أعظم نقص ليس في إرادة فعل الخير
المعروف من قبل ، بل إرادة معرفة ماهي عليه .

إن إمكان إجراء شيء من التنظيم لحصول المتع ذوات القيمة ليس حلماً من
الأحلام . لأن تحقيق هذا الإمكان يتمثل بشكل واضح في صناعات الحياة الصناعية
وفنونها ، نغنى إلى حد محدود . فقد طلب الناس الحرارة والضوء وسرعة الانتقال

أكثر مما تقدمه لنا الطبيعة من تلقاء نفسها . واستطعنا بلوغ هذه الأمور لا بامتداح التمتع بهذه الأشياء وتعليم الرغبة فيها ، بل بدراسة شروط ظهورها ؛ فلما حصلنا على المعرفة بالعلاقات القائمة في أساسها تبع ذلك القدرة على إنتاجها ، ونشأت المتعة عن ذلك بطبيعة الحال . والقول بأن التمتع بهذه الأشياء كخيرات لا يضمن أنها لا تجلب معها سوى الخير قصة قديمة . فكما قال أفلاطون قد يعرف الطبيب فن الشفاء ، وألخطيب فن الإقناع ، ولكن المعرفة اللاحقة لذلك ، نعى هل الأفضل للمرء أن يشفى أو يسلم قياده لرأى الخطيب ، من المسائل التي تظل بغير حل . وهنا يظهر الفرق بين القيم التقليدية المتعارف عليها . والتي تسمى قيم الفنون الدنيا ، وبين القيم العليا الخاصة بالفنون الإنسانية الحقة .

أما النوع الأول من القيم فلا يزعم أحد إمكان الحصول عليه دون معرفة عملية محدودة . ومن الواضح كذلك فيما يختص بها أن الدرجة التي تقدرها بها تقاس بالمشقة التي تعانها في توجيه شروط حدوثها . وأما النوع الثاني من القيم ، فالمفروض أن أى مفكر أمين لا يمكن أن يشك في حقيقة أمرها ، إذ وضوحها لا ريب فيه عن طريق الروحي أو الضمير أو تعليم المعلمين . وبدلاً من التصرف على أساسها من حيث إننا نأخذها مقياساً لمدى ما تكون فيه الأشياء قيماً بالنسبة لنا ، فن المقروض أن الصعوبة هي في إغراء الناس بالعمل بمقتضى ما يعرفون من قوتل أنه خير . وتعد المعرفة بالشروط والنتائج كأنها لا شأن لها بالحكم على ما له قيمة جذبية ولو أن تلك المعرفة نافعة عملياً في تبصيرنا حين نحاول التحقيق بالفعل . ويترتب على ذلك وجود قيم مما يسلم الناس بها عادة أنها من نوع فنى ، وتخضع لقدر مناسب من التوجيه ، على حين أن تلك التي نسميها عالية واجبة تتقاذفها أمواج الهوى والعرف والسلطان المتعسف .

وهذا التمييز بين ضربين من القيم: أحدها أعلى والآخر أدنى يحتاج منا إلى نظر. لم هذا التمييز الحاسم في الخيرات فيكون بعضها طبيعيا ماديا والآخر مثاليا روحيا؟ هذا السؤال يضرب ثنائية ما هو مادي وما هو مثالي في الصميم. الواقع ليس معنى أننا نصف شيئا بأنه مادة أو مادي أننا نخط من قدره، بل معناه أنه إذا كان وصفنا مطبقا تطبيقا صحيحا، فنحن نبين أن الشيء المذكور شرط أو سبيل لوجود شيء آخر. وأن ازدراء الوسائل الفعالة مرادف عمليا للخط من شأن الأشياء التي نصفها بعبارة المدح بأنها مثالية وروحية. وهذان الاصطلاحان إن كان لهما أي تطبيق محسوس يدلان على استحسان بلوغ الشروط إلى التمام وتحقيق الوسائل. إن الفصل الحاسم بين الخير المادي والثالثي يحرم المثالي من دعائم التأييد الفعال على حين يفتح الباب للنظر إلى الأمور التي يجب استخدامها كوسائل على أنها غايات في ذاتها. وبعد فما دام الناس لا يمكن أن يعيشوا بغير أن يظفروا ببعض أسباب الحصول على مثل هذه الأمور كالصحة والثروة فينظرون إلى هذه الأمور على أنها قيم وغايات منعزلة، اللهم إلا إذا عدوها أجزاء مكونة للخيرات التي تظن عالية قصى.

إن العلاقات التي تحدد وقوع ما يجربه الناس وبخاصة إذا أنزلنا في الاعتبار الروابط الاجتماعية، أوسع وأعمق من التي تحدد الحوادث التي نسميها طبيعية. وهذه الحوادث الطبيعية ثمرة عمليات مختارة محدودة. وهذا هو السر في أن معرفتنا بأمر بعيدة كالنجوم أفضل من معرفتنا بأبداننا وعقولنا. ولكننا ننسى هذا العبد الذي لا يحصى من الأمور التي نجعلها عن النجوم، أو قل إن ما نسميه نجما هو نفسه ثمرة حذف مقصود لمعظم الصفات المتعلقة بكائن موجود بالفعل. إن مقدار المعرفة التي نملكها عن النجوم لا تبدو عظيمة جدا أو هامة جدا إذا طبقت على البشر لتتنوع

الحكم : « هذا الشيء صالح أن يؤكل » تجد أن القضية الأولى لا تتطلب تدخل معرفة أى علاقة سوى تلك العلاقة المذكورة ، على حين أننا لا نستطيع أن نحكم بصلاحيه أى شيء أن يؤكل إلا حين نملك من المعرفة بتفاعلاته مع غيره من الأشياء ما يمكننا من التنبؤ بتأثيره المحتمل عندما يتناوله السكان الحي ويحدث فيه آثاره .

فإن نزع إمكان معرفة أى شيء منعزلاً عن علاقاته بغيره من الأشياء ، كأننا نطابق بين المعرفة وبين مجرد وجود شيء أمام الإدراك أو فى الشعور ، وبذلك نفقد المفتاح الذى يهديننا إلى الخصائص المميزة للشيء من جهة أنه شيء معروف . ومن العبث - إن لم يكن من السخف - أن نفترض أن الصفة الحاضرة مباشرة تكوّن جميع الشيء الذى يقدم هذه الصفة ، لأنها لا تكوّن الشيء عندما تكون الصفة هى الحرارة أو السيولة أو الثقل ، ولا تكوّنّه عندما تكون لذة أو متعة . مرة أخرى مثل هذه الصفات هى نتائج وغايات ، بمعنى أنها نهاية عمليات تتطلب ارتباطات قائمة على السببية . إنها شيء علينا أن نفحص عنه ، وأمور نتحدثنا للبحث والحكم . وكلما ازداد ماتينيه من الارتباطات والتفاعلات ازدادت معرفتنا بالشيء المعروض . والتفكير هو البحث عن هذه الارتباطات . فالحرارة التى نجربها نتيجة عمليات موجهة لها معنى يختلف تماماً عن الحرارة التى نجربها عرضاً دون معرفة بكيفية حدوثها . وهذا صحيح كذلك عن المتع . فالمتع التى تنشأ من سلوكٍ موجه ببصيرة تنفذ إلى العلاقات ، لها معنى وصحة يرجعان إلى الطريقة التى جربنا بها تلك المتع ، والتى لا نندم عليها لأنها لا تولد عواقب ممريرة . بل إننا فى قلب المتعة المباشرة نجد معنى من الصحة والسلطة يعمق المتعة . وهناك ما يدعو إلى استمرار الشيء ذى القيمة بما يختلف تماماً عن مجرد الشوق لاستمرار الشعور بالمتعة .

وهذا الذى قررناه أبعد ما يكون عن القول بوجود قيم منفصلة عن الأشياء التى

موضوعات سابقة ، إلى تكوين موضوعات متعة توجهها المعرفة بالعواقب هو تغير من التلفت إلى الماضي نحو النظر إلى المستقبل . لست أزمع الآن أنه لا أهمية لتجارب الماضي الشخصية والاجتماعية ، إذ بدونها لن تتمكن من تصور أى أفكار مهما تكن عن الشروط التي بمقتضاها تتمتع بالأشياء ، ولا تصور أى قيمة لعواقب تقديرها والرغبة فيها . والتجارب الماضية مهمة في مدنا بالأدوات الفكرية التي نحكم بها على هذه المسائل بالذات ، فهي آلات لا غايات . وتقليب النظر فيما أحييناه واستمتعنا به ضرورى ، ولكن هذا النظر لا يجربنا عن الأشياء أى « قيمة » لها إلا إذا كانت هذه المتع ذاتها موجهة بالتأمل ، أو نكون قد كوننا أفضل حكم ممكن على ما أفضى بنا إلى محبة هذا الضرب من الأشياء . وما الذى ترتب على محبتنا له .

لنا إذن نقول بالانصراف عن المتع المجربة في الماضي وعن استعادتها في صفحة الذاكرة ، ولكننا نتمسك بالانصراف عن الفكرة القائلة بأنها الفصل في اختيار الأشياء التي تتمتع بها في المستقبل . ونحن نجد القيص في الوقت الحاضر مستمداً من الماضي ، ولو أن هناك طرقاً شتى لتأويل ما له سلطة في الماضي . ومنذ الناحية الاسمية لا نزاع أن أعظم المفاهيم أثراً هو ذلك الوعى الذى نزل في زمن مضى ، أو تلك الحياة الكاملة التي كان يعيشها الإنسان . والاعتماد على الماضي وعلى المؤسسات التي نشأت في الماضي ، وبخاصة في القانون ، وعلى قواعد الأخلاق التي وصلت إلينا خلال العرق غير المحص ، وعلى التقاليد التي لم تخضع للنقد ، كل أولئك صور أخرى من الاعتماد . لنا نزع الآن أن نولى ظهورنا التقاليد والمؤسسات المتوارثة ، لأن مجرد الانفصال عنها يفضى ولا ريب إلى فوضى . ومع ذلك فليس ثمة خطر من مثل هذا الانفصال ، لأن الإنسان مطبوع على

المحافظة الجامدة ، إنْ بنظرته أو بتربيته ، بحيث لا يخرج بفكرة هذا الخطر من القوة إلى الفعل . أمّا الخطر الحقيقي فهو أن تحدث قوة الظروف الجديدة انهياراً خارجياً وميكانيكياً ، وهذا الخطر قائم على الدوام . بل يزيد حدةً ولا يخفّ بنزعة المحافظة التي تؤكد كفاية المعايير القديمة لمواجهة الظروف الجديدة . ما نحن في حاجة إليه هو الفحص البصير للنتائج الناجمة فعلاً عن المؤسسات والتقاليد المتوارثة لننظر بعين الاعتبار إلى الطرق التي يمكن تعديلها بها عن قصدٍ لصالح ما يتولد من نتائج مختلفة .

وهذا هو المعنى الهام لنقل المنهج التجريبي من الميدان الفني للخبرة الطبيعية إلى الميدان الأوسع للحياة الإنسانية . فنحن نتق بهذا المنهج في تكوين معتقداتنا عن الأمور التي ليست لها صلة مباشرة بالحياة الإنسانية . ولكننا لا نتق به في الأمور الأخلاقية والسياسية والاقتصادية . وفي الفنون الجميلة توجد دلائل كثيرة على حدوث تغيير . وقد كان مثل هذا التغيير في الماضي نذيراً ومبشراً بتغييرات في الاتجاهات الإنسانية الأخرى . ولكن بوجه عام تعد فكرة اصطناع المنهج التجريبي في الشؤون الاجتماعية وفي الأمور التي يُظن أنها أدوم قيمة وأعلاها عند معظم الناس نزولاً عن جميع المعايير وكل سلطة مُنظمة . ولكن من جهة المبدأ لا يعنى المنهج التجريبي الفعل العشوائي الذي يجرى بلا هدف ، بل يدل على التوجيه بالأفكار والمعرفة . والمسألة المعروضة الآن هي مسألة عملية : هل توجد الأفكار والمعرفة التي تسمح للمنهج التجريبي أن يستخدم استخداماً فعّالاً في المصالح والشؤون الاجتماعية ؟

ومن أين يأتي التنظيم إذا نزلنا عن القيم المألوفة العزيزة علينا من الماضي باعتبار أنها معاييرنا المرشدة لنا ؟ يأتي بوجه عام من مكتشفات العلوم الطبيعية . ذلك أن أحد

آثار الفصل بين المعرفة والعمل هو حرمان المعرفة العلمية من فائدتها الخاصة بها كمرشد للسلوك - اللهم إلا في تلك الميادين الفنية التي أنزلت إلى درجة أدنى. ولا شك في أنَّ تَعَمُّدَ الظروف التي تقوم عليها الأمور ذات القيمة الإنسانية الحرة عقبةٌ كَوُودٌ ، ومن التفاؤل الشديد الزعم بأننا نملك اليوم من المعرفة ذات الطراز العلمي ما يكفي بأن يُيسَّرَ لنا تنظيم أحكامنا عن القيمة على نطاق واسع . ومع ذلك فعندنا من المعرفة أكثر مما نحاول استخدامه ، وإلى أن نمضى في محاولتنا بطريقة أكثر تنظيماً فلن نعرف ماهي الفجوات الهامة التي تنقص من علومنا ناظرين إليها من جهة فائدتها الخلقية والخيرة .

ذلك أن فلاسفة الأخلاق يرسمون عادةً خطاً فاصلاً بين ميدان العلوم الطبيعية وبين السلوك الذي نعده أخلاقياً . ولكن الأخلاق التي تصوغ أحكامها القيمة على أساس العواقب يجب أن تعتمد بطريقة أوثق على نتائج العلم . لأن المعرفة بالعلاقات بين التغيرات معرفةً تمكننا من ربط الأشياء كأسباب ومسببات هي العلم . أما هذا المجال الضيق الذي يَحْصُرُ فيه غالباً فلاسفة الأخلاق الأخلاق ، حين يمزلون بعض أنواع السلوك على أنها فاضلة أو مردولة من آفاق السلوك الواسعة تلك تعنى بالصحة والقوة والمهنة والتعليم ، وبسائر الأمور التي تتطلب الرغبة والحبة ، تقول: هذا المجال الضيق يدفعنا إلى الاستمرار عادةً استبعاد موضوع العلم الطبيعي من القيام بدور في تكوين المعايير والمثل الأخلاقية . وهذا الموقف نفسه يعمل في الاتجاه الآخر ليحفظ بالعلم الطبيعي نوعاً من التخصص الفني ، وإنه ليعمل بغير وعى على قصر استخدامه على مجالات يمكن أن يتحول فيها إلى خدمة أغراض شخصية أو مصلحة طبقة ، كما هي الحال في الحرب والتجارة .

و فرق كبير آخر يحدث من تطبيق العادة التجريبية على جميع الأمور العملية هو أن هذا التطبيق يقتلع جذور ما يسمى غالباً باسم الذاتية subjectivism ، وهو مذهب من الأفضل أن يسمى بالأناية egoism . والاتجاه الذاتى أوسع انتشاراً مما يؤخذ عن الفلاسفة التى تتصف بهذا المذهب . فهى شائعة فى الفلاسفة الواقعية شيوعها فى أى فلسفة أخرى ؛ ولعابها أكثر شيوعاً ، ولو أنها تخفى عن أنظار أصحاب هذه الفلاسفات تحت ستار توفير القيم المطلقة والتمتع بها . ذلك أن وضع معيار الفكر والمعرفة فى وجود سابق يستلزم أن فكرنا لا يميز ماهو هام فى الحقيقة ، وعندئذ لا يُؤثر ذلك إلا فى اتجاهنا نحوها .

هذا التأكيد المستمر الذى نلقيه على التغيير الحاصل فى أنفسنا بدلاً من تغيير العالم الذى نعيش فيه ، هو فيما يبدو لى جوهر النقد الذى يُمترض به على مذهب الذاتية ، ذلك الذى تعلق أثره حتى بالمذهب الحقيقى realism عند أفلاطون^(١) ، وما يسوده من إلحاح على التغيير الحاصل داخل الذهن يتأمل عالم الماهيات ، ومن ازدراء العمل باعتبار أنه أمر عابر وليس إلا شيئاً رخيصاً - نزولاً على ضرورات الوجود المادى . إن جميع النظريات التى تضع تحويل « عين النفس » مكان تحويل الأشياء الطبيعية والاجتماعية التى تعدل المصالح المجربة بالفعل ، هى نظريات تراجع وهرب من الوجود - وهذا التراجع نحو الذات هو صميم مذاهب الأناية الشخصية . ولعل أبرز مثال على ذلك هو الحياة الآخرة التى نجدها فى الأديان التى تهتم قبل كل شىء بخلاص النفس الفردية . ولكن الحياة الآخرة موجودة كذلك فى مذاهب الزهد وفى كل عزلة فى الأبراج العاجية .

(١) المشهور أن مذهب أفلاطون هو المثالية ، أى أن المثل هى الحقيقة عنده ، ولكن بعض المؤرخين يصفون مذهبه بأنه الحقيقية - أى الرىالزم - من جهة أن المثل وجوداً حقيقياً فى الخارج . [المترجم] .

ليس معنى ذلك أنَّ تغيير الاتجاه الشخصي ، أنَّ التغيير في ميل « الذات » ، ليس عظيم الأهمية . على العكس فإن مثل هذا التغيير داخل في أى محاولة لتعديل شروط البيئة . ولكن هناك فرقاً بين تغيّر في النفس نزرعه ونقدره كغاية ، وتغيير هو وسيلة لتعديل الشروط الموضوعية عن طريق الفعل . إن الاعتقاد الأرسطي الذى ساد فى العصر الوسيط من أن أسمى نعمة توجد فى الظفر عن طريق التأمل بالوجود المطلق ممثلاً أعلى يجذب إليه أنواعاً معينة من العقول ، ويبعث ضرباً رفيعاً من المتعة . إنه مذهب يلائم أولئك الذين ييأسون من الجهد الذى يتطلبه خنق عالم أفضل قائم على الخبرة اليومية . وهو بصرف النظر عن علاقته باللاهوت مذهب لا بد أن يرجع حين تبلغ الظروف الاجتماعية من الاضطراب ما يجعل العمل القائم بالفعل يبدو بتغير أمل . ولكن الذاتية الشديدة التمييز للفكر الحديث إذا وازنا بينها وبين الذاتية القديمة ، فهى إمّا تطور عن المذهب القديم فى ضوء ظروف جديدة أودات أهمية فنية فقط . وقد ظفرت صيغة المذهب فى العصر الوسيط بتأييد فعال من مؤسسة اجتماعية كبيرة يستطيع بها الإنسان أن يبلغ هذه الحالة الذهنية التى تعدّه للمتعة القصوى بالوجود الأزلى . كان لذلك المذهب صلاية وعمق تنقدها النظريات الحديثة التى إنما تبلغ النتيجة بإجراءات عاطفية أو تأملية أو بأى طريقة لا تتطلب تغييراً فى الوجود الموضوعى كى يجعل الأشياء القيّمة أكثر ضماناً من الناحية التجريبية .

ومن العسير أن نعرف بالتفصيل طبيعة الثورة التى قد تحدث فى ميدان القيم حين نقل إليه المبدأ القائم الآن فى أساس مزاوله العلم . ونحن إن حاولنا ذلك لا تهكنا حرمة المبدأ الأساسى الذى نعتنقه من أننا لا نعرف إلا بعد الفعل وفى ضوء عواقب ثمره الفعل . ولكن مما لا ريب فيه أن ذلك يحقّق انتقالاً فى الانتباه والنشاط من الذاتى إلى الموضوعى . فسينظر الناس إلى أنفسهم على أنهم وسطاء لا غايات .

والغايات نجدها في المتعة الجبرية لثمار النشاط المعدل . وبمقدار ما تمثل ذاتية الفكر الحديث كشفاً عن الدور الذي تلعبه الاستجابات الشخصية - عضويةً ومكتسبةً - في الإنتاج المسبب لصفات الأشياء وقيمها ، فهذه الذاتية تدل على إمكان كسب مؤكد ، إذ تجعلنا نملك بعض الشروط التي توجه حدوث الأشياء الجبرية فتمدنا لذلك بأداة للتنظيم . وما يبعث على القلق هذا الإنكار الشائع من أن الأشياء كما تجربها ونحس بها وتمتع بها تتوقف بأى شكل على التفاعل مع أنفسنا . ويرجع خطأ المذاهب التي بحثت في الدور الذي تلعبه الاستجابات الشخصية في تحديد ما يدرك ويتمتع به ، إما إلى تجسيم هذا العامل في التحديد بحيث يكون الشرط الوحيد (كما هي الحال في المثالية الشخصية) ؛ وإما إلى النظر إليه كغاية لا كما هي الحال في كل معرفة كأداة في توجيه أفعال أخرى .

وتغير ثالث هام ينشأ عن نقل المنهج التجريبي من الطبيعيات إلى الإنسان يختص بأثر المعايير والمبادئ والقواعد ، التي يعترف بها هي وجميع العقائد والمذاهب عن الخير والمصالح كتفروض نتيجة هذا النقل . فبدلاً من أن تكون ثابتةً ثباتاً جامداً تُبحث على أنها أدوات فكرية يجب أن تختبر وتؤيد - وتعديل - عن طريق النتائج الحاصلة من العمل بها . ستفقد كل ادعاء بالغائية - وهي المنبع البعيد للدعماطيقية . وما يبعث على الغرابة والحزن في آن واحد أن كثيراً من طاقة الإنسان قد تبددت (في الدفاع بأسلحة مادية وروحية) عن حقيقة العقائد الدينية والأخلاقية والسياسية ، بالإضافة إلى ما أنفق من جهود لتبين صدق العقائد باختبارها عن طريق العمل . وهذا التغيير قديقضى على التزمّت والتعصب اللذين يواجها الفكر القائل بأن الاعتقادات والأحكام قادرة على بلوغ الحق والسلطة الموجودين بالفطرة ؛ ونعني « بالفطرة » أن (٢٠ - البحث عن اليقين)

تكون مستقلة عما تُفنى إليه حين تستخدم كبادئ موجبة . ولا يدل التعديل فقط على أن الناس مَنولون عما يفعلونه بمقتضى ما يملكون باعتقاده ، لأن هذا مذهب قديم ، ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك . فأى اعتقاد من حيث هو كذلك امتحاني فرضي ، وليس مجرد شيء نعمل بمقتضاه ، بل يجب أن يصاغ بالرجوع إلى وظيفته كمرشد للفعل . ويترتب على ذلك أن الاعتقاد يجب أن يكون آخر شيء في الدنيا نأخذ خبط عشواء ثم نتعلق به التعلق الشديد . فإذا فهم على أنه أداة ، وأداة فقط ، على أنه سبيل إلى التوجيه ، فعندئذ ستوجه العناية الدقيقة إلى تكوينه كما توجه الآن إلى صنع آلات الضبط والتحديد في الميادين التكنولوجية . وبدلاً من أن يفخر الناس بقبول الاعتقادات والمبادئ والإقرار بها على أساس من الولاء لها ، سيخجلون من هذا الإجراء كما يخجلون الآن من التسليم بنظرية علمية احتراماً لنيوتن أو هسهولتز أو أى عالم آخر دون اعتبار الأدلة المؤيدة لها .

ولنترك بحث هذا الأمر جانباً .

ثم نسأل : ألا يوجد شيء من الغرابة في أن يعتبر الناس الولاء للقوانين ، والمبادئ ، والمعايير ، والمثل العليا فضيلة فطرية يلتزمون بها باسم العدل ؟ إن ذلك كما لو أنهم يعوضون عن إحساسهم الباطن بالضعف بشدة وعمق التعلق بالولاء . إن القانون الأخلاقي كالقانون الطبيعي ليس شيئاً تنق فيه وتتعلق به في جميع الظروف ؛ إنه صيغة للطريقة التي نستجيب بها حين تُعرض علينا ظروف خاصة ، وتختبر سلامة القانون وسداده بما يحدث على مقتضاه . فدعواهُ أو سلطته تتوقف في نهاية الأمر على مقتضيات الموقف الذي نعالجه لاعلى طبيعته الباطنة ، كأى أداة تُشرف بمقدار ماتخدمه من حاجات . إن الفكرة القائلة بأن التمسك بالمعايير الخارجية عن الأشياء المجربة هو البديل الوحيد للفوضى وانعدام القانون كانت سائدة في العلم وقتاً ما ؛

ولكن المعرفة ما لبثت أن تقدمت بخطى ثابتة حين هجرت تلك الفكرة ،
واستخدمت حلولاً واختبارات داخل الأفعال والأشياء المحسوسة . فالاختبار القائم
على النتائج أضبط من ذلك الذى يعتمد على قواعد عامة ثابتة . أضف إلى ذلك أن
مثل هذا الاختبار يحقق تقدماً مستمراً ، لأننا حين نختبر أفعالاً جديدة نجرب نتائج
جديدة ، على حين أن ثبات المثل العليا والمعايير الأزلية هو في حد ذاته إنكارٌ
لإمكان النمو والتحسين .

إن التعديلات المتعددة التى قد تنجم عن اصطناع الطريقة التجريبية فى التفكير
فى الأمور الاجتماعية والإنسانية يمكن أن نلخصها فى قولنا : إنها ترفع « المهج
والوسائل » إلى مستوى من الأهمية كان مقصوراً فى الماضى على الغايات فقط . فقد
كانت الوسائل تعد وضعية ، وكان النافع يعتبر خبيساً . كان يُنظر إلى الوسائل على
أنها علاقات وضعية علينا أن نتحملها ، ولكننا فى صميم أنفسنا لانحرب بها . بل إنَّ
معنى لفظة « المثل العليا » نفسه يدل على هذا الطلاق الذى وقع بين الوسائل
والغايات . فالمثل العليا مما يُظن أنها بعيدةٌ عسيرةُ المنال ، وتبلغ من السمو والترفع
ما يجعلنا نزهها عن التحقيق . إنها تُلقى ظلاً من النفع فى إئارة « الأمل » ، ولكنها
لا تبعث ولا توجه السعى إلى التحقق فى الوجود الفعلى . إنها تُحوِّم بطريقة مبهمة على
مسرح الواقع ، وتلقى إليه بأشباح كانت تخص ذات يوم مملكةً من الحقيقة
الإلهية تحل حكماً على كل زاوية من زوايا الحياة .

ومن المستحيل علينا أن نقدر تقديراً مضبوطاً مدى ما حدث من شلل فى الجهود
نتيجة اللامبالاة بالوسائل . فمن المسلم به منطقياً أن قلة اعتبار الوسائل يدل على أن
الأهداف المزعومة لاتؤخذ على مأخذ الجد ، وهذا شبيه بمن يهب نفسه لرسم الصور
مع احتقار القماش والفرشاة والألوان ؛ أو من يعشق الموسيقى بشرط ألا يستعمل أى

آلة حتى صوته ، أو أى أداة خارجية لإحداث الأصوات . إن العامل الماهر فى صنعته يُعرف باحترامه لُعدده واهتمامه بإتقان فنه . أما تنظيم الغايات فى الفنون على حساب الوسائل فقد يؤخذ على أنه علامة على تمام النفاق إن لم يكن على الجنون . فالغايات المنفصلة عن الوسائل إما أنها تعلقُ فى الوهم برغبات عاطفية ، أو إن صحَّ وجودها فإنما تكون عابرة . وإنما يرجع انعدام أثر المثل العليا فى الفعل إلى الزعم بأن الوسائل والغايات ليست بالضبط على مستوى واحد بالنسبة لما تحتاج إليه من عناية ورعاية . -

ومع ذلك فإنَّ تَبَيَّنَ التناقض الشكلى الداخلى فى المثل العليا التى نعتقها دون اعتبار متكافئ لأدوات وصنعة تحقيقها ، أسر من تقدير الطرق المحسوسة التى شقت سبيلها إلى الحياة وأثمرت ثماراً فاسدة سامة نتيجة الاعتقاد فى انفصالها . فالانفصال يدل على الصورة التى يتجلى فيها الطلاق بين النظر والعمل فى الحياة الواقعة بالفعل ، وهذا الانفصال علة ما أصاب فنون رفاهية الإنسان من عجز نسبي ، إذ حلَّ الانعطاف القلبي والثناء الشخصى محل الفعل ؛ ولا فَنَّ بغير عُدَدٍ ووسائل آلية . وهذا الانفصال يفسر كذلك ما نجد فى السلوك الفعلى من أن الطاقات المخصصة للأمور التى نظن باطلاً أنها وضعية مادية خسية تستولى على العناية والاهتمام . ذلك أن الناس بعد أن يتقدموا للمثل العليا بما يليق بها من احترام مهذب يشعرون بأنهم أحرار فى الإقبال على الأمور ذات الأثر الأكثر مباشرة وإلحاحاً فى حياتهم .

لقد جرت العادة باستهجان هذا القدر من العناية التى يوجهها الناس بوجه عام إلى الأمور المادية من راحة ورفاهة ونجاح وثناء مما يظفرون به بالمنافسة ؛ وذلك على أساس أنهم إنما يهتمون الوسائل من العناية بما كان ينبغى أن يهتموا به الغايات ، أو

أنهم أخذوا في الاعتبار غايات ليست في الواقع سوى وسائل . إن النقد الموجه إلى المنزلة التي يشغلها الاهتمام بالاقتصاد في الحياة الحاضرة يزخر بالشكوى من أن الناس يفسحون الطريق لأهداف دنيا كي تفتصب مكان القيم المثالية العليا . ومع ذلك فالمصدر النهائي للصعوبة هو أن « القادة » الأخلاقيين والروحيين قد نشروا الفكرة التي تذهب إلى أن الأهداف المثالية يمكن تنشئتها منعزلة عن الوسائل المادية كما لو كانت الوسيلة وما هو مادي غير مترادفين . وكان ينبغي أن يلحق بهم الاستهجان بدلا من استهجان الناس ، لأنهم وجهوا للوسائل من الفكر والطاقة ما كان يجب أن يختصوا به الغايات . لأن هؤلاء القادة لم يُعلِّموا أتباعهم أن يفكروا في الماديات والاقتصاديات على أنها وسائل حقيقية ؛ ولم يرغبوا في صياغة تصورهم عن القيم التي يجب أن تنظم سلوك الإنسان على أساس الشروط والعمليات الواقعة التي بها وحدها يمكن للقيم أن تتحقق .

إن الحاجات العملية تهجم علينا ، وهي بالنسبة لجمهور الناس واجبة الأداء . هذا إلى أنه بوجه عام من طبيعة الناس أن يفعلوا أكثر من أن ينظروا . وما دامت الأهداف المثالية ترتبط ارتباطا بعيدا وعرضيا بالظروف العاجلة التي تحتاج إلى العناية فمن الطبيعي أن الناس بعد أن يفرغوا من الاستماع إلى الأقاويل اللفظية يكرسون جهودهم لهذه الظروف . وكما قيل إن عصفورا في اليد خير من عشرة على الشجرة ، فالواقع الموجود في أيدينا خير لتوجيه السلوك من كثير من المثل العليا التي تبلغ من البعد ما يجعلها شديدة الخفاء عزيزة المثال . فالناس مع أنهم يرفعون راية المثل العليا إلا أنهم يسيرون في الطريق الذي توحيه الظروف المحسوسة تلك التي يلقون منها الجزاء .

من النادر أن يصدر النفاق والرياء عن قصد ، وليس ثمة ما يُسوِّغ الفكرة

القائلة بأن الفعل والعاطفة يرتبطان بالطبع في تكوين الإنسان ، لأن التوحيد لا يتم إلا ببذل المجهود ، وتقسيم الاتجاهات والاستجابات ، وتوزيع الاهتمامات ، أمر ميسور . وهذا التقسيم يذهب إلى الأعماق لأن اكتسابه يتم بغير وعى ثمرة التلازم بالعادة مع الظروف . إن النظريات المنفصلة عن العمل والصنع المحوسين فارغة عقيمة . ولذلك يصبح العمل انتهازا مباشرا للفرص والمتع التي تهيئها الظروف بدون توجيه من النظريات - أى المعرفة والأفكار - التي لها القوة على تقديمه . إن مشكلة العلاقة بين النظر والعمل ليست مشكلة نظريات فقط . ولكنها إلى جانب ذلك أعظم مشكلة عملية في الحياة . إذ هي مسألة الذكاء كيف يمكن أن ينفذ الفعل بالمعلومات ، ومسألة الفعل كيف يمكن أن يحمل ثمرة البصيرة المتزايدة إلى المعنى : أى النظرة الجليلة عن القيم الجديرة حقاً بأن تكون قيماً ، والوسائل التي تؤمن بها تلك القيم في الأشياء المحرّبة . ومن السهل بوجه عام بناء المثل العليا وتعظيمها عاطفياً ، وتجنب مثوليات الفكر الجاد والفعل على حد سواء . والأشخاص الذين يظفرون بشغل مناصب الفراغ ، والذين يمدون لذة في التفكير النظرى المجرد - وهو انغماس يخلع على من يستجيبون له بهجة - يصلحون إلى حد كبير للجمع المتقف بين المثل والأهداف المفارقة للظروف التي هي وسائل التحقيق . ثم يزعم أشخاص آخرون يشغلون في المجتمع مناصب القوة والسلطان أنهم حملة الأهداف المثالية في الكنيسة والدولة والمدافعون عنها . وعندئذ يستخدمون منزلتهم وسلطتهم اللتين يكتسبان منهما قدرة على تمثيلهما حراساً على الأهداف السامية في توسيع الأفعال التي يقومون بها في صالح أغاظ الأهداف المادية وأضيقها أفقا .

ويلاحظ أنّ الحالة الراهنة للحياة الصناعية تشير إشارة واضحة للفصل الموجود بين

الوسائل والغايات . كان أرسطو قد أعلن عزلة الاقتصاديات عن الأهداف المثالية أخلاقا كانت أم حياة اجتماعية منظمة ، وذهب إلى أن بعض الأمور تعد شروطا لحياة سامية شخصية واجتماعية ، ولكنها ليست مكونات لها . فالحياة الاقتصادية للإنسان التي تعنى بإشباع حاجاته هي من هذا القبيل . فلناس حاجات يجب إشباعها ، غير أنها ليست لإضرورات لعيشة راضية دون أن تكون عناصر لازمة في تكوينها . ولم يكن معظم الفلاسفة يمثل هذه الصراحة ، أو لعلهم لم يكونوا يمثل هذا المنطق . مهما يكن من شيء فالاقتصاديات على العموم قد أنزلها الفلاسفة في مستوى أدنى من الأخلاق أو السياسة . ومع ذلك فالحياة التي يعيشها الرجال والنساء والأطفال بالفعل ، والفرص المتاحة لهم ، والقيم التي في قدرتهم التمتع بها ، والتعليم الذي تلقوه ، والفنون والعلوم التي شاركوا فيها ، كل أولئك تحددها أساسا الشروط الاقتصادية . ومن ثمّ ليس لنا أن نتوقع مذهباً أخلاقياً يتجاهل الشروط الاقتصادية دون أن يكون متعالياً فارغاً .

إن الفشل في معادلة الحياة الاقتصادية كوسيلة لتحقيق القيم الاجتماعية والثقافية يناظره ابتعاد هذه الحياة عن الروح الإنسانية . فلا غرابة إذن أن نجد الحياة الاقتصادية حين طردت على هذا النحو عن نطاق القيم العليا تثار لنفسها بإعلان أنها هي الحقيقة الوحيدة الاجتماعية ، وتنكر عن طريق مذهب الحمية المادية للأُنظمة والسلوك في جميع الميادين على الأخلاق والسياسة الصادرين عن روية أياً مشاركة في التنظيم السبب .

وحين قيل لرجال الاقتصاد إن موضوعهم إنما هو مادي فقط ظنوا بطبيعة الحال أنهم لن يكونوا « علميين » إلا باستبعاد كل إشارة للقيم الإنسانية للتمييزة . فأخذوا عندئذ الحاجات المادية والجهود البذولة لإشباعها ، بل التكنيك العلمى المنظم الذى

بلغ غايته في النشاط الصناعي على أنها تكون ميداناً كاملاً مغلقة . ولو أفضحت
أى إشارة إلى الأهداف والقيم الاجتماعية فإنما ذلك على سبيل الإضافة الخارجية ،
وهى إضافة من باب النصيحة أساساً . وقد يُعترف بأن الحياة الاقتصادية تحدد إلى
حد كبير الشروط التي بها يبلغ البشر القيم المحسوسة ، وقد لا يُعترف بذلك ، وعلى
الحالين فإن الفكرة القائلة بأنها السبيل الذي يجب أن يُنتفع به لتأمين القيم الهامة
باعتبار أنها ملكٌ عام تشترك فيه البشرية ، فكرة غريبة لا أثر لها في العمل .
ويذهب كثير من الناس إلى أن الفكرة القائلة بأن الغايات التي تنادي بها الأخلاق
عاجزة ، اللهم إلا إذا ارتبطت بمجلة الحياة الاقتصادية ، مما يفسد نقاء القيم
والالتزامات الأخلاقية .

لقد اقتصرنا على الإشارة إلى الآثار الاجتماعية والأخلاقية لفصل النظر عن العمل ،
لأنها تبلغ من التمدد والشمول ما يجعل بحثها الكامل لا يتطلب أقل من عرض
ميدان الأخلاق والاقتصاد والسياسة كافة . ولا يمكن أن نقرر أن هذه الآثار هي
في الواقع نتيجة البحث عن اليقين بالنكر والمعرفة المنعزلين عن العمل ، إذ كما رأينا
من قبل هذا البحث هو نفسه ثمرة انعكاس الشروط القائمة . غير أننا يمكن أن نقرر
كذلك بحق أن هذا البحث حين طُبِّق على الدين والفلسفة كانت له نتائج شدت
من أزر الشروط التي دعت في الأصل إلى هذا البحث . وفضلا عن ذلك فقد بدأ
طلب الأمن والرزاء وسط مخاطر الحياة بوسائل تغاير فعل الذكاء أى بالشعور والفكر
وحدهما ، حين افتقدت وسائل التوجيه الفعلية وحين كانت الفنون غير نامية . فكان
لها عندئذ ما يسوغها تاريخياً تسويفاً نسبياً مفقوداً في الوقت الحاضر . إن المشكلة
الأصلية للتفكير التي تزعم في عرضها وعمقها أنها فلسفية ، هي أن تعين في إحداث
تجديد لجميع المعتقدات المتأصلة في ذلك الفصل الجوهري بين المعرفة والعمل ، وأن

تنمى نظاماً من الأفكار العاملة يتلاءم مع المعرفة في الوقت الحاضر ومع التسهيلات الحاضرة لتوجيه الأحداث والطاقات الطبيعية .

لقد أشرنا مراراً كيف استغرقت الفلسفة الحديثة في مشكلة التوفيق بين نتائج العلم الطبيعي وبين المعتقدات والقيم صاحبة السلطة في توجيه الحياة . والحل الحقيقي النافذ لا يقوم على الأغلب في المكان الذي وضعه الفلاسفة فيه ، إذ أنه لا ينطوي على ملائمة بين عالمين أحدهما طبيعي . والآخر مثالي روحاني ، ولا في التوفيق بين « مقولات » العقل النظري والعمل . ولكنه يوجد في ذلك الانعزال بين الوسائل التنفيذية والمصالح المثالية مما نشأ بتأثير الفصل بين النظر والعمل . وهذا بالطبع يتطلب الفصل بين المادى والروحاني . ومن أجل ذلك لا يمكن أن يلتمس الحل إلا في الفعل الذي تتعادل فيه ظواهر الحياة المادية والاقتصادية مع الأغراض التي تتطلب ولاء العاطفة والهدف ، حيث تصاغ الأهداف والمثل في صيغ من إمكانيات المواقف المحرمة بالفعل . ولكن إذا كان لا يمكن التماس الحل في « الفكر » وحده ، فقد يمكن أن ينشأ بالتفكير العملياني - ذلك الذي يصوغ الأفكار ويعرفها في صيغة ما يمكن عمله ، والذي يستخدم نتائج العلم كأدوات له . لقد كان وليم جيمس حقا في حدود الاعتدال حين قال إن التلفت إلى الأمام لا إلى الوراء ، والنظر إلى ما يمكن أن يصبح عليه العالم والحياة لا إلى ما كانا عليه ، هو تبديل في « قاعدة السلطة » .

seat of authority

لقد لاحظنا عَرَضاً في مناقشتنا السابقة أن العيب الخطير في الفلسفة التجريبية الجارية عن القيم ، تلك الفلسفة التي تطابق بين القيم وبين الأمور التي نستمتع بها بالفعل بصرف النظر عن الشروط التي تتوقف عليها ، أنها تصوغ شروط تجربتنا الاجتماعية الحاضرة وبذلك تنحصر في تلك الشروط . وقد كانت عنايتنا قبل كل شيء خلال

فصول هذا الكتاب موجهة إلى مناهج النظريات الفلسفية وأقوالها ، غير أن هذه الأقاويل ليست فنية ومتخصصة إلا من حيث الصيغة فقط ، أما في أصلها ومضمونها وأثرها فهي انعكاس لبعض الظروف أو لبعض المراحل في خبرة الإنسان المحسوسة . وكما أن مبدأ الفصل بين النظر والعمل له أصل عملي ونتيجة عملية عظيمة ، كذلك النظرية التجريبية القائلة بأن القيم متطابقة مع أى شيء يستمتع به الناس بالفعل ، بصرف النظر عن كيفية ما يستمتعون به أو ماهيته ، تُصوّرُ مظهرًا غير مرغوب فيه للوقف الاجتماعي الحاضر .

وإذا كانت مناقشتنا قد آثرت بعنايتها الضرب الآخر من المذهب الفلسفي ذلك الذى يذهب إلى أن المعايير المنظمة ذات السلطة موجودة في قيم متعالية أزلية ، فلم تُغفل ذكر هذا الواقع من أن الشرط الأعظم من نشاط معظم الناس يتفق بالفعل في الظفر بالمتع المتاحة لهم فعلا والتسك بها . الواقع أن نشاط الناس وامتعمهم مُوجَّهٌ ولكنه موجه بالظروف الخارجية أكثر من الحكم البصير والكدح الذكي . ولو كان للفلسفات أى أثر على أفكار الناس وأفعالهم فمن الخطير حقًا أن تكون أكثر النظريات التجريبية ذبوعاً هي التي تسوغ في الواقع هذه الحالة الراهنة حين تطابق القيم بالأمر التي لها أى مصلحة من حيث كذلك . وما دامت نظريات القيم الوحيدة المعروضة أمامنا لنلم بها فكراً تدفعنا إمّا إلى عالم من القيم الأزلية الثابتة ، وإمّا إلى عالم من المتع كتلك التي تنتهبها بالفعل ، فإن مذهب الخبرة التجريبية حتى لو لم يكن سوى نظرية فقط ، ذلك المذهب الذى يرى أن القيم متطابقة مع المصالح التي هي ثمرة النشاط الموجه بذلك ، له قدره من الأهمية العماية .

الثورة الكوبرنيقية

زعم كانط أنه أحدث فى الفلسفة ثورة كوبرنيقية حين نظر إلى العالم
 حولى معرفةنا به من وجهة نظر الشخص العارف . ويرى معظم النقاد أن محاولة
 جعل العالم المعروف يدور حول بذية العقل العارف أشبه بعودة إلى نظام بطلمى
 .متطرف . ولكن كوبرنيق بحسب فهم كانط له أحدث انقلاباً فى الظواهر الفلكية
 بتأويل حركاتها المدركة بالنسبة إلى الشخص الذى يدركها، بدلا من بحسب كظواهر
 باطنة فى الأشياء المدركة . فدوران الشمس حول الأرض كما يُعرض على الإدراك
 الحسى كان يمد راجعاً إلى شروط الملاحظة الإنسانية لا إلى حركات الشمس نفسها .
 ولقد اطرح كانط النتائج المترتبة على هذه الوجهة المتغيرة من النظر وتمسك بهذا الجانب
 الواحد كسمة مميزة لمنهج كوبرنيق ، وظن أنه مستطيع تعميم هذه السمة فى منهج
 كوبرنيق فيحسم بذلك عدداً عديداً من الصعوبات الفلسفية بأن ينسب الوقائع
 المتنازع عليها إلى تكوين الذات الإنسانية فى المعرفة .

ولا غرابة فى أن تكون النتيجة أقرب إلى بطليموس منها إلى كوبرنيق ، لأن
 ثورة كانط المزعومة تقوم على إظهار ما كان منظوياً يتضمنه التراث القديم . قصارى
 القول قررت الفلسفة القديمة أن المعرفة تتحدد بالتكوين الموضوعى للكون، ولكن
 تلك الفلسفة لم تقرر ذلك إلا بعد أن افترضت أولاً أن الكون نفسه قد نسج على
 منوال العقل . فالفلاسفة أقاموا أولاً نظاماً معقولاً للطبيعة ثم استعاروا منه الملامح التى

تتميز معرفتهم بها . الواقع لقد نبّه كانط الأذهان إلى هذه الاستعارة ، ثم ألح في القول بأن المادة المستعارة يجب أن تنسب إلى العقل البشرى لا إلى العقل الإلهى . لقد كانت « ثورته » تحولاً من السلطة اللاهوتية إلى السلطة الإنسانية ، وفيما عدا هذه النقطة كانت ثورته اعترافاً صريحاً بما قام به الفلاسفة من إقديم إلى عصره مضمناً عن غير وعى . ذلك أنّ الافتراض الأساسى لهذا التراث كان التناظر الباطن القائم بين « العقل Intellectus » وبين بنية الطبيعة - وهو مبدأ قرره سبينوزا بغاية التحديد . وفي الزمن الذى ظهر فيه كانط كانت الصعوبات الموجودة في هذه المقدمة العقلية قد انكشفت للعيان . ففكر في أن يتمك بالفكرة الأساسية ثم يصلح ما يترتب عليها من متناقضات بأن يضع مركز العقل في الإنسان كذات عارفة . ويرجع ما أثاره هذا الصنيع في بعض المفكرين إلى هذا التبديل لا إلى أى شك في وظيفة العقل الصحيحة في تكوين الطبيعة .

يشير كانط عرضاً إلى منهج جاليليو التجريبي كثال يوضح به الطريق الذى يسير فيه الفكر بالفعل بحيث يصبح الشيء معروفاً بسبب مطابقته لتصور سابق ، بسبب مطابقته لخصائص هذا التصور . هذه الإشارة توضح عن طريق المباشنة الانقلاب الحقيقى الذى تنطوى عليه الطريقة التجريبية للمعرفة . حقاً يبدأ التجريب على أساس فكرة موجّهة . غير أن الفرق بين وظيفة الفكرة في تحديد الشيء المعروف والوظيفة المنسوبة لها في نظرية كانط يبلغ من العظم مبلغ الفرق بين نظام كوبرنيق ونظام بطليموس . لأنّ الفكرة في التجريب محاولة ، وشرطية ، وليست ثابتة ولا شديدة التحديد . فهي توجه فعلاً نرغب في أدائه ؛ ولكن نتائج العملية هي التى تحدّد قيمة الفكرة الموجهة ، لا أن هذه الفكرة هي التى تحدّد طبيعة الشيء .

وفضلاً عن ذلك كل شيء في التجريب يجرى في العمل علانية . وكل خطوة .

صريحة ويمكن ملاحظتها . وهناك حالة سابقة معينة للأشياء ، وهناك عملية معينة تستخدم وسائل طبيعية ورمزية على السواء تُستعرض علانية ويمكن تفريرها . فالعملية بأسرها التي بها تبلغ النتيجة ، والتي نقول فيها إنَّ هذا الحكم أو ذلك على الشيء صحيح عملية صريحة ، ويمكن لأي شخص أن يكررها خطوة خطوة ، وبذلك يستطيع أي شخص أن يحكم بنفسه هل النتيجة التي بلغها عن الشيء تسوغ الحكم بالمعرفة أو هل هناك ثغرات وانحراف . أضف إلى ذلك أن العملية بأسرها تجري حيث تجري عمليات أخرى بالفعل ، أي في زمان . فهناك تتابع زمني يشبه في تحديده ما يجري في أي فن ، مثل فن صناعة نسيج القطن من جني المادة الخام ، إلى التمشيط والغزل ، إلى عملية النسيج . فهناك سلسلة علنية ظاهرة من العمليات المحدودة ، كلها مما يمكن ملاحظته علانية ووصفه ، تميز المعرفة العملية من المعرفة التي تجري بعمليات باطنة ذهنية لا نصل إليها إلا بالاستبطان أو بالاستدلال الجدلي من مقدمات مفروضة .

هناك إذن تعارض لا إلتفاق بين التحديد الكانطي للأشياء بالفكر وبين التحديد بالفكر الذي يجري في التجريب . وليس ثمة شيء فرضي أو شرطي في صور كانط الخاصة بالإدراك والتصور ، فهي تعمل عملها باطراد وبنجاح ، ولا تحتاج إلى اختبار خاص عن طريق النتائج . والعلة التي من أجلها يفترضها كانط هو تأمين العموم والضرورة بدلا من الفرضي والراجع . ولا يوجد كذلك في النظام الميكانيكي الكانطي شيء ظاهر يمكن ملاحظته وزمني أو تاريخي . فهذا النظام يعمل عمله خلف الستار ، ولا نشهد إلا نتيجته ؛ وإنما يتمكن كانط بإجراء دقيق من الاستدلال الجدلي أن يقرر وجود جهازة المكوّن من الصور والقولات ،

التي تبلغ من البعد عن الملاحظة مبلغ الصور والماهيات الخفية التي كان اطراحها ضرورة من ضرورات التقدم العلمى الحديث .

ليست هذه الملاحظات موجهة بوجه خاص نحو كانط ، لأنه - كما قلنا من قبل - قام بإصدار طبعة جديدة لتصورات قديمة عن الذهن وألوان نشاطه فى المعرفة أكثر من أن يكون قد أنشأ نظرية جديدة . ولكن حيث إنه كان صاحب هذه العبارة « الثورة الكوبرنيقية » ، فإن فلسفته تكون نقطة بداية مناسبة للنظر فى انقلاب حقيقى للأفكار التقليدية عن الذهن ، والعقل ، والتصورات ، والعمليات الذهنية . وقد لقيت منا بعض وجوه هذه الثورة عناية فى المحاضرات السابقة . فقد رأينا كيف أن التعارض بين المعرفة والفعل ، بين النظر والعمل ، قد هُجر فى الاشتغال الراهن بالبحث العلمى ؛ وكيف أن المعرفة تتقدم إلى الأمام بواسطة العمل . ورأينا كيف أن طلب المعرفة لليقين المطلق بوسائل ذهنية بحتة قد استبعد لحساب بحث عن أمنٍ له درجة كبيرة من الرجحان عن طريق تنظيم فعالٍ أولى للظروف . ثم نظرنا فى بعض الخطوات المحدودة التى بها أصبح الأمن متعلقا بتنظيم التغيير بعد أن كان اليقين المطلق هو الخصوص باللامتغير . وبيّنا كيف ترتب على هذا التعديل انتقال معيار الحكم من السوابق إلى العواقب ، من اعتماد لآحياة فيه على الماضى إلى بناء مقصود للمستقبل .

فإذا لم تكون مثل هذه التغييرات من جهة عمق وعرض أهميتها انقلابا شبيها بالثورة الكوبرنيقية ، فأين لعمري يمكن أن نجد مثل هذا التغيير أو على أى نحو يكون . كان المركز القديم هو الذهن العارف عن طريق جهاز من القوى كاملة فى ذاتها إنما تعمل فعلها فى مادة سابقة خارجية كاملة كذلك فى نفسها . أما المركز الجديد فهو التفاعلات غير المحدودة التى تقع داخل مجرى طبيعة غير ثابتة وكاملة بل قادرة على

التوجيه نحو نتائج جديدة ومختلفة بتوسط عمليات مقصودة . وليست الذات ولا العالم ، وليست النفس ولا الطبيعة (بمعنى شيء منعزل وتام في عزلته) هو المركز ، كما أنه ليست الأرض أو الشمس هي المركز المطلق لكونٍ وحيد ، والصورة الضرورية التي نرجع إليها . وإنما هناك كلُّ متحرك لأجزاء متفاعلة ، يبرز فيه مركز حينما يظهر مجهود لتغيير هذه الأجزاء نحو وجهة خاصة .

وللانقلاب أوجه عدة متداخلة فيما بينها . ولا يمكن القول إنَّ وجهها منها أهم من غيره .. إلا أن تغييراً من هذه التغييرات يبرز متميزاً تميزاً عجيباً . فالذهن لم يمد متفرجاً ينظر إلى العالم من خارج ويحمد سعادته القصوى في بهجة التأمل في ذاته . وإنما الذهن موجود داخل العالم كجزء من عملياته الجارية على الدوام . وهو يتميز كذهن . بأنه حينما وُجِدَ وقع التغير بطريقة « موجبة » ، وبحيث تتجه حركته في طريق محدود . واخذ . أى من المشكوك فيه والمبهم إلى الواضح وإلى الحلول المستقر .. فالانتقال التاريخي الذي تتبعنا سجله كان من المعرفة كمنظيرٍ من خارج إلى المعرفة كشريكٍ فعّالٍ في مأساة عالم متحرك على الدوام .

وفما يختص بالفلسفة أول أثر مباشر ظاهر لهذا الانتقال ، من معرفة تُعَيَّرُ العارف ولا تعبر العالم في شيء ، إلى معرفة هي تمييزٌ مُوجَّهٌ داخل العالم ، هو الاستبصار التام لما يمكن أن نسميه بالغالطة الفكرية . ونحن نعني بذلك شيئاً يمكن كذلك تسميته بشيوع المعرفة كقياس للحقيقة . ويمكن القول بلسان الفلاسفة القديمة التي صيغت قبل أن تحظى المعرفة التجريبية بأى تقدم أنها كانت تفصل فصلاً محدوداً بين العالم الذي يفكر فيه الإنسان ويعرف ، وبين ذلك الذي يعيش فيه ويعمل . فالإنسان في حاجاته وأفعاله الناجمة عنها كان جزءاً من العالم ، مشاركاً في حظوظه ، بالقصد تارة وبالقسر تارة أخرى . كان معرضاً لمفاسده وواقعاً تحت رحمة تغييراته .

غير المنتظمة ، غير المتوقعة . أما حين تدخل بأفعاله في العالم وعمل على أساسه فقد شق طريقه الدنيوى يضل حيناً ويهتدى حيناً آخر . وأثرَ هذا الطريق الدنيوى فيه خفق أجماداً لا يتوقعها في بعض الأحيان ، وانقلب على أعقابهِ خاسراً في بعض الأحيان الأخرى .

و حين عجز الإنسان عن كفاح العالم الذى يعيش فيه التمس طريقاً يتوافق فيه مع الكون بأسره . ولقد كان الدين في أصله تعبيراً عن هذا السعى . ثم مرَّ زمان اكتشف فيه بعضُ الأشخاص - الذين كانوا ينعمون بالثراء والثروة التى تحصنهم من أعباء الدنيا النقال - مباحج الفكر والبحث ، وانتهى بهم الأمر إلى أنهم مستطيعون بالفكر العقلى أن يرتفعوا فوق العالم الطبيعى الذى يعيشون فيه بأبدانهم وبتلك العمليات الذهنية المتصلة بأبدانهم . وهم في كفاحهم مع قسوة الطبيعة ومعاناة لطاقتها وانزعاع العيش من مصادرها إنما كانوا أجزاء من الطبيعة . ولكنهم فيما يختص بالمعرفة ، المعرفة الصادقة العقلية المتعلقة بالأمر السكّلية الثابتة ، كانوا يفرون من عالم الفساد واللايقين . كانوا متسامين على العالم الذى نُبئس فيه الحاجات ، ويستوجب الجهد الكادح . وحين ارتفعوا فوق عالم الحس والزمان اتصلوا اتصالاً عقلياً بالعقل الإلهى الكامل الساكن . فأصبحوا مشاركين بحقٍ في عالم الحقيقة المطلقة . كانوا من خلال المعرفة خارج عالم الاتفاق والتغير ، ودخل عالم الوجود الكامل اللامتغير .

ويقصر القول دون بيان مقدار ما طبعه هذا التمجيد من جانب الفلاسفة ورجال العلم لحياة من المعرفة بميدة ومتعالية عن حياة العمل على عقول العامة دون معونة طارئة . ثم جاء عون خارجى ، حين اصطنع لاهوتيو الكنيسة المسيحية هذه الوجهة من النظر في صورة تتلاءم مع أهدافهم الدينية . فالحقيقة الكاملة المطلقة هى الله ،

ومعرفته نعمة أزلية . أما العالم الذى يعيش فيه الإنسان ويعمل فهو عالم تجارب ومتاعب لامتحانه وإعداده لمصير أعلى . وهكذا تسربت التعلّيم الأساسية فى الفلسفة القديمة إلى أذهان الجمهور بألاف من الطرق ، منها القصص والطقوس وما يتبعها من رموز تثير العاطفة وتلعب بالخيال .

هذه القصة التى رويناها عن رفع المعرفة وموضوعها فوق الأفعال العملية وموضوعاتها إنما تحكى جانباً واحداً من جوانبها . ذلك أن عالم الأفعال هو عالم الشدائد والمآسى . ولولا ما يلقاه الإنسان فيه من عدوان وحشى وخيبة أمل ما وجد الدافع للبحث عن ملاذ فى عالم أعلى من المعرفة . فكان من اليسير ، أو كما يقال من « الطبيعى » أن نربط بين هذه الشرور وبين الواقع من أن العالم الذى تقوم فيه بالأفعال عالم تغير . هذا الواقع الذى يخص التغير جعله الإنسان مطلقاً ، وجعله منبع سائر المتاعب والنقائص فى العالم الذى نعيش فيه فى حياتنا الدنيا . وعلى أفضل حال الخير والفضل غير آمنين فى عالم التغير ، إذ لا يمكن أن يعيش الخير آمناً إلا فى عالم جوهره ثابت لا يتغير . فلما تقرر أن أصل الشر يقوم فى النقائص الطبيعية لعالم التغير ارتفعت المسئولية عن جهل الإنسان وعجزه وعدم شعوره ، ولم يبق أمامه سوى أن يغير اتجاهه ويميله بأن يحول النفس من الأشياء الفانية إلى الوجود الكامل . وهكذا قرر الدين فى هذه الفكرة بعباراته ما قرره التراث الفيلسفى العظيم بعبارات أخرى .

وبعد فليست هذه هى القصة بأكملها ؛ إذ من الغريب أنه وجد أساس عملى محدد لرفع المعرفة فوق العمل والصنع . فكلمنا ظفر الإنسان بالفعل على المعرفة ، ترتب على ذلك ظهور قدرٍ من الأمن بسبب القدرة على التوجيه . وفى الإنسان ميل طبيعى للنظر إلى القيمة على أنها مقياس للحقيقة . ولما كانت المعرفة هى ذلك الضرب من الخبرة الذى يضع فى أيدينا مفتاح توجيه بحثنا فى الأمور الأخرى التى نجهز بها ، فقد (٢١ - البحث عن اليقين)

شملت المعرفة موقفاً متوسطاً . ولن نجنى شيئاً عملياً إذا قررنا أن هذا الشيء هو ما نجر به بصرف النظر عن المعرفة . فلو أصيب رجل بحمى التيفود ، فهو مصاب بها ، وليس عليه أن يبحث فيها أو يخوض في أمرها . أمّا أن « يعرفها » فينبغي له أن يبحث فيها : أى أن الحى بالنسبة للفكر أو العقل هي ما تُعرف به . ذلك أننا حين نعرفها تصبح مختلف ظواهر « الإصابات » بها ، وتجربتها المباشرة مرتبة منظمة . على الأقل نلتفت بهذا النوع من التوجيه الذى يسمى الفهم ، ويترتب على هذا الفهم إمكان توجيه أعظم . وما دامت التجارب الأخرى - كما يقال - تفصح عن نفسها فلا ضرورة أن نسأل ما هي . أمّا حين تكون طبيعة وجود ما موضع شك حتى لنسعى إلى بحثها ، عندئذ تبرز في الشعور فكرة الحقيقة . ومن هنا جاء أن فكرة الوجود تصبح مرتبطة تماماً بالمعرفة . ولتجربة الأشياء طرق أخرى تبلغ من الوضوح ما يجعلنا لانفكر في الوجود المرتبط بها .

وعلى كل حال ، وعلى كل تفسير مهما يكن ، فالفكرة القائلة إن المعرفة هي مقياس الحقيقة الواقعة الموجودة في الضروب الأخرى من التجربة هي أكثر الأفكار شيوعاً بين الفلاسفة . فالنظريات المثالية تقرر صراحة معادلة الواقع بالمعروف . ولك أن تستعرض في الخيال منظر الأرض السندسية وقد نبتت فيها الأشجار تتمايل مع هبوب النسيم وتتراقص في ضوء الشمس ، ثم اذكر بعد ذلك كيف أن التفكير العلمى عن هذه الأشياء يجردنا من الصفات الهامة في إدراكها والمتعة المباشرة بها ، ولا يستبقى سوى بعض الثوابت الطبيعية التي نعبر عنها في صيغ رياضية . ولا غرابة إذن أن نرجع إلى الذهن ليسهم بفعل من أفعال الفكر أو الشعور فيكسو من جديد ذلك الهيكل المتجهم الذى قدمه العلم . فإذا أمكننا أن نبين أن العلاقات الرياضية إنما هي نفسها بناء منطقي من ثمار الفكر ، فلا جرم أن

يكون الذهن العارفُ المكوّن الخالق للبناء كله . وقد احتجت النظريات الواقعية على المذاهب التي تجعل الذهن العارف مصدر الشيء المعروف . غير أنها تمسكت بمذهب يتحيز لمعادلة الواقع بالمعروف . كل ما في الأمر أنها قرأت المعادلة من جانب الموضوع بدلا من قراءتها من جانب الذات . والمعرفة يجب أن تكون بلوغا للواقع أو كشافا له كما هو « في ذاته » ، على حين أن الانفعالات والعواطف تتعلق بالواقع من حيث تأثيره بعناصر غريبة من الوجدان ومن الذات المسوقة بالرغبة . إن افتراض وجود علاقة وحيدة لاغيز بين موضوعات المعرفة التجريبية وبين الواقع افتراض يشترك في القول به المثالي والواقعي المشتغلان بنظرية المعرفة .

إن معنى الانقلاب الكوبرنيقي هو أننا لا يجب أن نتوجه إلى المعرفة للحصول حصولا نهائيا على الحقيقة الواقعة . لأنّ العالم كما نجربه عالم واقع ، ولكنه ليس في أحواله الأولية عالما معروفا ، عالما مفهوما ، متماسكا وطيدا من الناحية الفكرية . فالمعرفة تقوم على عمليات تخلع على الأشياء التجربة صورة تجرب فيها العلاقات التي يتوقف عليها مجرى الأحداث . فالمعرفة تمثل مرحلة انتقال في توجيه وترتيب جديدين للواقع . فهي متوسطة وأدانية ، وتقع بين تجربة وجودية عرضية عابرة إلى حد ما ، وبين أخرى مستقرة ومعرفة إلى حد ما . والعارف يعيش في داخل عالم الوجود ، ومعرفته من حيث إنها تجريبية experimental تدل على تفاعل بين وجود واحد من جهة وبين وجودات أخرى من جهة أخرى . ومع ذلك فهذا التفاعل يفترق افتراقا هاما عن أنواع التفاعلات الأخرى الوجودية . ليس الفرق بين شيء يجري داخل الطبيعة كجزء منها ، وشيء آخر يجري خارجا عنها ، بل هو فرق بين طريق منظم من التغيرات وبين طريق آخر غير موجه . وفي المعرفة تصبح الأسباب وسائل وتصبح المسببات نتائج ، وبذلك تكتسب الأشياء معنى . إن الشيء المعروف

هو شيء سابق أعيد ترتيبه ووضعه عن قصد ، إنه شيء حادث تختبر قيمته بمقدار البناء الجديد الذى يحدثه . وهو يبرز مصقولا وكأنه يخرج من نار النكر التجريبي كما يخرج قطعة الجواهر مصقولة من معدن خام . إنه نفس الشيء ، ولكنه هو هو مع بعض الفرق ، كالحال فى شخص قد اجتاز ظروفًا امتحن فيها فإنه يصبح نفس الشخص وفى الوقت نفسه شخصا آخر .

فالمعرفة لا تحيط بالعالم ككل ، وليس معنى أنها غير متوازنة مع الوجود المحرب أن ذلك يعد نقصاً وفتلاً من ناحيتها ، وإنما ذلك يدل على أن المعرفة تقف بالضبط عند حدود مهمتها : أى تمويل المواقف المضطربة التى لم تحل بعد إلى مواقف أكثر توجيهها وأهمية . ولا يتطاب كل وجود أن يعرف ، ولا نزاع أن مثل هذا الوجود لا يستأذن الفكر حتى يوجد . ولكن بعض الوجودات كما نجرها تتطلب بالفعل من الفكر توجيهها فى طريقها لعلها تصبح مرتبة مستقيمة ، وبحيث تصبح موضع الإعجاب والاستحسان والتقدير . والمعرفة هى التى تقدم السبيل الوحيد الذى يمكن أن يحقق هذا التوجيه الجديد ، الذى إذا تمّ اكتسبت بعض أجزاء العالم المحرب معنى أكثر إشراقاً وتنظيماً ، وأصبحت أكثر أمناً إزاء مخالب الزمن . فشكلة المعرفة هى مشكلة الكشف عن المناهج الكفيلة بتحقيق هذا التوجيه الجديد . إنها مشكلة لا تنتهى أبداً ، ولكنها أبدأً فى جريان متصل ، فإذا حلّ موقف معقد حل محله موقف آخر . وليس الكسب المستمر فى الأقتراب من حل كلّى ، بل فى تحمين المناهج والاستكثار من التجربات .

والإنسان من جهة أنه كأن طبيعى يفعل كما تفعل الكتلة والجزئيات ، وهو يعيش كاتعيش الحيوانات يأكل ويكافح ويخاف ويتناسل . وبعض أفعاله وهو ساجحٌ فى بحر الحياة تخضع لفهمهم ، فتكسب الأشياء معنى لأنها تصبح آياتٍ تدل على غيرها

أى وسائل لما نتوقه ونستعيده ، وإعداداً لما سيقع واحتفالاً بما مضى . وتكتسب ألوان النشاط صفة مثالية ، فيصبح الاشتياق والنفور محبةً للحسن ، وبنفساً للسمج القبيح ، وتسعى إلى إيجاد عالم يمكن أن نعيش فيه آمنة مطمئنة . إن الآمال والخاوف والرغبات وضروب النفور استجاباتٌ صادقةٌ للأشياء كالمعرفة والتفكير سواء بسواء . فعواطفنا حين تستنير بالفهم أدوات أصيلة كالمعرفة نشق بها طريقنا إلى معنى العالم الطبيعي ، بل هي أكل وأوثق . وهذا التفاعل الأعمق والأغنى مع الأشياء إنما يمكن تحقيقه بالفكر فقط وما ينتج عنه من معرفة . فالفنون التي تتجلى فيها كوامن معاني الطبيعة تحتاج إلى متوسط وإلى مرحلة انتقالية من الانزاع والتجريد . ثم إن مقررات المعرفة الأقل خصوصية وحرارة تتطلب اطراحاً مؤقتاً للصفات والقيم التي تتعلق بها عواطفنا ومتعنا . ولكن المعرفة وسيط لاغنى عنه لآمالنا ومخاوفنا ومحبوباتنا ومكروهاتنا ، إذا كان لابد للرغبات والمؤثرات أن تكون ثابتة منظمة حافظة بالمعاني آمنة مطمئنة .

لن يتخلى الناس عن تمجيد المعرفة باعتبار أنها الطريق الوحيد لبلوغ الواقع ، ولكن لا يمكن أن يستمر هذا التمجيد إلى الأبد . وكما أصبحت عادات الفكر البصير أوسع انتشاراً قل عدد الأعداء الذين يبرزون من المصالح المقررة والذلوسات الاجتماعية التي تعتمد قوتها على الحصانة من تفتيش العقل البصير ، وعلى الجملة كلما أصبحت هذه العادات جارية ، قلت الحاجة فيما يبدو لإعطاء المعرفة منزلةً مطلقة احتكارية . ستمجد المعرفة لما تحمله من ثمرات لالما فيها من خصائص حين كانت مهمة جديدة مرعزعة . ومن المعروف أننا نرفع منزلة الشيء تبعاً لندرته ، وهذا من أعظم أسباب وضع المعرفة في هذه المنزلة الرفيعة . فهناك كثير من الشهوات والدوافع غير العاقلة ، وكثير من أفعال الروتين ، وكثير من الأعمال المفروضة علينا بقوة العسف

من الغير، على الجملة كثير جداً من الأعمال التي لا تهتدى بالمعرفة ولا تستنير بها؛ فلاغرابة أن ينعزل العمل عن المعرفة في داخل الفكر، وأن يُنظر إلى المعرفة كما لو كانت وحدها هي التي تختص بالوجود الواقع. ولست أدري متى تصبح المعرفة شيئاً طبيعياً في حياة المجتمع. ولكنها حين تتأقلم سينسلم بدورها الأدوات من جهة أنه متميز عن دورها الاحتكاري في الطبيعة والمجتمع بدون حاجة إلى مثل هذه الأدلة التي بسطتها من قبل. وفي الوقت نفسه يُبشر تقدم المنهج التجريبي بإمكان تحقيق هذه الثورة الكوبرنيقية.

وعند ما يتكلم أى شخص عن علاقة المعرفة (و بمخاصة إننا استعملت لفظه العلم) بمصالحنا الأخلاقية والفنية والدينية فهناك خطران يتعرض لهما: أولهما هذه الجهود المبذولة لاستخدام المعرفة العلمية في تعضيد المعتقدات الدينية والأخلاقية، إما بالرجوع إلى بعض الصور الخاصة التي تشيع فيها، وإما بطريقة غامضة لتأديتها وتهذيبها. والثاني أن الفلاسفة يبخسون أهمية الحاجة إلى المعرفة ليفسحوا المجال لأمواج لاتنازع عليها من التعاليم الدينية والأخلاقية. ولعل بعض الأفكار السابقة تُنقضى ببعض الناس إلى تأويل ما قلناه على هذا النحو أو ذاك. فإذا كان الأمر كذلك فنحن نبادر إلى القول بأننا لم نشر أى إشارة للحظ من منزلة العلم. أما الذى انتقدناه فهو ثلاث الفلاسفة وتلك المادة الذهنية اللتان على أساسهما يتمدح العلم بالباطل. وفضلاً عن ذلك فإن المعرفة أدواتية. ولكن جميع مناقشتنا كانت ترمى إلى امتداح الآلات والأدوات والوسائل، وترفعها إلى منزلة تكافئ الأهداف والنتائج، إذ بدون الوسائل لن تكون النتائج إلا عرضية منعزلة مزعزعة. فإن نسمى الأشياء المعروفة - من حيث قدرتها أن تصبح أشياء معروفة - وسائل، هو أن نرفع، لأن نخط، من قدرها.

ستستمر العواطف والرغبات والأغراض والاختيارات مادام الإنسان إنسانا . ومادام الأمر كذلك ، وكان الإنسان إنسانا ستكون هناك أفكار وأحكام واعتقادات عن القيم . وليس أسخف من محاولة تسويغ وجودها بوجه عام ، فإنها ستوجد على أى حال ، لأن ما لا غنى عنه لا يحتاج إلى دليل في وجوده . ولكن هذه التمييزات عن طبيعتنا تحتاج إلى توجيه ، ولا يكون التوجيه ممكنا إلا بالمعرفة . وهذه الأمور حين تغذيها المعرفة بابانها تكون في نشاطها الموجّه الذكاء العامل . صفوة القول فيما يختص بالقيم المتصلة بالاعتقادات الخاصة ، أى الأفكار والعقائد الخلقية والدينية الخاصة ، هو أنها تحتاج إلى الاختبار والمراجعة بأفضل ما تملك من معرفة . ومغزى هذه المناقشة ألا نحرّم هذه الأفكار والعقائد من تأثير المعرفة الجديدة مهما يكن هذا الأثر مؤديا إلى تفككها .

والعلاقة بين الأشياء من حيث تكون معروفة وبينها من جهة القيمة هي العلاقة بين الواقع والممكن . فـ «الواقع actual» يقوم على شروط معينة ، أما «الممكن» possible فيدل على أهداف أو نتائج ليست موجودة في الآن ، ولكن الواقع باستخدامها قد يجعلها موجودة . فالممكن بالنسبة لأبى موقف معين واقع هو مثل أعلى لذلك الموقف . فمن وجهة نظر التعريف العملياني - أى التفكير في صيغة من الفعل - المثالي والممكن فكرتان متكافئتان . الحق أن المثال والمثالي [idea and ideal] يشتركان معاً في أكثر من مجرد الاشتراك في الحروف الأبجدية . فحينما وجد المثال بمضمونه الفكري فهو تعبير عن موجود في سبيله إلى الوجود . فقد يلاحظ أحدنا صفة محسوسة في قضية ، كما أقف على مقربة من النار فألاحظ حرارتها . وعند ما أرى شيئاً على بعد أحكم بغير ملامسة محسوسة أن ذلك الشيء يجب أن يكون حاراً . « فالحار » يعبر عن نتيجة استدلال عليها لو كنت قريباً بما يكفي لتجربتها ، فهو يدل

على احتمال ما يوجد بالفعل في التجربة ، ومع أن هذا المثال دارج إلا أنه يدل على ما يحدث في كل حالة المحمول فيها سواء أكان صفة أم علاقة يعبر عن فكرة ، أكثر مما يعبر عن خاصة محسوسة مدركة . وليس الفرق هنا بين حالتين للذهن إحداها تسمى إحساساً والأخرى تسمى صورة ، ولكنه فرق بين تجربة ما هو واقع وبين احتمال ما يجرب . ولو أننا اتفقنا على التخلي عن صفة المدح التي نضيفها إلى «المثالي» معرفين إياه بالإضافة إلى الواقعي ، كان الاحتمال الذي تدل عليه فكرة ما هو الوجه المثالي للوجود .

إن مشكلة ارتباط الواقع بالمثل الأعلى أو عدم ارتباطها ، كانت دائماً المشكلة الرئيسية في الفلسفة . من ناحيتها الميتافيزيقية ، كما كانت العلاقة بين الوجود والفكر المشكلة الرئيسية من ناحية نظرية المعرفة . وتلتقي المشكلتان في مشكلة العلاقة بين الواقع والممكن ، وهما جميعاً ناشتان من ضرورات الفعل الذي يجب أن ينظم تنظيمًا بصيرًا . والحكم بفكرة أو بمثل أعلى إذا كان ذلك الحكم جذاباً فهو زعم بأنه من الممكن تعديل ما هو موجود بحيث يكتسب صورة ذات سمات معينة . وهذا الحكم المتعلق بالفكرة أى بجانب المعرفة يرجع بنا إلى ما ذكرناه عن الأفكار وأنها دلائل على عمليات وما يترتب عليها من نتائج . أما أثرها في « المثل الأعلى » فهو الذي يعيننا في هذه النقطة من البحث .

وقد حاولت الفلسفات القديمة دائماً أن تثبت في هذه المشكلة الأساسية الخاصة بعلاقة الواقع بالمثل الأعلى ، أن المثل الأعلى ideal صفة سابقة أزلية للحق الواقع [the real] . وأصبح البحث عن يقين مطلق من جهة المعرفة الهدف من البحث عن المثل الأعلى الذي يعد هو والحق المطلق شيئاً واحداً . ولم يكن في طوق البشر أن يتقوا بالعلم أو بأنفسهم لتحقيق القيم والصفات الممكنة من يد الطبيعة .

إن شعور العجز والتواني الناشئين عن رغبة الابتعاد عن حمل المسؤولية قد تحالفا على خلق شوق جارف إلى المثل الأعلى والمعقول باعتبار أنهما كسب سابق لما هو موجود بالفعل ، ومن ثمَّ إلى شيء يمكن الاعتماد عليه والتماس العون العاطفي فيه ساعة الضيق .

أما افتراض مطابقة سابقة جوهرية بين الواقع والمثل الأعلى فقد وُلدَ مشاكل لم تحل بعد . فهذا الافتراض أصل مشكلة الشر ، ولا نغنى بذلك الشر الأخلاقي فقط ، بل الشر بمعنى النقص والانحراف ، واللايقين والخطأ ، على الجملة كل انحراف عن الكمال . فإذا كان العالم مثالياً في ذاته فاعلة وجود هذا القدر الكبير في تجاربنا مما هو لامثالي تماماً؟ وقد اضطرت على الدوام المحاولات التي اجتهدت في الإجابة عن هذا السؤال إلى القول بالنقص عن الموجود الكامل : أى بضرب من النقص إليه يرجع التمييز بين الأشياء في ذاتها وفي مظاهرها ، بين الأشياء كما هي عليه في حقيقتها وبينها كما تبدو لنا . ولهذا المذهب صور كثيرة . وأبسط صورته - ولو أن ذلك ليس ما أخذ به معظم الفلاسفة - هو فكرة « الخطيئة الأولى » ، وهي خطيئة - كما يقول الكاردينال نيومان - ترتب عليها خلق كل شيء في هيئة كارثة طبيعية . ولا يعنينا الآن أن ناقش جميع هذه النظريات وأن أبين ما فيها من أوجه القوة والضعف . ويمكن أن نقول إن الفلاسفة التي تقع تحت اسم المثالية هي محاولات بمنهج أو بآخر - كسمولوجي ، أو أونتولوجي ، أو إبستمولوجي - لإثبات أن الحق الواقع والمثل الأعلى شيء واحد ، وفي الوقت نفسه تضيف صفات تفسر بها أنهما ليسا شيئاً واحداً .

وهناك طرق ثلاثة لتصوير العالم تصوراً مثالياً . فهناك تمثيل ^(١) idealisation

(١) تمثيل هنا بمعنى جعل العالم مثالياً [المترجم] .

بطريق عمليات فكرية ومنطقية بحتة، نحاول فيها بالاستدلال وحده إثبات خصائص للعالم تشعب أسمى آمالنا . وهناك بعد ذلك لحظات من التدفق العاطفي العميق حين ينكشف جمال الوجود وتناسقه في لحظة سعيدة من اتصال النفس بالعالم المحيط بها وذلك في تجارب هي الكمال المباشر لكل ما نتطلع إليه . ثم هناك تمثيل عن طريق الأفعال الموجهة بالفكر كالذي يتجلى في آثار الفن الجميل وفي جميع العلاقات الإنسانية التي تباع الكمال بعشق الإتيان . أما الطريق الأول فقد سلكه كثير من الفلاسفة . وأما الطريق الثاني فهو أكثرها اختلافاً للألباب حين تدوم ، وهو الذي يضع مقياس أفكارنا الممكنة والتي يجب أن تحققها الجهود البصيرة ، غير أن أمره تعتمد على الحظ وليست مأمونة . والمنهج الثالث يمثل طريق البحث الذي نلکه عن روية لتأمين القيم التي نسمح بالتمتع بها في أوقاتنا السعيدة .

فإن نظرف في أوقات حظوظنا بأمر المتعة بها كاملة مستحسنة دليل على أن الطبيعة قادرة على توليد أمور تعيدش مغنا كمثل أعلى . فالطبيعة تمدنا بمادة قادرة على تجسد المثل العليا . وبتعبير آخر الطبيعة قابلة للتمثل بالمثل العليا idealizarbi وهي تخضع نفسها لعمليات تصل بها إلى الكمال ، وليس هذا الصنيع سلبياً ؛ إذ أن الطبيعة تقدم ، لا بمحض حريتها دائماً بل استجابةً لبحث الوسائل والمادة التي بها يمكن أن تتجسد في الوجود، تلك القيم التي نحكم بأن لها أعظم منزلة . وهذا يعتمد على اختيار الإنسان حين يستخدم ما تقدمه الطبيعة ، ويوجه ما يستخدمه لتحقيق أهدافه .

والمثالية من هذا النوع لا تقنع بأدلة جدلية على أن الكمال موجود سابق وثابت في الوجود إما كخاصة لقوة أعلى أو كاهية . وليست ألوان الرضا والتشجيع العاطفية التي تقدمها تلك المثالية بديلاً كاملاً عن مثل أعلى ننصبه أماننا ليكون هادياً لأعمالنا . وعلى

حين تجلب لنا اللحظة السعيدة أموراً نُعجب بها ونتحسّنها ونقدرها ، فإن ما يخلعه الجليل والحق والمبجل على العالم من أمن وضمآن إنما يعتمدان على الطريقة التي تسوقنا فيها عواطفنا ورغباتنا نحو هذا النوع من العالم . فالجُوبات والمستحسنات والمبجلات وهذه الأمور التي تمكّت بها الفلّسات الروحية باعتبار أنها الخصائص المُعرّفة للموجود المطلق هي عناصر أصيلة في الطبيعة . ولكنها بدون عون فعل الروية وتأييده ، ذلك الفعل القائم على فهم الشروط أصبح عابرة غير مستقرة ، كما تكون ضيقة ومحصورة في عدد أولئك الذين يتمتعون بها .

لقد وقع الإيمان الديني تحت تأثير الفلّسات التي اجتهدت أن تبرهن على الصلة الثابتة بين الحق الواقع والمثل الأعلى في الموجود الأقصى ، وكانت عنايتها في الحث على حياةٍ من الولاء لما تقدر أنه الخير مرتبطة بعقيدة خاصة لها صلة بأصول تاريخية . واشتباك الدين كذلك بميتافيزيقا الجوهر وألقى بنفسه مع مصيرها مسلماً بكونيات معينة . ورأى الدين نفسه أنه يحارب معركة خاسرة مع العلم ، كما لو كان الدين نظرية منافسة تدور حول بناء العالم الطبيعي . لقد خاض في أحكام عن أمور فلسفية وحيولوجية وبيولوجية ، وعن مسائل تختص بالأنثروبولوجيا والنقد الأدبي والتاريخ ، حتى إذا تقدّم العلم في هذه الميادين ، ترتب على ذلك أن الدين وجد نفسه مشتبكا في منازعات وتوفيقات وملاءمات وانسحابات .

إن الاتجاه الديني باعتبار أنه توجيهٌ لإمكانيات الوجود وإخلاصٌ لقضية تلك الإمكانيات ، ومتميز عن التسليم بما يُعطى في الوقت الحاضر ، يخلص نفسه تدريجاً من هذه الالتزامات الفكرية غير الضرورية . ولكن أنصار الدين قلما يقفون لملاحظة أن ما يقوم في أساس المنازعات الجارية مع كشف العلم ليست هذه العقيدة الخاصة أو تلك ، إنما هو الانطواء تحت لواء نظم فلسفية تذهب إلى أن

حقيقة كل شيء ممتاز وقوته مما يكون جديراً بأسمى إخلاص يعتمد على دليل وجوده السابق ، بحيث يفقد مثال الكمال ما يزعمه من سمو علينا ، اللهم إلا إذا استطعنا البرهنة على وجوده برهاناً واضحاً كوجود الشمس والنجوم .

ولولا هذا الافتراض القائم في أساس الدين والفلسفة ما وقع نزاع بين العلم والدين . إن المحاولات الجارية عن التوفيق بين نتائج العلم وبعض المذاهب الدينية الخاصة قد توحي لسوء الحظ حين نقرر مثل ذلك بفكرة وجود صيغة لا يأتيها الباطل للتوفيق . وهي صيغة ليس معناها بعيداً ، إذ تدل على أن الاتجاه الديني يجب أن يتنازل تماماً عن النظر في المعتقدات الخاصة بالأمر الواقعة ، سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية أم ميتافيزيقية ، وعليها أن تترك هذه الأمور للباحثين في الميادين الأخرى . وكذلك يجب ألا تحل محلها معتقدات ثابتة عن القيم ، فيما عدا تلك القيمة الوحيدة عن كشف الستار عن احتمالات الواقع ومحاولة تحقيقها . لأن كل ما نكشفه عن الوجود الواقعي يُمدد مضمون اعتقادات الإنسان حول الأهداف والأغراض والمصالح ، ولكن هذا لن يمس هذه الحقيقة : وهي أننا قادرون على توجيه عاطفتنا وولائنا إلى الاحتمالات الكامنة في الأفعال المكتشفة . ومثالية الفعل المنقطع إلى خلق مستقبل بدلاً من التعلق بقضايا عن الماضي هي مثالية لا تُقهر . فدعوى الشيء الجميل أن يُعبد ويُحَبَّ لا تعتمد على القدرة على توضيح قضايا تتعلق بتاريخ الفن . وكذلك المطالبة بالعدل في الاحترام لا تعتمد على القدرة على إثبات وجود موجود سابق في الوجود عادل .

وليس من الممكن أن نحدد بالضبط أو بشيء من الكمال الصورة التي يتخذها الدين لو أنه خضع لمثالية من هذا النوع ، أر ماذا يحدث له إذا تحلى إزاء المخاطر ، وضعف الإنسان عن ذلك البحث عن اليقين الذي حدد مهمته التاريخية والنظامية .

ومع ذلك يمكن أن نشير إلى بعض ملامح روح التغيير الذي قد يترتب على ذلك .
ومن التغييرات التي ليست قليلة الأهمية التحولُ عن موقف الدفاع ؛ وهو موقفٌ
اضطرابي عملياً ، مادام الإيمان الديني مرتبطاً بالدفاع عن مذاهب تتعلق بتاريخ
الطبيعة ؛ لأن هذا الاشتباك يُخضعه لخطرٍ دائمٍ من الوقوع في نزاع مع العلم .
فالطاقة المبددة في دفاعٍ عن مواضع تستلم في أوقات معينة ، تنطلق لتحقيق نشاط
إيجابي لتأمين الإمكانيات الموجودة في أساس الحياة الواقعة . وأكثر أهمية من
ذلك هو التخلص من الارتباط بعقائد صيغت في ظروفٍ تختلف اختلافاً بيننا عن
تلك التي نعيش فيها ، وعالينا أن نستبدل بها استعداداً إلى توجيه نتائج المعرفة نحو
بناء جديد .

وليس من الممكن تقدير ما يَنجُم من تحسين إذا لم يُقصر ما يقدمه العلم إلى
الأفعال العملية من دافع وتأييد على أمور الاقتصاد والتجارة والشئون « الدنيوية »
فقط . فإدام الأثرُ العملي لتقدم العلم مقصوراً على هذه الأمور ، ستستمر الثنائية بين
القيم التي ينادى بها الدين ، وبين الشئون الملحة للحياة اليومية ؛ بل إن الهوة بينهما
ستزداد اتساعاً . وإذا كنا سنستقرىء التاريخ فلن تكون هذه الهوة على حساب
الأرض التي تشغلها الأمور الدنيوية ، على العكس ستضطر المصالح المثالية أن تتراجع
أكثر فأكثر إلى أرض محدودة .

والفلسفة التي تذهب إلى أنَّ عالم الماهية له قوام كعالم مستقل من الوجود ،
تؤكد كذلك أنه عالمٌ من الممكنات ، وتُقدِّم هذا العالم على أنه الموضوع الصحيح
للعادة الدينية . غير أنَّ هذه الممكنات بحكم تعريفها مجردة وبعيدة ، وليس لها
شأنٌ أو صلةٌ بالأمور الطبيعية والاجتماعية المحرّبة بالحس . وليس في الإمكان تجنب
الفكرة القائلة بأنَّ مثل هذا العالم تشخيصٌ بوجه عام للواقع من أنَّ الوجود بالفعل

له إمكانياته الخاصة . وعلى أى حال فإنّ التمسك بمثل هذه الإمكانيات البعيدة المنعزلة يخلد فكرة الآخرة المتصلة بالتراث الدينى ، ولو أنه ليس المفروض أن يوجد هذا العالم الآخر ؛ والتفكير فيه ملاذٌ وليس مدداً ، وهو إنما يصبح ذا أثر في السلوك في الحياة حين يلغى هذا الفصل بين الماهية والوجود ، وحين تؤخذ الماهيات على أنها إمكانيات تتجدد بالعمل في الأمور المحسوسة النابعة من التجربة الآمنة .

إن الإيمان الدينى الذى يتعلق بإمكانيات الطبيعة وما يرتبط بها من عيش ، سيتجلى عنه - بإخلاصه للمثل الأعلى - التقوى نحو الواقع ، الذى لن يتنازع الإيمان الدينى وإياه فيما يختص بتقائضه ومصاعبه . على العكس سيحظى كل ما كان وسيلةً لتحقيق الإمكانيات بالاحترام والتقدير ، كما سيظفر بذلك كل ما يتجدد فيه للثل الأعلى ، إذا لقي تجسداً . وليس الطموح والمحاولة هدفين في ذاتهما ، ولا القيمة موجودة فيهما منعزلة ، ولكنها موجودة فيهما كوسيلة لذلك التنظيم الجديد للوجود والذى نحقق به المعانى المرغوبة . إنَّ الطبيعة والمجتمع ينطويان في ذاتهما على إبراز الإمكانيات المثالية ، كما يحويان العمليات التى بها تتحقق . قد لا تُعبد الطبيعة باعتبارها شيئاً إلهياً حتى على معنى العشق الفكرى عند اسبينوزا ، ولكن الطبيعة الشاملة للإنسانية بما فيها من عيوب وتقائص قد تبعث إحساساً صادقا بالتدين . كمصدر للمثل العليا والإمكانيات والأمل فيهما ، وكلاذ أخير لجميع الخيرات والمؤثرات التى نبلغها .

ليس في نيتي أن أدخل في ميدان علم النفس الدينى ، أى في الاتجاهات الشخصية الداخلة في الخبرة الدينية . ولكنى أزم أن أحداً لا يستطيع إنكاراً أنّ إحساس الاعتماد الذى أكده « شليز ماخر » مثلاً يقترب من صميم المشكلة ، وقد اتخذ هذا الإحساس صوراً مختلفة بالنسبة لأحوال الثقافة المختلفة ، فتجلى عند الفرع

الشديد ، وفي ممارسة ضروب القسوة المتطرفة التي تستهدف ترضية القوى التي نتمتع عليها ، وفي التعصب المتهوس ضد أولئك الذين يشعرون أنّ لهم صلةً خاصةً بمصدر القوة العليا ، وأنّ لهم سلطة خاصة للعمل باسمها . وقد تجلّت في ألوان التواضع النبيل والحمية المتأججة . ويدلنا التاريخ على أنه لم يوجد طريق لم يتجل فيه هذا الإحساس بالاعتماد .

ونستطيع أن نقرر في ثقةٍ أسراً واحداً يختص بالاتجاه الديني الذي يضع يده في يد الخير الأسمى ، باعتبار أنه غاية ما نستهدفه من تحقيق إمكانات الوجود . فعلى أفضل الأحوال تتطلع جميع محاولاتنا إلى المستقبل ولانبلغ اليقين أبداً . والدرس الذي نتعلمه من الاحتمال كما يصح على العمليات التجريبية في العلم يصح كذلك على جميع صور النشاط الإنساني ، إن لم يكن أروع . أمّا ما ذكرناه مراراً عن التوجيه والتنظيم ، فلا يعني أبداً يقين العاقبة ، على الرغم من أن ما يمكن أن تقدمه من ثواب أعظم من أمنٍ لن يعرف حتى نسلك السياسة التجريبية في كل خطوة من خطوات الحياة . وبحوطنا ما لانعرفه في صور أخرى عملية من النشاط أكثر مما يحوطنا مانعرفه ، لأنّ تلك الصور تذهب في المستقبل إلى مدى أبعد ، وفي مسالك أكثر أهمية وأقل خضوعاً للتوجيه . وعندئذ يسارع إلينا الشعور بالاعتماد dependence يدفعنا إليه تلك الثورة الكوبرنيقية التي تتطلع إلى الأمن وسط التغير ، بدلا من تطلعها إلى اليقين حين تتصل بالثابت .

وفضلا عن ذلك سيعدّل الشعور بالاعتماد من صفته السائدة . فن أعمق التقاليد الأخلاقية ذلك التقليد الذي يطابق بين أصل الشر الأخلاق باعتبارده متميزاً عن الخطأ القابل للإصلاح وبين الكبر ، والذي يطابق بين الكبر وبين العزلة . ويتخذ اتجاه الكبر صوراً شتى ، ويوجد عند مَنْ يوصفون بالاعتماد الكامل ،

والكبر الموجود فيهم أشيع غالباً . وصورة الكبر التي نجدها عند المتحسين في إخلاصهم أخطر صور الكبر ، ويتفرع عن ذلك ألوان أخرى مثل كبرياء المتعلمين ، والتفاخر بثروة الأسرة وسلطانها . أما أكثر أنواع الكبر تطرفاً ، فالذي يوجد عند الذين يشعرون أنفسهم أنهم على علم بصريح إرادة الله ؛ وكبر هؤلاء يولد ضرباً من نظام مطلق يتغذى عليه هذا الكبر ويعيش من ارتباطه بمؤسسة تزعم أن لها الحق في الاحتكار الروحي ، وهم بذلك يشعرون أنهم أولياء القوة الإلهية ويزعمون باسمها أن لهم سلطة على غيرهم .

وانعزال الكنيسة التاريخي عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية هو نتيجة هذا الكبر . ذلك أن الانعزال مثل كل إنكار للتفاعل والاعتماد المتبادل يدفع بقوة من يشتغلون بالاتصال بما هو مثالي روحاني إلى ممالك خاصة . وحين يحكم هذا الانعزال على ألوان الروابط الإنسانية الأخرى بأنها أدنى منزلة وأن دورها في الحياة أقل فإنه يولد شعوراً بعدم المسئولية إزاءها . ولعل هذه النتيجة هي أخطر آثار تلك الثنائية بين الطبيعة والروح مما ينتهي بالانعزال بين ما هو واقعي ، وما هو ممكن . إن الإحساس بالاعتماد الذي يتولد من الاعتراف بأن غاية الإنسان وجهده ليس نهائيين بل خاضعين لاحتمالات مستقبل غير محدود ، يجعل الاعتماد أمراً عاماً يشارك فيه الجميع ، فيقضى بذلك على أفنك صور الكبر والانعزال الروحيين ، مما يفرق بين المرء ونفسه ، وبين المرء وأخيه ، في أساس أنواع النشاط في الحياة . إن الإحساس بالمشاركة العامة في احتمالات الوجود التي لامناس منها ستكون متكافئة مع الإحساس بالمجهود المشترك والمصير المشترك . ولن يحب الناس أعداءهم حتى تبطل العداوات . والعداء بين الواقع والمثل الأعلى ، بين الروحاني والطبيعي ، هو منبع أعمق جميع العداوات وأخطرها .

قد يبدو أن ماسبق ذكره يتجاهل قوة تلك التقاليد التي تحتفظ بعواطف الكثيرين من البشر وأخيلتهم ، كما يتجاهل قوة المؤسسات القائمة والتي تحمل هذه التقاليد . ومع ذلك فالذى يهمنى إنما هو الإشارة إلى إمكان التغير ، ولا يحتاج هذا الصنيع منا أن نتجاهل الصعوبات العملية التي تعترض طريق تحقيقها . وثمة وجه من هذه الصعوبات يجدر بنا بحثه الآن ، نعنى البحث في أثرها على مستقبل وظيفة الفلسفة . فالفلسفة التي تقف عند البرهنة العقلية على اليقين الثابت السابق للمثل الأعلى ، مع التمييز تمييزا حاسما بين المعرفة والأفعال العليا وبين جميع صور النشاط العملي ، هي فلسفةٌ تديم العقبات القائمة في طريق تحقيق الإمكان الذى أشرنا إليه الآن . ومن اليسير أن نقل من الأثر العملي على النظريات الفلسفية ، وأن نجسم هذا الأثر على حد سواء . وبطريق مباشر ليس هذا الأثر كبيرا ، أما من جهة أنه صياغة فكرية وترويجٌ للعادات والآبجاهات الدائمة فى الناس ، ، فالأثر عظيم جدا . ذلك أن القوة الدافعة للعادة هائلة ، وحين تعزز قوتها فلسفةٌ هي أيضا متجسدة فى مؤسسات ، أضحت عاملا كبيرا فى الإبقاء على فوضى السلطات والراجبات وتنازعاها فى الوقت الحاضر .

ويجدر بنا أن نذكر كلمة أخيرة عن الفلسفة ؛ فهى كالدين قد دخلت فى نزاع مع العلوم الطبيعية ، أو على الأقل ازداد افتراق طريقها عن طريق العلوم منذ القرن السابع عشر . وأعظم سببٍ لهذا الشقاق أن الفلسفة زعمت أن وظيفة معرفة الحقيقة ، مما جعلها منافسةً للعلوم لأكملة لها . واندفعت الفلسفة تطالب ضرباً من المعرفة أعلى من المعرفة التى تمدنا بها العلوم . وترتب على ذلك ، على الأقل فى صور

الفلسفة الأكثر نظاماً ، أنها اضطرت إلى مراجعة نتائج العلم لتثبت أنها لا تعنى ماتقول ، أو أنها على أى حال تنطبق على عالم من المظاهر بدلاً من انطباقها على تلك الحقيقة العليا التى تتجه إليها الفلسفة .

أما الفلاسفة المثالية فقد حاولت أن تثبت من فحص شروط المعرفة أنّ الذهن إنما هو الحقيقة الوحيدة . وهى فى ذلك تقول : وماذا يهم إذا كانت المعرفة الفيزيقية لا تعترف إلا بالمادة مادامت المادة ذاتها ذهنية ؟ فالمثاليات - حين أثبتت أنّ المثالى أولاً وأخيراً هو الحقيقى - قد أحلت نفسها من مهمة محاولة ذلك التأويل للواقع ، الذى به يمكن أن تصبح القيم أرحب وآمن ، وهى مهمة أكثر نقعا ولو أنها أكثر تواضعاً .

والأفكار العامة والفروض ضروريةٌ فى العلم ذاته ، لأنها تستخدم غرضاً لا غنى عنه ، فهى تفتح آفاقاً جديدة من النظر ، وتحررنا من قيود العادة التى تمحصرنا دائماً ، وتقيّد نظرنا فيما يختص بما هو موجود وبما قد يصير إليه الواقع فى آن واحد . إنها توجه العمليات التى تكشف عن حقائق جديدة وإمكانات جديدة . إنها تمكننا من التخلص من ضغط الظروف المباشرة والحدود الإقليمية . والمعرفة تضطرب حين يطوى الخيال جناحيه أو يرهب استعمالها ، ذلك أن كل تقدم عظيم فى العلم قد نشأ من وثبةٍ جريئة جديدة للخيال . والمفاهيم العاملة فى الوقت الحاضر ، والمستخدمة كأنها أمر لا ريب فيه لأنها اجتازت اختبارات التجريب وخرجت منها ظافرة ، إنما كانت ذات يوم فروضاً نظرية .

وليس ثمة حدٌّ لمدى الفروض وعمقها ، فنها فروض ذات مجال محدود تكتفيكى ، ومنها فروض تبلغ من السعة اتساع الخبرة . وقد ادعت الفلسفة لنفسها دائماً الشمول

والكلية . وستكون دعاؤها حسنةً حين تربط هذه الكلية بتكوين الفروض الموجهة ، بدلا من الادعاء الشامل لمعرفة وجود الكل . ولا مشاحة في أن الفروض إنما تُشير ثمرتها حين توحى الحاجة الراهنة ، وتُخصِّصُ المعرفة التي سبق تحصيلها ، وتُمتحن بنتائج العمليات التي تنبئها ؛ ولولم يكن الأمر كذلك لتبدد الخيال ، وأصبح أوهاما تبخر في الهواء .

ولم تكن الحاجة إلى أفكارٍ عريضة سخية في توجيه الحياة أكثر إلحاحا منها في الوقت الحاضر ، وما يميز به من فوضى الألسنة والاعتقادات والأهداف . ولقد بلغت المعرفة بكيان الوجود الراهن وعملياته مبلغا يجعل للفلسفة التي تتزم استخدام المعرفة توجيهها وتأيدا . أمّا الفلسفة التي هجرت حمايتها للحقائق والقيم والمثل الثابتة ، فسوف تشق لنفسها طريقا جديدا . وأمّا معنى العلم في صيغةٍ علميةٍ ، وفي صيغةٍ من المعرفة بالواقع ، فقد يحسن أن يُترك أمره للعلم نفسه . وأمّا معناه في صيغةٍ من المنافع الإنسانية العظمى التي قد يستخدم فيها ، معناه في خدمة إمكانات القيمة الآمنة ، فإنه يقدم ميدانا للارتداد لم تطأه قدم . إن هَجَرَ البحث عن الحقيقة والقيمة المطلقتين الثابنتين قد يبدو أشبه بالتضحية بهما . ولكن هذا التبدُّ شرطٌ للإقبال على مهمةٍ أعظم أهمية . لأن البحث عن قيمٍ مضمونةٍ يشارك فيها جميع الناس بسبب قيامها في أساس الحياة الاجتماعية ، لهو بحث لن تجد الفلسفة لها فيه منافسين ، بل تجد معاونين من ذوى الإرادة الحسنة .

وفي ظل هذه الظروف لن تجد الفلسفة أنها تعارض العلم ، وإنما هي همزة الوصل أوضابط الاتصال - كما يقال اليوم - بين نتائج العلم وضروب الأفعال الاجتماعية والشخصية التي بها تتحقق المسكنات ونشقى في سبيلها . أما الدين الذي ينقطع إلى

الإلهام ويمجد الإحساس بالإمكانات المثالية المتعالية عن الواقع فسيجد نفسه وقد أوقفه أى كشف على عند حده . لأنَّ كلَّ كشفٍ جديدٍ سيفتح بابا جديدا . ستجد مثل هذه الفلسفة أمامها ميدانا واسعا من النقد . ولكن ذهنها الناقد سينصب على سيطرة الحزب ، والمصلحة الضيقة ، والعرف المألوف ، والسلطة الصادرة عن مؤسسات منزعلة عن الأهداف الإنسانية التي تخدمها . وهذه الوظيفة السلبية للفلسفة ليست سوى مراقبة عمل الخيال المبدع وهو يهدى إلى الإمكانيات الجديدة التي تكشف المعرفة بالواقع عنها ، ويلقى بمناهج جديدة لتحقيقها في مجال الخبرة اليومية للبشر .

لقد تمسكت الفلسفة غالبا بضربٍ من التوحيد الكامل للمعرفة . غير أنَّ المعرفة بطبيعتها تحليلية ومفصَّلة . حقا إنها تبلغ تركيبات واسعة وتعميمات جارفة ، ولكن هذه التركيبات والتعميمات تكشف الستار عن مشكلات جديدة تحتاج إلى نظر وميادين جديدة للبحث ؛ فهي مراحل انتقال المعرفة أكثر تفصيلا وتنوعا ، لأن تنوع الكشوف وابتداع وجهات جديدة من النظر ومناهج جديدة للبحث من طبيعة تقدّم المعرفة ، مما يقهر أى تركيب كامل للمعرفة يقوم على أساسٍ فكري . إنَّ الزيادة العريضة في المعرفة المتخصصة لن تُحقق أبداً معجزة إبداع كلِّ فكري ، ومع ذلك تبقى الحاجة إلى توحيد نتائج العلم المتخصصة ، وعلى الفلسفة أن تسهم في إشباع تلك الحاجة .

ومع ذلك فالأولى أن تكون هذه الحاجة عملية وإنسانية من أن تكون من طبيعة ذاته ، إذ العلم يظل قائما مادام يتحرك صوب مشا كل وكشوف جديدة . أما الحاجة لتوجيه العمل في الميادين الاجتماعية الواسعة فهي مصدر مطلب أصيل

لتوحيد نتائج العلم ، تلك التي تنظم حين يكشف الستار عن أثرها في السلوك . وعند هذه النقطة بالذات نجد أن النتائج الخارقة الممنوعة للبحث العلمي غير منظمة ، ومتفرقة ومضطربة . فقد يبلغ الفلكي أو البيولوجي أو الكيموي كلاً من منظمات على الأقل لفترة من الوقت ، كل واحد منهم في ميدانه الخاص . أما حين ننظر في أثر هذه النتائج الخاصة على سلوك الحياة الاجتماعية ، فإننا نضل إذا ابتعدنا خارج المجالات الفنية . وترجع قوة التقاليد والسلطة الديمقراطية إلى هذا العيب أكثر من أى شيء آخر . ولم يتيسر للإنسان أن يحصل على مثل هذا القدر العظيم من المعرفة من قبل ، وأكبر الظن أنه لم يكن فيما مضى بمثل هذا الارتياح والارتباك فيما يخص معنى ما يعرفه ، وما تدل عليه في الأفعال والوقائ .

لو كان هناك إجماع بين الناس على دلالة ما نعرفه عن المعتقدات الخاصة بأمور القيم المثالية والعامية ، تميزت حياتنا بالتوحيد بدلاً من الانقسام والتنازع على الأهداف والمعايير المتنافسة . والحاجة إلى الأفعال العملية في المجالات الاجتماعية الحرة الواسعة ستعطي توحيداً للمعرفتنا الخاصة ، التي تعطى بدورها صلابة وثقة للحكم على القيم الموجهة لسلوكنا . وبلوغ هذا الإجماع دليل على أن الحياة الحديثة قد بلغت مرحلة النضوج في الكشف عن معناها في الحركة الفكرية . وسيهتدى هذا الإجماع بمصالح الحياة الحديثة ذاتها ، وألوان نشاطها ، ويتخذ منها مرشداً صاحب سلطة في تدبير شؤونها ، يبحث عنه عينا في الوقت الحاضر ، فيجده ضائعاً بين التقاليد البالية ويبين الاعتماد على الحوافز الطارئة .

وهذا الموقف يحدد الوظيفة الهامة للفلسفة في الوقت الحاضر ، إذ يجب عليها أن تبحث عن العوائق وتكسفها ؛ وأن تنتقد العادات الذهنية التي تقف عقبة في

الطريق ؛ وأن تُوجَّهَ الفِكرَ صَوْبَ الحاجاتِ المتصلة بالحياة الحاضرة ؛ وأن تُزول
تأثير العلم في ضوء عواقبها على معتقداتنا الخاصة بأغراضنا وقيمنا في جميع مراحل
الحياة . الحق أن إقامة مذهب فكري قادر على تحقيق هذه المهمة لمن أصعب
الأمور ؛ إذ لا يمكن أن ينشأ إلا ببطء وعن طريق تعاون الجهود . ولقد حاولتُ
خلال هذه الصفحات أن أبين في خطوط عامة طبيعة المهمة التي يجب عملها ، وأن
أقترح بعض ما يملكه من مدد لتحقيقها .

التصميم الاساسى للغلاف: أسامة العبد

الإشراف الفنى: حسن كامل

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوعة

كان الإنسان في ظل الفلسفات التقليدية يكتسب المعرفة، فيتغير، لأنه يستنير من حصوله عليها، فيصبح عارفاً بعد أن كان جاهلاً، ولكنها معرفة أشبه بالحلية التي تضاف إلى الشيء لتكسبه رونقا فيصلح للزينة. أما المعرفة التي يطالب بها ديوى، فهي ذلك الضرب الذي يغير العالم لأنه يتدخل فيه ويوجهه.

والمعرفة لا تُطلب لذاتها، ولا لأنها لا تفضى إلى الاستتارة وتبديد الجهل، بل لأنها تحقق الأمن حين ترسي قواعدنا على شاطئ اليقين.

إذا بلغ أحدنا اليقين اطمأن، واستقر، وإذا لم يبلغ اليقين، بل الشك أو اللايقين، أو الرجحان، أو الاحتمال، لم يستقر، ولم يطمئن. ومن هذه الزاوية - نعى زاوية اليقين واللايقين وما يتردد بينهما من درجات مختلفة تقرب من اليقين أو تبتعد عنه - بحث ديوى في هذا الكتاب، فجاء عنوانه "البحث عن اليقين".